جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم التاريخ

المصادرات في العصر العبّاسي

١٣٢ - ٣٣٤هـ (٧٥٠ - ٩٤٥م)

رسالة ماجستير

إعداد
محمد تركي محمد شطناوي

إشراف
الأستاذ الدكتور محمد عيسى صالحية

١٤١٤هـ - (١٩٩٤م)

المصادرات في العصر العباسي

١٣٢ - ٣٣٤هـ (٧٥٠ - ٩٤٥م)

إعداد
محمد تركي محمد شطناوي

بكالوريوس في التاريخ، جامعة اليرموك ١٤٠٩هـ (١٩٨٩م)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في جامعة اليرموك تخصص تاريخ

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور/ محمد عيسى صالحيّة مشرفاً ورئيساً: ....
الأستاذ الدكتور/ يوسف حسن غوانمة عضواً: ....
الأستاذ الدكتور/ محمد ضيف الله بطاينة عضواً: ....

١٤١٤هـ - ١٩٩٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهــــداء

إلى روح والـدي رحمــه اللــه

إلى والدتــي الحبيبــة أطال الله في عمرها

إلى شــقيقي وشــقيقاتي الأعــزاء

إلى كل هؤلاء أزجــي هذا العمل، عربون محبة ووفاء

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل، وكل مشاعر الاحترام والتقدير إلى أستاذي الأستاذ الدكتور محمد عيسى صالحيّة الذي منحني الكثير من جهده ووقته -حتى في أوقات راحته- والذي كان لمتابعته وتوجيهاته الفضل في إخراج هذه الرسالة بهذا الشكل العلمي المتواضع.

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى العاملين في مكتبة جامعة اليرموك لما بذلوه من جهود سهّلَت لي الاستفادة من المصادر المخطوطة والمطبوعة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى جميع الأخوة والأخوات الذين ساعدوني أثناء العمل على هذه الرسالة وفي أثناء طباعتها.

وأخص بالذكر العاملين في مركز الذيابات للكمبيوتر لما بذلوه من جهد ومساعدة لإخراج هذه الدراسة بالصورة اللائقة.

والله ولي التوفيق

الباحث

محمد تركي شطناوي

المحتويـــات

الموضوع	الصفحة

الفصل الثالث:

الفصل الرابع:

الفصل الخامس:

فهرست الجداول

رقم الجدول		الصفحة
١-	القطائع الأموية المصادرة	١٠٠
٢-	الذخائر الأمويّة المصادرة	١٠٥
٣-	جدول مصادرات الوزراء	١٢٥
٤-	جدول مصادرات الولاة والعمّال	١٣١
٥-	جدول مصادرات الكتّاب	١٣٧
٦-	جدول مصادرات القضاه	١٤٦
٧-	جدول مصادرات النساء	١٥٦
٨-	جدول مصادرات الخلفاء	١٥٨
٩-	جدول مصادرات المعذَّبين	١٧٧
١٠-	قوائم المصادرين التي أوردها مسكويه	٢٠٥
١١-	قوائم المصادرين التي أوردها ا لصابيء	٢٠٥

الاختصارات المستخدمة في الرسالة:

أ	=	اللوحة الأولى من ورقة المخطوطة فيكتب ق أ
ب	=	اللوحة الثانية من ورقة المخطوطة فيكتب ق ب
ت	=	توفي
تح	=	تحقيق
ت، د	=	توفي بعد
جـ	=	جـــزء
د. ت	=	دون تاريخ النشر
د. ن	=	دون ناشـــــر
د. م	=	دون مكان النشر
ص	=	الصفحة
ص.ص	=	الصفحات من – إلى
ط	=	طبعة
ع	=	العدد بالنسبة للدوريات العربية
ق	=	ورقـــــــــــــــة
ق.ق	=	الأوراق من – إلى
كم	=	كيلو متر
كم٢	=	كيلو متر مربع
م	=	ميلادي
مج	=	مجلد
هـ	=	هجري

- أهمية البحث ومنهج الدراسة
- عرض وتحليل لبعض مصادر البحث

المقدمـــــة:

يعتبر تاريخ الدولة العباسية الاقتصادي، من المواضيع التي لم تدرس بشكل وافٍ، ولم تلاق الاهتمام الكبير من قبل الباحثين المحدثين، قياساً إلى ما قدم من دراسات عن جوانب التاريخ الأخرى، وظاهرة المصادرات التي برزت إبان الخلافة العباسيّة كانت من بين تلك المواضيع الاقتصادية التي لم تحظ بالدراسة بشكل دقيق، وبالتالي بقي الكثير من دراسات وتحليلات ونتائج هذا الموضوع بعيدة عن متناول الباحثين، ومبعثرة في بطون الكتب، إلا فيما درس من خلال ما اتصل بقطر أو بلد معيّـن.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تعطينا صورة عن واقع المصادرات في الدولة العباسيّة، وعن الأسباب والدوافع والنتائج التي أدت إلى ظهورها، وقد حاولت جمع المعلومات المبعثرة في بطون الكتب، فتطلب ذلك مني الجهد والوقت، باعتبار أن المؤرخين كانوا يشيرون إلى أخبار المصادرات في سياق حديثهم، وكثيراً ما كانوا يمرون عليها بشكل سريع دون توقف عند الأسباب التي أدت إلى حدوثها، وذلك لأن المؤرخين المسلمين كانوا في الغالب يؤرخون للأحداث السياسيّة ونادراً ما كانوا يتطرقون للأحوال الاقتصاديّة.

ومن هنا فكان علينا وحتى نجمع مادة هذه الدراسة، أن نقلّب صفحات المصادر ونبحث بين السطور، حتى نعثر على معلومة ذكرها مؤرخ في سياق حديثه، وكثيراً ما تعرضنا لبعض المصادر التي لم نجد فيها سوى إشارات قليلة عن المصادرات.

ومن أجل إعطاء صورة واضحة -قدر الامكان- عن ظاهرة المصادرات في الدولة العباسية، فقد جاءت هذه الدراسة في مقدمة وخمسة فصول وخاتمة، تناولت في المقدمة أهمية البحث ومنهج الدراسة، ثم دراسة لأهم مصادر البحث المعاصرة للفترة موضوع البحث مستخرجاً منها مادتي الأساسيّة فيما كتبت.

وإزاء ذلك فقد تناول الباحث في الفصل الأول المعنى الذي ذهبت إليه المصادرات مشيراً إلى المصطلحات المرادفة لمعنى المصادرة، ثم تحدثت عن مشروعية المصادرات وعن آراء الفقهاء فيها، كما تعرضت فيه إلى جذور المصادرات في العصر الأموي، منوِّهاً إلى أنها كانت تطبق على نطاق ضيِّق بحق الولاة وحركات المعارضة وبعض العامة كنوع من العقاب، ثم تطرَّقت إلى الحديث عن بدء ظهور المصادرات في العصر العباسي وترسخها بالشكل الذي آلت إليه.

أما الفصل الثاني فقد تناول فيه الباحث الأسباب الموجبة للمصادرات، مشيراً إلى دور كل من الثروات، ووضع بيت المال، والصراع على الخطط الإدارية، وإهمال العمّال والولاة لأعمالهم، والانتقام الشخصي، وحركات العصيان والتمرد في دفع السلطة العباسية للجوء للمصادرات.

وتناول الباحث في الفصل الثالث أصناف المصادرين، مقسِّماً الفصل إلى عشرة أقسام مبتدءاً بحركات المعارضة من أمويين وهاشميين، والحركات الأخرى، ثم بمصادرات البرامكة والوزراء والولاة والعمال والكتاب والقضاة والتجار والأطباء والنساء، إضافة إلى الخلفاء الذين لم يسلموا هم أيضاً من المصادرة، كما ضمن الفصل بعض الجداول التي تعطينا صورة عن واقع المصادرات من حيث حجمها وأنواعها، سواءً أكانت أموالاً منقولة أو غير منقولة.

وفي الفصل الرابع تناول الباحث أساليب تحصيل المصادرات، والدور الذي كان يلعبه ديوان المصادرين، والذي من خلاله كانت تتم معظم المصادرات، فعرضت لأساليب التحصيل بدءاً بالمناظرة ثم التعذيب مستعرضاً لأنواع من التعذيب كتشويه الخلقة، وتعذيباً ينهي الحياة، والضرب المبرح، وتعذيب النساء، والتعذيب في التنور، ثم تطرقت إلى القتل كأحد أساليب المصادرات، ثم القبض والسجن منوِّهاً إلى الأماكن التي استخدمت فيها السجون مثل سجون الآبار (المطبق) وسجون دور القهرمانات، وسجون القصور وسجون دور الوزراء، إضافة إلى استخدام أساليب النفي والمصالحة وأخذ الخط (الإقرارات) والكفلاء في سبيل تحصيل الأموال المصادرة.

وخصص الباحث الفصل الخامس للحديث عن النتائج التي ترتبت على ظهور المصادرات في الدولة العباسية.

وفي نهاية الدراسة عرضت لبعض النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث.

تحليل لأهم مصادر الدراسة:

لقد اعتمد الباحث على مجموعة كبيرة من المصادر، كما أفاد من المراجع الحديثة التي تناولت موضوع الدراسة، وسوف يقتصر الباحث الحديث على تلك المصادر التي كان لها أهمية خاصة في استيفاء مادة البحث.

- المصادر المخطوطة:-

١- أنساب الأشـــــراف [١]:

لأحمد بن يحيى بن جابر البلاذري المتوفى سنة ٢٧٩هـ (٨٩٢م)، بغدادي عاش معظم حياته فيها، وكان البلاذري من أبكر المصادر التي تعرضت للمصادرات العباسية للأمويين، فقد أورد في نسب بني أميّة ما صادره العباسيون من ممتلكاتهم، كما أفادت منه الدراسة في مصادرات العباسيين لموظفي الدولة من وزراء وكتّاب وعمّال وغيرهم معتمداً على رواة مشاهير من أمثال المدائني ت ٢٢٥هـ (٨٣٩م).

٢- تاريخ دمشق [٢]

لأبي القاسم، علي بن الحسين المعروف بابن عساكر المتوفى سنة ٥٧١هـ (١١٧٥م) دمشقي عاش معظم حياته فيها، وهو صاحب ميول شاميّة واضحة، وقد انفرد ابن عساكر بالكثير من المعلومات عن الأمويين في العصر العباسي وخاصة عن منازل الأمويين واملاكهم في دمشق وغوطتها معتمداً على مصادر مهمة مثل ابن أبي

---

(١) البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر: أنساب الأشراف، صورة عن مخطوطة الخزانة الملكية، الرباط، رقم (٢٥١٨)، وسيشار إليه فيما بعد، البلاذري: أنساب (خط).

(٢) ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسين: تاريخ مدينة دمشق، مخطوطة نشرت بالتصوير الشمسي عن نسخة الظاهرية بدمشق، وكمل نقصها من النسخ الأخرى بالقاهرة ومراكش واستانبول، دار البشير، عمان، د. ت، وسيشار إليه فيما بعد، ابن عساكر: تاريخ دمشق (خط).

العجائز الأزدي (كان حيّاً سنة ٢٦٧هـ (٨٨٠م)، وقد استفادت الدراسة من تاريخ دمشق في كثير من المعلومات حول مقاتل الأمويين على يد العباسيين والأملاك التي صودرت منهم من ضياع ودور وقفار، كما أفادت منه الدراسة في مصادرات العباسيين لموظفي الدولة من وزراء وكتّاب وعمال وغيرهم.

٣- مناقل الدُرر ومنابت الزهر [1]:

لابن رأس غنمة، أبو الوليد، إسماعيل الإشبيلي المتوفى سنة ٦٣٠هـ (١٢٣٢م) إشبيلي، صاحب ميول أمويّة واضحة، وقد أفرد ابن رأس غنمة عنواناً خاصاً لمقاتل الأمويين تحدث فيه بإسهاب عن مقاتلهم على يد العباسيين معتمداً على مصادر مبكرة مفقودة مثل كتاب التاريخ لنفطويه، واستفاد منه الباحث في موضوع المصادرات العباسية للأمويين، ومصادرات الوزراء العباسيين وموظفي الدولة، وخاصة آل برمك، والكتّاب لم يهتم به الباحثون للآن رغم احتوائه على معلومات قيِّمة انفرد بها عن غيره بنقله عن مصادر مفقودة.

- المصادر المطبوعة

١- تاريخ الرسل والملوك [2]:

للطبري، محمد بن جرير المتوفى سنة ٣١٠هـ (٩٢٢م) عراقي، أفادت منه الدراسة في جميع الفصول سواءً في التمهيد لظهور المصادرات وتطورها حتى العصر العباسي أو في أصناف المصادرات وأساليبها ونتائجها، ونوعية المصادرات وكمياتها، وكان من المصادر الرئيسة التي اعتمدت عليها الدراسة في تكوين صورة واضحة للمصادرات في العصر العباسي، وقد اعتمد على عدد كبير من الرواة أمثال أبو مخنف لوط بن يحيى ت ١٥٧هـ (٧٧٣م) وخليفة بن خياط ت ٢٢٠هـ (٨٥٤).

---

(١) ابن رأس غنمة، أبو الوليد إسماعيل بن محمد الإشبيلي : مناقل الدُرر ومنابت الزهر، صورة عن مخطوطة جستر بيتي رقم (٤٢٥٤)، وسيشار إليه فيما بعد، ابن رأس غنمة: مناقل الدُرر.

(٢) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير: تاريخ الرسل والملوك، تح: محمد أبوالفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ١٣٨٥هـ (١٩٦٦م)، وسيشار إليه فيما بعد، الطبري: تاريخ الرسل.

٢- **الوزراء والكتّاب** [1]:

للجهشياري، أبو عبدالله محمد بن عبدوس الكوفي ت ٣٣١هـ (٩٤٢م)، عاش في الفترة القريبة من عصر المصادرات، وقد أفاده عمله كحاجب لبعض الوزراء في اطلاعه عن قرب على المصادرات في ذلك العصر. وكتاب الوزراء والكتّاب تأريخ للكُتّاب والوزراء منذ عهد النبي (ص) وحتى سنة ٢٩٦هـ، وأفادت منه الدراسة فيما يتعلق بمصادرات الوزراء والكتاب وحجمها، إضافة للمصادرات التي كان يقوم بها الوزراء أثناء توليهم الوزارة.

٣- **مروج الذهب ومعادن الجوهر** [2]:

للمسعودي أبو الحسن علي بن الحسين الهذلي المتوفى سنة ٣٤٦هـ(٩٥٧م) عراقي ذو ميول شيعيّة معتدلة، أرخ في كتابه مروج الذهب لفترة الدراسة بشيء من التوسع وإن حكمته ميوله الشيعيّة في حكمه على الأحداث، أفادت منه الدراسة في معظم الفصول فتحدث عن مصادرات العلويين من قبل العباسيين، وعن مصادرات موظفي الدولة من وزراء وعمال وكتّاب وقادة وتجار، مشيراً إلى أسباب ودوافع تلك المصادرات.

٤- **نشوار المحاضرة واخبار المذاكرة** [3] **الفرج بعد الشدّة** [4]:

للتنوخي، أبو علي المُحسِّن بن علي بن محمد المتوفى سنة ٣٨٤هـ (٩٩٤م) عراقي ولد بالبصرة وتوفي ببغداد، تتلمذ على يد الصولي والأصبهاني أبو الفرج، تولى القضاء سنة ٣٤٩هـ (٩٦٠م) استفادت الدراسة من المؤلّفين، في معظم فصولها

---

(١) الجهشياري، محمد بن عبدوس: الوزراء والكتّاب، تح: مصطفى السقا وآخرون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٥٧هـ (١٩٣٨م)، وسيشار إليه فيما بعد، الجهشياري:الوزراء.

(٢) المسعودي، ابو الحسن علي بن الحسين: مروج الذهب ومعادن الجوهر، تح: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة الاسلامية، بيروت، د. ت وسيشار إليه فيما بعد، المسعودي: مروج الذهب.

(٣) التنوخي، أبو علي المحسن بن علي: نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، تح عبود الشالجي، د. ن، ١٣٩١هـ (١٩٧١م)، وسيشار إليه فيما بعد، التنوخي: نشوار.

(٤) التنوخي:الفرج بعد الشدة، تح: عبود الشالجي، دار صادر، بيروت، ١٣٩٨هـ (١٩٧٨م)، وسيشار إليه فيما بعد، التنوخي: الفرج.

وقد ذكر الكثير من المصادرات في العصر العباسي،وركّز بشكل خاص على أساليب التعذيب المستخدمة في المصادرات وأنواعها ونتائجها. والكتاب سجل اقتصادي اجتماعي سياسي إداري إلتزم فيه المؤرخ التاريخ بالحكايات التي لم يسجلها أحد.

أما كتابه الفرج بعد الشدة وهو مجموعة من الأخبار والنوادر استعار عنوانها من كتاب للمدائني بالعنوان نفسه، وهو يؤرخ لمن كان في ضيق وفرّجَ الله عنه، وهو يكرر في هذا الكتاب أخبار نشوار المحاضرة بأسلوب آخر.

٤- تجارب الأمم وتعاقب الهمم [١]:

لمسكويه، أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب المتوفى ٤٢١هـ (١٠٣٩هـ) عراقي نشأ مجوسياً ثم أسلم، متعدد العلوم من أبرز مؤلفاته كتاب تجارب الأمم، أفادنا منه الدراسة فيما يتعلق بالمصادرات في العصر العباسي الثاني ٢٣٤ - ٣٣٤هـ فقد أفادنا بمعلومات عن مصادرات في عهد المقتدر وخلفائه حتى نهاية فترة الدراسة، وقد تميز بإخراجه لجداول خاصّة بكميات ونوعيات المصادرات في عهود الخلفاء ووزرائهم وهو من أوائل المؤرخين الذين فعلوا ذلك.

وإلى جانب هذه المصادر، فقد اعتمدت الدراسة على عدد من المصادر الجغرافية، وكتب الأنساب، والطبقات، والتراجم، والكتب، الأدبيّة والفقهيّة، والعديد من المراجع الحديثة.

---

(١) مسكويه، احمد بن محمد بن يعقوب: تجارب الأمم وتعاقب الهمم، تح: هـ.ف آمدروز، مطبعة شركة التمدن الصناعية بمصر، ١٣٣٢هـ (١٩١٤م)، وسيشار إليه فيما بعد، مسكويه:تجارب الأمم.

الفصل الأول

المصـــــادرات

الفصل الأول

المصـــــادرات

- مفهوم المصادرة
- مشروعيتـهـــا
- جذورهـــــا وبداياتها في العصر الاموي

أولا- مصادرات العمـال

ثانيا- مصادرات حركات المعارضة

ثالثا- مصادرات العامـة

- بداياتها في العصر العباسـي

مفهوم المصادرة:

عند دراستنا لمفهوم المصادرة في اللغة والاصطلاح، نجد صعوبة في الوصول إلى معناها على وجه التحديد، ذلك أن معظم المعاجم اللغويّة لم تتطرق إلى المعنى الاصطلاحي للمصادرة، وإنما اكتفت بالتعريف اللغوي لمادة "صَدَرَ"، لهذا فقد وُجِدَ لها في اللغة عدّة معانٍ: يذكر ابن منظور أن " الصَّدْر" هو أعلى مُقدم كل شيءٍ وأوله، حتى أنهم يقولون صَدَر النهار والليل وصَدَر الشتاء والصيف وما أشبه ذلك [(1)].

والصَّدر بالتحريك رجوع المسافر من مقْصِده، والشاربة من الورد، والصَّدَرُ نقيض الورد [(2)]؛ إذ أن الصدر هو الرجوع بعد الامتلاء بالماء، ويقابله عند اللغويين الورد، وهو شبيه بعودة العامل محمّلاً بالمال بعد مصادرته لأحد ما.

أما المصادرة في الاصطلاح: فتعني في كتب الفقه الاستيلاء على مال الغير ظلماً، وهو ما يطلق عليه بالغصب [(3)]، ولكنها في لغة الكتّاب وأصحاب الدواوين تختلف عن ذلك، فقد تعني المطالبة بالأموال عموماً بغض النظر عن واقعها الشرعي أو غير الشرعي، لقول الأزهري: "ومن كلام كتّاب الدواوين أن يقال: صودر فلان العامل على مال يؤديه أي فورق[(4)] على مال ضمنه" [(5)]، وهو تعبير يتصف بالشمول. وكذلك

(١) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، دار صادر، ودار بيروت للطباعة، بيروت، ١٣٨٨هـ (١٩٦٨م)، مج٤، ص.ص ٤٤٥ - ٤٤٦ مادة صَدَرَ، وسيشار إليه فيما بعد ابن منظور: لسان العرب.

(٢) المصدر نفسة: مج ٤، ص ٤٤٨.

(٣) ابن تيميّة، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام، الفتاوي الكبرى، تح: محمد عبدالقادر عطا، مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠٨هـ (١٩٨٧م)، مج٥، ص٤١٧، وسيشار إليه فيما بعد ابن تيميّة: الفتاوي الكبرى.

(٤) فورق: الفرق يقال له باعتبار الانفصال، فَرّقَ بينهما أي الشيئين (الزبيدي، السيد محمد مرتضي الحسيني: تاج العروس من جواهر القاموس، تح: عبدالستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٥هـ (١٩٦٥م)، جـ٢٦، ص٢٧٩، مادة صَدَرَ، وسيشار إليه فيما بعد. الزبيدي: تاج العروس)، يقال فارقت فلاناً من حسابي على كذا وكذا، إذا قطعت الأمر بينك وبينه على أمر وقع عليه اتفاقكما وكذلك صادرته على كذا وكذا (ابن منظور: لسان العرب، مج١٠، ص.ص ٣٠٥ - ٣٠٦، الزبيدي، تاج العروس، جـ ٢٦، ص ٣٠٠).

(٥) الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تح: أحمد عبدالعليم البردوني، الدار المصريّة للتأليف والترجمة، القاهرة، د. ت، جـ ١٢، ص .ص ١٣٥-١٣٦، وسيشارإليه فيمابعد، الأزهري: تهذيب اللغة، ابن منظور: لسان العرب، مج٤، ص٤٤٧.

قال الزبيدي: "وصادره على كذا من المال أي طالبه به" [1]، فكلمة صدر هنا هي المال الذي يؤخذ من المُصادَر كقول الصابئ : "إذ كان قد اقتطع من مال ابن الفرات [2] صدراً كبيراً" [3]، وأيضاً قول مسكويه: "وقد أمر بضرب عنقه إن لم يؤد صدراً من المال" [4]، وفي مفاتيح العلوم يورد الخوارزمي: "المغارمة والمرافقة والمصادرة والمصالحة متقاربة المعاني [5] وجميعها تعني استخراج الأموال من الغير رغماً عن مالكها.

من هنا نلاحظ أن هناك عدة معانٍ للمصادرة أو لاستخراج الأموال، وفق ما أوردته المراجع التي أشرت إليها، ومن المعروف أن مفهوم مصطلح "مصادرة" قد اختلف مدلوله من عصر إلى عصر، نظراً لوجود مصطلحات أخرى تدل على المصادرة كانت تستخدم قبل ظهور هذا المصطلح، سواءً أكانت مختلفة في مدلولها عنه، أو مقاربة له في المعنى، وسوف نحاول دراسة كل من هذه المصطلحات والقاء الضوء على المعنى الذي ذهبت إليه، وإلى الفترة التي ظهر فيها كل مصطلح على حدة، ومن هذه نورد:

المُشاطرَة:

يتضح من خلال دراستنا وتحليلنا لبعض النصوص التاريخيّة المتصلة بمعنى المصادرة، أن المصادرة قد لا تكون شاملة لكل الثروة الفرديّة؛ فقد تشمل شطراً أو

---

(١) الزبيدي: تاج العروس، جـ ١٢، ص ٢٩٩.

(٢) هو أبو الحسن علي بن مُحمد بن الفُرات: وزر للمقتدر ثلاث دفعات، وصودر أكثر من مرة، إلى أن قُتِل عام٣١٢هـ (٩٢٤م) بعد عزله عن وزارته أنظر (ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د. ت، جـ ٣، ص.ص ٤٢١-٤٢٣، وسيشار إليه فيما بعد، ابن خلكان: وفيات).

(٣) الصابئ، هلال بن المحسن بن إبراهيم: الوزراء أو تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، تح: عبدالستار أحمد فراج، دار إحياء الكتب العربيّة، د. م، ١٣٧٨هـ (١٩٥٨م)، ص ٢٩٤، وسيشار إليه فيما بعد الصابئ: الوزراء.

(٤) مسكويه، أحمد بن محمد بن يعقوب: تجارب الأمم وتعاقب الهمم، تح: هـ ف آمدروز، مطبعة شركة التمدن الصناعية بمصر، ١٣٣٢هـ (١٩١٤م)، ج١، ص ٣٧٦، وسيشار إليه فيما بعد، مسكويه: تجارب الأمم.

(٥) الخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف: مفاتيح العلوم، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠٩هـ (١٩٨٩م)، ص٨٧، وسيشار إليه فيما بعد، الخوارزمي: مفاتيح العلوم.

قسماً من المال، وقد اتبع هذا الأسلوب الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه في محاسبته لعماله، فقد كان يُشاطرهم [1] أموالهم إذا لاحظ زيادة ثرواتهم بشكل لا يتفق مع عطائهم من بيت المال؛ يذكر أبو عبيد: "أن عَمْرو بن الصَعق [2] لما نظر إلى أموال العمال وهي تكثر استنكر ذلك إلى عمر بن الخطاب بأبيات من الشعر، فبعث عمر إلى عماله، وفيهم سعد وأبو هريرة فشاطرهم أموالهم" [3].

وعلى هذا فقد كانت المشاطرة أحد الأساليب التي كانت متبّعة في العهد الراشدي لمصادرة الأموال، وقد استمرت حتى العهد الأموي، يذكر اليعقوبي: "وَخَلَّفَ زياد [4] يوم مات ستة آلاف ألف دينار فأخذها معاوية ٤١ - ٦٠هـ (٦٦١ - ٦٨٠م)، وهكذا كان معاوية يفعل بعماله وربما شاطر ورثته" [5].

لذا نلحظ أن المشاطرة ربما تكون قد اقتصرت على العمال، ولم تشمل غيرهم، كونها اسلوباً اتُبع لمحاسبة من شُكَّ في مصدر أمواله من العمّال.

المقاسمة:

جاء في لسان العرب: أن القِسم نصيب الأنسان من الشيء، يقال قسمت الشيء

(١) الشَطرُ نصف الشيء والجمع أشطُر وشُطور، وَشَطرته: جعلته نصفين، وشاطرهُ ماله أي ناصفه (ابن منظور:لسان العرب، مج٤، ص ٤٠٦ مادة شطر) وشَطَّر الشيء تشطيراً نَصَّفَهُ وكل ما نُصِّفَ فقد شُطِرَ (الزبيدي: تاج العروس، جـ ١٢، ص ١٦٩، مادة شطر).

(٢) يذكر ابن الكلبي: أن الذي حرّض الخليفة عمر بن الخطاب على عمّاله لمشاطرة أموالهم هو قَيْس بن يَزيدبن قيس بن عَمْرو بن الصَعق، وهو الذي يقال له أبو المختار الكلابي أنظر (ابن الكلبي، أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب: جمهرة النسب، تح: ناجي حسن، عالم الكتب،بيروت، ١٤٠٧هـ (١٩٨٦م)، ص.ص ٣٢٠ - ٣٢٢، وسيشار إليه فيما بعد، ابن الكلبي: جمهرة، ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد : جمهرة أنساب العرب، تح: عبدالسلام هارون، در المعارف، مصر ، ١٣٨٢هـ (١٩٦٢م)، ص ٢٨٦، وسيشار إليه فيما بعد، ابن حزم: جمهرة أنساب).

(٣) أبو عبيد، القاسم بن سلام: الأموال، تح: محمد خليل هراس، إدارة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر، د. ت، ص ٣٠٢، وسيشار إليه فيما بعد، أبو عبيد: الأموال، ابن منظور: لسان العرب، مج٤، ص ٤٠٦، مادة شطر.

(٤) هو زياد بن أبي سفيان، يقال له زياد بن سمية، الحقه معاوية بنسب أبيه عام ٤٤هـ (٦٦٤م)، ت ٥٣ هـ(٦٧٢م) أنظر (الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٥، ص ٢٨٨).

(٥) اليعقوبي، أحمد بن إسحاق: مشاكلة الناس لزمانهم، تح: وليم ملود، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ (١٩٨٠م)، ص١٧، وسيشار إليه فيما بعد اليعقوبي: مشاكلة الناس.

بين الشركاء، وأعطيت كل شريك مقسَمَهُ، وقاسمته المال: أي أخذت منه قِسمك، وأخذ قسمه [1]، وعلى هذا فالمقاسمة أقرب ما تكون إلى المشاطرة، بل وربما تعنيها تحديداً، إذ جاء في كتاب الوزراء والكتَّاب: أن عبدالملك بن مروان ٦٥ – ٨٦هـ (٦٨٥ – ٧٠٥م) قد أرسل الضحاك بن عبدالرحمن إلى مصر وقال: "لتصر إلى يناس كاتب عبدالعزيز [2] فاقسم ماله بينك وبينه قال الضحاك: فصرت إليه فقاسمته" [3].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المشاطرة والمقاسمة قد اقتصرت على العهدين الراشدي والأموي، ولم تستمر في العهد العبّاسي؛ لأن المصادرة قد اختلف معناها وأسلوبها في تلك الفترة.

المحاسبة:

ظهر هذا المصطلح في العهد الأموي إذا كان يستخدم ضد العمال المُتَهمين بالتقصير والخيانة، ويبدو أن المحاسبة كانت تعني مصادرة مقدار ما قام العامل باختلاسه، وليس مصادرة جميع ثروته، فقد أورد البلاذري: أن خالد بن عبدالله بن أسيد [4] كان قد تولّى الكوفة، بعد وفاة واليها بشر بن مروان [5] "حتى إذا قدم الحَجَّاج [6] أراد حبسه ومحاسبته فأمر عبدالملك أن لا يَعْرِض له فتركه" [7].

(١) ابن منظور: لسان العرب، مج١٢، ص. ص ٤٧٨ – ٤٧٩.

(٢) عبدالعزيز بن مروان، ت ٨٥هـ (٧٠٤م) أنظر (الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٦، ص٤١٣).

(٣) الجهشياري، محمد بن عبدوس: الوزراء والكتاب، تح: مصطفى السقا وآخرون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٥٧هـ (١٩٣٨م)، ص ٣٤، و سيشار إليه فيما بعد، الجهشياري: الوزراء.

(٤) خالد بن عبدالله بن أسيد، ت ١٨٢هـ (٧٩٨م) أنظر (الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد: سير أعلام النبلاء، تح: علي أبو زيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤٠٥هـ (١٩٨٥م)، جـ٨، ص ٢٧٧، وسيشار إليه فيما بعد، الذهبي: سير.

(٥) بشر بن مروان بن الحكم، ت ٧٥هـ (٦٩٤م) أنظر (ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم الدينوري: المعارف، تح: ثروت عكاشة، دار المعارف، القاهرة، ط٤، د.ت، ص ٣٥٥، وسيشار إليه فيما بعد، ابن قتيبة: المعارف).

(٦) الحجاج بن يوسف الثقفي، ت ٩٥هـ (٧١٣م) أنظر (الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٦، ص ٤٥٣).

(٧) البلاذري: أنساب، جـ ٤، قسم٢، تح: ماكس تشالسنجر، الجامعة العبريّة، القدس (١٩٣٨م)، ص ١٥٦، وسيشار إليه فيما بعد، البلاذري: أنساب.

وجاء في كتاب المعارف أن يوسف بن عُمر [1] " ولّيَ اليمن لهشام ١٠٥-١٢٥هـ (٧٢٤ - ٧٤٣م) ثم ولاّه العراق ومُحاسبة خالد بن عبدالله القسري [2] وعمّاله" [3].

الغَضَب:

يذكر ابن منظور أن الغصب هو أخذ الشيء ظلماً وعدواناً [4]، ويعرِّف السرخسي الغصب بأنه "الاستيلاء على مال الغير ظلماً " [5] ، وقد ظهر الغصب في العهد الأموي واستمر حتى العهد العباسي؛ نتيجةً لاستبداد بعض عمال الدولة وحاشية الخلفاء، في مصادرة الأراضي والضياع التي كانت تروق لهم، إذ يذكر اليزيدي: أن رجلاً نادى سليمان بن عبدالملك ٩٦ - ٩٩هـ (٧١٥ - ٧١٧م) وهو على المنبر: أيا سليمان أذكر يوم الأذان فنزل عن المنبر ودعا الرجل وقال له: ما مظلمتك "قال: أرضي وأرض أبائي اغتصبنيها وكيلك بموضع كذا وكذا،فقال سليمان لكاتبه:اكتب إلى وكيلنا في موضع كذا وكذا يرد عليه ضيعته وضيعتنا إلى ضيعته" [6].

وجاءفي لطائف اللطف: "أن المعتصم بالله ٢١٨-٢٢٧هـ (٨٣٣ - ٨٤٢م) رُفِعَ إليه قصة فيها: يا أمير المؤمنين إني أتظلم ممن وافق أسمه فعله فإنه غصبني ضيعتي. ولم يعرف مقصده حتى قال إنه يتظلم من ظلوم جاريته، فأمر وكيلها بإنصافه" [7].

يظهر من الأمثلة التي سقناها: أن الغصب قد شمل بصورة خاصة العقار

---

(١) يوسف بن عمر بن محمد بن أبي عقيل ابن عم الحجاج بن يوسف، ولي العراق زمن هشام بن عبدالملك أنظر (ابن قتيبة، المعارف، ص ٣٩٨، ابن خلكان: وفيات، جـ ٦، ص ١١٠).

(٢) خالد بن عبدالله القسري، والي العراق لهشام بن عبدالملك أنظر (ابن قتيبة: المعارف، ص ٣٩٨).

(٣) ابن قتيبة: المعارف، ص ٣٩٨.

(٤) غصب الشيء يغصبه غصباً، وغصبه على الشيء قهره وغصبه منه (ابن منظور: لسان العرب، مج١، ص ٦٤٨).

(٥) السرخسي، شمس الدين: المبسوط، تح: جماعة من العلماء، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٦هـ (١٩٨٦م)، جـ ١١، ص ٤٩، وسيشار إليه فيما بعد، السرخسي: المبسوط، ابن تيميّة: الفتاوي الكبرى، مج٥، ص ٤١٧.

(٦) اليزيدي، محمد بن العباس: الأمالي، عالم الكتب، بيروت، د. ت، ص ١٤٠، وسيشار إليه فيما بعد، اليزيدي: الأمالي.

(٧) الثعالبي، أبو منصور عبدالملك بن محمد: لطائف اللطف، تح: عمر الأسعد، دار المسيرة، بيروت، ١٤٠٠هـ (١٩٨٠م)، ص ٤٣، وسيشار إليه فيما بعد، الثعالبي: لطائف اللطف.

والضياع وأنه كان نتيجة لطمع أحد المقرّبين من الخليفة، بضيعة أحد ما أو ما شابه ذلك؛ فيقوم باغتصابها اعتماداً على مركزه وعلاقته بالسلطان.

القبـــض:

القبض في اللغة خلاف البسط، وهو الأخذ بجميع الكف، يقال: قبضت مالي قبضاً وقبض الشيء قبضاً أي أخذه، والقبض ما أخذ من الأموال [1].

وقد استعمل هذا اللفظ منذ العهد الراشدي، وكان يطبق على كل من يخرج على سلطة الخليفة أو يُتهم باختيانه للأموال، فيذكر الزبيري أن موسى بن طلحة [2] قدم على الخليفة علي بن أبي طالب بعد يوم الجمل [3]، وسأله أن يرد عليه أموال أبيه فقال له علي: "لا نقبض أموالكم إلا لنحفظها عليكم، فأمر بها فدفعت إليه بغلاّتها وجميع ما اجتمع منها" [4].

وتجدر الإشارة هنا أن القبض كان يشمل جميع الثروة، منقولة كانت أو غير منقولة، ويتبيّن لنا ذلك من خلال النصوص التي مرت معنا عن قبض الأموال فجاء في فتوح البلدان "ولما خلع يزيد بن المُهلّب [5]، فقُتِل وقبض يزيد بن عبدالملك ١٠١-١٠٥هـ (٧٢٠ - ٧٢٤م) أموال بني المهلب، أصاب لهم أربعة آلاف جاموسة" [6]. يُفهم من النص أن يزيد بن عبدالملك قد قبض جميع أملاك بني المهلب دون استثناء، وأن الأربعة آلاف جاموسة كانت من ضمن ما قبض لهم من الأموال.

---

(١) ابن منظور: لسان العرب، مج ٧، ص ص ٢١٣ - ٢١٤، مادة قبض.

(٢) موسى بن طلحة بن عبيد الله التميمي، ت ١٠٦هـ (٧٢٤م) أنظر (الزبيري، أبو عبدالله مصعب بن عبدالله: نسب قريش، تح: إ. ليفي بروفنسال، دار المعارف، مصر، ط٢، د. ت، ص٢٨١، وسيشار إليه فيما بعد، الزبيري: نسب قريش).

(٣) معركة الجمل حدثت سنة ٣٦هـ (٦٥٤م) للاستزادة أنظر (الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٤، ص.ص ٤٥٦ - ٥٣٩).

(٤) الزبيري، نسب قريش، ص.ص ٢٨١ - ٢٨٢.

(٥) يزيد بن المهلب بن أبي صفرة، والي خراسان، أنظر (ابن خلكان: وفيات، ج٤، ص٨٦).

(٦) البلاذري، أحمد بن يحيى: فتوح البلدان، تح: رضوان محمد رضوان، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠٣هـ (١٩٨٣م)، ص ١٤٩، وسيشار إليه فيما بعد البلاذري: فتوح.

ومن ناحية أخرى، فإن ما يؤكد ما ذهبنا إليه - من أن القبض كان يشمل جميع الثروة من نقود وضياع وغيرها- ما ذكره الطبري وهو أن الرشيد ١٧٠-١٩٣هـ (٧٨٦ - ٨٠٩م) قد قبض جميع ثروة محمد بن سليمان [١] بعد وفاته "فأرسل الرشيد من قبض تركته وكانت عظيمة من المال والمتاع والدواب، فحملوا منه ما يصلح للخلافة، وتركوا مالا يصلح، وكان من جملة ما أُخِذ ستون ألف ألف" [٢] ونجد في النص الذي أورده اليعقوبي الشيء نفسه عن مصادرة المتوكل ٢٣٢-٢٤٧هـ (٨٤٧ - ٨٦١م) لكاتبه نجاح بن سلمة[٣]، إذ يذكر أن المتوكل قد سلّمه إلى موسى بن عبدالملك "فعذّبه موسى أياماً فتوفي في يده؛ فقبضت ضياعه ودوره وأمواله" [٤].

وفي نص آخر يذكر ابن كثير أنه بعد خلع الخليفة المستعين ٢٤٨-٢٥٢هـ (٨٦٢-٨٦٦م)، بايع أهل سامراء المعتز ٢٥٢-٢٥٥هـ (٨٦٦-٨٦٩م)، فاستحوذ على حاصل بيت المال "ثم قبض ما في خزانة أم المستعين وكان ألف ألف دينار، وفي حواصل العباس بن المستعين ست مائة ألف، دينار" [٥].

المطالبة:

الطلب هو محاولة وجدان الشيء وأخذه [٦]، وأغلب الظن أن المطالبة كانت تنحصر بالحوز على النقد فقط، دون سائر الأملاك الأخرى، بدليل أن الكثير من

(١) محمد بن سليمان بن علي ت١٧٣هـ(٧٨٩م) أنظر (الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك: الوافي بالوفيات، تح: س. ديد رينغ،دار فرانز شتاينر بفيسبادن، ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م)، جـ ٣، ص ١٢١، وسيشار إليه فيما بعد، الصفدي: الوافي بالوفيات).

(٢) الطبري : تاريخ الرسل، جـ٨، ص ٢٣٧، ابن الأثير، عزالدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم: الكامل في التاريخ، دار صادر، بيروت، ١٣٨٥هـ (١٩٦٥م)، جـ ٦، ص١١٩، وسيشار إليه فيما بعد، ابن الأثير: الكامل.

(٣) نجاح بن سلمة ت ٢٤٥هـ (٨٥٩م) أنظر (ابن خلكان: وفيات، جـ ٤، ص٣٤٦).

(٤) اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب: تاريخ اليعقوبي، قدم له: محمد صادق آل بحر العلوم، المكتبة الحيدريّة، النجف، ط٤، ١٣٩٣هـ (١٩٧٣م)، ج٣، ص ٢٣٠، وسيشار إليه فيما بعد، اليعقوبي: تاريخ.

(٥) ابن كثير، أبو الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي: البداية والنهاية، تح: أحمد أبو ملحم وآخرون، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٠٧هـ (١٩٨٧م)، جـ١١، ص٨، وسيشار إليه فيما بعد، ابن كثير: البداية.

(٦) ابن منظور: لسان العرب، مج١، ص٥٥٩، مادة طلب.

النصوص التي مرت معنا توضح المطالبة وهوالمعنى الذي ذهبت إليه، فمما يذكر عن يزيد بن عبد الملك، قيامه بعزل محمد بن يزيد [1]عن أفريقية وتولية يَزيد بن أبي مُسلِم [2] مكانه، " فلما ورد يزيد أفريقية، حبس محمد بن يزيد وتسلط عليه، وطالبه بأموال لم تكن عنده" [3].

ويبدو أن المطالبة، لم تكن بالضرورة تعني مصادرة جميع الأموال، وإنما قد تشمل جزءا من المال، وفي أغلب الأحيان كانت المطالبات تقع على العمال الذين يتهمون بالخيانة، فتكون المطالبة محددة بالأموال التي اختانها العامل، وليس بجميع ثروته، وقد أورد الصابئ: أن أبا العباس بن الفرات قد قبض على بعض العمال ممن اتهموا باختلاسهم للأموال "فقام بكبس دورهم وحمل كل ما بها من الأعمال والحسابات والكتب وناظرهم وأخذ خطوطهم بما اعترفوا به، ثم طالبهم بالمال فأدوه" [4] ويذكر البغدادي: "فلما ولي المتوكل،دارَ ابن أبي دؤاد [5] على محمد بن عبد الملك الزيات [6] وأغرى به المتوكل، حتى قبض عليه وطالبه بالأموال" [7] وفي نص آخر أورده صاحب العيون والحدائق "وصُرِف أبو القاسم على بن أحمد بن بُسطام [8] عن الخراج وولي عليه أبا الطيب أحمد بن على المادرائي ... فقُيِّد علي بن احمد بن بسطام وأُلبس جبة صوف وتشدد عليه في المطالبة" [9].

---

(١) محمد بن يزيد القُرَشي، والي افريقية لسليمان بن عبدالملك، أنظر (ابن الأثير:الكامل، جـ ٥، ص٢٣).

(٢) يَزيد بن أبي مُسلِم، هوكاتب الحجاج بن يوسف الثقفي، أنظر (ابن خلكان: وفيات، جـ ٢، ص ٤٢٥).

(٣) التنوخي: الفرج، جـ٢،ص ١٤٤.

(٤) الصابىء: الوزراء ص ١٩٢.

(٥) أحمد بن أبي دؤاد القاضي ت ٢٤٠هـ (٩٥٢م) أنظر (الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٩، ص ١٨٩).

(٦) محمد بن عبدالملك بن أبان حمزة المعروف بابن الزيات ت ٢٣٣هـ (٨٤٧م) أنظر (ابن خلكان: وفيات، جـ ٥، ص.ص٩٤-١٠١، الصفدي: الوافي بالوفيات، جـ ٤، ص ٣٢).

(٧) البغدادي، ابو بكر احمد بن علي الخطيب: تاريخ بغداد او مدينة السلام، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د.ت،جـ٢ ص٣٤٣، وسيشار إليه فيما بعد، البغدادي: تاريخ بغداد.

(٨) أبو القاسم علي بن أحمد بن بُسطام، صاحب الخراج في الدولة العباسية، أنظر (ابن خلكان: وفيات، جـ ٥، ص٢٩٢).

(٩) مجهول: العيون والحدائق في اخبار الحقائق، تح: عمر السعيدي، المعهد الفرنسي بدمشق للدراسات العربية، دمشق ١٣٩٢هـ (١٩٧٢م)، قسم١ ،جـ٤،ص .ص ١٦٣-١٦٤، وسيشار إليه فيما بعد، مجهول: العيون والحدائق.

الاستصفاء والاصطفاء:

يفهم من لفظ مصطلح استصفاء [1] أنها كانت تشمل جميع الثروة، سواءً أكانت نقوداً، او ضياعاً ، أو دوراً أو غيرها من الأملاك، وتفيض مصادرنا بالعديد من النصوص التي توضح معنى الاستصفاء، فيورد المسعودي "وفي هذه السنة (٢٨٠هـ) افتتح أبو عبد الله بن ابي الساج [2] المَرَاغَة [3] من بلاد أذربيجان، فقبض على عبدالله بن الحسين، واستصفى أمواله" [4]. فقوله هنا استصفى أمواله، أي احتوى على جميع أملاكه دون استثناء.

ويفهم من النص الذي أورده الطبري عن مصادرة محمد بن سليمان لآل طولون عام ٢٩٢هـ (٩٠٤م)، أنها شملت جميع أملاكهم. "واحتوى على دور آل طولون وأسبابهم وأخذهم جميعاً ... واستصفى أموالهم" [5]، وجاء في نشوار المحاضرة، أن الخليفة المكتفي ٢٨٩-٢٩٥هـ (٩٠٢ - ٩٠٨م) قد أذن لوزيره القاسم بن عبيدالله [6] بالقبض على الحُسَين بن عَمرو النَصراني [7] وأسبابه "فقبض عليهم واستصفى أموالهم" [8].

ويظهر من النصوص الواردة سابقاً أن الاستصفاء كان يعني مصادرة جميع الأملاك، أما الاصطفاء فهو على العكس من ذلك، فالاستصفاء بمعناه يشمل جميع الثروة في حين أن الاصطفاء يشمل جزءاً أو قسماً منها، وعلى هذا يكون الاصطفاء أخف وطأة من الاستصفاء، كما فعل عبدالله بن الزبير باصطفائه لدار معاوية بن

(١) الصفاء نقيض الكدر، وصفوة كل شيء خالصة، يقال اصفى الرجل من المال والأدب أي خلا، وأصفى الأمير دار فلان واستصفى ماله اذا أخذه كله (ابن منظور: لسان العرب، مج١٤، ص.ص ٤٦٢-٤٦٤، مادة صفا).

(٢) هو محمد بن أبي الساج، عرف بالأفشين، ت ٢٨٨هـ (٩٠٠م) أنظر (ابن خلكان: وفيات، جـ ٢، ص ٢٥٠).

(٣) المَرَاغَة من أعظم وأشهر بلاد أذربيجان أنظر (ياقوت، شهاب الدين أبي عبيد الله الحموي: معجم البلدان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٩هـ (١٩٧٩م)، جـ ٥، ص ٩٣، وسيشار إليه فيما بعد، ياقوت: معجم البلدان.

(٤) المسعودي: مروج الذهب، جـ ٤، ص٢٤٤.

(٥) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ١٠،ص١١٩.

(٦) القاسم بن عبيدالله، ت ٢٩٦هـ (٩٠٨م) أنظر (الذهبي: سير ، جـ ١٤، ص٣٢).

(٧) الحسين بن عَمرو النصراني كاتب الخليفة المكتفي، أنظر (الطبري: تاريخ الرسل، جـ ١٠، ص ٣٦).

(٨) التنوخي:نشوار، جـ٣، ص ٢٧٠.

سفيان، أثناء فتنته كما أورد ابن الأزرق في كتابه [1].

وجاء في تاريخ الرسل أن رجلاً من آل الزبير، تقدَّم إلى الخليفة المهدي ١٥٨-١٦٩هـ (٧٧٥ - ٧٨٥م) وقد جلس للمظالم "فذكر ضيعة اصطفاها عن أبيه بعض ملوك بني أميّة .... فأمر المهدي أن تُردُّ على الزبيري ضيعته [2]".

الاستخراج:

ظهر الاستخراج [3] في العهد الأموي نتيجة للرقابة الشديدة التي كانت تفرضها الدولة على موظفيها، وقد انتشر ذلك في الدولة الأموية على نطاق واسع، حتى أُنشئت له دار تسمى دار الاستخراج، فأي عامل أتهم باختيانه للأموال، يُرسَل إلى دار الاستخراج حتى تُحصّلُ منه الأموال التي قام باختلاسها، وقد كانت تتّبع أساليب شتى، تشمل التعذيب والإهانة لاستخراج الأموال منهم، فجاء في البيان والتبيين قول فيروز حصين [4] أثناء سجنه: "كنت أختلف إلى دار الاستخراج أتعلم الصبر [5]"، ويذكر صاحب العيون والحدائق، الأسلوب الذي اتبعه يوسف بن عمر مع خالد القسري وعماله، أثناء استخراج الأموال منهم فيورد "وعذّب يوسف عمال خالد واستخرج منهم سبعين ألف ألف، ولولا عنفه وشراسته لأخذ منهم أكثر من ذلك" [6].

وتجدر الإشارة إلى أن الاستخراج كان يقتصر على الأموال المنقولة فقط دون سائر الثروة، وفي أغلب الأحيان كان يقتصر على مقدار ما اتهم العامل باختلاسه،

(١) الأزرقي، أبو الوليد محمد بن عبدالله: أخبار مكّة وما جاء فيها من الآثار، تح: رشدي الصالح ملحس، دار الثقافة، بيروت - مكّة المكرّمة ١٣٩٩هـ (١٩٧٩م)، ط٣، جـ٢، ص٢٤٨، وسيشار إليه فيما بعد، الأزرقي، أخبار مكّة.

(٢) الطبري: تاريخ الرسل، جـ٨، ص.ص ١٧٧ - ١٧٨.

(٣) استخراج: فعل خَرّج والخروج نقيض الدخول، واخترجه واستخرجه طلب إليه أو منه أن يخرج ويقال خارج فلان غلامه إذا اتفقا على ضريبة يردها العبد على سيده كل شهر، ويقال اخترجوه بمعنى استخرجوه (ابن منظور: لسان العرب، مج٢، ص ٢٤٩، مادة خَرَجَ).

(٤) فيروز حصين أحد عمّال الحجاج أنظر (الطبري: تاريخ الرسل، جـ٦، ص ٣٨٠).

(٥) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر: البيان والتبيين، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الجاحظ، بيروت، ط٤، د. ت، جـ٢، ص٤٣، وسيشار إليه فيما بعد، الجاحظ: البيان والتبيين.

(٦) مجهول: العيون والحدائق، جـ٣، ص.ص ١٠٢ - ١٠٣.

وقد بقي هذا الأسلوب يُتَّبع طيلة العهد العباسي، فيذكر الطبري أنه في عام ١٤١هـ (٧٥٨م) خلع والي خراسان عبدالجبار بن عبدالرحمن طاعة المنصور ١٣٦-١٥٨هـ (٧٥٤-٧٧٥م)، فأرسل له من قبض عليه "فعذَّبه مع أقاربه حتى استخرج منهم الأموال" (١)، وفي نص آخر أورده مسكوية حول قبض الراضي ٣٢٢-٣٢٩هـ (٩٣٤-٩٤٠م) لأتباع القاهر ٣٢٠-٣٢٢هـ (٩٣٢-٩٣٤م)، "ثم تعقب الرأي في عيسى المتطبب فصادره، وكان القاهر قد اعترف بوديعة أودعها إياه من العين والوْرِق والطيب فاستُخرج كله منه" (٢).

فالنص يفيد أن الاستخراج قد اقتصر على ما أودعه القاهر لدى عيسى، في حين يبين أن ما ذهب من أموال عيسى، كان على سبيل المصادرة كونه أحدَ أتباع القاهر ولم يكن ضمن الأموال المستخرجة.

وحريٌ بنا أن ننوه بالأهميّة الكبيرة للاستخراج في العهد العباسي، وبالاهتمام الكبير الذي أولاه الخلفاء العباسيون له حتى كانوا يعيّنون شخصاً مخصصاً لهذه المهمة يسمّى المُستَخْرِج، ويبدو أنه استمرار لدار الاستخراج في العهد الأموي، ونظراً لأهميّة هذا المنصب فقد كانوا يضعون شروطاً خاصة بالمستخرج، حتى يتمكن من التعامل مع المطالبين بالأموال، وغالباً ما يكون من قادة الجيش ،فجاء في نشوار المحاضرة: "وكان الرسم قدماً، أن يقلد بعض القواد، -الذين يفهمون المناظرة - الاستخراج" (٣).

التغريم:

الغُرم (٤) هو أداء الشيء، ويبدو أنه استعمل كأحد أساليب العقاب، بأن

---

(١) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٧، ص ٥٠٩، ابن الأثير: الكامل، جـ ٥، ص.ص ٥٠٥ - ٥٠٦.

(٢) مسكويه: تجارب الأمم، جـ١، ص.ص ٢٩٤ - ٢٩٥.

(٣) التنوخي: نشوار، جـ٨، ص ١٤٥.

(٤) الغرم الدين، يقال: رجل غارم أي عليه دين، قال الأعشى:

(الرمل).

إن يُعاقب يكن غراماً وإن ... يعط جزيلاً فإنه لا يُبالي

فالغرم أداء شيء يلزمه مثل كفالة يغرمها، والغريم المُلزَم (ابن منظور: لسان العرب، مج ١٢، ص.ص ٤٣٦ - ٤٣٧).

يغرم الشخص جزءاً من ماله عقاباً له على ما أرتكب من خطأ، وكثيراً ما كان يرافق التغريم القسوة والشدّة حتى ارتبطا معاً، ولدينا العديد من النصوص التي تبين ذلك، منها ماذكره ابن حبيب "فلم يزل الحجاج يحمل عبدالملك والوليد ٨٦ – ٩٦هـ (٧٠٥ – ٧١٥م) على آل المهلب، حتى أمكن فيهم فعذبهم وأغرمهم ستة آلاف" [١]، وحين عزل يزيد بن عبدالملك عبدالرحمن بن الضحّاك عن المدينة، كتب إلى عبدالواحد بن عبدالله النصري: "قد أوليتك المدينة فأغرم ابن الضحاك أربعين ألف دينار، وعذبه حتى أسمع صوته وأنا على فراشي" [٢].

وعلى هذا يبدو أن التغريم كان يحدد بمبلغ معين يعود تقديره للخليفة نفسه أو من يقوم مقامه، فيذكر الطبري أن نجاح بن سلمة قد رفع رقعة للمتوكل في اثنين من عمّاله، يذكر أنهما خانا وقصّرا "وأنه يستخرج منهما أربعين ألف ألف درهم" [٣]، وفي نص أخر "و أمر المتوكل بكاتبه إسحاق بن سعد ... أن يُغرّم واحداً وخمسين ألف دينار" [٤].

أخذ الخط:

يعتبر أخذ الخط من الأساليب التي كانت متبعة في المصادرات، وكثيراً ما كان مرتبطاً بالمصادرة نفسها، كأن يصادر شخصاً على مبلغ معيّن ويعجز عن أدائه، فكان يؤخذ خطه بذلك المبلغ أو بما بقي عليه من مصادرة كضمان لسداد المبلغ، وهو أشبه ما يكون بالإقرارات الماليّة. وعلى الرغم من انتشارهذا الأسلوب في الدولة العباسيّة على نطاق واسع، إلا أننا نجد بعض الإشارات التي تدل على أن أخذ الخط كان يطبق في بعض الأحيان في الدولة الأمويّة، فيذكر الطبري أن الحجاج وفي أثناء مناظرته

(١) ابن حبيب، أبو جعفر محمد: أسماء المغتالين من الأشراف في الجاهلية والإسلام وأسماء من قُتل من الشعراء، تح: عبدالسلام هارون، ضمن كتاب نوادر المخطوطات ، مكتبة الخانجي، مصر ١٣٧٣هـ (١٩٥٤م)، جـ٢، ص ١٧٨، وسيشار إليه فيما بعد، ابن حبيب: أسماء المغتالين.

(٢) ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري: الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت ١٣٧٧هـ (١٩٥٨م)، جـ٨، ص ٤٧٤، وسيشار إليه فيما بعد، ابن سعد:الطبقات.

(٣) الطبري، تاريخ الرسل، جـ ٩، ص ٢١٤.

(٤) المصدر نفسه، جـ٩، ص٢١٦.

لفيروز حصين بسبب خروجه مع ابن الأشعث [1] في فتنته قال له: "اكتب لي أموالك، قال: ثم ماذا قال: أكتبها أول، قال: ثم أنا آمن على دمي قال: أكتبها ثم أنظر قال: أكتب يا غلام ألف ألف، ألفي ألف فذكر مالاً كثيراً فقال الحجاج: أين هذه الأموال قال: عندي ... قال: والله لتؤدينها ثم لأقتلنك" [2].

من هنا يكون الحجاج قد قصد من كتابة فيروز لأمواله، أن يتعرف على حجم الثروة التي كانت لديه، وأن يضمن مصادرة جميع تلك الأموال.

وقد استمر هذا الأسلوب حتى عهد الدولة العباسيّة، وانتشر على نطاق واسع كما ذكرنا سابقاً، وكثيراً ما كان يستخدم استكمالاً للمصادرات، لضمان تحصيل بقية المصادرة، إذا عجز المُصادر عن أداء ماعليه، فيورد الصابئ نصّاً يوضّح مصادرة ابن الفرات لبعض العمّال اتهِموا باختلاسهم للأموال "فقام أبو العباس بكبس دورهم وحمل كل مابها من الأعمال والحسابات والكتب، وناظرهم وأخذ خطوطهم بما اعترفوا به، ثم طالبهم بالمال فأدوه" [3].

وفي نص آخر: "وأخذ أبو علي بن مقلة [4] خطوط العمال والضمناء بنحو مائة ألف دينار" [5].

الأخـــذ:

هو أحد المصطلحات الدالّة على المصادرة، وهو أشبه ما يكون بالتغريم، وأغلب الظن أن الأخذ كان يتعلق بالأموال المنقولة، وتشتم فيه القوّة، وهو على العكس من أخذ الخط، فقد كان يتم مصادرة الأموال مباشرة دون تأجيل وعلى هذا فقد يكون الأخذ ما حُصّل من أموال المصادرات فعلاً، فيذكر ابن قتيبة أن الحجاج بن يوسف بعد

(١) هو عبدالرحمن بن محمد بن الأشعث بن قيس الكندي أحد قادة الحجاج، خلع الطاعة فدارت بينهما معارك عديدة انتهت بهزيمة ابن الأشعث للاستزادة أنظر (ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم الدينوري: الإمامة والسياسة (منسوب إليه) تح: طه الزيني، مؤسسة الحلبي، القاهرة، ١٣٨٧هـ (١٩٦٧م)، جـ ٢، ص ٢٦، وسيشار إليه فيما بعد، ابن قتيبة: الإمامة والسياسّة، الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٦، ص ٣٧٩).

(٢) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٦، ص ٣٧٩.

(٣) الصابئ: الوزراء، ص ١٩٢.

(٤) محمد بن علي بن الحسين بن مقلة ت ٣٢٨هـ (٩٣٩م) أنظر (الصفدي: الوافي بالوفيات، جـ ٤، ص ١٠٩).

(٥) مسكويه: تجارب الأمـم، جـ١، ص ١٨٧.

قدومه للبصرة، قبض على واليها حمران بن أبان [1] "فآذاه وأخذ منه مائة ألف درهم" [2]، ويورد الطبري خبر محاسبة يوسف بن عمر لأصحاب خالد القسري بقوله لهم، بعدما رفضوا دفع مبلغ تسعة آلاف ألف درهم كان قد اتفق معهم عليها:- "فوالله لا أرضى بتسعة آلاف ألف ولا مثليها ولا مثلها، فأخذ أكثر من ذلك وقد قيل أنه أخذ مائة ألف ألف" [3].

ساد هذا المصطلح في العصر العباسي، إلى جانب المصطلحات الأخرى الدّالة على المصادرة، فجاء في زبدة الحلب: "وقبض أبو مسلم [4] على عبدالصمد بن علي [5] بالرُصافَةُ [6] وأخذ أمواله وسيّره للمنصور" [7]، وأيضاً عندما سمع الخليفة المعتصم بخيانة عامله على بيت المال قال لقائده إيتاخ [8] "عليك بصاحب بيت المال وابنه فاقبض عليهما، وخذ مائتي ألف درهم منهما وولهِ غيرهما" [9].

وفي نص آخر عن مصادرة المقتدر ٢٩٥-٣٢٠هـ (٩٠٨ - ٩٣٢م) لوزيره ابن الفرات، "وعذب ابن الفرات حتى كاد يتلف ثم رفقوا به بعد أن أُخِذَت أمواله" [10].

---

(١) حمران بن أبان مولى أمير المؤمنين عثمان بن عفان، ت سنة نيف وثمانين هجرية، أنظر (الذهبي: سير، جـ٤، ص١٨٢).

(٢) ابن قتيبة: المعارف، ص ٤٣٦.

(٣) الطبري: تاريخ الرسل، جـ٧، ص ١٥١.

(٤) أبو مسلم الخراساني، عبدالرحمن بن مسلم أحد قادة الدعوة العباسية قتل سنة ١٣٧هـ (٧٥٤م) أنظر (خليفة بن خياط: تاريخ خليفة بن خياط، تح: أكرم ضياء العمري، دار القلم، دار الرسالة، بيروت، ط٢، ١٣٩٧هـ (١٩٧٧م)، ص ٤١٧، وسيشار إليه فيما بعد، خليفة: تاريخ، الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٧، ص ٤٧٩).

(٥) عبدالصمد بن علي بن عبدالله بن عباس ت ١٨٥هـ (٨٠١م) أنظر (السَدُوسي، مؤرج بن عمرو: حَذْف من نسب قريش، تح: صلاح الدين المنجد، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط٢، ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م)، ص ١١، وسيشار إليه فيما بعد، السدوسي: حذف، الزبيري: نسب قريش، ص ٢٩).

(٦) الرُصافة: بناها الخليفة هشام بن عبدالملك ، وهي تقع غرب الرقة بأربعة فراسخ على طرف البرية أنظر (ياقوت: معجم البلدان، جـ ٣، ص ٤٧).

(٧) ابن العديم، كمال الدين أبي القاسم عمر بن أحمد بن هبة الله: زبدة الحلب في تاريخ حلب، تح: سامي الدهان، المعهد الفرنسي للدراسات العربيّة، دمشق، ١٣٧٠هـ(١٩٥١م)، جـ١، ص ٥٨ ، وسيشار إليه فيما بعد، ابن العديم: زبدة الحلب.

(٨) إيتاخ التركي ت ٢٣٤هـ (٨٤٩م) أنظر (الصفدي: الوافي بالوفيات، جـ ٩، ص ٤٨١).

(٩) الصابئ، غرس النعمة أبي الحسن محمد بن هلال: الهفوات النادرة، تح: صالح الأشتر، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٨٧هـ (١٩٦٧م)، ص ٨٠، وسيشار إليه فيما بعد، الصابي: الهفوات.

(١٠) أبو المحاسن، جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغريبردي: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، المؤسسة المصرية العامّة للتأليف والترجمة، جـ٣، ص ١٧٩، وسيشار إليه فيما بعد، أبو المحاسن: النجوم.

من خلال هذه النصوص فقد يكون المقصود بمصطلح الأخذ كما ذكرنا سابقاً، ما حُصِّلَ من أموال المصادرات، أي ما تم استخراجه فعلاً من المُصادَر.

النَكْبَة:

يُعرِّف ابن منظور النكبة: بأنها المصيبة من مصائب الدهر [1]، وعلى ذلك فإن أي مصيبة يتعرض لها الإنسان سواءً أكانت في ماله أو بيته تعتبر نكبة، وبما أن المصادرة كانت تعني خسارة الشخص لثروته أو لجزء منها، فتكون المصادرة أيضاً نكبة، ولهذا فكثيراً ما يورد المؤرخون النكبة بدلاً من المصادرة، لكي تؤدي مفهوم المصادرة، ونعرض لعدد من النصوص التي وجدنا في المصادر لتوضيح المعنى الاصطلاحي لمفهوم النكبة؛ فالتيفاشي يورد أن سبب نكبة هشام لخالد القسري؛ أنه بلغه عنه شراءه لحجر ياقوت قيمته ستون ألف دينار، "فطلبه منه فأنكره، فنكبه واستأصله وخرج الحجر بعد نكبته من عند بعض حظاياه" [2].

وفي نص آخر أورده الجهشياري: "ولما صرف أبو جعفر خالد بن برمك [3] عن فارس، نكبه وألزمه ثلاثة آلاف ألف درهم" [4]، ويظهر من نص أورده التنوخي أن النكبة كانت تستخدم للدلالة على المصادرة، وأنه لا فرق بين المصطلحين فيقول: "ولما صرف الراضي بالله ٣٢٢-٣٢٩هـ (٩٣٤-٩٤٠م) أبا علي عبدالرحمن بن عيسى عن وزارته ونكبه، ونكب أبا الحسن علي بن عيسى، صادر أبا الحسن على ألف ألف درهم وعبدالرحمن على ثلاثة آلاف دينار" [5]، فهو بذلك يكون قد عنى أن الوزير

(١) يقال نكب الدهر فلان أي بلغ منه وأصابه بنكبة، وقيل النكباء كل ريح من الرياح الأربع انحرفت ووقعت بين ريحين وهي تهلك المال وتحبس القطر (ابن منظور: لسان العرب، مج١، ص.ص ٢٧١-٢٧٣).

(٢) التيفاشي، أحمد بن يوسف: أزهار الأفكار في جواهر الأحجار، تح: يوسف حسن، محمود بسيوني خفاجي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٨هـ (١٩٧٧م)، ص ٧٧، وسيشار إليه فيما بعد: التيفاشي: أزهار.

(٣) خالد بن برمك، أول وزراء البرامكة لأبي العباس السفاح ت ١٦٣هـ (٧٨٠م) أنظر (ابن خلكان: وفيات، جـ ١، ص ٣٣٢).

(٤) الجهشياري: الوزراء، ص ٩٩.

(٥) التنوخي: نشوار، جـ ٥، ص.ص ٨٠ - ٨١.

علي بن عيسى وأخاه عبدالرحمن، قد تعرضا لنكبة في أموالهم حين صادرهم الراضي على المبالغ المذكورة.

الإلـــزام:

الإلزام في اللغة عدم المفارقة، يقال لزم الشيء الرجل فلا يفارقه، ويقال صار الشيء ضربة لازم [1]، وعلى هذا فيكون الإلزام إجبار الشخص على دفع المال، وهو بذلك لا يختلف عن المصادرة، ولدينا العديد من النصوص التي تبيّن أن الإلزام كان يستخدم للدلالة على المصادرة، بدليل ارتباطه بمصطلح النكبة في العديد في النصوص التاريخية، وهذا يعني أنهما يؤديان إلى معنى واحد وهو المصادرة ففي النص السابق الذي ذكره الجهشياري عن مصادرة أبي جعفر لخالد بن برمك " فلما كثر ذلك على أبي جعفر صرف خالداً عن فارس ونكبه وألزمه ثلاثة آلاف ألف درهم" [2].

وجاء في الفرج بعد الشدّة قول ابن شيرزاد [3]: "لما سُعيَ عليَّ عند بجكم [4] صرفني عن كتبته، ونكبني وألزمني بمائتي ألف دينار فأديت أكثرها ... فقال لي كاتبه: الوجه أن تقيم كفلاء ببقية المصادرة ... قال: فأقمت الكفلاء بالمال إلى أيام معلومة فصرفني" [5].

يلاحظ من خلال هذا النص، أنه قد استخدم ثلاث مصطلحات للدلالة على معنى واحد، ففي حين يذكر أن بجكم قد نكب ابن شيرزاد وألزمه بدفع المال، يعود ليصف ذلك بالمصادرة في نهاية النص، وفي هذا دلالة على أن الإلزام يحمل معنى المصادرة ولا يختلف عنها بشيء.

---

(١) ابن منظور: لسان العرب، مج ١٢، ص.ص ٥٤١ – ٥٤٢، مادة لزَمَ.

(٢) الجهشياري:الوزراء، ص ٩٩.

(٣) محمد بن يحيى بن شيرزاد، كان وزيراً لبجكم أنظر (ابن خلكان: وفيات، جـ ٤، ص ٤٦).

(٤) بجكم أحد قادة الدولة العباسية أنظر (مسكويه: تجارب الأمم، جـ ١، ص٣٦٥).

(٥) التنوخي: الفرج، جـ ٤، ص.ص ٢٨-٣١.

المصالحة:

المصالحة هي أحدُ الأساليب التي كانت متَّبَعة في المصادرات، والصلاح في اللغة عكس الفساد، والصلح هو السلم يقال قومٌ صُلُوحٌ أي مُتصالحِون[1].

من خلال فهمنا للتعريف اللغوي للمصالحة، نجد أنها تختلف عن بقية المصطلحات الأخرى الدالة على المصادرة، كونها تميل إلى اللين والرفق في مصادرة الأموال؛ لأن المصالحة لا تتم إلا بموافقة ورضى الطرفين، وإلا فلا تُعدُّ مصالحة، ويبدو أن المؤرخين قد استخدموا هذا المصطلح في الحالات التي كانت تتم بها المصادرات بصورة لينة، ففي العهد الأموي وفي أثناء مصادرة يوسف بن عمر لخالد القسري وأصحابه، نلاحظ أن يوسف كان قد اتبع معهم اللين حتى توصل إلى مصالحتهم، فيذكر الطبري: "لما حبس يوسف خالداً صالحه وأصحابه على تسعة آلاف ألف درهم" [2] ، إلا أن نكوص خالد وأصحابه عن دفع ذلك المبلغ، دفع بيوسف إلى اتباع شتى الأساليب في مصادرتهم من تعذيب وإهانة، فاستخدم لذلك مصطلحات أخرى تتناسب مع طريقة المصادرة، مثل الاستخراج والنكبة والأخذ كما مر معنا سابقاً.

سار الأمر كذلك في العصر العباسي فورد في تاريخ بغداد: "أن المتوكل كان يُوجِبُ لأحمد بن أبي دؤاد ويستحي أن ينكبه ... فلما فُلِج أحمد ولّى المتوكل إبنه محمد بن أحمد القضاء ومظالم العسكر مكان أبيه ثم عزله ... ووكل بضياعه وضياع أبيه ثم صولح على ألف ألف دينار" [3] ، وهذا يعني أن المصالحة أخف من المصادرة، لدرجة أن المتوكل كان يخجل من نكبة ابن أبي دؤاد ، لما أبداه له من مساعدة في خلافة الواثق ٢٢٧-٢٣٢هـ (٨٤٢-٨٤٧م)، فوجد بالمصالحة فرصة لمصادرته.

وفي مكان آخريذكر الطبري، في احداث سنة ٢٣٣هـ "وفي هذه السنة حُبِسَ عمر

---

(١) ابن منظور: لسان العرب، مج ٢، ص.ص ٥١٦ – ٥١٧، مادة صلح.

(٢) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٧، ص ١٥١.

(٣) البغدادي: تاريخ بغداد، جـ ١، ص ٢٩٨.

بن الفَرَج الرُّخَّجيَّ [1]، وأخذ ماله وأثاث بيته وأصحابه، ثم صولح على أحد عشر ألف ألف على أن يرد عليه ما حيز من ضياع الأهواز" [2]، فعلى مايبدو أن المتوكل كان قد صادر جميع أملاك عمر الرخجي من أموال منقوله وغير منقولة حتى شملت أثاث بيته، إلى أن خفف عنه بالمصالحة.

وفي عام ٢٦٧هـ (٨٨٠م) قبض أحمد بن طولون [3] على أحمد بن المدبر [4] عامل الخراج على دمشق والأردن وفلسطين "وأخذ أمواله وصالحه على ست مائة ألف دينار" [5].

ويفهم من تلك النصوص أن قيمة المصالحة كانت تقِّل عن قيمة المصادرة وأن الكثير من أملاك المُصادَرين كانت تعود إليهم بعد مصالحتهم.

النهب:

ظهر هذا المصطلح في الدولة العباسيّة كأحد أساليب المصادرات، ويظهر من النصوص التي أوردها المؤرخون، أن النهب كان يشمل بصورة خاصة المتاع دون سائر الثروة، وهو بالتالي قد يكون نوعاً من العقاب الذي يتبع المصادرة، فقد ذكر ابن الأثير في مصادرة الوزير الحسين بن القاسم [6] لبُشرى خادم مؤنس المظفَّر [7] "فسبَّه الوزير وشتم صاحبه وأمر بضربه وصادره بثلاث مائة ألف دينار، وأخذ خطه بها وحبسه ونهب داره" [8]، فيتضح من خلال هذا النص أن النهب غير المصادرة،

(١) عمر بن الفَرَج الرُّخَّجي: كان يتولى الكتابة في عهد الخليفة الواثق ثم ولاَّه المتوكل على خراج الأهواز إلى أن سخط عليه وصادره عام ٢٣٣هـ (٨٤٨م)، أنظر (ابن الأثير: الكامل، جـ ٧، ص ٣٩).

(٢) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٩، ص ١٦١، ابن الأثير: الكامل، جـ ٧، ص ٣٩.

(٣) أحمد بن طولون ، ت ٢٧٠هـ (٨٨٣م) أنظر (ابن خلكان: وفيات، جـ١، ص ٧٣).

(٤) أحمد بن محمد بن عبيد الله المعروف بابن المدبر، ت ٢٧٠هـ (٨٨٣م) أنظر (ابن خلكان: وفيات، جـ ٧، ص ٥٥).

(٥) ابن الجوزي، أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد الدكن، ١٣٥٧هـ (١٩٣٨م)، جـ ٥، قسم٢، ص.ص ٥٩ - ٦٠، وسيشار إليه فيما بعد، ابن الجوزي: المنتظم.

(٦) الحسين بن القاسم بن عبيد الله بن سليمان بن وهب ت ٣٢٢هـ (٩٣٣م) أنظر (ابن خلكان: وفيات، جـ ٢، ص ١٥٦، الصفدي:الوافي بالوفيات، جـ ١٣، ص ٢٨).

(٧) مؤنس المظفَّر قائد الجيش للخليفة المقتدر أنظر (ابن الأثير: الكامل، جـ ٨، ص ٢٢٤).

(٨) المصدر نفسه، جـ ٨، ص ٢٣٧.

وأغلب الظن أن المصادرة كانت تشمل الأموال المنقولة وخاصة النقود، أما النهب فكان يشمل المتاع من آنية وأثاث وغير ذلك كما جاء عند ابن الأثير حول مصادرة لؤلؤ صاحب الشرطة للجند الحجرية [1] بقوله "فنهبت دورهم وقبضت أموالهم وأملاكهم وقطعت أرزاقهم" [2].

وفي نص آخر أورده مسكويه بأن الخليفة القاهر قد أمر بنهب دور بني مقلة، ودار الحسن بن هارون، ودار أبي بكر بن قرابة بعد أن تبيّن تآمرهم على خلعه [3].

مشروعية المصادرات:

إن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو، مدى مشروعية المصادرات في الشريعة، هل أجازها الفقهاء أم حرّموها؟

وهل يجوز للحاكم المسلم أن يعاقب المذنب أو من اقترف جرماً، بأخذ ماله عن طريق المصادرة؟.

وللإجابة على هذه الأسئلة، كان لزاماً علينا أن نستعين بكتب الفقه، لمعرفة آراء الفقهاء في هذا الموضوع. وقد وجدنا أثناء بحثنا في كتب الفقه عن مشروعية العقاب بأخذ المال، أنها قد وقعت تحت باب التعزير [4]، ولكن لم يرد ذكراً لمصطلح المصادرات في أي من كتب الفقه المختلفة، ولهذا سوف ندرس مشروعية المصادرات من هذا الجانب.

اختلف الفقهاء في مشروعية التعزير بأخذ المال: فمنهم من يراه مشروعاً، ومنهم من يمنعه ويُحَرِّمُهُ، إلا أن غالبية الفقهاء قالوا: "إن التعزير بأخذ

(١) الغلمان الحجرية : هم ضرب من الحرس الخاص في قصور الخلفاء أنظر (نعمان ثابت: العسكرية في عهد العباسيين، مديريّة المطابع العسكرية، بغداد، ١٤٠٨هـ (١٩٨٧م)، ص ١٨٠، وسيشار إليه فيما بعد، ثابت: العسكريّة).

(٢) ابن الأثير: الكامل، جـ ٨، ص ٣٢٩.

(٣) مسكويه: تجارب الأمم، جـ ١، ص ٢٦٦.

(٤) عَزّر: العزرُ اللّوم، والتعزير هو الضرب دون الحد لمنعه الجاني من المُعاوَدَة وردعه عن المعصية، وأصل التعزير: التأديب (ابن منظور: لسان العرب، مج٤، ص ٥٦١، مادة عَزَر).

المال لا يجوز لما فيه من تسلط الظلمة على أخذ مال الناس بغير وجه حق" (1).

في حين يروى عن أبي يوسف أن التعزير بأخذ المال من الجاني جائز، إن رؤيت في ذلك مصلحة،وهي رواية ضعيفة كما يشير ابن عابدين،وقد يكون أبو يوسف قد أجاز التعزير بأخذ المال من المذنب لفترة معينة، ثم ترد إلى صاحبها كنوع من العقاب كما قال ابن وهبان: "أن معنى التعزير بأخذ المال على القول به، إمساك شيء من ماله عنه لينجز ثم يعيده الحاكم إليه لا أن يأخذه الحاكم لنفسه أو لبيت المال كما يتوهمه الظلمة، إذ لا يجوز لأحد من المسلمين أخذ مال أحد بغير سبب شرعي" (2).

وعلى هذا فإن مصادرة أي شخص دون سبب شرعي تعد ظلماً وغصباً، وبالتالي فهي أموال محرمة، فابن تيميّة في تعريفه للغصب يقول أنه: "الاستيلاء على مال الغير ظلماً "، قوله على مال الغير ظلماً يدخل فيه مال المسلم والمعاهد" (3).

ويذكر السرخسي: "أن الغصب هو أخذ رقبة المُلك أو منفعته بغير إذن المالك، على وجه الغلبة والقهر دون حرابه، وذلك إن أخذ أموال الناس

---

(1) البلاطنسي، تقي الدين أبي بكر محمد بن محمد: تحرير المقال فيما يحل ويحرم من بيت المال، تح: فتح الله محمد الصباغ، دار الوفاء، المنصورة، 1409هـ (1989م)، ص 282، وسيشار إليه فيما بعد، البلاطنسي: تحرير المقال، ابن عابدين، محمد أمين بن عمر: حاشية رد المحتار على الدر المختار: شرح تنوير الأبصار في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان ويليه تكملة ابن عابدين لنجل المؤلف، دار الفكر، بيروت، ط2، 1399هـ (1979م)، جـ4 ، ص 61، وسيشار إليه فيما بعد ابن عابدين: الحاشية، عبدالسلام العبّادي، الملكية في الشريعة الاسلاميّة طبيعتها ووظيفتها وقيودها دراسة مقارنة بالقوانين والنظم الوضعيّة، رسالة دكتوراه منشورة، مكتبة الأقصى، عمّان، 1395هـ (1975م)، جـ2، ص 316، وسيشار إليه فيما بعد، العبادي:الملكية .

(2) ابن عابدين: الحاشية، جـ4، ص 61، عبدالعزيز عامر: التعزير في الشريعة الإسلاميّة، دار الفكر العربي، د. م، ط 5، 1396هـ (1976م)، ص 396، وسيشار إليه فيما بعد، عامر: التعزير.

(3) ابن تيميّة: الفتاوي الكبرى، مج5، ص 417، الشيباني، محمد بن الحسن: شرح كتاب السير الكبير، تح: صلاح الدين المنجد، مطبعة مصر، 1378هـ (1958م)، جـ 1، ص 133، وسيشار إليه فيما بعد، الشيباني: السير الكبير، عامر: التعزير، ص 396.

بالباطل كلها حرام" [1].

وفي المقدمة لابن خلدون: "ان كل من أخذ ملك أحد، أو غصبه في عمله، أو طالبه بغير حق، أو فرض عليه حقاً لم يفرضه الشرع فقد ظلمه، فجباة الأموال بغير حقها ظلمة، والمعتدون عليها ظلمة، والمنتهبون لها ظلمة، والمانعون لحقوق الناس ظلمة، وغصّاب الأموال على العموم ظلمة، ووبال ذلك كله عائد على الدولة بخراب العمران ... واعلم أن هذه الحكمة المقصودة للشارع في تحريم الظلم" [2].

ولهذا كان جواب عبدالرحمن الأوزاعي ت١٥٧هـ (٧٧٤م) لعبد الله بن علي [3]، حين سأله عن الأموال التي أخذوها عن بني أميّة: أنها أموال محرّمة على العباسيين سواءً أكانت حلالاً للأمويين أم حراماً [4].

ومن هنا فقد حضّ الفقهاء على عدم التعرض لأموال الناس وأملاكهم، حفاظاً على حرماتهم، وخوفا من الخلل والفساد الذي قد يصيب المجتمع، إذا ما أُبيحت الأموال والأملاك للدولة كنوع من العقاب، فشدد الفقهاء على عدم اللجوء إلى أخذ الأموال إلا بما أوجبه الشرع، ونلمح ذلك من خلال قولهم في أموال أهل البغي على سبيل المثال، وهم الذين يخرجون على الإمام، ويخالفون الجماعة وينفردون بمذهب ابتدعوه، فيقول أبو يعلى: "ولا يجوز أن يستمتع بدوابهم ولا بسلاحهم في قتالهم ولا في غيره، وإذا انجلت الحرب ومع أهل العدل أموال ردت عليهم، وما يتلف منها في غير القتال فهو مضمون على متلفه، وما أتلف عليهم في ثائرة الحرب من

---

(١) السرخسي: المبسوط، ج ٢٤، ص ٧٩، ابن جزي، محمد بن أحمد الغرناطي المالكي: قوانين الأحكام الشرعيّة ومسائل الفروع الفقهية، دار العلم للملايين، بيروت ١٣٩٤ هـ (١٩٧٤م)، ص ٣٥٨، وسيشار إليه فيما بعد، ابن جزي: قوانين الأحكام.

(٢) ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد: مقدمة ابن خلدون، تح: علي عبدالواحد وافي، لجنة البيان العربي، القاهرة، ط٢، د. ت، جـ ٢، ص. ص ٨٥١ - ٨٥٢، وسيشار إليه فيما بعد، ابن خلدون: المقدمة، ابن الأزرق، أبو عبدالله بدائع السلك في طبائع الملك، تح: علي سامي النشار، منشورات وزارة الإعلام، الجمهورية العراقية، ١٣٩٨هـ (١٩٧٧م)، جـ١، ص ٢٢٤، وسيشار إليه فيما بعد، ابن الأزرق: بدائع السلك.

(٣) عبدالله بن علي بن عباس ت١٤٧هـ (٧٦٤م) أنظر السدوسي: خذف، ص١١، خليفة: تاريخ، ص٤١٥).

(٤) الصولي، أبو بكر محمد بن يحيى: أشعار أولاد الخلفاء وأخبارهم من كتاب الأوراق، تح: ج هيورث، دار المسيرة، بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ (١٩٧٩م)، ص ٣٠٣، وسيشار إليه فيما بعد، الصولي: الأوراق.

نفس ومال فهو هدر، وما أتلفه أهل العدل في غير ثائرة الحرب من نفس أو مال، فهو مضمون عليهم، وما أتلفوه في ثائرة الحرب فلا ضمان عليهم وهو هدر [1]".

وقد ذكر ابن تيميةُ: أنه لا يجوز الاستيلاء على أموال أهل البغي، ولا أملاكهم وإذا ما اتلفت بعد استيلاء الحاكم عليها، ضمنت ويجب ردها او رد قيمتها [2].

وعلى أية حال فهذه النصوص الفقهية توضح حماية الشريعة لأموال الناس وأملاكهم، فلم تجز مصادرة أموال البغاة رغم خروجهم على سلطة الإمام، واخلالهم بأمن الدولة، ما دام لهم وجهة نظر، ولو كانت فاسدة في ذلك الخروج.

ورغم ذلك فهذا لا يعني أن الإسلام قد حرم العقوبة بمصادرة الأموال والأملاك على الإطلاق، ولكنه قد شدد على هذه القضية نظرا لخطورتها، وحتى لا يقع الظلم على أحد، فقد أباح الشرع مصادرة الأشخاص الذين تقع القناعة والقرائن من أنهم قاموا باختلاس واغتصاب الأموال، سواءً، أكانت عامة من أموال الدولة، أو خاصةً من أموال الناس، ويكون ذلك بثبات البينة والاعتراف، ومثال ذلك ما جرى بين الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز ٩٩-١٠١هـ (٧١٧-٧٢٠م) وعامله عدي بن ارطاة [3]، فقد ذكر أبو الفرج الجوزي أن عدي بن أرطأة قد كتب إلى عمر بن عبد العزيز: " أما بعد فإن قبلي أناسا من العمال قد اقتطعوا من مال الله مالاً عظيماً ، ولست أقدر على استخراجه من أيديهم، إلا أن يمسهم شيء من العذاب، فإن رأى أمير المؤمنين أن يأذن لي في ذلك فعل، فكتب إليه عمر أما بعد: فالعجب كل العجب من استئذانك إياي في عذاب بشر، كأني لك جُنَّةٌ من عذاب الله، وكأن رضائي عنك ينجيك من سخط الله، فانظر من قامت عليه البينة فخذه بما قامت به عليه، ومن أقر لك بشيء فخذه بما أقر به، ومن أنكر فاستحلفه بالله تعالى وخل سبيله، فوالله لأن لقوا الله بخياناتهم أحب إلي

---

(١) الحنبلي ابو يعلى محمد بن الحسين الفراء: الاحكام السلطانية، تح:محمد حامد الفقي، مطبعة البابي الحلبي بمصر، ط٢، ١٣٨٦هـ(١٩٦٦)، ص.ص ٥٥-٥٦، وسيشار اليه فيما بعد، الحنبلي: الاحكام السلطانية.

(٢) ابن تيمية: الفتاوي الكبرى، مج٥، ص٤١٧.

(٣) عدي بن أرطأة، ولاه الخليفة عمر بن عبدالعزيز على البصرة أنظر (ابن خلكان: وفيات، جـ ٦، ص ٢٧٩).

من أن القاه بدمائهم" [1].

فهذا الرد الصريح الواضح من عمر بن عبد العزيز إلى عامله [2]، يعتبر دلالة يحرم معها الاعتداء على أموال الناس إلا بما أوجبه الشرع، وهو بمثابة وصيةٍ وتحذير من عمر بن عبد العزيز لموظفي الدولة من العمال والولاة.

وقد حذّرَ الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام، العمال والولاة من أخذ الأموال بغير حقها، وسمّى تلك الأموال التي تؤخذ بهذه الطريقة بمال الغلول [3]، وهو كل ما يكتسبه الولاة والعمال بطرق غير مشروعة، سواء بقوة القهر والسلطان والوظيفة أو بغيرها، فعن أبي هريرة قال: "قام فينا رسول الله صلي الله عليه وسلم ذات يوم فذكر، الغلول فعظمه وعظم أمره ثم قال: لا الفين أحدكم يجيء يوم القيامة على رقبته بعير له رُغاء يقول: يا رسول الله أغثني، فأقول لا أملك لك شيئا قد أبلغتك"، فتعظيم الغلول هنا هو تصريح بتحريمه لأن أصل الغلول الخيانة [4].

وبناء على ما سبق يتبين لنا أن الشرع كان حريصا على حماية أموال الناس؛ فلم يُجِزْ مصادرة أي إنسان بعقوبة إلا بما أوجبه الشرع، وهذا كفيل بحماية المجتمع من الفساد لأن العدوان على الناس في أموالهم ودمائهم وأسرارهم وأعراضهم، يؤدي إلى الخلل والفساد، وبالتالي تقويض أساس الدولة وسرعة انهيارها، وهذا ما أكد

---

(١) ابن الجوزي جمال الدين ابي الفرج عبد الرحمن: سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز الخليفة الزاهد، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٤هـ (١٩٨٤م)، جـ١، ص.ص ٢٩٩-٣٠٠، وسيشار إليه فيما بعد، ابن الجوزي: سيرة عمر.

(٢) العامل هو: المتولي الذي يلزمه عمل الحسابات ورفعها والكتابة على ما يرفعه غيره من معاملات، والتحقق من صحتها والموافقة عليها. وهو الأصل في الخدمة على الحقيقة (ابن مماتي، اسعد الوزير الايوبي: قوانين الدواوين، تح: عزيز سوريال عطية، مطبعة مصر، د.م ١٣٦٣هـ (١٩٤٣م)، ص٣٠٣، وسيشار إليه فيما بعد، ابن مماتي: قوانين الدواوين).

(٣) الغلول من غلّ، وخص بعضهم به الخون في الفيء والمغنم، ويقال اغلّه أي خونّه (ابن منظور: لسان العرب، مج١١، ص٤٩٩).

(٤) النووي، ابو زكريا يحيى بن شرف:شرح صحيح مسلم، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٣هـ (١٩٨٣م)، مج٦،جـ١٢،ص٢١٦، وسيشار اليه فيما بعد، النووي: شرح الصحيح، عبد القديم زلوم: الأموال في دولة الخلافة، دار العلم للملايين، بيرت، ١٤٠٣هـ (١٩٨٣م)،ص ١١٧، وسيشار إليه فيما بعد، زلوم: الأموال.

عليـه ابـن خلـدون فـي مقدمتـه [1].

بدايـة المصادرات في العصر الأمـوي:

إن دراسـتـنا لنظام المصـادرات بشكله الواضح والمؤثر في العـصـر العـبـاسي، يقـتـضي أن نتـقـصى جذوره وأسـبـاب نشوئـه، منذ بداية ظهـور الدولة الإسـلامـيـة والعصر الأموي، حتى بداية ظهور هذا النظام في الدولة العباسيّة، والسؤال الذي لا بد من طرحه بدءاً هـو هل وقـعت مصـادرات في العـصر الأمـوي؟ ومـا مداها؟ وما هي الفئات التي شملتها، وهل كانت سياسة اقـتصاديّة عامّة مثلما كان الحال في العصر العباسي؟ ، فالمصادرات في العصر العباسي غدت سياسة متبعة؛ كون سياسة المصادرات لم تظهر فـجـأة في الدولة العـبـاسـيّة، ولم تكن وليـدة لحظة، بل ظهـرت نتيجة تطورات وتراكمات اقتصاديّة، عاشتها الدولة الإسلاميّة على مر السنين، حتى وصل الأمـر في الدولة العباسيّة إلى ما كانت عليه، فأصبح لها نظماً خاصةً بها كما سنرى فيما بعد.

كانت الدولة الاسلاميّة في بدايتـهـا مـحـدودة الموارد؛ بسبب قلة الإيرادات التي كانت ترد إلى بيت المال في البداية، ولكن الأمـر تغيـر فـي عـهـد الخليـفـة عـمـر بن الخطاب، فاتساع أرجاء الدولة الإسلامية؛ نتيجة انتصارات المسلمين في فتوحاتهم، أدى إلى زيادة إيرادات بيت المال، الأمر الذي اقـتضى إيجاد نظام رقابة مـاليـة يحمي حقوق بيت المال ويضمن سلامة مساره، جباية وإنفاقاً ، وتعصم الولاة من إغراءات الأموال نظراً لكون عمـال الخراج في الولايات الإسلاميـة مسؤولين عن إدارة بيـوت الأموال فـيها، ولهذا فقد أظهر الخليـفـة عمـر بن الخطاب حرصاً شديداً في الإشراف على جباية الخراج، فكان يحاسب الولاة وعـمـال الخراج حساباً عسيراً، وبلـغ من شدة مراقبته لعماله أنه كان يحصي أموالهم قبل توليتهم، فإذا انتهت ولايتهم أحصى ثروتهم من جديد، وما زاد عنها حاسبهم عليـه، فإذا ثبت لديه أنها أتتهم من غيـر وجوهها المشروعة صادرهم، ورد تلك الأموال إلى بيت المال.

وقد ساق أبو عبيد في كتابه الأموال، خبر محاسبة عمر لأبي هـريرة، وكان

---

(١) ابن خلدون: المقدمة، جـ٢، ص.ص ٨٥٥-٨٥٦.

عامله على البحرين، بعدما لاحظ إزدياد ثروته بشكل يفوق ماكان عليه قبل ذهابه لعمله فقال: " لما قدم أبو هريرة من البحرين قال له عمر: يا عدو الله وعدو كتابه أسرقت مال الله؟ قال: لستُ بعدو الله ولا عدو كتابه، ولكني عدو من عاداهما، ولم أسرق مال الله. قال: فمن أين اجتمعت لك عشرة آلاف درهم فقال: خيلي تناسلت، وعطائي تلاحق، فقبضها منه" (١).

ومع حذرنا من دقة هذا الخبر التاريخي، إلا أنه يعتبر نموذجاً لشدة عمر وقسوته على عماله في الأمور الماليّة، ولم يمنعه كون أبي هريرة صحابيّاً من محاسبته، فانظر كيف استكثر عمر على أبي هريرة أن يجمع في إمارته عشرة آلاف درهم، وأنه لم يصدق أبا هريرة فيما ادعاه من أن هذا ماله، وقد نما وتكاثر عنده بطرق مشروعة، فقام بمصادرته وإيداعه في بيت مال المسلمين.

وكما ذُكِرَ سابقاً فقد اتبع عمر بن الخطاب أسلوب المشاطرة مع عماله إذا شك في مصدر أموالهم، أو كانت من وجوه غير مشروعة، وقد رأينا من خلال التعريف السابق لمصطلح المشاطرة، كيف شاطر عمر سعد بن أبي وقاص وأبا هريرة لأموالهم (٢)، وسُئل مالك بن أنس " من أين شاطر عمر بن الخطاب عماله؟ فقال: أموال كثيرة ظهرت لهم وأن أحد الشعراء كتب إليه:

(الطويل)

نَحُجُّ إذا حَجّوا ونَغْزو إذا غَزوا ... فإنّي لَهُم وفرٌ ولَسْتُ بذي وفْرِ

إذا التاجرُ الداريُّ جاءَ بفارةٍ ... مِن المِسْك راحتْ في مفارقِهِمَ تجْري

فدونَكَ مالُ اللهِ حَيْثُ وَجَدتَهُ ... سيرضون إنْ شاطرتهم مِنْك بالشَّطْرِ

قال: فشاطرهم عمر رضي الله عنه أموالهم" (٣).

---

(١) أبو عبيد: الأموال، ص ٣٠٢، ابن منظور: لسان العرب، مج٤، ص ٤٠٦، محمد سعيد رضا: الآثار السياسيّة والاجتماعية لنظام المصادرات في العصر العباسي، مجلة كلية الآداب - جامعة البصرة، ع١٢، مطبعة الإرشاد،(بغداد) ١٣٩٧هـ (١٩٧٧م)، ص ٥٦، وسيشار إليه فيما بعد، سعيد رضا: المصادرات، ابراهيم محمد قطب: السياسة الماليّة لعمر بن الخطاب، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٥هـ (١٩٨٤م)، ص ١٦٣، وسيشار إليه فيما بعد، قطب: السياسة المالية لعمر.

(٢) أبو عبيد: الأموال، ص ٣٠٢.

(٣) ابن منظور: لسان العرب، مج٤، ص ٤٠٦.

وبذلك استطاع عمر أن يحافظ على مستوى مالي مستقر في المجتمع الإســـلامي، وأن يجعل بيت مال المسلمين المصدر الوحيد الممول لكافة أهل العطاء، ومع هذا فنجده يرفض تكديس الأموال في بيت المال، خوفاً من أن يظلم أحداً في ماله ويصادره على غير وجه حق، فيذكر الطبري؛ أن أحدهم قال لعمر: "ياأمير المؤمنين لو تركت في بيوت الأموال عدة لكون إن كان! فقال: كلمة ألقاها الشيطان على فيك وقاني الله شرها، وهي فتنة لمن بعدي، بل أعد لهم ما أمرنا الله به ورسوله طاعة لله ورسوله، فهما عدتنا التي بها أفضينا إلى ما ترون، فإذا كان هذا المال ثمن دين أحدكم هلكتم" (١).

وقد سار بقية الخلفاء الراشدين على نفس النهج الذي سار عليه الخليفة عمر، وخاصة في الحفاظ على الأموال سواءً أكانت للدولة أم لعامة الناس، فجاء في نسب قريش للزبيري أن عمران بن طلحة بن عُبَيدالله (٢)، قدم بعد يوم الجمل على علي بن أبي طالب وسأله أن يرد عليه أموال أبيه بالنَّشَاسْتِجْ (٣)، فقربه عليّ وأجلسه معه وترحّم على أبيه ثم قال له: " لا نقبض أموالكم إلا لنحفظها عليكم، فأمر بها فدفعت إليه بغلاتها وجميع ما اجتمع منها" (٤).

وهذا يعني أنه إذا كانت هناك بعض المصادرات، فإنّها لم تكن هدفاً أساسيّاً للمصادرة، وإنما كانت تحجز عن صاحبها كنوع من العقوبة إذا ارتكب ذنباً ما، ثم ترد إليه بعد ذلك، على عكس من يختلس مالاً من الدولة، فإنه يُصادَر ويُرَدُّ جميع ما أخذ إلى بيت المال.

وعندما جاءت الدولة الأموية تغيرت الأمور، نظراً لاتساع رقعة الدولة الإسلامية، فزادت حاجة الخلفاء إلى الأموال في ظل الدولة الجديدة ومتطلباتها

---

(١) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٣، ص ٦١٥.

(٢) عمران بن طلحة بن عبيدالله، والده طلحة بن عبيدالله التميمي أحد العشرة المبشرين بالجنة أنظر(الزبيري: نسب قريش، ص٢٨١، الذهبي: سير، جـ ٤، ص ٣٧٠).

(٣) النشاستج: ضيعة بالكوفة كانت لطلحة بن عبيدالله التميمي أحد العشرة المبشرين بالجنة، وكانت عظيمة كثيرة الدخل اشتراها من أهل الكوفة المقيمين بالحجاز بمال كان له بخيبر، وعمرها فعظم دخلها حتى قال سعيد بن العاص وقيل له إن طلحة بن عبيدالله جواداً: إن من له مثل النشا ستج لحقيق أن يكون جواداً والله لو أن لي مثله لأعاشك الله به عيشاً رغداً أنظر (ياقوت: معجم البلدان، جـ ٥، ص.ص ٢٨٥ - ٢٨٦).

(٤) الزبيري: نسب قريش، ص.ص ٢٨١ - ٢٨٢.

الحضاريّة، مما دفع الخلفاء الأمويين إلى السعي لجمع الأموال بشتى الطرق، وربما كان هدف الأمويين من سياستهم هذه؛ أن يهيئوا للدولة رصيداً ماليّاً مدخراً يلتجئ إليه الخليفة عند الحاجة، كما فعل الخليفة معاوية بن أبي سفيان حين أمر باصطفاء الأموال لنفسه، إذ يذكر الطبري أن زياد بن أبي سفيان كتب إلى الحكم بن عمرو الغفاري [1]، بعد عودته بما غنم من طخارستان "إن أمير المؤمنين كتب إليَّ أن أصطفي له كل صفراء وبيضاء والروائع، فلا تُحركن شيئاً حتى تُخرج ذلك" [2].

ومما يدل كذلك على رغبة معاوية في زيادة موارده المالية، أنه أعاد هدايا النيروز والمهرجان [3]، وهي عادة قديمة من العهد الساساني كانت تقدم للملك كنوع من الضرائب [4]، فقد طالب معاوية أهل السواد أن يهدوا عامله على الخراج في النيروز والمهرجان ففعلوا، فبلغ ما حصل عليه من ذلك عشرة آلاف ألف درهم في سنة واحدة [5].

وبهذا تُعَد تلك الهدايا كنوع من المصادرات، على الرغم من أنه لم يطلق عليها مصطلح مصادرة أو ضريبة، وعلى كل حال فمهما اختلفت التسميات فالهدف منها واحد، فالهدية التي يجبر صاحبها على أدائها تعتبر مصادرة.

وهكذا فقد أخذ نظام المصادرات يظهر في الدولة الأموية بشكل بسيط وتدريجي، كنوع من العقوبات الماليّة لمن يخرج على سلطة الخليفة، مثل زعماء الحركات المعارِضة، أو من يرتكب ذنباً كالعمال الذين يشك بنزاهتهم أو حتى العامة، وسوف نحاول دراسة كل نوع من هذه المصادرات التي ظهرت في العصر الأموي على حدة، علنا نلقي الضوء على واقع المصادرات في هذا العصر، علماً أنها كانت تأخذ تسميات أخرى غير المصادرة، مثل المشاطرة ولاستخراج والاستصفاء والمصالحة وما إلى ذلك.

---

(١) الحكم بن عمرو الغفاري والي خراسان، ت ٥١هـ (٦٧١م) أنظر (الذهبي: سير، جـ ٢، ص ٤٧٤).

(٢) الطبري: تاريخ الرسل، جـ٥، ص ٢٥١، محمد ضياء الدين الريس: الخراج والنظم المالية للدولة الاسلاميّة، دار الانصار، القاهرة، ط٤، ١٣٩٨هـ (١٩٧٧م)، ص ١٨٣، وسيشار إليه فيما بعد، الريس: الخراج.

(٣) النيروز والمهرجان هما فصلا السنة، فالمهرجان دخول الشتاء وفصل البرد، والنيروز دخول فصل الصيف والحر، وكانت تقدم الهدايا لملك الفرس عند دخول كل فصل (الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر: التاج في أخلاق الملوك، تح: أحمد زكي باشا، المطبعة الأميريّة، القاهرة، ١٣٣٢هـ (١٩١٤م)، ص ١٤٦، وسيشار إليه فيما بعد، الجاحظ: التاج).

(٤) أبو عبيد: الأموال، ص ٥٧١، سعيد رضا: المصادرات، ص ٥٧.

(٥) الجهشياري: الوزراء، ص ٢٤.

أولاً: مصادرات العمّال:

سنّ الأمَويون نظاماً دقيقاً للإشراف على جباية الأموال، تمثل بالمراقبة الدائمة للعمال في أداء أعمالهم، ولهذا فقد كان يعمل تحقيق دقيق مع الجباة وموظفي الخراج عند تركهم لأعمالهم الإداريّة؛ للتأكد من أنهم لم يحصلوا على أموال غير مشروعة اعتماداً على وظائفهم، حيث استطاع عدد كبير منهم، وممن عرفوا بابتزازهم الأموال، من جمع ثروات ضخمة، وقد كان للتحقيق مع هؤلاء العمال أماكن خاصة تسمى دور الاستخراج، فيذكر الجاحظ أن فيروز حصين قال في أثناء سجنه ومطالبته بالمال: "كنت اختلف إلى دار الاستخراج أتعلم الصبر" (١).

وهذا الأسلوب كان يتبع مع جميع العمال، حتى أنه لم ينج منه من توفي وهو على رأس عمله، كما فعل معاوية مع عامله على العراق، زياد بن أبيه بعد موته، حيث صادر أمواله، فيذكر اليعقوبي: "وخلف زياد يوم مات ستة آلاف ألف دينار، فأخذها معاوية. وهكذا كان معاوية يفعل بعماله، وربما شاطر ورثته" (٢).

أما عن الأسباب التي كانت تدفع الخلفاء لمصادرة عمالهم فكانت تتباين، من عامل اختلس مبلغاً من المال، إلى الدسائس التي كانت تحاك ضد بعض العمال، إلى طمع الخليفة نفسه بثروة العامل إذا نمت وكبرت، تماماً كما فعل الخليفة هشام بن عبد الملك بعامله على العراق خالد بن عبدالله القسري، الذي كون لنفسه ثروة ضخمة أدت إلى حقد الكثيرين، عليه بما فيهم الخليفة نفسه (٣).

ويذكر المُبرِّد أن هشام أرسل إلى خالد رسالة يوبِّخه ويتوعده بالعقاب؛ نظراً لما سمعه عنه من إسرافه في الأموال وحيازته لها لنفسه، واستعانته بالمجوس والنصارى في أعماله، وعدم استعماله للمسلمين (٤)، كل هذه الأسباب دفعت الخليفة هشام إلى التعرض لخالد، وبالتالي إلى عزله ومصادرة أملاكه.

---

(١) الجاحظ: البيان والتبيين، جـ٢، ص ٤٣.

(٢) اليعقوبي: مشاكلة الناس، ص ١٧.

(٣) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٧، ص.ص ١٤٢ - ١٤٣، الجهشياري: الوزراء، ص.ص ٦١ - ٦٢.

(٤) المبرد، محمد بن يزيد: الكامل في اللغة والأدب، تح: لجنة من المحققين بإشراف مكتبة المعارف، بيروت، د.ت، جـ ٢، ص.ص ٣٨٩ - ٣٩٠، وسيشار إليه فيما بعد، المبرد: الكامل.

ففي عام ١٢٠هـ (٧٣٧م) عزم الخليفة هشام على عزل خالد القسري عن العراق، فكتب إلى يوسف بن عمر بتوليته العراق، وطلب منه محاسبة خالد وعماله واستخراج الأموال منهم، وجاء في الطبري: "أن يوسف لما حبس خالد، صالحه عند أبان بن الوليد وأصحابه على تسعة آلاف ألف درهم، ثم ندم يوسف وقيل له لو لم تفعل لأخذت منه ألف ألف درهم، قال: ما كنت لأرجع وقد رهنت لساني بشيء، وأخبر أصحاب خالد خالداً فقال: قد أسأتم حين أعطيتموه عند أول وهلة تسعة آلاف ألف، ما آمن أن يأخذها ثم يعود عليكم فارجعوا، فجاءوا فقالوا إنا قد أخبرنا خالداً فلم يرضَ بما ضمنّاه، وأخبرنا أن المال لا يمكنه، فقال: أنتم أعلم وصاحبكم، فأما أنا فلا أرجع عليكم فإن رجعتم لم أمنعكم، قالوا: فإنا قد رجعنا قال: وقد فعلتم قالوا: نعم قال: فمنكم أتى النقض، فوالله لا أرضى بتسعة آلاف ألف ولا مثليها ولا مثلها، فأخذ أكثر من ذلك، وقد قيل إنه أخذ مائة ألف ألف" [1].

وقد استخدم يوسف بن عمر مع خالد وعماله أقسى وأشد الأساليب في استخراج الأموال، حتى أن معظمهم قد مات تحت العذاب، ومنهم خالد القسري نفسه [2]، ويذكر صاحب العيون والحدائق أن الأسلوب الشديد الذي اتبعه يوسف بن عمر، كان له أثر سلبي على استخراج الأموال من خالد وأصحابه، فلو اتبع اسلوباً ليناً لاستخرج منهم أموالاً أكثر مما اعترفوا له به وهو سبعين ألف ألف [3].

أما عن الدسائس التي كانت تدفع الخليفة لمصادرة الولاة والعمال، فقد كانت تأتي من قبل أناس يحقدون على الولاة؛ إما لطمعهم في المنصب الذي يشغله ذلك الوالي، أو لوجود خلافات بينهم كما حصل مع والي المدينة للوليد بن عبدالملك، ابن

---

(١) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٧، ص ١٥١.

(٢) ابن قتيبة: المعارف، ص ٣٩٨، الجهشياري: الوزراء، ص ٦٣.

(٣) يلاحظ الفرق بين المبلغ الذي تمت مصادرته من خالد القسري وأصحابه بين المؤرخين، ففي حين يذكر الطبري أنه كان مائة ألف ألف، يذكر الجهشياري أنه كان تسعين ألف ألف درهم (الجهشياري: الوزراء، ص ٦٤)، بينما يذكر صاحب العيون والحدائق أنه سبعين ألف ألف (مجهول: العيون والحدائق، جـ٣، ص.ص ١٠٢ - ١٠٣).

حزم الأنصاري [1]، والأحوص بن محمد [2]، فيقال أن الأحوص كان قد شهَّرَ بإمرأة يقال لها أم جعفر بالشعر بقوله:

(الطويل)

أدور ولولا أن أرى أم جعفر بأبياتكم ما درت حيث أدور

فذهب أخٍ لأم جعفر وشكى ذلك لوالي المدينة ابن حزم، وكان ابن حزم يعادي الأحوص فتحامل عليه في حكمه، فما كان من الأخير إلا أن رحل إلى الشام ودخل على الوليد بن عبد الملك وأنشده:

(البسيط)

لا ترثين لحزمي رأيت به ضُرّاً ولو ألقي الحزمي في النارِ
الناخسين لمروانٍ بذي خُشُبٍ [3] المُدخلين على عثمان في الدارِ

فقال له الوليد: صدقت والله لقد كنا غفلنا عن حزم وآل حزم، ثم دعا كاتبه فقال: أكتب عهد عثمان بن حيان المريّ على المدينة، وأعزل ابن حزم، واكتب بقبض أموال حزم وآل حزم، واسقاطهم أجمعين من الديوان، ولا يأخذون لأموي عطاءً أبداً، ففعل ذلك فلم يزالوا في الحرمان للعطاء، مع ذهاب الأموال والضياع، حتى انقضت دولة بني أميّة، وجاءت دولة بني العبّاس فأمر أبو جعفر المنصور ١٣٦-١٥٨هـ (٧٥٤ - ٧٧٥م) أن ترد جميع أملاك بني حزم

(١) محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري ت ٦٣هـ (٦٨٢م) أنظر (الصفدي، الوافي بالوفيات، جـ٤، ص.ص ٢٨٨ - ٢٨٩).

(٢) الأحوص بن محمد بن أبي الأفلح من فحول شعراء الإسلام، كان دوماً يشبب بنساء أهل المدينة وعوقب أكثر من مرّة لأجل ذلك أنظر (الجمحي، محمد بن سلام: طبقات فحول الشعراء، مطبعة المدني، القاهرة، د. ت، جـ ٢، ص.ص ٦٥٦ - ٦٥٧، وسيشار إليه فيما بعد، الجمحي: طبقات الشعراء).

(٣) خُشُبُ: على مسيرة ليلة من المدينة، له ذكر كثير في الحديث والمغازي، ويقال أن الخُشُب من الأودية العالية باليمامة، وهو جمع أخشُب وتعني الخشن الغليظ من الجبال الذي لا يرتقى فيه وقال الشاعر:

(الوافر)

أبت عيني بذي خُشُب تنام وأبكتها المنازل والخيام

(ياقوت : معجم البلدان، جـ٢، ص ٣٧٢).

مـن ضيـاع وأمـلاك [1].

إضافـة إلى طـمع الخليـفـة بمـال العامل، والدسـائس التـي كـانت تحـاك ضد بعض العمّال لتكون سبباً للمصادرة، فقد كان لسلوك العامل نفسه دور هام في مصادرته، فإذا ارتكب خطأ ما، أو لم يؤد ما عليه للخليفة، فإنه بالتالي سيكون عرضة للمصادرة والتعذيب والسجن، كما فعل الحجاج مع عامله أزاد مرد [2] عندما تأخر عليه بدفع الأموال، فيذكر التنوخي أن الحجاج قال لمحمد بن المنتشر [3]: "خذ إليك أزاد مرد ابن القرمذ، فدق يده على رجله حتى تستخرج منه المال الذي عليه" [4].

ومما يلاحظ على الحجاج أنه كان دقيقاً في جباية الأموال، ولم يكن يتهاون مع أي عامل اختان أو قصّر في دفع ما عليه لبيت المال، ففي عام ٧٨ هـ (٦٩٧م) قدم عليه المهلب بن أبي صفرة [5]، وكان قد طلبه ليوليه خراسان، فحاسبه قبل أن يذهب لعمله، وطلب منه أن يدفع ألف ألف بقيت عليه من خراج الأهواز [6]، ولم يسمح له بالذهاب حتى أدى المهلب كامل المبلغ [7].

وفي سـنة ٩٠هـ (٧٠٨م) سـجن الحجـاج يزيد بن المهلب وإخوته وطالبـهم بسـتة آلاف ألـف، ولـم يكـُف عنـهم حـتـى طلـب منه الوليـد بن عـبدالملك إطلاقـهم [8].

---

(١) ابن عبد ربه، أحمد بن محمد: العقد الفريد، تح: أحمد أمين، أحمد الزين، إبراهيم الأبياري، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥هـ (١٩٦٥م)، جـ٥، ص.ص ١١١ - ١١٢، وسيشار إليه فيما بعد، ابن عبد ربه: العقد الفريد، الأصبهاني، علي بن الحسين: الأغاني، مصور عن طبعة دار الكتب، مطابع كوستاتسوماس، القاهرة، د .ت، جـ ٦، ص.ص ٢٥٤ - ٢٥٥، وسيشار إليه فيما بعد، الأصبهاني: الأغاني.

(٢) آزاد مرد بن القرمذ أحد عمّال الحجاج أنظر(ابن خلكان: وفيات، جـ ٢، ص ٤٣).

(٣) محمد بن الأجدع الهمداني أحد عمال الحجاج أنظر (ابن خلكان: وفيات، جـ ٢، ص ٤٣).

(٤) التنوخي: نشوار، جـ١، ص.ص ١٣٦ - ١٣٧.

(٥) هو ظالم بن سراق بن صبح بن كندي، ولي خراسان من قبل الحجاج وبقي بها حتى و فاته عام ٨٣ هـ (٧٠٢م) أنظر (ابن خلكان: وفيات، جـ٤، ص.ص ٣٥٠ - ٣٥٢).

(٦) الأهواز: مدينة بفارس، كان يسميها الفرس قبل الاسلام خوزستان، وكانت تحتوي على عدة مواضع يقال لكل واحد منها خوز كذا، فالأهواز اسم للكورة بإسرها، وقد قلبها العرب بعد الإسلام إلى الأهواز، وغلب هذا الاسم على سوق الأهواز الذي يعتبر أحد كورها، وفتح سوق الأهواز عام ١٧هـ (٦٣٨م) على يد أبو موسى الأشعري (ياقوت: معجم البلدان، جـ١، ص ٢٨٤).

(٧) الطبري: تاريخ الرسل، جـ٦، ص.ص ٣٢٠ - ٣٢١.

(٨) ابن حبيب: أسماء المغتالين، جـ٢، ص ١٧٨، ابن الأثير: الكامل، جـ٤، ص.ص ٥٤٥ - ٥٤٦.

ومن مظاهر الحرص على الأموال في هذا العصر أيضاً، أن عبدالملك بن مروان ٦٥– ٨٦هـ (٦٨٥ – ٧٠٥م) لما ورد عليه خبر وفاة أخيه عبدالعزيز والي مصر، أرسل الضحاك بن عبدالرحمن إلى مصر فقال له: "لتصر إلى يناس كاتب عبدالعزيز فاقسم ماله بينك وبينه، قال الضحاك: فصرت إليه فقاسمته" [١].

فمصادرة عبدالملك لكاتب أخيه، جاءت نتيجة لقناعته بأن هذه الأموال جمعها يناس بغير حقها؛ كونه كان غالباً على أمر عبدالعزيز أخيه، فوجه إليه الضحاك بهدف مصادرته، لرد تلك الأموال إلى مكانها الصحيح.

وعندما تقلد عمر بن عبدالعزيز الخلافة دعا يزيد بن المهلب، وكان قد ولاّه سليمان بن عبدالملك خراسان عام ٩٨هـ (٧١٦م)، وطلب منه أموال الفيء التي وقعت بيده بعد فتحه جُرْجَانْ [٢]، وكان قد كتب بها إلى سليمان وقيمتها ستة آلاف ألف درهم، فقال له يزيد: إنما كتبت له لأسمع الناس، وأنكر حصوله على ذلك المبلغ، مما دفع الخليفة عمر إلى سجنه، فبقي إلى أن توفي عمر بن عبدالعزيز عام ١٠١هـ (٧٢٠م) فهرب يزيد من سجنه [٣].

ويلاحظ أن الرقابة الشديدة التي فرضت على العمال، قد أدت إلى مصادرة العديد منهم، حتى أصبحت المصادرات في العصر الأموي مقتصرة عليهم؛ إضافة إلى تطبيقها على فئات أخرى، ولكن بشكل قليل وعلى نطاق ضيّق.

---

(١) الجهشياري: الوزراء، ص.ص ٣٤ – ٣٥.

(٢) جرجان: مدينة مشهورة وعظيمة بين طبرستان وخراسان، وقد اختلف في موقعها، فالبعض يعدها من هذه والبعض يعدها من هذه، قيل أن أول من أحدث بنائها يزيد بن المهلب بن أبي صفرة (ياقوت: معجم البلدان، جـ٢، ص ١١٩)، ويقال أن جرجان وطبرستان مدينتان من عمل خراسان وأن أول من نزلها جرجان بن أميم بن لاوذ بن سام فسميّت بإسمه، والغالب على جرجان الجبال والقلاع، وهي مدينة كبيرة ليس لها نظير، في نواحيها (الحميري، محمد بن عبد المنعم: الروض المعطار في خبر الأقطار، تح: إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، ١٣٩٥هـ (١٩٧٥م) ص ١٦٠، وسيشار إليه فيما بعد، الحميري: الروض المعطار).

(٣) البلاذري: أنساب،(خط)، جـ ٣، ق ٩٣، ابن اعثم، أبو محمد أحمد الكوفي: الفتوح، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ (١٩٨٦م)، مج ٤، جـ ٧، ص ٢٣٧، وسيشار إليه فيما بعد، ابن أعثم: الفتوح، الجهشياري: الوزراء، ص.ص ٤٩ – ٥٠.

ثانياً: مصادرات حركات المعارضة:

دأب خلفاء بني أميّة على التصدي لحركات المعارضة لدولتهم، وقد حاولوا أثناء تصديهم لتلك الحركات، اتخاذ أساليب متعددة للحد منها. فإضافة إلى القتل والتدمير والسجن الذي كان يقع بحق المعارضين، فقد كان يلجأ إلى مصادرة أموالهم، كنوع من العقاب الرادع، ليفقدهم قوة المال في تجديد وبناء حركة معارضتهم مرة أخرى، وحتى يكونوا عبرة لمن فكر بالخروج على سلطة الخليفة. وقد اتبعت هذه الطريقة ضد أهل المدينة عام ٦٣هـ (٦٨٢م) بعد وقعة الحَرَّة [1] عندما ثاروا على عاملها عثمان بن محمد بن أبي سفيان، وأظهروا خلع يزيد بن معاوية ٦٠ -٦٤هـ (٦٨٠-٦٨٣م) بعد مبايعتهم لعبد الله بن حنظلة الغسيل [2]، وعندما سمع يزيد بتلك الحركة، أرسل للمدينة جيشاً بقيادة مسلم بن عقبة المري [3] وقال له: "أدع القوم ثلاثاً فإن هم أجابوك وإلا فقاتلهم، فإذا أظهرت عليهم فابحها ثلاثاً فما فيها من مال أو رقة أو سلاح أو طعام فهو للجند، فإذا فضت الثلاثُ فاكفف عن الناس [4]، فاقبل مسلم بن عقبة بالجيش إلى المدينة ونزل بالحرة ودعى أهل المدينة للهدوء فرفضوا، فانتظر ثلاثة أيام ثم قاتلهم واستباح المدينة وأمرهم بالمبايعة ليزيد ومن لم يبايع كان يضرب عنقه [5].

---

(١) الحرة: كل أرض ذات حجارة سود، وأكثر الحرار حول مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم، والمراد بالحرة هنا، حرة واقم إحدى حرتي المدينة وهي الشرقية، سميت بذلك نسبة لرجل من العمالقة نزلها قديماً اسمه واقم. وفيها كانت وقعة الحرَّة المشهورة أيام يزيد بن معاوية عام ٦٣هـ (٦٨٢م)، وكان أمير الجيش مسلم بن عقبة المري الذي دخل المدينة ونهب الأموال واستباحها فيما ترويه المصادر، فسمُّوه لقبيح فعله مسرفاً (ياقوت: معجم البلدان، ج٢، ص ٢٤٩).

(٢) عبدالله بن حنظلة: وفد في بنيه على يزيد فأعطاهم مئتي ألف وخلعاً، فلما رجع إلى المدينة قال له كبراؤها ما وراءك؟ قال: جئت من عند رجل لو لم أجد إلا بنيّ لجاهدته بهم، فحض الناس للخروج على بني أميّة بعد مقتل الحسين بن علي، فبايعوه وقاموا بنفي بني أميّة عن المدينة أنظر(الذهبي: سير، ج ٣، ص ٣٢٢).

(٣) مسلم بن عقبة المري ت ٦٣هـ (٦٨٢م) أنظر (ابن خلكان: وفيات، ج ٣، ص ٤٣٨).

(٤) ابن قتيبة: الإمامة والسياسة، ج ١، ص ١٨٠، الطبري: تاريخ الرسل، ج ٥، ص.ص ٢٨٢ - ٢٨٤.

(٥) ابن قتيبة: الامامة والسياسة، ج١، ص ١٨٠، الطبري: تاريخ لرسل، ج٥، ص ٤٩١، ابن عبد ربه: العقد الفريد، ج٤، ص ٣٨٩، تروى الأحاديث الكثيرة في شأن وقعة الحرّة فتزعم المصادر أنه أباح المدينة ثلاثة أيام حتى كانوا يفضون صوف فرشهم ويأخذونه (البلاذري: أنساب، قسم٤ ،ج١ ،تح: إحسان عباس، دار فرانتس شتاينر بفيسبادن، بيروت، ١٣٩٩هـ (١٩٧٩م)، ص ٣٢٧). "وأن بنات المدينة استبيحت لأهل الشام" لذلك سمي مسلم مسرفاً (ابن طباطبا، محمد بن علي: الفخري في الآداب السلطانيّة والدول الاسلاميّة، دار صادر، بيروت، د. ت، ص ١١٦، وسيشار إليه فيما بعد، ابن طباطبا: الفخري).

وبعد حركة عبدالله بن الزبير[1] التي ادّعى بها الخلافة لنفسه، نجد أن الخليفة عبدالملك بن مروان قد اتبع نفس الأسلوب، بمصادرة أموال آل الزبير بعد قتله لعبدالله ومصعب بن الزبير [2]، فيذكر الزبيري: "أن يحيى بن عروة بن الزبير، وفد على عبدالملك بن مروان، فسأله برد ما قبض من أموال آل الزبير، فذكر عبدالملك خلاف آل الزبير وتناول عبدالله، فقال يحيى: أنا أكرم العرب، اختلفت العرب في عمي وخالي، يعني عبدالله بن الزبير ويعني مروان بن الحكم ٦٤ - ٦٥هـ (٦٨٣-٦٨٥م)، أما عبدالله كان لا يسمعنا فيكم شيئاً نكرهه، فاستحيا عبدالملك وقال: لن تسمع مني شيئاً تكرهه، ورد عليه ما قبض له" [3] .

لم تقتصر مصادرة آل الزبير على الأموال، بل تعدى ذلك إلى الضياع والدور، وهذا ما اتُبِعَ مع جميع الثورات في العهد الأموي، فيذكر ابن الأزرق أن عبدالله بن الزبير كان له دار بموقع يقال له قُعَيْقِعَانْ [4]، تسمى بدار الخشني ودار أخرى تسمى دار البخاتي، وقد أمر عبدالملك بقبضها بعد موت عبدالله بن الزبير [5].

وتدل الأخبار أن خلفاء بني أمية كانوا أشداء في معاملة من ثار ضدهم، عند استخراجهم الأموال منهم. فلم يتوان الحجاج في عذاب فيروز حصين لخروجه مع ابن الأشعث فأمر بتعذيبه حتى أنه كان يشد عليه بالقصب الفارسي المشقوق، ثم يجر عليه حتى يمزق جسده، ثم ينضح بالخل والملح، وقد بقي في عذابه حتى مات [6].

وهكذا نرى أن الأمويين اتبعوا أسلوب المصادرة في القضاء على الحركات

---

(١) عبدالله بن الزبير بن العوام ت ٧٣هـ (٦٩٣م) أنظر (الطبري: تاريخ ارسل، جـ ٦، ص ١٨٧).

(٢) مصعب بن الزبير بن العوام ت ٧١هـ (٦٩١م) أنظر (الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٦، ص ١٥١).

(٣) الزبيري: نسب قريش، ص .ص ٢٤٦ - ٢٤٧.

(٤) قعَيْقعانْ: اسم جبل بمكة وسمي بذلك لأن قطوراء وجرهم من قبائل الجزيرة لما تحاربوا قعقعت الأسلحة فيه. والواقف على قعيقعان يشرف على الركن العراقي إلا أن الأبنية قد حالت بينهما قال عمر بن أبي ربيعة:

(البسيط)

هيهاتَ منك قعيقعان وأهلها ... بالحُزنتين فشط ذاك مَزارا

(ياقوت :معجم البلدان، جـ٤، ص ٣٧٩).

(٥) الأزرقي: أخبار مكة، جـ٢، ص ٢٥٢.

(٦) المبرد: الكامل، جـ٢، ص ٢٥٥، الطبري: تاريخ الرسل، جـ٦، ص ٣٨٠.

المعارضة للدولة، إضافة للوسائل الأخرى التي كانت تتبع، نظراً لما كانت تتركه المصادرة من أثر كبير على تلك الحركات، وخاصة من الناحية الاقتصاديّة، فأصبح إنهاك أي حركة معارضة مادياً، يؤدي بالتالي إلى اجتثاث جذورها وإنهائها بسرعة كبيرة، وهذا ما أدركه الأمويون منذ البداية.

ثالثاً: مصادرات العامّة:

على الرغم من أن المصادرة لم تكن منتشرة بشكل كبير في العهد الأموي، واقتصرت على العمال وأصحاب الحركات المعارضة، إلا أنها كانت تطول في بعض الأحيان فئة العامّة، إما ظلماً وتسلطاً من قبل الولاة، أو لاسترداد ما اغتصب من مال الدولة، وفي هذه الحالة كان الخليفة يلجأ للمصادرة حتى يعيد الأموال إلى مكانها الصحيح، إضافة إلى ذلك فقد كان يقع في بعض الأحيان، أنواع من الظلم والتسلط من قبل الولاة على بعض العامة، كأن يقوم أحد الولاة بضم أرض أو بيت إلى أملاكه غصباً، فيذكر اليزيدي أن رجلاً نادى سليمان بن عبدالملك وهو على المنبر فقال: "أيا سليمان أيا سليمان اذكر يوم الأذان ، فنزل عن المنبر ودعا بالرجل فقال: أنا سليمان فما يوم الأذان؟ فقال الرجل: (فأذن مؤذن بينهم أن لعنة الله على الظالمين) فقال: فما مظلمتك؟ قال: أرضي وأرض آبائي اغتصبنيها وكيلك بموضع كذا وكذا، فقال سليمان لكاتبه: اكتب إلى وكيلنا في موضع كذا وكذا يرد عليه ضيعته وضيعتنا إلى ضيعته" [1].

وفي بعض الأحيان كانت تصادر أملاك من كانت لهم علاقة بأحد المعارضين للدولة، وتعتبر مصادرة آل الزبير مثالاً واضحاً على ذلك، إذ صودرت أغلب أملاكهم بغض النظر عن مشاركتهم لعبدالله بن الزبير في حركته أم لا، وقد بقيت أكثر تلك الأملاك مصادرة حتى مجيء الدولة العباسيّة [2].

وبعد أن تولّى عمر بن عبدالعزيز الخلافة، اتبع أسلوباً جديداً في معاملاته الماليّة، تمثل بردّ المظالم إلى أصحابها، فلم يدع شيئاً مما كان في يده ويد أهل بيته

---

(١) اليزيدي، الأمالي، ص ١٤٠.

(٢) الطبري: تاريخ الرسل، جـ٨، ص.ص ١٧٧ - ١٧٨، الزبيري: نسب قريش، ص ٢٤٦.

من المظالم إلا ردّها، فيذكر ابن الجوزي: أن قوماً من الأعراب قد شكوا إلى عمر، أن الوليد بن عبدالملك أخذ منهم أرضاً كانوا أحيوها، وأعطاها لبعض أقاربه، فقال عمر: قال الرسول صلى الله عليه وسلمّ: "البلاد بلاد الله والعباد عباد الله، من أحيا أرضاً ميتة فهي له" (1) فردها على الأعراب (2). فعمر بن عبدالعزيز عندما أخذ بردِ المظالم، كان متأكداً من أن أقاربه من بني أميّة قد حازوا على الكثير من الأموال ظلماً، وبغير وجه حق فيخاطبهم: "يا بني مروان إنكم قد أعطيتم حظاً وشرفاً وأموالاً، إني لأحسب شطر أموال هذه الأمة أو ثلثها في أيديكم" (3).

لهذا فقد حاول عمر اتباع شتّى الوسائل، كي يعيد المظالم إلى أهلها، حتى أنه أخذ بتهديد أقاربه على الرغم مما تنطوي عليه هذه الحركة من مخاطر، وقد ساق لنا ابن عبد ربه حواراً جرى بين عمر بن عبدالعزيز وأقاربه من بني مروان، قال لهم فيه: "أدوا مافي أيديكم من حقوق الناس، ولا تلجئوني إلى ما أكره، فأحملكم على ما تكرهون، فلم يجبه أحد منهم فقال: أجيبوني فقال رجل منهم: والله لا نخرج من أموالنا التي صارت إلينا من آبائنا، فنفقر أبناءنا ونكفر آباءنا، حتى تزيل رؤسنا أجسادنا فقال عمر: أما والله لولا أن تستعينوا علي بمن أطلب هذا الحق له، لأضرعت خدودكم عاجلاً ولكنني أخاف الفتنة، ولئن أبقاني الله لأردُّن إلى كل ذي حقٍ حقه إن شاء الله" (4).

ونلحظ من كل ما تقدم أن العقوبات المالية، والغرامات التي كانت تفرض داخل الدولة الأمويّة، لم يكن هدفها المصادرة، بل كان يلجأ إليها في بعض الأحيان كنوع من العقوبات لمن يخرج على سلطة الخليفة، أو من يختلس أموالاً عامّة، لذا لا يمكننا اعتبار المصادرة في العهد الأموي إحدى المصادرالمالية والاقتصاديّة للدولة، وهذا بعكس ما نلحظه في العصر العبّاسي والذي نحن بصدد دراسته.

---

(1) البيهقي، أحمد بن الحسين: السنن الكبرى، وفي ذيله، الجوهر النقي لعلاء الدين بن علي بن عثمان الماردبني، الشهير بابن التركماني، دار الفكر، بيروت، د.ت، جـ٦، ص.ص ١٤٢-١٤٨، وسيشار إليه فيما بعد، البيهقي: السنن الكبرى.

(2) ابن الجوزي: سيرة عمر، جـ١، ص ١٢٥.

(3) المصدر نفسه، جـ١، ص ١٣٦.

(4) ابن عبد ربه: العقد الفريد، جـ٤، ص ٤٣٧، ابن الجوزي: سيرة عمر، جـ١، ص.ص ١٣٦- ١٣٧.

بداية المصادرات في العصر العبّاسي:

رأينا فيما سبق أن المصادرات لم تكن غريبة عن المجتمع الاسلامي، على الرغم من اختلاف تسمياتها وأساليبها وأهدافها، ففي عهد الخليفة عمر بن الخطاب كانت المصادرات تعتبر عملية تشذيب لأموال العمال وموظفي الدولة.

وعندما جاء العصر الاموي، تنوعت أغراض المصادرات وأساليب تحصيلها، فعلى الرغم من أنها كانت مقتصرة على العمال بشكل خاص، إلا أنها في بعض الأحيان كانت تطال أناس آخرين، بهدف الرقابة الشديدة على خزينة الدولة.

أما في العصر العبّاسي فقد اختلف الحال، حيث أصبح الهدف الرئيس للمصادرات، محاولة سد النقص في ميزانية الدولة، مقابل ازدياد حجم الانفاق من قبل الخلفاء، وقلة إيرادات الدولة.

ففي مطلع العصر العباسي الأول، كان النظام المالي والاقتصادي يعتبر امتداداً للعصر الأموي، لذلك بقيت أسباب المصادرات قائمة في هذا العصر، مع استحداث أسباب أخرى أوجدتها الظروف السياسيّة المتغيرة للمجتمع الإسلامي، ويمكن اعتبار عهد الخليفة أبي جعفر المنصور البداية الحقيقيّة للمصادرات في العصر العباسي، إذ كانت تقع على الأفراد كنوع من العقاب، وخاصةً ضد عمال الدولة المتهمين بالاختلاس والخيانة، وقلما تطرقت إلى غيرهم من العامة، ذلك؛ لأن الدولة لم تكن بحاجة إلى ما تستخرجه من العامّة من المال، نظراً لكثرة الملكيات التي حصل عليها العباسيون من الأمويين، نتيجة لمصادرة أملاكهم بعد معركة الزّاب [1] سنة ١٣٢هـ (٧٥٠م) ،وقد أشار كثير من المؤرخين إلى تلك المصادرات، فيذكر البلاذري أنه لما جاءت الدولة المباركة قبضت أموال بني أميّة [2]، ويورد الطبري أن عبدالله بن علي بعد هزيمته

---

(١) الزّاب: هو الزاب الأعلى بين الموصل وإربل، ومخرجه من بلاد مشتكهر (ياقوت: معجم البلدان، جـ ٣، ص ١٢٣، البغدادي، صفي الدين المؤمن بن عبدالحق: مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، تح: علي البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٧٤هـ (١٩٥٤م)، مج ٢، ص ٦٥٢، وسيشار إليه فيما بعد، البغدادي: مراصد).

(٢) البلاذري: فتوح، ص ١٤٩.

لمروان بن محمد ١٢٧-١٣٢هـ (٧٤٤-٧٥٠م) قد حوى عسكره فوجد فيه سلاحاً كثيراً وأموالاً [1]، وجاء في مروج الذهب أن عبدالله بن علي "احتوى على خزائن مروان وأمواله" [2]، وأورد ابن عساكر أن عبدالله بن علي استصفى كل شيء للأمويين من ضياع [3] ودور وقفار [4].

وهكذا آل كثير من أملاك وضياع بني أميّة إلى العباسيين فاغتنت بها خزينتهم، وقد كانت بالكثرة مما دفع الخليفة أبو العباس السفاح ١٣٢ - ١٣٦هـ (٧٥٠-٧٥٤م) إلى إنشاء ديوان خاص لإدارتها، وإلى تعيين موظف خاص للعناية بها فيقول صاحب الوزراء والكتاب "وقلد أبو العباس عمارة بن حمزة بن ميمون [5] من ولد أبي لبابة مولى عبدالله بن العباس ضياع مروان وآل مروان" [6].

ونظراً لكثرة الملكيات التي صودرت من بني أمية، سوف نفرد لها باباً خاصاً في الفصل الرابع فالمقام هنا يجعلنا نؤخر الدراسة لفصلها المختص.

وعلى الرغم من كثرة الأموال التي حصل عليها العباسيون من الأمويين، إلا أننا نجد أنّ المنصور قد اتّبع سياسة المصادرات، وخاصةً مع عمّاله، فكان لا يولي عاملاً ثم يعزله، إلا أخذ جزءاً من ماله وكتب اسم صاحبه عليه، وحفظه في مكان

---

(١) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٧، ص ٤٣٤.

(٢) المسعودي: مروج الذهب، جـ٣، ص ٢٦١.

(٣) ضياع: مفردها ضيعة، وهي الأرض المغلة (ابن منظور: لسان العرب، مج٨، ص ٢٣٠).

(٤) ابن عساكر: تاريخ دمشق (خط)، جـ ١٥، ص١٥، ص ٣٩٠. والقفر: الخلاء من الأرض (ابن منظور: لسان العرب، مج٥، ص ١١٠).

(٥) عمارة بن حمزة: مولى العباسيين ت.د ١٦٩ هـ (٧٨٥م)، تولى الكتابة للمنصور، أنظر (الجهشياري: الوزراء والكتّاب، ص ٩٣،ياقوت، شهاب الدين أبي عبيدالله الحموي: معجم الأدباء، دار المستشرق، بيروت، لبنان، د.ت، جـ ١٥، ص ٢٤٣، وسيشار إليه فيما بعد، ياقوت: معجم الأدباء).

(٦) الجهشياري: الوزراء ، ص٩٠، جهادية القرة غولي: العقلية العربية في التنظيمات الإدارية والعسكرية في العراق والشام خلال العصر العباسي الأول ١٣٢-٢٣٢هـ (٧٤٩-٨٤٦م)، دار الشؤون الثقافيّة العامّة، بغداد، ١٤٠٧هـ (١٩٨٦م)، ص١١٢، وسيشار إليه فيما بعد، جهادية: العقلية العربية، عصام مصطفى عقلة: الأمويون في العصر العبّاسي ١٣٢-٢٣٤هـ (٧٥٠ - ٩٤٥م)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كليّة الآداب، جامعة اليرموك ١٤١٣هـ (١٩٩٢م)، ص ٣٤، وسيشار إليه فيما بعد: عقلة: الأمويون.

سماه بيت مال المظالم [1].

هذه السياسة من المنصور جاءت لحرصه الشديد على المال، وتقديره لخطره وكراهيته لكل ما يقترن به من إسراف وتبذير، ولدينا العديد من النصوص التاريخيّة التي توضح ذلك. فيذكر الطبري: أن المنصور حين عزم على بناء بغداد، أشرف بنفسه على بنائها، فحاسب العمّال أدق حساب، حتى أنه استكثر على أحدهم عطاء خمسة دراهم، فما زال به حتى أنقصه درهماً [2].

وجاء في الطبري أيضاً أن المنصور لما أراد بناء سور الكوفة عام ١٥٥هـ (٧٧١م) وبحفر خندق لها، قد أمر بقسمة خمسة دراهم على أهل الكوفة، وأراد بذلك أن يعرف عددهم ثم أمر بجبايتهم أربعين درهماً عن كل شخص، وإنفاق ذلك المبلغ على بناء السور وحفر الخندق فقال شاعرهم:

(مجزوء المديد)

يالقومي ما لقينا — من أمير المؤمنينا
قسم الخمسة فينا — وجبانا الأربعينا

وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من المؤرخين قد وصفوا المنصور بالبخل، نتيجة لهذه السياسة، ويبدو أن هذا الوصف لم يكن بالدقة، ولم يكن منصفاً للمنصور، حيث أن ابتعاده عن الإسراف والتبذير قد دفع المؤرخين لإطلاق تلك الصفة عليه، ولدينا قول للمنصور يبين السياسة المالية التي كان يسير عليها، فيذكر الطبري "أن الهيثم القارئ البصري قرأ عند المنصور (ولا تبذر تبذيرا) إلى آخر الآية، فقال له المنصور وجعل يدعو: اللهم جنبني وبنيَّ التبذير فيما أنعمت به علينا من عطيتك. قال: وقرأ الهيثم عنده (الذين يبخلون ويأمرون الناس بالبخل) فقال للناس: لولا أن الأموال حصن السلطان، ودعامة للدين والدنيا، وعزهما وزينتهما، ما بت ليلة وأنا أحرز منه ديناراً ولا درهماً، لما أجد لبذل المال من اللذاذة، ولما أعلم في إعطائه من جزيل المثوبة" [3].

---

(١) الطبري: تاريخ الرسل، جـ٨، ص ٨١، ابن الأثير: الكامل، جـ٦، ص ٣٠، ابن طباطبا: الفخري، ص ١٥٩.

(٢) الطبري: تاريخ الرسل، جـ٧، ص ٦٥٥ الريس: الخراج، ص ١٨٣.

(٣) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٨، ص.ص ٨٧ – ٨٨.

إلا أن هذه السياسة الماليّة التي اتبعها المنصور، لم ترق للكثير من خلفاء البيت العباسي، فبدأوا بالإسراف والتبذير من بيت المال، سواءً بالهبات التي كانوا يقدمونها للشعراء وغيرهم، أو في بناء القصور التي كانوا يتباهون ببنائها وينفقون عليها المبالغ الطائلة، على اعتبار أنها تعكس الوجه الحضاري المتقدم للدولة، فجاء في الطبري أن الخليفة هارون الرشيد "كان يقتفي آثار المنصور، ويطلب العمل بها إلا في بذل المال، فإنه لم يُرَ خليفة قبله كان أعطى منه للمال ... وكان يحب الشعراء والشعر، ويميل إلى أهل الأدب والفقه ... وكان يحب المديح ولا سيما من شاعر فصيح ويشتريه بالثمن الغالي" (١)، فحدث أن مدحه الشاعر مروان بن أبي حفصة بأبيات شعر أعْجبته فأعطاه خمسة آلاف دينار، وكساه خلعته، وأمر له بعشرة من رقيق الروم جائزة له على ما قاله فيه (٢).

ونحن نرى أن الإسراف كان سبباً في فراغ بيوت الأموال، ونورد هنا بعض الإشارات الحذرة حول ذلك والتي سنناقشها فيما بعد.

فأورد البيروني أن الرشيد كان شديد الولع بالجواهر، وحريصاً على اقتنائها، حتى أنه كان ينثره على جواريه بغير حساب (٣).

وعندما تقلّد المتوكل الخلافة بالغ في الإسراف والتبذير حتى قال المسعودي: "وقد قيل أنه لم تكن النفقات في عصر من الأعصار، ولا وقت من الأوقات، مثلها في أيام المتوكل" (٤)، وذكر الطبري أن المتوكل حين أمر ببناء مدينة الماحوزة التي سماها الجعفري أنفق في بنائها أكثر من ألفي ألف دينار (٥).

فهذه السياسة من الإسراف والتبذير التي اتبعها الخلفاء العباسيون، والتي أدت لفراغ بيت المال في معظم الأحيان، دفعتهم إلى التوسع في سياسة

---

(١) الطبري: تاريخ الرسل، جـ٨، ص ٣٤٧.

(٢) المصدر نفسه: جـ٨، ص ٣٤٩.

(٣) البيروني، أبو الريحان محمد بن أحمد: الجماهر في معرفة الجواهر، عالم الكتب، بيروت، د.ت، ص ٥٨، وسيشار إليه فيما بعد، البيروني: الجماهر، صلاح الدين المنجد: بين الخلفاء والخلعاء في العصر العباسي، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٠١هـ (١٩٨٠م)، ص ٥٧، وسيشار إليه فيما بعد، المنجد: بين الخلفاء والخلعاء.

(٤) المسعودي: مروج الذهب، جـ٤، ص ٤٠.

(٥) الطبري: تاريخ الرسل، جـ١١، ص ٥٦، سعيد رضا: المصادرات، ص٦٢.

المصادرات، لسد إحتياجاتهم المالية المتزايدة، وخاصةً في عهد الخليفة المقتدر كما سنرى فيما بعد.

من هنا بدأت المصادرات في الدولة العباسية تأخذ طابعها المتميز والمباشر، فلم تعد المصادرات مقتصرة على من اختلس مالاً من موظفي الدولة، أو من خرج على سلطة الخليفة، ولم يعد الهدف منها الحفاظ على المال العام، بل تعدتها إلى جميع الفئات وخاصةً الأغنياء، الذين أصبحت الدولة تتخذ أبسط الذرائع للقيام بمصادرة أموالهم، فأصبح الهدف من المصادرة، سد النقص والعجز الذي تعرض له بيت المال.

وقد تعددت وسائل استحصال الأموال عن طريق المصادرة والاستصفاء، بحيث أصبح كل صاحب منصب، أو مال عرضة للمصادرة [1] فيما يروى.

وبذلك ربمّا تكون المصادرات قد شملت معظم رجال الدولة، من الوزراء والولاة والكتاب والحجاب والتجار، وحتى النساء وحاشية القصر، وربما تعدى ذلك إلى مصادرة الخليفة نفسه، بعدما كانت لا تتم أي مصادرة إلاّ بعد موافقته عليها.

(١) مسكويه: تجارب الأمم، جـ ١، ص ١٢٨، الصابي: الوزراء، ص ١٤٩، ابن الأثير، الكامل، جـ ٦، ص ١٧٤.

الفصل الثاني

اسباب المصادرات

الفصل الثاني

اسباب المصــــادرات

أولا :- وضع بيت المال
ثانيا :- الصراع على تولي الخطط الإداريــة
ثالثا :- إهمال العمال والولاة لأعمالهم
رابعا:- الثــــــــــــروات
خامسا:- الانتقام الشخصي
سادسا:- عقوبة على العصيان والتمرد

أسباب المصادرات:

تعود المصادرات في العصر العباسي، إلى عدة أسباب ودوافع، ظهرت وفقاً للظروف التي واكبت قيام الدولة العباسية، إضافةً إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي عاشتها هذه الدولة، نظرا للسياسات المتباينة التي اتبعها خلفاء البيت العباسي، وخاصة في الناحية الإقتصادية، الأمر الذي أدى إلى حدوث أزمات اقتصادية عديدة، ولّدت أسبابا جديدة للمصادرات، لم تكن موجودة من قبل، مما أدّى إلى ترسّخ نظام المصادرات وتبلوره بشكل متكامل، حتى أصبح عاملاً رئيساً لرفد بيت المال وسد النقص لما يحدث فيه من عجز، ولهذا فلا نستطيع أن نحصر دوافع المصادرات في سبب واحد بمعزل عن بقيّة الأسباب، كونها تعتبر أسباباً جوهرية، ولا يجوز إغفالها أو التقليل من شأنها، وسوف نحاول دراسة هذه الأسباب، ونلقي الضوء على دور كلٍ منها في ظهور هذا النظام.

أولا: وضع بيت المال:

لقد كان لوضع بيت المال دورٌ كبير في دفع بعض الخلفاء للقيام بالمصادرات؛ ويعود ذلك إلى نقص الأموال في بيت المال، وحاجة الخلفاء إلى موارد مالية لسد العجز في ميزانياتهم، فوجدوا بالمصادرات عاملاً مساعداً في تمويل بيت المال، ومخرجاً من الأزمات المالية التي كانوا يتعرضون لها؛ ولهذا فلم تكن المصادرات العائدة لهذا السبب في العصر الأول منتشرة؛ نظراً للوضع المستقر لبيت المال في تلك الفترة، باستثناء بعض الفترات التي كان يتعرض فيها بيت المال لأزمات ماليّة، جرّاء التباين بين دفع الدولة لالتزاماتها المالية، وجبايتها للخراج والعشور؛ بسبب ازدلاف الأيام بين السنة القمرية التي تُدفع الالتزامات بموجبها، والسنة الشمسيّة التي يُجبى الخراج والعشور بحسبها، أو جرّاء الاضطرابات التي كانت تحدث، أو نتيجة لإسراف بعض الخلفاء، كما حدث أواخر العصر العباسي الأول، زمن الخليفة المتوكل على الله.

فعلى الرغم من أنَّ المصادرات قد كانت سمةً واضحة زمن الخليفة أبي جعفر المنصور،إلاَّ أنَّها لم تكن لحاجته للأموال، كما رأينا في الفصل السابق، وإنما كانت للحفاظ على الأموال، وللحرص الشديد الذي اتبعه أبو جعفر في الناحية الماليّة، ولهذا فقد تركزت أكثر مصادراته على عماله، . ولم توضّح المصادر السبب المباشر الذي كان يدفع المنصور لمصادرة عمّاله عند عزلهم؛ ولكن على ما يبدو أن تلك المصادرات كانت تطبق على جميع العمال عند عزلهم، حتى يشعر عماله أنهم دائماً تحت ناظريه، وأنه مراقبٌ لجميع تصرفاتهم، ومما يوضح ذلك أن المنصور كان يعزل تلك الأموال ويكتب أسماء من أخذت منهم، وكأنه يبقيها لديه كأمانة، لقول الطبري: "كان المنصور لا يولّي أحداً ثم يعزله إلا ... استخرج من المعزول مالاً، فما أخذ من شيء أمر به فعُزل، وكتب عليه إسم من أُخِذَ منه، وعزل في بيت مال سماه بيت مال المظالم" (١).

وربّما كان أبو جعفر يهدف من تلك المصادرات التمهيد لولاية ابنه المهدي، وحتى يتسلَّم الخلافة على أساس متين، نجد ذلك من خلال قوله للمهدي: "إني قد هيأت لك شيئاً ترضي به الخلق، ولا تغرم من مالك شيئاً، فإذا أنا مت فادعُ هؤلاء الذين أخذت منهم هذه الأموال التي سميتها المظالم، فاردد عليهم كل ما أُخِذَ منهم، فإنك تُستَحمَد إليهم وإلى العامّة" (٢).

وبالفعل بعد أن تولى المهدي الخلافة، أخذ في رد المظالم، فأحضر السجل الذي دُوِّنت به أسماء المُصادَرين، ووجه إلى كل من كان أبو جعفر قد قبض شيئاً من ماله فأعاده إليه (٣).

وفي خلافة محمد الأمين ١٩٣ - ١٩٨هـ (٨٠٩ - ٨١٣م)، ونتيجة للصراع الذي نشب

---

(١) الطبري: : تاريخ الرسل، جـ٨، ص ٨١.

(٢) المصدر نفسه، جـ ٨، ص ٨١، ابن الأثير: الكامل، جـ٦، ص ٣٠، ابن طباطبا: الفخري، ص١٦٠.

(٣) اليعقوبي: تاريخ، جـ٣، ص ١٣٨، الآبي، أبو سعيد منصور بن الحسين: نثر الدُر، تح محمد علي قرنة، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٢هـ (١٩٨١م)، جـ٣، ص ٩١، وسيشار إليه فيما بعد الآبي: نثر الدر، ابن الجوزي، أبو الفرج عبدالرحمن بن الجوزي: المصباح المضيء في خلافة المستضيء، تح: ناجية عبدالله ابراهيم، مطبعة الأوقاف، بغداد ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م)، جـ ١، ص٤١٦، وسيشار إليه فيما بعد ابن الجوزي: المصباح المضيء، ابن دُحيَة، محمد بن محمد: النبراس في تاريخ بني العباس، مخطوط، مكتبة نور عثمانية رقم ٣١١٦، ق. ق ٢٩ أ - ٢٩ ب، وسيشار إليه فيما بعد، ابن دُحيَة: النبراس.

بينه وبين أخيه عبدالله المأمون ١٩٨ – ٢١٨هـ (٨١٣ – ٨٣٣م)، اضطرب الوضع المالي للدولة، حتى فرغ بيت المال، مما أضطُر الأمين إلى اللجوء للمصادرات لفك أزمته الماليّة، ففي أثناء حصار طاهر بن الحسين [1] قائد المأمون لبغداد، واشتداد الضائقة بالأمين، أخذ بمصادرة الأموال نظراً لحاجته إليها، فيقال أنه أمر غلامين من غلمانه يقال لهما زُريحاً والهَرْش، بتتبع أصحاب الأموال ومصادرة كل من يثبت أن لديه مالاً، فكانا يهاجمان الناس ليلاً، حتى جمعا أموالاً ضخمة، فأصيب الناس بالذعر وفرّوا من بغداد بعلة الحج، وهرب جميع الأغنياء خوفاً من المصادرة، فقال القراطيسيّ:

(الرَّمل)

أظهروا الحج وما ينوونه	*بل من الهَرش يريدون الهرب*
كم أناس أصبحو في غبطةٍ	*وكلّ الهَرشِ عليهم بالعطب*
كل من زار زريح بيته	*لقي الذلّ ووافاه الحرب* [2]

وفي خلافة المتوكل ازداد عدد المصادرات، وأصبحت تعدُّ مورداً هاماً ورئيساً من موارد الخزينة؛ ويعود ذلك إلى السنة المزدلفة، والإسراف الكبير الذي اتبعه المتوكل وخاصةً في الإنفاق على بناء القصور، فيقال أنه أنفق في بناء الماحوزة ألفي ألف دينار [3]، وأنفق في بناء قصره المسمى بركوار، عشرين ألف ألف درهم كما ذكر الشابشتي [4]، فهذا البذخ الذي مارسه الخليفة المتوكل، جعله في حاجة دائمة إلى الأموال، وخير دليل على ذلك ما ذكره الطبري، من أن المتوكل عندما عزم

---

(١) طاهر بن الحسين بن مصعب: من أكبر أعوان المأمون، تولى قيادة جيشه ثم ولاه خراسان، ت ٢٠٧هـ (٨٢٢م) أنظر (ابن خلكان: وفيات، جـ٢، ص.ص ٥١٧ – ٥٢١).

(٢) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٨، ص ٤٦٣، المسعودي: مروج الذهب، جـ٣، ص.ص ٤١٦ – ٤١٧.

(٣) اليعقوبي: تاريخ، جـ٣، ص ٢٣٠، الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٩، ص ٢١٢، توفيق سلطان اليوزبكي: الوزارة نشأتها وتطورها في الدولة العبّاسيّة ١٣٢ – ٢٤٧هـ (٧٤٩ – ٨٦١م)، مؤسسة دار الكتب، جامعة الموصل، ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م)، ط٢، ص ١٤٣، وسيشار إليه فيما بعد اليوزبكي: الوزارة.

(٤) الشابشتي، أبو الحسن علي بن محمد: الديارات، تح: كوركيس عواد، مكتبة المثنى، بغداد ١٣٨٦هـ (١٩٦٦م)، ط٢، ص١٥٠، وسيشار إليه فيما بعد الشابشتي: الديارات.

على بناء الجعفري، قال له نجاح: "يا أمير المؤمنين أسمّي لك قوماً تدفعهم إليّ، حتى أستخرج لك منهم أموالاً تبني بها مدينتك هذه، فإنه يلزمك من الأموال في بنائها، ما يعظم قدره ويجل ذكره ... فقال له: سمِّهم، فرفع رقعة يذكر فيه ما يقارب العشرين رجلاً فقال عبيدالله بن يحيى للمتوكل: .... أراد إلاّ يدع كاتباً ولا قائداً، إلا أوقع بهم، فمن يقوم بالأعمال يا أمير المؤمنين" [1] واستمر عبيد الله يوقع الدسائس بنجاح حتى أوقع به وصادره عام ٢٤٥هـ (٨٥٩م).

وفي العصر العباسي الثاني، اتخذت المصادرات شكلاً جديداً من حيث الأسباب، فأصبح الوضع السيء لبيت المال، والأزمات المالية الشديدة التي تعرض لها، سبباً مباشراً لدفع الخلفاء للقيام بالمصادرات لفك أزماتهم المالية.

فبعد مبايعة المعتز بالله ابن المتوكل بالخلافة ٢٥٢ – ٢٥٥هـ (٨٦٦ – ٨٦٩م) وتسلمة السلطة، كانت الحالة الاقتصادية سيئة للغاية، حتى أنه لم يجد ما يدفعه للجند، فكثرت مطالباتهم برواتبهم، فأشار عليه قائده صالح بن وصيف، اللجوء للمصادرات للحصول على الأموال، فقال له: "هؤلاء يطلبون أرزاقهم، وليس في بيت المال شيء، وقد ذهب هؤلاء الكتّاب بالأموال، (يعني أحمد بن إسرائيل والحسين بن مخلد) وكان أحمد وزير المعتز والحسين وزير أم المعتز"، فاغلظ أحمد بن إسرائيل الجواب على صالح بن وصيف، مما أدى إلى قبض صالح عليه وعلى ابن مخلد وعيسى بن إبراهيم، فقيَّدَهم وطالبهم بالأموال [2]، ولم يستطع الخليفة المعتز أن

---

(١) اليعقوبي: تاريخ، جـ ٣، ص ٢٣٠، الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٩، ص.ص ٢١٥ – ٢١٦، ابن الأثير:الكامل، جـ ٧، ص ٨٨، ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد: العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠٢هـ (١٩٨١م)، جـ ٥، قسم٢، ص ٥٩١، وسيشار إليه فيما بعد، ابن خلدون، العبر، عبدالعزيز الدوري: النظم الإسلاميّة، بيت الحكمة، جامعة بغداد، ١٤٠٩هـ(١٩٨٨م)، ص١٣٥، وسيشار إليه فيما بعد، الدوري: النظم الإسلامية.

(٢) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٩، ص ٣٨٧، ابن الأثير، الكامل، جـ٧، ص٢١٦، ابن كثير: البداية والنهاية، جـ١١، ص١٨، ابن خلدون: العبر، ج٥، قسم٢، ص.ص ٦٢٦ – ٦٢٧، خليل شاكر حسن: جهود المهتدي في السيطرة على الاتراك، مجلة آداب المستنصرية، ع١٥، (بغداد)، ١٤٠٧هـ (١٩٨٧م)، ص ٢٨٩، وسيشار إليه فيما بعد، خليل شاكر: جهود المهتدي.

يفعل شيئاً، نظراً لضعفه أمام القائد التركي صالح بن وصيف [1].

ويبدو أن المعتز كان عاجزاً عن اتّباع سياسة أسلافه من الخلفاء، في مصادرة أموال الوزراء والكتّاب والعمّال، عند التعرض لأزمات ماليّة خانقة؛ نتيجة لضعفه أمام حاشيته، مما أدى إلى مقتله، جرّاء إفلاس خزائنه، ورفض أمه قبيحة إعطائه الأموال [2].

وقد استمر الوضع السيء لبيت المال، في خلافة المعتمد على الله ٢٥٦-٢٧٩هـ (٨٧٠-٨٩٢م) ، مما دفع بأخيه وقائد جيشه الموفّق [3]، الطلب من الوزير صاعد بن مخلد [4]، أن يأخذ من التجار أموالاً على سبيل القرض، لكي يستعين بها في قتال عمرو بن الصفار [5]، على أن يردُّها إليهم بعد أن يتحسن وضع بيت المال، فأخذ صاعد بالمماطلة، مما اضطر الخليفة إلى القبض عليه، وعلى جميع أسبابه، ومصادرة جميع أملاكه [6].

من هنا نلاحظ مدى العجز الذي أصاب بيت المال، حتى فكر الموفق بالاستعانة بالتجار في إمداده بالأموال. وربما يكون الموفق قد قصد من ذلك، مصادرة التجار بطريقة سهلة ودون إحداث ضجّة، حتى يخفف من أزمته المالية، الأمر الذي

---

(١) يذكر الطبري ضعف الخليفة المعتز، أمام صالح بن وصيف، حتى أنه لم يستطع أن يخلّص أحمد بن إسرائيل من السجن والمصادرة نظراً لكونه قد ربّاه، إضافة لأنه كاتبه ومن المقربين إليه، فقام صالح بمصادرته وتعذيبه أثناء سجنه أنظر (الطبري: تاريخ الرسل، جـ٩، ص ٣٨٧، ابن الاثير: الكامل، جـ ٧، ص ٢١٦، ابن كثير البداية، جـ ١١، ص ١٨).

(٢) اليعقوبي: تاريخ، جـ٣، ص ٢٤١، ابن الزبير، القاضي الرشيد: الذخائر والتحف، (منسوب إليه)، تح: محمد حميد الله، دائرة المطبوعات والنشر، الكويت، ١٣٧٩هـ (١٩٥٩م)، ص.ص ٢٣٦-٢٣٧، وسيشار إليه فيما بعد، ابن الزبير: الذخائر والتحف.

(٣) الأمير الموفق محمد بن جعفر بن المتوكل ت ٢٧٨هـ (٨٩١م) أنظر (الصفدي: الوافي بالوفيات، جـ ٢، ص ٢٩٤).

(٤) صاعد بن مخلد، لقب بذي الوزارتين ت ٢٧٦هـ (٨٨٩م) أنظر (الذهبي: سير، جـ ١٣، ص ٣٤٦).

(٥) عمرو بن الليث الصفار: والي خراسان للخليفة المعتمد، خرج عليه بعد عزله عن ولايته من قبل الموفق أخي المعتمد، فدارت بينه وبين جند الخلافة عدة حروب إلى أن قبض عليه وسجن، فبقي في سجنه حتى وفاته عام ٢٨٩هـ (٩٠١م)، أنظر (ابن خلكان: وفيات، جـ٦، ص.ص ٤٢١ - ٤٣١).

(٦) الشابشتي: الديارات، ص.ص ٢٧١ - ٢٧٢، الصابيء: الهفوات ، ص.ص٢٧٨ - ٢٧٩.

لاحظه الوزير صاعد بن مخلد، مما دفعه للمماطلة عندما وجد أنّ الدولة سوف تكون عاجزة عن سداد التجار أموالهم، مما أدّى إلى عزله عن منصبه ومصادرة أمواله.

لم تقتصر المصادرات في أثناء الأزمات المالية، على الخلفاء وحاشيتهم في مركز الخلافة، بل تعدتها إلى قيام الولاة باللجوء إلى المصادرات، لتغطية احتياجاتهم المالية في مناطق ولاياتهم، وهذا ما فعله عمرو بن الليث، أثناء ولايته على خراسان، من قبل الخليفة المعتمد. فيذكر أن عمرو كانت له أربع خزائن، واحدة للسلاح وثلاثة للأموال، إحداها خزينة مال الصدقات والجرايات، وخزينة أخرى خاصة بكل ما يجمع من الغلل والضياع، أمّا الخزينة الثالثة، فكانت للمال الذي يجمع من المصادرات، وكان ذلك المال يصرف على وجه الصلات، للحشم والمخبرين [1] والرُسُل [2] وما يشبه ذلك، أي لأعوانه والمقربين إليه، وقد كان عمرو في غاية الذكاء، فإذا أراد أن يصادر أحداً، وضع لذلك جميع الأعذار؛ فيقال أن محمد بن بشر [3] جاء يوماً إلى عمرو، ولم يكن قد بقي في خزينة الصلات مال، وجاء يوم صلة الحشم، فالتفت عمرو إلى محمد بن بشر، وأخذ يعاتبه بكل شيء، فأدرك محمد مقصده وأنه يريد مصادرته، فقال له: أنه لا يملك أكثر من خمسين بدرة [4] من الدراهم، فأرسل عمرو من أخذها منه [5].

وبذلك فربما يكون الولاة قد سلكوا نفس الأسلوب الذي سلكه الخلفاء، لسد

(١) المخبرين: جمع مُخبر وهو العالم بالخَبَر، يقال : تَخَبَّرَ الخَبر واستخبره إذا سأل عن الأخبار ليعرفها أنظر(ابن منظور: لسان العرب، مج ٤، ص ٢٢٧).

(٢) الرسول: هو الذي يتابع أخبار الذي بعثه، يقال تراسل القوم: أرسل بعضهم إلى بعض (ابن منظور: لسان العرب، مج ١١، ص ص ٢٨٣ - ٢٨٤).

(٣) محمد بن بشر: أحد قادة عمرو بن الليث، قبض عليه اسماعيل بن أحمد أمير ما وراء النهر للموفق وحزّ رأسه عام ٢٨٦هـ (٨٩٩م) أنظر(الصفدي:الوافي بالوفيات، جـ ٢، ص ٢٥٠).

(٤) البدرة: كيس فيه ألف أو عشرة آلاف (ابن منظور: لسان العرب، مج ٤، ص ٤٩).

(٥) الكرديزي، أبو سعيد عبدالحي: زين الأخبار، تعريب: محمد بن تاويت، مطبعة محمد الخامس الجامعية والثقافيّة، فاس، ١٣٩٢هـ (١٩٧٢م)، ص.ص ١٧-١٨، وسيشار إليه فيما بعد، الكرديزي: زين الأخبار.

حاجاتهم الماليّة، فطالما أن الخلفاء كانوا يلجأون إلى المصادرات عند الحاجة، فمن الطبيعي أن يسلك الولاة نفس الطريق، وخاصةً عندما تعجز الدولة عن مساعدتهم في أمورهـم الماليّة.

وفي عهد الخليفة المقتدر بلغت المصادرات ذروتها، وتدهور مركز الدولة المالي، نظرا للإسراف الكبير الذى اتبعه الخليفة المقتدر في سياسته المالية؛ الأمر الذي ادى إلى حدوث ازمات ماليه حادة في عهده ، فيذكر ابن دُحيّـة أن مجموع ما جباه المقتدر طيلة سنوات حكمه، بلغ سبع مائة ألف ألف وخمسين ألف ألف وأنه قد أنفق كل ذلك [1].

فسياسة الإسراف والتبذير وسوء إدارة الأموال التي اتبعها المقتدر، والازمات المالية الحادة التي كان يتعرض لها، لم يجد لها حلاً أفضل من المصادرات، ولهذا فقد كثرت المصادرات في عهده وانتشرت على نطاق واسع، حتى أنشأ لها ديوانا خاصاً بها سمي "ديوان المُصادرين " [2]، وكان يحتوي على رقاع المُصَادرين وخطوطهم (إقراراتهم) وكفالاتهم، اذ كان المُصَادر في هذا الديوان اذا عجز عن دفع ما عليه من أموال، يكتب رقعة بما عليه أو يعيّن كفيلا يضمن سداده لتلك الأموال، وكانت تلك الخطوط تحفظ على نسختين، واحدة تكون لدى صاحب الديوان، والأخرى تكون لدى الوزير، ضماناً لتحصيل أموال المصادرات، ممن أُخِذت خطوطهم على سبيل المصادرة [3].

وكما ذكرنا سابقاً فقد تعرّضت الدولة في زمن المقتدر، لعدة أزمات مالية، واكبت سنوات حكمه الطويلة، وصلت في معظم الأحيان إلى عجز الدولة عن دفع مرتبات الجنود، كما حصل عام ٣٠٦هـ (٩١٨م) في وزارة أبي الحسن بن الفرات الثانية، وقد علل ابن الفرات ذلك بقلة الأموال، وانها صرفت في محاربة ابن أبي

---

(١) ابن دُحية: النبراس ، ق ١١١أ.

(٢) مسكويه: تجارب الامم،جـ١، ص.ص ١٥٤-١٥٥، عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي، دار المشرق، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ (١٩٨٦م)، ص ٢٥٩، وسيشار اليه فيما بعد، الدوري: تاريخ العراق.

(٣) مسكويه: تجارب الامم، جـ١، ص ١٥٥.

الساج، فثار الجنود وطالبوا بأرزاقهم؛ فالتجأ ابن الفرات للمقتدر كي يطلق له من بيست مال الخاصة [1] مائتي ألف دينار لدفع رواتب الجند، فغضب المقتدر عليه لأنه كان قد تعهد منذ توليه الوزارة، أن يوفر الموارد لبيت المال، فقام بمصادرته بعد أن عزله عن الوزارة [2].

وكثيراً ما كان المقتدر يتجه إلى مصادرة أموال وزرائه والمقربين له، كلما ضاقت به الحال، ونقتبس نصاً أورده الهمذاني يبيّن فيه الوضع المالي السيء للمقتدر، والأسلوب المتّبع عادةً لمعالجة مثل تلك الأزمات جاء فيه: "ووصف المقتدر لابن قُرابَة ما هو فيه من الإضاقة، فقال له: لم لا يعاونك ابن خالك هارون بن غريب، وعنده أزاج [3] مملوءة دنانير، فقال هارون: لو كنت أملك شيئاً لما بخلت به عن أمير المؤمنين، لأن سلامتي معقودةٌ بسلامته، ولكن مع ابن قرابة من المال مالا يحتاج إليه، وأنا أستخرج لك منه خمس مائة ألف دينار، فقال: إذهب فتسلمه، فقبض عليه وجرى عليه من المكروه ما أشفى به على التلف، حتى قُتل المقتدر فخلص" [4].

ويبدو أن المقتدر قد أورث الدولة ضائقة مالية حادة، عانى منها كثيراً خلفاء الفترة الأخيرة من العصر العباسي الثاني، ففي عهد الخليفة الراضي بالله بن

---

(١) بيت مال الخاصة: ظهر في عهد الخليفة المهدي وكان الهدف منه فصل الأموال الخاصة بالخليفة عن الأموال العامّة وحتى لا تختلط، وكان الخلفاء يولون الولاة على بيوت أموالهم الخاصة ولا يخرج منها شيء إلا بأمر الخليفة فقط، وقد اختص بيت المال هذا بتسليم واردات ضياع الخليفة وأملاكه وما كان بإيداعه من واردات أخرى أنظر(ضيف الله يحيى الزهراني: النفقات وإدارتها في الدولة العباسيّة سنة ١٣٢-٣٣٤هـ (٧٤٩-٩٤٥م)، مكتبة الطالب الجامعي، مكّة، ١٤٠٦هـ (١٩٨٦م)، ص ١٣٦، وسيشار إليه فيما بعد الزهراني: النفقات).

(٢) مسكويه: تجارب الأمم، جـ١، ص ٥٦، الصابيء: الوزراء، ص.ص ٢٦٢ - ٢٦٣،الهمذاني، محمد بن عبدالملك: تكملة تاريخ الطبري، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف، مصر، د. ت، ص ٢١٣، وسيشار إليه فيما بعد، الهمذاني: التكملة، ابن خلدون : المقدمة ، جـ٦، قسم٤، ص٧٧٧.

(٣) الأزجُ: بيت يبنى طولاً ويقال له بالفارسيّة اوستان، والتأزيج الفعل والجمع أزاجٌ (ابن منظور: لسان العرب، مج٢، ص ٢٠٨، مادة أزج).

(٤) الهمذاني: التكملة، ص ٢٧٠.

المقتدر، كانت الأحوال الاقتصادية سيئة للغاية، حتى أنه لم يجد في بيوت الأموال ما يدفعه للجند، لوقف هجمات القرامطة التي تكررت على قوافل الحج؛ مما اضطره إلى اتباع سياسة المصادرات للحصول على الأموال، " فصادر أبا يوسف كاتب أم جعفر المقتدر بالله على إحدى وعشرين ألف دينار، وحمل الحسن بن هارون مالاً، وحمل جماعة منهم مصانعة [1] عن أنفسهم" [2]. وقد فعل بهم الراضي ذلك، بعد أن قام القرامطة بالتعرض لقافلة الحج، وقتل جميع من فيها، فضج العامة ببغداد، وثاروا نظراً لعدم تحركه لقتال القرامطة، وكان الراضي يشكو قلة المال فيقول: "لو كان لي مال كمال المكتفي، حين فعل ذكرويه بالحُجّاج ما فعل، فطلبه بالجيش والأموال حتى قتله، لما رضيت والله إلا أن أخرج بنفسي إلى البحرين، ولكن ما حيلتي في جند مستحثين، قد ملكوا الأمر دوني، وعوز مالي" [3].

ونفس الشيء نجده في خلافة المستكفي بالله بن المكتفي ٣٣٣ – ٣٣٤هـ (٩٤٤ – ٩٤٦م)، ففي عام ٣٣٤هـ (٩٤٦م) وبعد وفاة أمير الجند توزون [4]، قام المستكفي بتولية ابن شيرزاد إمرة الأمراء فضاقت عليه الأموال ولم يجد ما يدفعه للجند وهنا لجأ ابن شيرزاد للمصادرات كوسيلة فعّالة لفك تلك الأزمة، وللحصول على الأموال "ثم أخذ في المصادرات، وقسّطَ على العمّال والكتّاب والتُّجار، وسائر الناس ببغداد مالاً لأرزاق الجند، ... واشتدّت الإضاقة، وأدى الأمر إلى أن كان يغمز على من عنده قوت [5] من حنطة أعده لعياله، فيكبسه ويأخذه منه، وكثرت الضرائب، حتى

---

(١) المصانعة: هي الرشوة، أي أن تصنع لشخص شيئاً ليصنع لك شيئاً آخر، يقال: صانع الوالي أي رشاه (ابن منظور: لسان العرب، مج ٨، ص ٢١٢، مادة صنع).

(٢) الصولي: الأوراق، ص ٧٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ٦٩.

(٤) توزون: أمير الأمراء، خلع عليه الخليفة المتقي بالإمارة عام ٣٣١هـ (٩٤٢م)، ت ٣٣٤هـ (٩٤٥م) أنظر (ابن الأثير:الكامل، جـ ٨، ص ٤٤٨).

(٥) القوت هو: ما يمسك الرمق من الرزق (ابن منظور: لسان العرب، مج ٢، ص ٧٤، مادة قوت).

تهاجر التجار من بغداد، وعاد هذا الفعل بالخراب وفساد الأمر" [1].

يلاحظ من هذا النص، أنّ مصادرات ابن شيرزاد قد شملت فئة كبيرة من الناس فقلما يستثنى أحداً، حتى وصل الامر إلى مصادرته لقوت الفقراء وعامة الناس، مما يدلل على الضائقة المالية الحادة التي كان يمر بها بيت المال في تلك الفترة.

يتبين مما سبق ان المصادرات كانت تسير جنبا إلى جنب، مع وضع بيت المال فكان خلفاء البيت العباسي يجدون بها حلا سريعاً ومضمونا، لفك أزماتهم المالية التي كانوا يتعرضون لها، ولهذا فيمكن اعتبار بيت المال من أهم الأسباب التي كانت تدفع الخلفاء للقيام بالمصادرات.

ثانياً: الصراع على تولي الخطط الإدارية:-

لقد دفعت الأحقاد الشخصية والطمع في المناصب الإدارية بين رجال الدولة، من وزراء وكتّاب وعمّال وغيرهم، إلى حدوث صراع مرير داخل الدولة العباسية، أدّى في معظم الأحيان بأكثرهم إلى السجن والتعذيب وحتى القتل، جرّاء الدسائس والمؤامرات التى كانوا يحيكونها ضد بعضهم البعض، وقد كان لهذا الصراع أثر كبير على المصادرات، ذلك أن الكثير من المصادرات التى حدثت، كانت نتيجة لسعايات ومؤامرات، دفعت معظم الخلفاء إلى الإتجاه إليها.

ورغم ذلك فقد وجد من الخلفاء من كان يرفض الدسائس ، لقناعتهم أنها تؤدي إلى فساد النظام الإداري، وانعدام الثقة بين عمال الدولة، فيذكر الآبي:"أن بعض السعاة رفعوا إلى أبي العباسي السفاح، قصّة بسعاية على بعض عمّاله

(١) مجهول: العيون والحدائق، جـ ٤، قسم ١، ص.ص ٤٢٦ - ٤٢٧، الهمذاني: التكملة، ص ٣٥٢، ابن خلدون، العبر، جـ٦، ص ٨٧٤، فهمي عبدالرزاق سعد: العامة في بغداد في القرنين الثالث والرابع الهجريين، الأهليّة للنشر والتوزيع، بيروت، ١٤٠٤هـ (١٩٨٣م)، ص.ص ٣٨ - ٣٩، وسيشار إليه فيما بعد، سعد: العامة.

فوقــع فيهــا: هــذه نصيحة لم يرد بها، ما عند اللــه، ونحــن فلا نقبل قول من آثرنا على الله[1].

ويورد أبو المحاسن قصةً مماثلة عن الخليفة المأمون، فمما كان يعرف عنه أنه كان عادلا،ولم يكن يحفل بما يسمعه عن عماله من سعايات، فحدث أن رجلا كتب للمأمون رقعة في إنسان يحرضه عليه، فرد عليه المأمون:" السعاية قبيحة وإن كانت صحيحة، فإن كنت أخرجتها من النصح، فخسرانك فيها اكثر من الربح، وأنا لا أسعى في محظور، ولا اسمع قول مهتوك في مستور، ولولا أنت في خفارة شيبك لعاقبتك على جريرتك مقابلة تشبه أفعالك [2].

ويذكر ايضا ان صاحب بريد [3] همذان [4] كتب للمأمون، أن كاتب البريد المعزول، أخبره أن صاحبه وصاحب الخراج، اختلسا مائتي الف درهم من بيت المال، فكتب له المأمون: "إنّــا نرى قبول السعاية شرا من السعاية، فإن السـعاية دلالــة والقبول إجازة وليــس من دلَّ على شيء كمن قبله وأجازه، فانْفِ الساعي عنك، فلو كان في سـعايته صادقــاً، لقــد كان في صدقــه لئيما، اذ لم يحفــظ الحرمة ولــم يســتر على أخيــه" [5].

ونفــس الـشيء نجده عند الخليفـة المعتضد بالله بن الموفق ٢٧٩-٢٨٩هـ (٨٩٢ -٩٠٢م) فجاء في تحفة الوزراء: " وليس للمعتضد كلام أحسن من قوله لأحمد

---

(١) الآبي:نثـر الـدر، ج٣، ص٧٨.

(٢) ابو المحاسن، النجوم ،جـ٢،ص ٢٢٧.

(٣) صاحب البريد: هو المتولي لشؤون البريد، ومهمته عرض كتب البريد والأخبار من جميع النواحي على الخليفة او عمل قرائم لها (ابن جعفر، قدامه: الخراج وصناعة الكتابه، تح: طلال جميل رفاعي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ١٤٠٧هـ(١٩٨٧م).ص ٢٥٧، وسيشار اليه فيما بعد، قدامة: الخراج.

(٤) همذان: من اكبر مدن الجبال، فتحت عام ٢٤هـ كان يسكنها التجار وتعتبر من أجمل البلاد وأطيبها حتى اصبحت محلاً للملوك وأهل الدين والعلم والفضل (ياقوت:معجم البلدان، جـ٥، ص.ص ٤١٠-٤١٣).

(٥) البيهقي، ابراهيم بن محمد: المحاسن والمساوىء تح: محمد ابو الفضل ابراهيم، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، ١٣٨١هـ(١٩٦١م)،جـ١ ص ١٩٥، وسيشار اليه فيما بعد، البيهقي: المحاسن والمساوىء.

ابن الطيب السرخسي[1]، وقد سُعي إليه بوزيره القاسم بن عبيدالله: يا سرخسي لا تلعب بوزيري وظهيري، ومن قلمه ناسج وشي مملكتي، وناظم عقد دولتي [2].

ومع هذا فقد انتشرت الدسائس داخل الدولة العباسيَّة، نتيجة الصراع على الخطط الادارية، ولاقت قبولاً لدى غالبية الخلفاء، على أن ذلك القبول، كان يعتمد على وضع الخليفة المالي، إضافةً إلى طبيعة تلك الدسائس، ففي العصر العباسي الأول، كان قبول السعايات نتيجة لقناعة الخليفة بخيانة عامله واختلاساته من مال الدولة، او لخوفه من تمرد ذلك العامل وخروجه عليه. أمَّا في العصر العباسي الثاني، فقد كان للوضع المالي السيء لمعظم خلفاء تلك الفترة دور كبير في قبول الدسائس، التي كان يحيكها موظفو الدولة ضد بعضهم البعض، ولهذا فقد وجد بعض الخلفاء في الصراع على مناصب الدولة، فرصة مناسبة لفك أزماتهم المالية، التي كثيراً ما عانى منها خلفاء العصر الثاني.

ومما يجدر ذكره، أنَّ معظم هذه الدسائس التي كانت تحاك، كان الهدف منها إما الطمع في المنصب نفسه، او لتصفية أحقاداً شخصية، او حسداً لصاحب ذلك المنصب، إذا ما كانت علاقته بالخليفة وثيقة، وله مكانةً خاصةً عنده. فيُذكر أنَّ المتوكل قال لقاضيه أحمد بن أبي دؤاد:"قد رُفِعَت اليَّ سعايات في حقك، فقال: لا عجب أن أحسد على مكاني من أمير المؤمنين[3].

ومما يلاحظ على هذا الصراع، أنَّه بدأ مع بداية الدولة العباسية، ومنذ عهد أبي جعفر المنصور تحديدا، فقد كان المدخل للمؤامرات والدسائس في تلك الفترة، يدور حول إقناع الخليفة، بأنَّ عامله قد اختلس مبلغا من المال، وخان الأمانة، حتى يقوم

---

(١) السرخسي: كان أحد ندماء الخليفة المعتضد ثم اتهمه بالزندقة والإلحاد فصادره وسجنه في المطبق وضرب مائة سوط، ت ٢٨٦هـ (٨٩٩م) أنظر(الصفدي: الوافي بالوفيات، جـ٧،ص ٥).

(٢) الثعالبي، ابو المنصور عبد الملك بن محمد: تحفة الوزراء، تح: حبيب علي الراوي ابتسام مرهون الصفار، مطبعة العاني، بغداد ١٣٩٨هـ (١٩٧٧م) ص.ص ٤٤-٤٥، وسيشار إليه فيما بعد، الثعالبي: تحفة الوزراء.

(٣) الثعالبي: تحفة الوزراء، ص.ص ٧٢ - ٧٣.

الخليفة بعزله ومصادرة أمواله وهذا ما فعله أبو أيوب المورياني[1] مع خالد بن برمك، فعلى الرغم من قيام أبي جعفر بعزل خالد عن الديوان، وتقليده لأبي أيوب، إلا أنه بقي يخشى على منصبه من أن يعود اليه خالد؛ لما عرف عنه من الفضل، أيضا لأن أبا جعفر عندما عزله عن الديوان، قام بتسليمه ولاية فارس، فبقي ابو ايوب يحيك الدسائس ضد خالد، ويحرِّض أبا جعفر على نكبته، بإقناعه أنه اختلس من عمله الكثير من المال، حتى اقتنع أبو جعفر بذلك، وقام بعزل خالد عن ولايته، وطالبه بدفع ثلاثة آلاف ألف درهم، وقد بقي خالد مسجونا حتى علم أبو جعفر بالحقيقة، وإن ذلك كله من تدبير أبي أيوب، فقام بإطلاقه وإعفائه من دفع المال[2].

من هنا نلاحظ ان خوف أبي أيوب على منصبه دفعه إلى الإيقاع بخالد بن برمك؛ لأنه الوحيد المؤهل لكي يحل مكانه، نظراً لمكانته المميزة عند المنصور، فأراد بذلك أن يسقط خالد من عين المنصور، حتى لا يفكر في توليته أي عمل.

وقد فعل مخلد بن خالد ابن أخ أبي أيوب، نفس الشيء مع أبّان بن صدقة[3]، كاتب أبي أيوب فيقال أنه حسده على مكانته من عمه، فسعى به للمنصور، واتهمه باختلاس مائة ألف دينار، فأمر المنصور بأخذها منه، وسجنه في بيت وطيِّنَ عليه، ثم ندم مخلد على عمله، وأخبر عمّه أبا أيوب بذلك، فقاما بدفع المبلغ عن أبان وأخرجاه من السجن. إلا أن ذلك العمل جرّ الوبال على أبي أيوب؛ ذلك أن أبان بقي يحقد على أبي أيوب ويتحيَّن الفرص للإيقاع به، وكان ينقل أسراره إلى الربيع حاجب أبي جعفر، إلى أن تم القبض عليه، فصودرت جميع أمواله، "وطلب كل من عنده مال لأبي أيوب وأهل بيته ومن كان منه بسبب، فتتبع التجار

(١) أبو أيوب المورياني، تولى الوزارة للخليفة المنصور ت ١٥٣هـ (٧٧٠م) أنظر (الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٨، ص ٤٢).

(٢) الجهشياري: الوزراء، ص.ص ٩٩-١٠٠.

(٣) أبّان بن صدقة الكاتب: كان يكتب للربيع بن يونس وزير المنصور، ثم ولاه المهدي كتابة ابنه هارون الرشيد عام ١٦٠هـ (٧٧٦م) ثم عزله عام ١٦١هـ (٧٧٧م) وقلده كتابة موسى الهادي، ت بجرجان عام ١٦٧هـ (٧٨٣م) أنظر(الصفدي: الوافي بالوفيات، جـ ٥، ص ٣٠١).

وغيـرهم، وحُبِس أبـو أيـوب في دار، ثـم حـمـل إلى السـجن وهـو مـريض فمات فيه" [1].

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن هذا الصراع قد إمتد إلى الأقارب، لدرجة أننا نرى الابن يحيك الدسائس ضد أبيه، فيـذكر أبو الفداء أن الرشيد ولي عام ١٨٧هـ (٨٠٢م) عبدالملك بن صالح بن علي على حلب وهي ولايته الثانية عليها، فسعى به ابنه عبدالرحمن إلى الرشيد، وأوهمه أن أبيه يجمع الأموال ليقوّي نفسه بها طمعاً في الخلافة، فخشي الرشيد على نفسه منه، فقام بالقبض عليه وصادر جميع أمواله [2].

إلاّ أنّ أبرز ما يميّز عهد الرشيد، مصادرته للبرامكة عام ١٨٧هـ (٨٠٢م)، فعلى الرغم من إختلاف المؤرّخين في السبب الذي دفعه للقيام بهذاالعمل، إلا أن بعضهم يذكر أنّ الدسائـس والمؤامرات التي حيكت ضدهم، كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى نكبتهم؛ فحدث أن ذهب الفضـل بن الربيع [3] إلى الفضل بن يحيى بن خالد البرمكي يطلب منه حاجة، فلم يستقبله الفضل بن يحيى بصورة حسنة، ولم يقضِ لـه حاجتـه، فخرج الفضل بن الربيـع من عنده غاضباً، فأرسـل الفضـل

---

(١) البلاذري: انساب، قسم ٣، تح: عبدالعزيز الدوري، دار فرانتس شتاينر بفيسبادن، بيروت ١٣٩٩هـ (١٩٧٨م)، ص.ص ٢٤٣ - ٢٤٤ وسيشار إليه فيما بعد، البلاذري: أنساب، الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٨، ص ٤٢، النويري، شهاب الدين أحمد بن عبدالوهاب: نهاية الأرب في فنون الأدب، تح: محمد جابر عبدالعال، المكتبة العربية، الهيئة المصرية العامّة، القاهرة ١٤٠٥هـ (١٩٨٤م)، جـ ٢٢، ص ٩٨، وسيشار إليه فيما بعد، النويري : نهاية الأرب، الذهبي: تاريخ الإسلام، جـ ٩، ص ٣٥٨.

(٢) الأزدي، أبو زكريا يزيد بن محمد:تاريخ الموصل، تح: علي حبيبه، يشرف على إصدارها محمد توفيق عويضة، القاهرة، ١٣٨٧هـ (١٩٦٧م)، ص ٣٠٦، وسيشار إليه فيما بعد، الأزدي: تاريخ الموصل، أبو الفداء، اسماعيل بن محمد بن عمر: اليواقيت والضّرب في تاريخ حلب، تح: محمد كمال، وفالح البكور، دار القلم العربي، حلب، ١٤١٠هـ (١٩٨٩م)، ص ٥٢، وسيشار إليه فيما بعد، أبو الفداء: اليواقيت، النويري: نهاية الأرب، جـ ٢٢، ص ١٤٨.

(٣) الفضل بن الربيع بن يونس وزير الرشيد: تولى الوزارة بعد نكبة البرامكة عام ١٨٧هـ (٨٠٢م) يقال أنه كان معادياً للبرامكة وهو الذي حرض الرشيد على نكبتهم، ت ٢٠٨هـ (٨٢٣م) في خلافة المأمون أنظر(ابن خلكان: وفيات جـ٤، ص.ص ٣٧ - ٣٩).

ابن يحيى وراءه رجلاً وقال له: "أنظر ما يقول، فإنْ الرجل ينبئ عما في نفسه في ثلاثة مواضع، إذا إضطجع على فراشه، وإذا خلا بعرسه، وإذا استوى على سرجه، قال الرجل: فاتّبعته فلما استوى على سرجه عض على شفتيه وقال:

(الطويل)

عسى وعسى يثني الزمان عنانه بدور زمان والزمان يدور

فيعقب روعات سروراً وغبطة وتحدث من بعد الأمور أمور

فلم يكن بين ذلك وبين أن سخط الرشيد على البرامكة، واستوزر الفضل بن الربيع إلا أياماً يسيرة" [1].

ويذكر الصابئ أن علي بن عيسى بن ماهان[2]، كان ممن سعى بالبرامكة وحرّض عليهم حتى هلكوا، وقد وجد على باب منزله بيتين من الشعر، لا يعرف من كتبهما فيهما تهديد له جاء فيهما:

(السّريع)

"إن المساكين بني برمك صبّت عليهم غِيرُ الدهر

إن لنا في أمرهم عبرةً فَليَعتَبِرِ صاحب ذا القصر

فلم تبعد نكبة وكانت قريبةً من نكبة البرامكة" [3].

ولذلك فربما تكون الدسائس والمؤامرات، من أوجب الأسباب التي دفعت الرشيد الى نكبة البرامكة ومصادرتهم، إضافة إلى أسباب أخرى قد لا تقِل أهمية عن ذلك، سوف ندرسها تفصيلاً في الفصل اللاحق.

وفي عهد الخليفة الواثق بالله بن المعتصم، أدت العداوة بين الوزير محمد بن عبدالملك الزيّات، وبين ابراهيم بن العبّاس، إلى تحريض الأخير للخليفة على مصادرة

(١) التنوخي: الفرج، جـ ١، ص.ص ٣٠٧ - ٣٠٨. ابن خلكان: وفيات، جـ ٤، ص.ص ٣٧ - ٣٨.

(٢) علي بن عيسى بن ماهان ت ١٩٤هـ (٨١٠م) أنظر (ابن خلكان: وفيات، جـ ٤، ص ٣٩).

(٣) الصابئ: الهفوات النادرة، ص٥٢.

ابن الزيات، بعدما أخفى أمواله عند أصحابه من أهل الكرخ، خوفاً من مصادرتها من قبل الواثق، فقال فيه إبراهيم أبياتاً من الشعر، بلغت الواثق جاء فيها:

(الرّجز)

نصيحة شـأنها وزيـر	متحفظ سـارق مغير
ودائعٌ جـمة عظـام	قد أسبلت دونها الستور
تسعة آلاف ألف ألف	خلالها جوهر خطير
بجانب الكرخ عند قوم	أنت بما عندهم خبير [1]

وعلى الرغم من سماع الواثق لهذه الأبيات، إلا أنه لم يلقِ لها بالاً ولم يصادر ابن الزيات، بل أبقاه في وزارته طيلة سنوات حكمه، حتى قبض عليه الخليفة المتوكل وصادر أمواله في عام ٢٣٣هـ (٨٤٨م)، وتعود مصادرة ابن الزيات، إلى الخلاف الذي كان بينه وبين القاضي أحمد بن أبي دؤاد، منذ توليه الوزارة للخليفة المعتصم، فيقال أن المعتصم قد أمر أن لا يمر ابن الزيات بأحد إلا يقوم له، وبسط يده في جميع الأمور، فحسده ابن أبي دؤاد، وكان يرصد له غلاماً إذا رآه مقبلاً أعلمه، فيقوم ويصلي حتى يعبر ابن الزيات فقال ابن الزيات فيه:

(الكامل)

صلّى الضحى لما استفاد عداوتي	وأراه ينسك بعدها ويصوم
لا تعدمن عداوة مسمومة	تركتك تقعد تارة وتقوم

فلما تولى المتوكل الخلافة، وجد ابن أبي دؤاد الفرصة سانحة للانتقام من ابن الزيات، فأغرى به المتوكل، فقام بالقبض عليه وطالبه بجميع أمواله، وعذبه إلى أن مات وهو تحت التعذيب، فلم يجد له بعد موته أكثر من مائة ألف دينار، فندم المتوكل على قتله، وقال لابن أبي دؤاد: "أطمعتني في الباطل، وحملتني على شخص لم أجد عنه عوضاً" [2].

---

(١) الأصبهاني: الأغاني، جـ ١٠، ص ٦٦.

(٢) البغدادي: تاريخ بغداد، جـ٢، ص٣٤٢، ابن دحية: النبراس، ق .ق ٨٤أ - ٨٤ ب، الذهبي: سير، جـ١١، ص ١٧٣، الصفدي: الوافي بالوفيات، جـ ٤، ص.ص ٣٢ - ٣٤.

من هنا يلاحظ خطورة الصراع والتناحر على خطط الدولة، فمن الطبيعي أن يكون لكل صراع منتصر وخاسر أو لاغالب ولا مغلوب وهو نادر في الأخلاق العباسيّة وغالباً ما يكون مصير الخاسر القتل، بعد أن يفقد جميع ما يملك، وبعد أن يكون قد أخذ قسطاً وافراً من التعذيب والإهانة؛ كما حصل مع ابن الزيات، ومثاله الصراع الذي وقع بين القاسم بن عبيدالله وزير المكتفي، وكاتبه الحُسين بن عمرو النصراني، فقد أخذ كلٌ منهما يحيك المؤتمرات ضد الاخر، إلى أن استطاع القاسم إقناع الخليفة بعزل الحسين عن عمله ومصادرته، ثم قام بنفيه إلى الأهواز وقتله هناك، ويقال أنه وضعه في بيت وأغلق عليه جميع منافذه إلى أن مات [1].

وكما ذكرنا سابقاً، فقد كان للوضع المالي السيء دورٌ في قبول بعض الخلفاء للسعايات والدسائس؛ ولهذا يلاحظ على فترة خلافة المقتدر التي تميّزت بضائقة ماليّة حادّة، نتيجة للإسراف الكبير، إضافة لتحكم نساء القصر وقادة الجيش بأمورالدولة، كثرة المؤامرات واشتداد الصراع على تولي خطط الدولة ذلك أن المقتدر وجد في هذا الصراع وسيلة للخروج من مأزقه المالي، وموردا لا بأس به لسد حاجاته الماليّة.

من هنا فلم يرفض المقتدر أية سعاية كانت ترفع إليه يكون مردودها مالي، سواءً أكانت هذه السعاية، في وزير أو عامل أو والي، فيذكر عريب أن عامل فارس طاهر بن محمد بن عمرو بن الليث [2]، كان قد أخّر إيراد ما عليه من أموال فارس للخليفة عام ٢٩٧هـ (٩٠٩م)، مما أغضب المقتدر، فاستغل سَبْكَري غلام [3] عمرو بن الليث ذلك، وكتب للمقتدر أن يولّيه مكانه، وتعهد بإرساله الأموال، وقبضه على طاهر وإخوته وإرسالهم للخليفة، فاستجاب له المقتدر، فقام سَبْكَري بالقبض على طاهر وإخوته وأرسلهم للخليفة فسجنوا وصودرت أموالهم [4]. وعلى ما يبدو أن

---

(١) التنوخي: نشوار، جـ ٣، ص ٢٦٨.

(٢) طاهر بن محمد بن عمرو بن الليث، ملك بلاد فارس سنة ٢٨٨هـ (٩٠١م)، ثم قبض عليه سنة ٢٩٦هـ (٩٠٩م) أنظر (ابن خلكان: وفيات، جـ ٦، ص٤٣٢).

(٣) سبك السَبكري: غلام عمرو بن الليث، مَلَك فارس بعد سيده واستمر بها حتى عام ٢٩٨هـ (٩١٠م) حين أخرجه المقتدر منها وسجنه أنظر(الطبري: تاريخ الرسل، جـ١٠، ص١٤٤، ابن خلكان: وفيات، جـ ٦، ص٤٣٢).

(٤) عريب بن سعد القرطبي: صلة تاريخ الطبري، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٣٩٧هـ (١٩٧٧م)، (وقع ضمن ذيول تاريخ الطبري)، ص ٣٥، وسيشار إليه فيما بعد، عريب: صلة الطبري.

طاهر بن محمد، كان قد التزم بدفع مبلغ معين كل سنة للخليفة المقتدر، مقابل توليه المنصب، الأمر الذي أغضب المقتدر حين عجز عن دفع ما التزم به عام ٢٩٧هـ مما دفعه لمصادرته، وهذه الطريقة كان يتّبعها الخليفة المقتدر في بعض الأحيان مع عمّاله، وذلك بأن يلتزم العامل أو الوزير بدفع مبلغ معين للخليفة مقابل توليه منصبه الإداري.

وفي أثناء سجن أبي الحسن بن الفرات بعد وزارته الثانية، خشي الوزير علي ابن عيسى[1] ومساعده حامد بن العباس[2] من إطلاقه وعودته للوزارة، خاصةً بعدما أدى ما عليه من مصادرة، فعملا مؤامرة لمنع الخليفة من إطلاقه، فاتفقا مع ابن زنبور عامل ابن الفرات على مصر، الإدعاء أنه كان يُحضِر لابن الفرات في كل شهر عشرة آلاف دينار، فأحضرا ابن الفرات لمناظرته، وأرسل الخليفة شَفيع المُقتَدِري رجل بلاطه، لحضور تلك المناظرة، وفيها أنكر ابن الفُرات ذلك وقال: إذا اعترف ابن زنبور، فهو ملزم بأن يؤدي للخليفة في مدة حبسي، وهي ستة عشر شهراً، مائة وستون ألف دينار، فأخبر شفيع الخليفة بذلك، فأرسل لهم يطالبهم بالمال، مما اضطر علي بن عيسى وحامد بن العبّاس أن يدفعا المال عن ابن زنبور [3].

لم يقف الأمر بعلي بن عيسى وحامد بن العباس عند هذاالحد، فقد جر العداء الذي ناصباه لابن الفرات إلى سجنهم ومصادرة أموالهم، نتيجة لسعي المُحسِّن بن الفرات بهم، وتعهده للمقتدر أن يستخرج منهم مبلغ ثلاثة آلاف ألف دينار، إضافةً لدفعه مبلغ ألف وخمس مائة دينار كلَّ يوم، مقابل إطلاق سراح والده وتوليه الوزارة، فاستجاب المقتدر لطلبه وسلمهم إليه، فعذّب المُحسِّن علي بن عيسى وصادر أمواله، كما صادر أموال حامد بن العباس وكثيراً من أنصارهما [4].

وقد وصل الحال بابن الفُرات إلى نفس النتيجة من المصادرة والتعذيب، جراء

(١) أبو الحسن علي بن عيسى بن الجراح ت ٣٣٤هـ (٩٤٥م) أنظر (الذهبي: سير، جـ ١٥، ص ٢٩٨).

(٢) حامد بن العباس ت ٣١١هـ (٩٢٣م) أنظر (ابن خلكان: وفيات، جـ ٣، ص ٤٢٢).

(٣) التنوخي: نشوار، جـ ٢، ص .ص ٣٢ - ٣٥.

(٤) مسكويه: تجارب الأمم، جـ ١، ص ٨٧، الصابي: الوزراء، ص .ص ٢٦٥ - ٢٦٦، البوزيكي: الوزارة، ص ١٦٦.

الدسائس والمؤامرات التي حيكت ضده، فمما يذكر أن رقعة رفعت إلى ابن الفرات أثناء جلوسه للمظالم يوما، كان فيها سب وشتائم له، وتهديد بالسعاية فيه عند المقتدر حتى يقبض عليه ويصادره، لأنه احتكر وظائف الدولة لأقاربه فقط، وكان في الرقعة أبيات من شعر توضح ان الأملاك لا تدوم وأنها تزول بالمصادرة وبغيرها جاء فيها:

(الرمل)

لو كان ما أنتم فيه يدوم لكم ... ظننت ما أنا فيه دائما أبدا

لكن رأيت الليالي غير تاركة ... ما ساء من حادث او سر مُطَّردا

وقد سكنت إلى أني وأنكم ... سنستجد خلاف الحالتين غدا

فلم يمض أكثر من أربعة اشهر على تسلمه هذه الرقعة، حتى قبض عليه وصودرت جميع أمواله [1].

وفي خلافة الراضي بالله، أدى الصراع بين الوزير أبي علي بن مقلة، وقائد الجيش ابن رائق [2] إلى قطع يد ابن مقلة ولسانه، نتيجة لعدائه لابن رائق، بعد تعهده للخليفة الراضي باستخراج مبلغ ثلاثة آلاف ألف دينار من ابن مقلة إذا ما سلمه اليه، إلا أن الخليفة الراضي لم يستجب له، نظرا لسيطرة ابن رائق عليه، ولذلك فعندما علم ابن رائق بما كان ينوي عليه ابن مقلة، قبض عليه وقطع يده ولسانه، حتي لا يتكلم أو يكتب بعد ذلك [3].

وعلى هذا فقد كان للصراع على تولي خطط الدولة، وما يتبعه من دسائس ومؤامرات، أثر على نظام المصادرات، إذ وجد بعض الخلفاء في هذا الصراع، فرصة مناسبة للحصول على الأموال عن طريق المصادرة، لفك أزماتهم المالية التي كانوا يتعرضون لها.

---

(١) التنوخي: نشوار، جـ٥، ص- ص ٥٩- ٦٠.

(٢) ابن رائق ابو بكر محمد ت ٣٣٠هـ (٩٤١م) أنظر(ابن خلكان: وفيات، جـ٥ ، ص ١١٤، الصفدي:الوافي بالوفيات، جـ٣،ص ٦٩).

(٣) الصولي: الأوراق، ص ١٠٥، ابن الجوزي: المنتظم،جـ٦، ص٢٩٣، ابن الاثير: الكامل، جـ٨،ص.ص ٣٤٥- ٣٤٦، الجاجرمي، ابو المعالي المؤيد بن محمد: نكت الوزراء، تح: نبيلة عبد المنعم داود، مركز احياء التراث العلمي العربي، بغداد، ١٤٠٤هـ (١٩٨٤م)، ص٨٤، وسيشار اليه فيما بعد، الجاجرمي: نكت الوزراء.

ثالثاً: إهمال العمال والولاة لأعمالهم:-

لقد كان لإهمال العمال وموظفي الدولة، وسوء تصرفهم في أعمالهم، دور كبير في توجه الخلفاء إلى معاقبتهم، بعزلهم عن أعمالهم وسجنهم، وكثيراً ما كان يرافق هذا العزل، مصادرة أموال العامل المعزول، وقد كانت مراقبة العمال والتشديد عليهم سمة من سمات العصر العباسي الأول الذي تميّز بفرض رقابة شديدة على العمّال، ومتابعة دائمة لأعمالهم، وخاصةً في عهد الخليفة أبي جعفر المنصور الذي كان دائم المتابعة لعماله، نظراً لحرصه الشديد على أموال الدولة، ولهذا فلم يكن المنصور يتهاون مع أي عامل تثبت خيانته، ويهمل في أداء عمله، فيذكر ابن الأثير أن المنصور قبض على أحد عماله وحبسه، بعدما ثبتت خيانته وطالبه بالأموال، فقال له العامل: "عبدك يا أمير المؤمنين فقال: بئس العبد أنت،فقال:لكنك نعم المولى،قال: أما لك فلا" (1).

ونظراً لما للأموال من دور في إغراء عمال الدولة على إساءة السلطة؛ فقد كان بعض الخلفاء يوصون عمالهم بالحرص على الأموال والمحافظة عليها، وتحذيرهم من سوء العاقبة إذا مافرّطوا بتلك الأموال، فيذكر ابن عبد ربه عن هارون الرشيد أنه كتب إلى عامله على مصر: "إحذر أن تُخرِّب خزانتي وخزانة أخي يوسف، فيأتيك مني ما لا قبل لك به، ومن الله أكثر منه" (2).

وقد وجد بعض الخلفاء بمصادرة من تثبت خيانته من العمال عذراً، لقناعتهم أن هذه الأموال ما جمعت إلا بالخيانة والاختلاس من بيت المال، ولهذا فلا بد أن تعود إلى مصدرها ومكانها الصحيح.

ولم تقتصر مصادرات العمّال على من تثبت خيانته، بل نراها تمتد إلى كل من أهمل في عمله، أو أساء السلطة، ولهذا فكثيراً ما كان يؤول مصير هؤلاء، إلى العزل والمُصَادرة، حتى يتحملوا مسؤولية إهمالهم، ويكونوا عبرة لغيرهم من العمّال.

---

(1) ابن الأثير: الكامل، جـ ٦، ص ٢٦.

(2) ابن عبد ربه: العقد الفريد، جـ ٤، ص ٢١٣.

وقد اتبع الخليفة أبو جعفر المنصور هذا الأسلوب مع عماله، فكان يقرن المصادرة بعزل أي عامل يلاحظ عليه إهماله في عمله، ففي عام ١٤٤هـ (٧٦١م) عزل المنصور والي المدينة محمد بن خالد بن عبدالله القسري [١] عن ولايته، وصادر أمواله بعد أن تباطأ في القبض على محمد وإبراهيم [٢] ابني عبيدالله بن الحسن بن علي، وكان المنصور قد طلب منه السرعة في القبض عليهما [٣]، فانفق خالد الأموال الطائلة لتلك الغاية إلا أنه لم يستطع تحقيق ذلك، مما أغضب المنصور فعزله وولى مكانه رباح بن عثمان بن حيان المُرّي، وطلب منه القبض على خالد القسري وعلى عماله ومصادرة أملاكه [٤].

وفي عام ١٤٦هـ (٧٦٣م) عزل المنصورعن البصرة سَلْم بن قُتَيْبة [٥]، وكان سبب عزله أن المنصور طلب منه أن يهدم دور كل من خرج مع إبراهيم بن عبيدالله ابن الحسن أثناء خروجه على المنصور، وأن يقطع نخلهم، فكتب إليه يسأله بأي شيء أبدأ بالدور أم بالنخل؟ فغضب المنصور منه وعزله وصادر أمواله [٦].

ومما تجدر الإشارة إليه، أن العلاقة الوثيقة التي كانت تربط بين بعض العمال والخلفاء، لم تشفع لهم إهمالهم وإساءتهم إلى السلطة؛ لأن مصيرهم كان يؤول إلى العزل والمصادرة، وحتى التعذيب في بعض الأحيان، وليس أدَلُّ على ذلك مما فعله

---

(١) محمد بن خالد القسري ولاه المنصور المدينة وأوكل إليه مهمة القبض على محمد بن عبيدالله ثم عزله عنها عام ١٤٤هـ (٧٦١م) بعد فشله في ذلك. أنظر(الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٧، ص ٥١٧).

(٢) محمد وابراهيم ابني عبيدالله بن الحسن بن علي، خرجا على المنصور عام ١٤٤هـ (٧٦١م) وقتلا عام ١٤٥هـ (٧٦٢م) أنظر (الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٧، ص ٥٥٢).

(٣) يقال أن السبب الذي من أجله طلب أبو جعفر القبض عليهما أنهما لم يحضرا للسلام عليه مع بقية بني هاشم عندما حج أيام السفاح في عام ١٣٦هـ (٧٥٣م) أنظر(الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٧، ص ٥١٧، ابن الأثير: الكامل، جـ ٥، ص ٥١٣) ويقال أن أبو جعفر قد سمع أنهما قد همّا باغتياله بمكة أثناء حجه، فحقد عليهما لذلك أنظر(الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان: تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تح: عمر عبدالسلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٩هـ (١٩٨٨م)، جـ ٩، ص ١٧، وسيشار إليه فيما بعد، الذهبي : تاريخ الاسلام).

(٤) الطبري:تاريخ الرسل، جـ ٧، ص ٥٣١، ابن الأثير: الكامل، جـ ٥، ص ٥١٩، النويري: نهاية الأرب، جـ ٢٢، ص ٨٧، الذهبي: تاريخ الاسلام، جـ ٩، ص ١٧.

(٥) سَلْم بن قُتَيبَة بن مسلم الباهلي ت ١٤٩هـ (٧٦٦م) أنظر (خليفة: تاريخ، ص ٤٠٢، البلاذري: أنساب، قسم ٣، ص ١٧٢، ابن حزم: جمهرة ، ص ٢٤٦).

(٦) ابن الأثير: الكامل، جـ ٥، ص ٥٧٦.

الخليفة المهدي بوزيره يعقوب بن داود السلمي[1]، فيذكر أن الخليفة المهدي كان قد إستوزر يعقوب وقرّبه إليه، وسلّمه مقاليد الأمور وفوّض إليه أمر الخلافة، حتى غلب على جميع أمره، فحسده موالي المهدي لمكانته وسعوا به حتى يقبض عليه، ومن تلك السعايات ما قاله الشاعر بشار بن برد يهجو به الخليفة المهدي ووزيره يعقوب بن داود: (البسيط)

بني أميّة هبوا طال نومكم — إن الخليفة يعقوب بن داود

ضاعت خلافتكم يا قوم فالتمسوا — خليفة الله بين الدف والعودِ [2]

ولكن المهدي لم يستجب لكل تلك السعايات وبقي يقربه منه، كونه لم يلاحظ أي خطأ في تصرفات يعقوب، إضافة لقناعته أن تلك السعايات ليست إلا من باب الغيرة والحسد على يعقوب، إلى أن غضب عليه في عام ١٦٦هـ (٧٨٢م) وكان سبب غضبه عليه أنه كان قد سلّمه رجلا علوياً، وطلب منه قتله فقام يعقوب بإطلاقه، وأوهم الخليفة أنه قتله، ثم علم المهدي بالحقيقة عن طريق جارية يعقوب التي افشت بسرِه، فغضب عليه وصادر أمواله وحبسه في بئر وبقي فيه مدة خمسة عشر عاماً، إلى أن أخرجه الخليفة هارون الرشيد بعد توليه الخلافة [3].

إذن فالعلاقة الوثيقة والحميمة بين الخليفة المهدي ووزيره يعقوب بن داود، لم تنفع إمام إهمال يعقوب ومخالفته ما أمر به الخليفة، فانتهى به المصير إلى هذا الوضع المؤلم بحبسه في البئر.

ومما يلاحظ على الخليفة المهدي، أنه لم يكن يتهاون مع أي إهمال يصدر عن أحد عماله، حتى ولو كان ذلك العامل أحد أقاربه، فيذكر الكندي أن المهدي كان قد ولّى

---

(١) يعقوب بن داود بن عمر بن طهمان ت ١٨٧هـ (٨٠٣م) أنظر (ابن خلكان: وفيات، جـ ٧، ص ١٩).

(٢) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٨، ص ١٥٦، البغدادي: تاريخ بغداد، جـ ١٤، ص.ص ٢٦٢ - ٢٦٣، ابن كثير: البداية، جـ ١٠، ص ١٥١، ابن خلدون: العبر، جـ ٥، قسم٢، ص ٤٤٨.

(٣) مجهول: العيون والحدائق، جـ ٣، ص ٢٧٧، الزمخشري، محمود بن عمر بن محمد: ربيع الأبرار ونصوص الأخبار، تح: سليم النعيمي، مطبعة العاني بغداد، د. ت، جـ١، ص ٥٨٦، وسيشار إليه فيما بعد، الزمخشري: ربيع الأبرار، ابن الأثير، الكامل، جـ ٦، ص ٧١، ابن طباطبا: الفخري، ص ١٨٥، الصفدي، صلاح ادين خليل بن آيبك الصفدي: نكت الهميان في نكت العميان، المطبعة الجمالية، مصر، ١٣٢٩هـ (١٩١١م)، ص ٣٠٩، وسيشار إليه فيما بعد، الصفدي: نكت الهميان.

ابن عمه إبراهيم بن صالح [1] على مصر، فبقي بها إلى أن خرج دُحيَّة بن مصعب بالصعيد، ودعا لنفسه بالخلافة، فتراخى عنه إبراهيم ولم يهتم بأمره، حتى استفحل أمر دُحيَّة واستولى على معظم الصعيد، وكاد أن يستولي على بقية البلاد المصرية، فسخط المهدي عليه لذلك وعزله عزلاً قبيحاً عام ١٦٧هـ (٧٨٣م)، بعد أن أخذ منه ومن عماله في مصادرتهم ثلاث مائة وخمسين ألف دينار[2].

وفي عام ٢١٧هـ (٨٣٢م) غضب الخليفة المأمون على علي بن هشام والي كُور الجبال، بعد ما سمع عن سوء سيرته في أهل عمله، بقتله الناس وأخذه الأموال بغير حق، فأرسل له عُجَيْف بن عَنْبَسة [3]، فقبض عليه وأرسله للمأمون الذي قام بقتله ومصادرة جميع أمواله، ويذكر الطبري أن المأمون أمر بكتابة رقعة ووضعها فوق رأسه بعد قتله، لكي يقرأها الناس فكتب: "... وبدأه أمير المؤمنين بالإفضال عليه، فولاه الأعمال السنية ....فمد يده إلى الخيانة والتضييع لما استرعاه من الأمانة، فباعده وأقصاه ثم استقال أمير المؤمنين عثرته، على ألا يعود لما كان منه، فعاود أكثر ما كان بتقديمه الدينار والدرهم على العمل لله ودينه، وأساء السيرة وعسف بالرعية" [4] ولهذا امر بالقبض عليه ومصادرة أملاكه وقتله، بعد منحه أكثر من فرصة للعودة عما كان يفعله بإساءته السلطة وإهماله في عمله.

وقد فعل الواثق نفس الشيء مع إبراهيم بن رياح عامله على ديوان الضياع، بعدما تشاغل باللهو عن أمور ديوانه، وفوّض أمره إلى نجاح بن سلمة، الذي استولى على الكثير من الأموال، فكثر شكوى الناس لدى الواثق، فأمر بقبض ضياع إبراهيم وأمواله وعزله عن عمله [5].

---

(١) ابراهيم بن صالح بن علي بن عباس، تولى إمرة دمشق للمهدي ثم تولى إمرة مصر للرشيد ت ١٧٦هـ (٨٩٢م) أنظر (الذهبي: سير، جـ ٨، ص ٢٧٤).

(٢) الكندي، ابو عمر محمد بن يوسف: ولاة مصر، تح: حسين نصار، دار صادر بيروت، د.ت، ص. ص ١٤٧-١٤٨ وسيشار إليه فيما بعد، الكندي: ولاة مصر، الكندي، ابو عمر محمد بن يوسف: كتاب الولاة وكتاب القضاة، تصحيح: رفن كست، مطبعة الآباء اليسوعين، بيروت ١٣٢٦هـ(١٩٠٨م)، ص١٢٥، وسيشار إليه فيما بعد، الكندي: الولاة والقضاة، ابو المحاسن: النجوم الزاهرة، جـ٢،ص ٤٩.

(٣) عجيب بن عَنْبَسَة، أحد قادة المأمون، غزا أرض الروم مع المأمون وافتتح لؤلؤة ثم خدعه أهلها وأسروه عام ٢١٧هـ (٨٣٢م) إلى أن خلّصه المأمون بعد ثمانية أيام من أسره أنظر(الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٨، ص ٦٢٨).

(٤) المصدر نفسه، جـ٨،ص.ص ٦٢٧-٦٢٨.

(٥) اليعقوبي: تاريخ، جـ٣،ص ٢٢٠.

وفي العصر العباسي الثاني استمرت مصادرات العمال بسبب إهمالهم وسوء تصرفهم، وإن كانت أقل منها في العصر العباسي الأول، نظراً للرقابة الشديدة التي فرضت على العمال في العصر الأول كما ذكرنا سابقا - فمما يذكر عن الخليفة المستعين، قيامه بمصادرة أملاك وزيره أحمد بن الخَصيب [1] ونفيه إلى جزيرة إقريطش [2]، وقد عرف عن أحمد الطيش والتهور في عمله، وكان شديداً في معاملته مع الناس، فحدث أن ركب يوما فرسه، فجاءه متظلم وشكا له حاله، فأخرج رجله من الركاب وزج المتظلم في صدره فقتله مما أغضب العامة فكثر الحديث عن تهوره وطيشه، حتى قال فيه بعض الشعراء:

(الكامل)

قل للخليفة يابن عم محمد ... أشكل وزيرك إنه ركال

أشكله من ركل الرجال وإن ترد ... مالاً فعند وزيرك الاموال [3]

فهذه الأبيات توضح الحقد الذي يكنه الناس لأحمد بن الخصيب، إضافة إلى تحريض الخليفة المستعين على مصادرة أملاك ابن الخصيب، التي أشير إليها دلالة عن كثرتها، ولهذا ربما يكون المستعين في ذلك الوقت يمر بضائقة مالية كبيرة، فوجد بمصادرة ابن الخصيب فرصة مناسبة للحصول على الأموال، وربما خشي المستعين أيضاً من ثورة العامة عليه، نتيجة لقسوة وبطش ابن الخصيب، ولهذا فقد قام بعزله عن وزارته ومصادرة أملاكه.

ومما يلاحظ أن المستعين لم يكتف بعزل ابن الخصيب ومصادرة أمواله فحسب، بل أمر بنفيه إلى جزيرة إقريطش، حتي يخفف من حدة التوتر لدى العامة، وبالتالي ينسيهم ما فعل بهم أثناء وزارته.

ومن الجدير بالذكر القول أن إهمال العمال في هذا العصر، وما كان ينتج عنه

---

(١) أحمد بن الخصيب الجرجراني، ت ٢٦٥هـ (٨٧٨م) أنظر(الصفدي: الوافي بالوفيات جـ٦ ،ص.ص ٣٧٢-٣٧٣).

(٢) إقريطش:(كريت) جزيرة في بحر المغرب يقابلها في بر افريقيه لوبيا(ليبيا) وهي جزيرة كبيرة بدأ غزوها عام ٥٤هـ (٦٧٣م)في خلافة معاوية وخضعت لحكم المسلمين تماما عام ٢١٠هـ(٨٢٥م) على يد ابو حفص عمر بن عيسى الاندلسي في خلافة المأمون وبقيت في ايدي المسلمين حتى سقوطها عام ٣٥٠هـ (٩٦١م) أنظر(ياقوت: معجم البلدان، جـ١ ،ص ٢٣٦).

(٣) الطبري: تاريخ الرسل، جـ٩ ،ص ٢٥٩ ، الزمخشري: ربيع الأبرار، جـ١ ، ص ٥٨٥ ، ابن خلكان: وفيات الاعيان، جـ١ ،ص.ص ١٨٧-١٨٨.

من نقص في أموال خزينة الدولة وانعكاسه على الخليفة، دفعت الخلفاء إلى مصادرة أموالهم والقبض عليهم، ولهذا قبض الخليفة المقتدر على وزيره محمد بن عبيد الله الخاقاني [1] عام ٣٠١هـ (٩١٣م) وصادره بعد أن نقصت الأموال في أثناء وزارته، نظرا لسوء سيرته، إذ عرف عنه كثرة التولية والعزل، حتى قيل أنه ولّى في يوم واحد تسعة عشر ناظراً للكوفة، وأخذ من كل واحد منهم رشوة، ولم يفِ لأحد منهم بعهد، فقيل فيه أشعار كثيرة منها:

(الوافر)

وزير ما يفيق من الرّقاعة	*يولّي ثم يعزل بعد ساعة*
اذا أهل الرشا صاروا إليه	*فأحظى القوم أوفرهم بضاعة*
وليس بمنكر ذا الفعل منه	*لأن الشيخ أفلت من مجاعة*

ويذكر المؤرخون أن المقتدر عندما قبض عليه، سلّمه إلى علي بن عيسى بن الجراح لمناظرته واستخراج الأموال منه فقال ابن عيسى:"أخربت الملك، وضيعت الأموال، ووليت بالعناية، وصانعت على الولايات بالرشوة، وزدت على السلطان أكثر من ألف ألف دينار في السنة [2].

ويلاحظ من خلال هذه المناظرة أن نقص الأموال الواردة إلى الخزينة، هي المحور الذي دارت عليه مصادرة الخاقاني وعزله عن منصبه، وربما لو لم يؤثر إهماله على خزينة الدولة لما عزله المقتدر عن وزارته ولأبقاه في عمله.

وفي عام ٣١٤هـ (٩٢٦م) تكرر العمل نفسه مع الوزير أبي العباس الخصيبي بعد أن عزله المقتدر عن وزارته لإهماله في عمله، وانصرافه للشرب واللهو، فلم يهتم بأمر الوزارة، فضاعت الأموال حتى ضاقت على المقتدر، ولمّا صار الأمر لهذا الحد أشار مؤنس المظفر بعزله وبتولية علي بن عيسى مكانه، خاصة بعد أن كَثُر تذمر الناس منه، بسبب اعتماده على أموال المصادرات لسد العجز في بيت المال،

(١) الخاقاني، محمد بن عبيد الله بن يحيى، ت ٣١٢هـ (٩٢٤م) أنظر(الصفدي: الوافي بالوفيات، جـ٤، ص٥).

(٢) عريب : صلة الطبري، ص ٤٣، ابن طباطبا: الفخري، ص ٢٦٦.

وشاع أنه لا يُحسن سوى المصادرات، وأنه دائماً مشغول بالشرب واللعب، وأن الأمور كلها ضائعة، فقام المقتدر بعزله وتسليمه إلى علي بن عيسى لمطالبته بالأموال[1].

يتبين لنا مما سبق، أن العمال كانوا يدفعون الخلفاء لمصادرتهم وفق الروايات التاريخيّة، جراء إهمالهم في اعمالهم وسوء تصرفهم، بغض النظر عن النتائج التي كان يسوق إليها الإهمال سواءً كانت سياسية تؤثر على أوضاع الدولة، أو إقتصادية تؤثر على موجودات بيت المال وموارده المالية، فكلها كانت دوافع تؤدي في أغلب الأحيان إلى مصادرتهم.

رابعاً: الثـــروات :-

تطورت المصادرات من حيث الأسباب، فلم تعد تقتصر على العوامل السياسية أو الاقتصادية كما كانت من قبل، بل تعدتها إلى الطمع في أموال كل من يعرف عنه الثراء، حتى أعتبرت الثروات من العوامل المساعدة والمشجعة على المصادرات، بل لقد كانت من الأسباب المهمة التي تدفع الخلفاء للمصادرة، وتعود أهميتها ليس فقط عندما يكون بيت المال فارغا، والسلطة في ضائقة مالية، وإنما أُعتبرت سببا دائما بغض النظر عن وضع بيت المال، فلم يكد أياً من الخلفاء في العصر العباسي الأول يسمع عن شخص جمع ثروة طائلة، حتى كان يسرع إلى سؤاله عن مصدر هذا المال، ومصادرته إذا لزم الأمر، وخاصة إذا كان ذلك الشخص موظفا ضمن أجهزة الدولة، ويعود ذلك لقناعة الخليفة نفسه، أن هذا المال لم يجمع من طرق شرعية وإنما جمع ظلما واختلاسا اعتمادا على منصب صاحب المال في الدولة، وبالتالي فهذا المال هو مال الدولة، ومن حقها أن تعيده إلى مكانه الصحيح الذي خرج منه وهو بيت المال، لذلك كان غالبا ما يصادر أصحاب الثروات الطائلة في العصر العباسي الأول لهذا السبب.

ويعتبر الخليفة أبو جعفر المنصور أوّل من سنَّ مصادرة أصحاب الثروات في هذا العصر نظرا لحرصه الشديد على الأموال -كما راينا سابقا- لهذا سرعان ما قام

---

(١) مجهول: العيون والحدائق، جـ٤، قسم١،ص ٢٢٧، ابن الاثير: الكامل، جـ٨، ص.ص ١٦٤-١٦٥.

بمصادرة والي الأهواز خالد الموريانى، شقيق وزيره أبي أيوب الموريانى، عندما سمع ان له ثروة طائلة في الأهواز، فيذكر البلاذري ان حمزة بن زنيم والي الأهواز السابق لأبي جعفر دخل عليه وقال له: "إنّ لك بالأهواز شريكا في ملكك، قال: ومن هو ويلك قال: خالد أخو أبي أيوب، له بيت مال ولك بيت مال، فما يحمل اليك درهم إلا حمل إلى خالد مثله ..... فوقر في قلب المنصور قوله، ثم قال لأبي ايوب: أكتب إلى أخيك خالد أن يحمل إلينا مالاً من بيت ماله، فقال: يا امير المؤمنين ان ذاك بيت مال مشهور صيره خالد للمهدي من ضياع استخرجها، فرأى أن المهدي أحق بها فقال: كم اجتمع فيه؟ قال: عشرون ألف ألف درهم، فقال: أكتب إليه أن يحملها فحملت وكف عن خالد[1].

نلاحظ هنا أن أبا جعفر لم يتساهل في هذه القضية، حتى بعد معرفته أن تلك الأموال كانت تعود لابنه المهدي، فآثر مصادرتها وردها إلى بيت المال نظرا لضخامتها.

بالإضافة إلى ذلك فقد كان أبو جعفر المنصور يراقب كل من يظهر عليه الثراء ثم يقوم بالتأكد من الطريقة التي تم بها جمع تلك الأموال، فإذا كانت من طرق مشروعة تركها لصاحبها واذا كانت من غير ذلك صادرها؛ فحدث أن كان أبو جعفر المنصور يوماً جالساً قرب النهر، فشاهد صيادا قد أخرج سمكة كبيرة، فطلب من المُسَيب صاحب شرطته، أن يرسل من يراقب الصياد، ويقبض على من يشتري السمكة منه، فاشتراها رجل نصراني بثلاثين درهما، فقبض عليه وأحضر إلى أبي جعفر فقال له: بكم اشتريت السمكة؟ فقال: بثلاثين درهما فقال له: وكم عدد عيالك فقال: ليس لي عيال، فقال: له كم عندك من المال؟ قال: ما عندي شيء فقال للمسيب: خذه إليك فإن أقر بجميع ما عنده، وإلا فمثّل به، فاقر بعشرة آلاف درهم فقال: كلا إنها أكثر، فاقر بثلاثين ألف درهم، وأحل دمه ان وقف على اكثر منها، وقال له: من أين جمعت هذا المال؟ فقال: وانا آمن يا أمير المؤمنين فقال: وانت آمن على نفسك إن صدقت قال: كنت جاراً لأبي أيوب سليمان بن أبي سليمان كاتبك، فولاني جهبذة[2]

---

(١) البلاذري: انساب ، قسم ٣، ص ٢٤٣.

(٢) الجهبذ: كاتب برسم استخراج المال وقبضه، وكتب الوصولات به، وعليه بحمل المخازيم والرزنيمات والختمات وتواليها، ويطالب بما يقبضه، ويخرج ما يرفعه من الحساب اللازم له (ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص ٣٠٤).

بعض نواحي الأهواز، فاصبت هذا المال، فقال المنصور: الله أكبر هذا مالنا اختنته، وأمر المسيب بحمل المال إلى بيت المال وأطلق الرجل [1].

من هنا نلاحظ أنَّ الحرص الشديد على الأموال، كان يدفع الخليفة المنصور إلى التحقيق مع أصحاب الثروات الكبيرة، ومصادرة من جمعها بطرق غير مشروعة، فلم تكن مصادراتهم مدفوعة لحاجة الدولة إلى الأموال، وإنما للحفاظ على الأموال العامة من النهب والسرقة، إذا ما غفل الخليفة عنها.

وعلى الرغم من ذلك، فقد حدثت بعض المصادرات في العصر العباسي الاول، بسبب الطمع في أموال المصادرين كما فعل الخليفة هارون الرشيد بمصادرة أملاك البرامكة بعد أن قبض عليهم، وقد اختلف المؤرخون في السبب الحقيقي والمباشر الذي دفع الرشيد لمصادرتهم، فقد كان من بين تلك الأسباب، الثروات الطائلة التي كانت بين أيديهم، فيقال أنه ما قتلهم إلا لكثرة أموالهم فاحتازوا الأموال دونه، حتى أنه كان يحتاج إلى اليسير من المال، فلا يقدر عليه [2]. وجاء في الطبري أن كثرة أموال البرامكة، وعدم رغبتهم في إعطاء الخليفة شيئا منها، أدت إلى مصادرتهم، وذلك بعد مماطلة يحيي بن خالد لأحد الشعراء ويكنّى أبا عود، كان الخليفة قد أمر له بثلاثين الف درهم، فلم يعطه يحيى شيئا، فذهب أبو عود إلى الرشيد يحرضه على البرامكة فانشده قول عمر بن أبي ربيعة:

(الرمل)

وعدت هند وما كانت تعد — *ليت هنداً انجزتنا ما تعد*

واستبدت مرة واحدةً — *إنما العاجز من لا يستبد*

---

(١) الجهشياري: الوزراء، ص ١١٤، الزمخشري: ربيع الابرار، جـ٢،ص ٨٤٢.

(٢) المسعودي: مروج الذهب، جـ٣،ص ٣٧٧، ابن كثير: البداية والنهاية، جـ١٠، ص١٩٦، الصفدي، صلاح الدين خليل بن آيبك: تحفة ذوي الألباب فيمن حكم بدمشق من الخلفاء والملوك والنواب، تح: إحسان بنت سعيد خلوصي، زهير حمدان الصمصام، نشر وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق ١٤١٢هـ (١٩٩١م) قسم ١، ص ٢٢٨، وسيشار إليه فيما بعد، الصفدي: تحفة ذوي الألباب، الريس: الخراج،ص ٤٣٢، يوسف العش: تاريخ عصر الخلافة العباسية، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ (١٩٨٢م)، ، ص ٧٠، وسيشار إليه فيما بعد، العش: تاريخ الخلافة العباسيّة.

فقال الرشيد: أجل إنما العاجز من لا يستبد، ثم قرر نكبة البرامكة [١].

هذا الثراء الفاحش الذي تمتع به البرامكة، أخذ يظهر للعيان، حتى لاحظ ذلك الخليفة نفسه، نظراً للإسراف الكبير الذي قاموا به، حتى قيل إن "سبب نكبتهم كانت بناء جعفر داراً بكلفة عشرين ألف ألف درهم، فاستعظم الرشيد المبلغ وقام بنكبتهم [٢].

ويسوق لنا صاحب كتاب جوهر الأنفاس، قصة توضح الفكرة التي كان يأخذها الخليفة هارون الرشيد عن البرامكة من ثراء، فاتفق أن خرج الخليفة الرشيد مع وزيره جعفر البرمكي لتفقد أحوال العامة متنكرين" فجاءت طريقهم على المارستان، فنظر إليه الخليفة فرأى مكانا عاليَ البُنيان بالرخام الملوّن، وداراً حسنة، فقال الخليفة: يا جعفر لمن هذه الدار من البرامكة؟ أو الوزراء أو الامراء، فقال: بل هذه الدار دار مُبغضك [٣]وشاينك [٤] قال: وكيف ذلك يا جعفر؟ قال: يا أمير المؤمنين هذه للمارستان، فيها المرضى والجرحى والمجانين [٥].

ولعل هذه الحادثة تبيّن أن الثراء الكبير الذي تمتع به البرامكة، جعلهم يميزون داخل الدولة على أولاد الخلفاء أنفسهم، وهذا ما جعل الخليفة الرشيد يقدم البرامكة على الأمراء، عندما سأل جعفر لمن هذه الدار من البرامكة أو الوزراء او الأمراء، ولهذا فقد تكون ثروة البرامكة الكبيرة سببا لما قام به هارون الرشيد من مصادرتهم، ويؤكد ذلك ما قاله الرشيد نفسه بعد قتلهم:"والله لو علمت يميني بالسبب الذى من أجله فعلت هذا لقطعتها [٦]".

---

(١) الطبري: تاريخ الرسل،جـ٩، ص.ص١٢٦-١٢٧، ابن الاثير: الكامل، جـ٧،ص.ص ١٠-١١، ابن كثير: البداية، جـ١٠، ص.ص ٣١٤-٣١٥، هولو جودت فرج: البرامكة سلبياتهم وايجابياتهم، دار الفكر اللبناني، بيروت، ١٤١١هـ (١٩٩٠م)، ص ٨٣، وسيشار اليه فيما بعد، فرج: البرامكة.

(٢) الطبري: تاريخ الرسل، جـ٨ ، ص٢٩١، ابن الاثير: الكامل، جـ٦، ص ١٧٦.

(٣) مبغضك: البغض نقيض الحب (ابن منظور:لسان العرب، مج ٧، ص ١٢١، مادة بغض).

(٤) شاينك الذي يعمل في فسادك (ابن منظور: لسان العرب، مج١٣، ص ٢٣٠، مادة شان).

(٥) عبد الله بن علي: جوهر الأنفاس في اخبار بني العباس، مخطوط، مكتبة جامعة كامبردج، انجلترا، رقم ٣٥٢٠، ق ٥٤أ وسيشار اليه فيما بعد، ابن علي: جوهر الانفاس.

(٦) اليعقوبي: تاريخ، جـ٣،ص ١٦٤، ابن دحية: النبراس، ق.ق ٤١أ - ٤١ب، فاروق عمر: الجذور التاريخية للوزارة العباسية، دار الشؤون الثقافيّة العامّة، بغداد، ١٤٠٧هـ (١٩٨٦م)، ص ١١٥، وسيشار إليه فيما بعد، عمر: الجذور التاريخيّة.

وأيضا فقد صادر الرشيد أموال والي البصرة محمد بن سليمان بن علي بعد وفاته، وكانت ثروة عظيمة، قيل إنها كانت تزيد علي الستين ألف ألف درهم، سوى الضياع والدور والمستغلات، ويقال إنّ الذي دفع الرشيد لذلك، كان سعي جعفر بن سليمان بأخيه عند الرشيد، وإخباره أنه يقوي نفسه بالمال طمعاً في الخلافة، وكان الرشيد يحتفظ بتلك الكتب لنفسه، وبعد وفاة محمد قبض الرشيد أمواله، ولم يعط جعفراً درهماً واحداً [1].

وعلي هذا فقد يكون الخليفة هارون الرشيد، قد أخذ الشرعية من تلك الكتب التي أرسلها له جعفر بن سليمان لتحقيق هدفه بمصادرة الأموال الضخمة، التي خلفّها واليه محمد بن سليمان، والتي ربما كان قد فكر في مصادرتها قبل وفاته، وإلا فما الذي يعنيه قيام الخليفة هارون الرشيد، بالاحتفاظ بتلك الكتب؟ والتي أرسلها له جعفر بن سليمان يحرضّ فيها على أخيه، ويحذره من أنه يريد أن يتقوى بتلك الأموال، لطلب الخلافة لنفسه، فالخليفة الرشيد كان متأكداً من ولاء محمد بن سليمان له، ولو كان لديه شك بولائه، لقام بالقبض عليه مباشرة، ولكنه آثر الانتظار حتى تحين الفرصة المناسبة، وقد حانت بوفاة محمد بن سليمان، فقام بإخراج تلك الكتب، حتى لا يطالب جعفر بأموال أخيه، خاصة أنه الأخ الوحيد لمحمد من أمه وأبيه، ثم أمر بمصادرة جميع أملاكه[2].

وقد اتبع الخليفة محمد المعتصم بن الرشيد، نفس السياسة التي اتبعها والده، فقد كان شديداً في مراقبته لأصحاب الثروات، وخاصة لعماله وموظفيه، ولهذا فقد أدرك أن أبا حاتم صاحب بيت المال عام ٢٢٣هـ (٨٣٧م)، قد ظهر عليه الثراء فجأة فأمر بعزله ومصادرته [3].

---

(١) الطبري: تاريخ الرسل، جـ٨،ص ٢٣٧، ابن الزبير: الذخائر والتحف، ص.ص ٢٢١-٢٢٢، ابن الاثير، الكامل،جـ٦،ص ١١٩، النويري: نهاية الأرب، جـ٢٢، ص ١٢٧، ابو المحاسن: النجوم الزاهرة، جـ٢، ص ٧٥، الداوداري، بيبرس : زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة، صورة عن مخطوطة ابسالا رقم (0.vet. 17)، ق ٦٨ب، وسيشار إليه فيما بعد، الداوداري: زبدة الفكرة.

(٢) المسعودي: مروج الذهب، جـ ٣، ص ٣٤٨، ابن الأثير: الكامل، جـ ٦، ص ١١٩، الذهبي: سير، جـ ٨، ص.ص ٢٤٠ - ٢٤١.

(٣) الصابيء: الهفوات، ص ٧٩.

وكذلك صادر وزيره الفضل بن مروان [1] عام ٢٢١هـ (٨٣٦م)، بعد أن تبين اختلاسه من بيت المال، نظراً لازدياد ثروته بما لا يتفق مع دخله، وقد قال الفضل بن مروان: "ما في الأرض أجهل من وزير يطلب الخليفة منه مالاً وهو في ولايته، فيعطيه إيّاه، فإنه يطمعه في نعمته، وإنما يدفع النكبة مدة، ثم تحدث وقد ذهب المال، فمن ذلك أن المعتصم لما خرج لغزو الروم وأنا وزيره، استخلفني على سُرَّ مَنْ رأى، واستخلف لي بحضرته محمد بن الفضل الجرجرائي، فلما عاد طمع فيَّ فقال لي: قد وردتُ والمال نزر، والجيش مستحق، فاحتل لي مائة ألف دينار من مالك وجاهك ففعلت، فلما مضى شهرٌ طلب مني على هذا السبيل خمسين ألف دينار ففعلت فطلب مني في الدفعة الثالثة بمثل هذا الوجه ثلاثين ألف دينار، فوعدته بها ودافعته أياماً ثم حملتها إليه، فبلغني عنه أنه قال لابنه الواثق: هذا النبطي ابن النبطية، أخذ مالي جملة وهو ذا يتصدق به عليَّ تفاريق، ثم قُبِض عليه بعد أيام وأُخِذ منه أربعين ألف ألف درهم " [2].

ويذكر صاحب العيون والحدائق: أن ما صودر من أموال الفضل لا يحصى، حتى قيل أن المعتصم قال: "ما كنت أعلم أن في الدنيا من له مثل هذا المال" [3]، ولهذا فربما يكون الخليفة المعتصم قد طلب المال من الفضل، حتى يطّلع عن كثب على مقدار ثروته، فتعلل بحاجته إلى المال بعد عودته من غزو الروم، وعندما رأى أن الفضل سرعان ما استجاب له بدفع المائة ألف دينار، أيقن أن بجعبته الكثير، وأنه ما حصل عليها إلا اختلاساً من بيت المال اعتماداً على منصبه، وهذا ما دفع المعتصم إلى مصادرته، ورد تلك الأموال لخزينة الدولة.

وقد فعل الواثق مثل هذا بسبعة من كتّابه، تداركاً لما قد يصيبه منهم ما أصاب

---

(١) الفضل بن مروان أبو العباس وزير المعتصم، كان نصراني الأصل، غضب عليه المعتصم عام ٢٢١هـ (٨٣٦م) وقال عصى الله فسلطني عليه أنظر(ابن خلكان: وفيات، جـ ٤، ص.ص ٤٥ – ٤٦).

(٢) التنوخي: نشوار، جـ ٨، ص ٤٨، ابن خلكان: وفيات، جـ ٤، ص.ص ٤٦ – ٤٧، الذهبي: سير، جـ ١٢، ص ٨٣، اليوزبكي: الوزارة، ص ١٤٢.

(٣) مجهول: العيون والحدائق، جـ٣، ص ٣٨٣، سعيد رضا: المصادرات، ص ٦٨، وقد اختلف المؤرخون في تقدير ما صودر منه فقيل اربعين ألف ألف درهم (التنوخي: نشوار، جـ ٨، ص ٤٨)، وقيل ألف ألف دينار، وأثاث بقيمة ألف ألف دينار (ابن خلكان: وفيات، جـ ٤، ص ٤٨)، وقيل ألف ألف وسبع مائة ألف (الأزدي: تاريخ الموصل، ص ٤٢٤)، وقيل عشرة آلاف ألف دينار (ابو المحاسن: النجوم الزاهرة، جـ ٢، ص ٢٣٣).

الرشيد من قبله على يد البرامكة، في احتيازهم الأموال وتعطيلهم لأوامره، فاتهمهم بالخيانة وسوء التصرف والإسراف، ففي عام ٢٢٩هـ (٨٤٣م) سجن الكتّاب وأنزل بهم العذاب، بعدما سمع بما حصل عليه الرشيد من أموال البرامكة، فأغراه ذلك بمصادرتهم، فأخذ من أحمد بن إسرائيل ثمانين ألف دينار، ومن سليمان بن وهب أربع مائة ألف دينار، ومن الحسن بن وهب أربعة عشر ألف دينار، ومن إبراهيم بن رباح وكتابه مائة ألف دينار، ومن أحمد بن الخصيب وكُتّابه ألف ألف دينار، ومن نجاح ستين ألف دينار، ومن أبي الوزير مائة وأربعين ألف دينار [1].

ويبدو أن الطمع هو الذي دفع الواثق إلى هذه المُصادَرة الجماعيّة للأموال واتهام أصحابها بالخيانة، وذلك حتى يجد عذراً مناسباً لمصادرتهم، ولهذا فما أن تولى المتوكل الخلافة حتى أصبحت المصادرات سمة من سمات عصره، والأمثلة على ذلك كثيرة، نسوق منها قصة مصادرته لعامله عُمر بن فَرَج الرُّخَّجيّ، ويعود السبب في تلك المصادرة، إلى أن محمد بن منصور[2] كان يتقلد القضاء بكور الأهواز، وعمر بن فرج الرخجي يتقلد الخراج بها، وكانا يتوازيان في المرتبة السلطانية، وكانت المشاحنات بينهما مستمرة وكل منهما يحقد على الآخر، وحدث أن حضر كتاب من المتوكل دعاهما إلى الاجتماع، ليتفقا على أمر طلبه منهما، فرفض الرُّخَّجيّ الذهاب للجامع، ورفض القاضي الذهاب للديوان، ثم اضطر القاضي أن يذهب للديوان وهناك لم يحترمه الرُّخَّجيّ وأخذ يفاخر بالكلام، بأنه أقرب إلى الخليفة منزلة منه، إلى أن قال له: "والخليفة أعزه الله لا يصرف على يدي في أمواله التي بها مقام دولته، ولقد أخذت من ماله ألف ألف دينار، وألف ألف دينار (فكررها خمس مرات) وأبو جعفر يعد بأصابعه، وقد كشفها للناس ليروها، إلى أن عقد

---

(١) مسكويه: تجارب الأمم، جـ ٦، ص.ص ٥٢٧ - ٥٢٨، ابن خلدون: العبر، جـ ٥، قسم ٢، ص ٥٧٣، النويري: نهاية الأرب، جـ ٢٢، ص ٢٦٣، وائل عبدالرحيم مصطفى: سياسة المتوكل الداخليّة في سامراء والمتوكليه ٢٣٢ - ٢٤٧هـ (٨٤٧ - ٨٦١م)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنيّة، د. ت، ص ٥، وسيشار إليه فيما بعد، مصطفى: سياسة المتوكل.

(٢) محمد بن منصور القاضي، ولاه المتوكل قضاء فارس وخوزستان أنظر (ابن خلكان: وفيات، جـ ٥، ص ١٠٣).

خمسة" [1]، فكتب القاضي بذلك إلى المتوكل، وأشهد على ذلك الشهود، فقال المتوكل لوزيره "أنا أقول لك منذ فترة، أن تقبض على هذا الخائن، الذي سرق أموالنا، وقد ظهرت الآن أموالنا في سقطات لسانه" [2].

فالمتوكل عندما سمع بحجم الثروة التي جمعها الرخجي، ذهل وأسرع في مصادرته، خاصةً بعد إقرار الرُّخّجيّ بنفسه بما أخذ من أموال الدولة، في الوقت الذي كان فيه المتوكل بأمَس الحاجة للأموال لسد نفقاته الكبيرة.

إلا أنَّ أعجَب ما وقع في عهد المتوكل من مصادرات، كان مصادرته لطبيبه بختيشوع بن جبرائيل سنة ٢٤٤هـ (٨٥٨م)، الذي كان يتمتع باحترامه وكثرة ملاطفته له، فقد أمر المتوكل بختم خزائنه وأخذ ما بها، بعدما لا حظ عليه كثرة ماله، فيقال أن المتوكل قد طلب من بختيشوع أن يدعوه لبيته ففعل، "فأضافه وأظهر بختيشوع من التجمل والثروة ما أعجب المتوكل والحاضرين، واستكثر المتوكل لبختيشوع ما رآه من نعمته، وكمال مروءته فحقد عليه، ونكبه بعد أيّام يسيرة فأخذ له مالاً كثيراً" [3].

تدلنا هذه المصادرات على ما وصلت إليه الحالة من فساد في الإدارة، ومن قلة الأمانة عند موظفي الدولة؛ فلم يكن هناك من وسيلة لاسترداد الأموال إلا بالمصادرة، على الرغم من أن هذه المصادرات لم تكن جميعها جزاءً على خيانة، وإنما أصبحت غرضاً لذاته، أي طريقة للحصول على الأموال، بتسلُّط الدولة على كبار الأفراد الذين يُعرف عنهم الثراء، مما يوضح الارتباك المالي الذي كانت الدولة العباسيّة تعاني منه في تلك الفترة.

---

(١) اليعقوبي: تاريخ، جـ ٣، ص ٢٢٣، التنوخي: نشوار ، جـ ٢، ص.ص ١٢ - ١٣، الصابيء: الهفوات النادرة، ص.ص ١٥٢ - ١٥٣، نادية صقر حسني: مطلع العصر العبّاسي الثاني، دار الشروق، جدّة ١٤٠٣هـ (١٩٨٣م)، ص ١٧٤، وسيشار إليه فيما بعد، صقر: العصر العباسي .

(٢) التنوخي: نشوار، جـ ٢، ص ١٥، الصابيء: الهفوات، ص ١٥٤، الريس:الخراج، ص ٤٦١.

(٣) القفطي، جمال الدين أبي الحسن علي بن القاضي: أخبار العلماء بأخبار الحكماء، دار الأثار، بيروت، لبنان، د. ت، ص ٧٢، وسيشار إليه فيما بعد، القفطي: أخبار العلماء، ابن أبي أصيبعة، موفق الدين أبي العبّاس أحمد بن القاسم: عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تح: نزار رضا، مكتبة الحياة، بيروت ١٣٨٥هـ (١٩٦٥م)، ص.ص ٢٠١ - ٢٠٢، وسيشار إليه فيما بعد، ابن أبي أصيبعة: عيون الأنباء، ابن الكازروني، ظهير الدين علي بن محمد البغدادي المعروف بابن الكازروني: مختصر التاريخ من أول الزمان إلى منتهى دولة بني العباس، تح: مصطفى جواد ، مطبعة الحكومة، بغداد ١٣٩٠هـ (١٩٧٠م)، ص ١٤٤، وسيشار إليه فيما بعد، ابن الكازروني: مختصر التاريخ، الداوداري: زبدة الفكرة، ق ٨٥أ، سعيد رضا : المصادرات، ص ٦٨.

وعلى كل حال فقد أصبحت المصادرات، صورة تميّز علاقة الحكومة برجالها البارزين، المعزولين من مناصبهم؛ حيث كان بعض الخلفاء، يتركون لوزرائهم وعمالهم وكتابهم الحبل على الغارب، يجبون ويسلبون وهم يراقبون ما يحدث لهم من تغيير، حتى إذا ما أصبحوا يملكون ثروات كبيرة، كان الخليفة يصادر جميع ما يملكونه دفعةً واحدة، ولهذا يقول الوزير أحمد بن الخصيب عندما خلع عليه المنتصر بالله بن المتوكل ٢٤٧ – ٢٤٨هـ (٨٦١ – ٨٦٢م) بالوزارة: "مثَلي كمَثَل الناقة التي تزيَّن للنحر" [1]، فهذا القول من ابن الخصيب، يوضح مدى ما وصلت إليه المصادرات، وكأنه يعلم أن مصيره سوف يؤول إلى المصادرة والسجن، وهو ما حصل له في عهد الخليفة المستعين بالله الذي أبقاه في الوزارة مدة شهرين حتى علم مقدار ثروته، ثم قام بمصادرة جميع أملاكه، ونفيه إلى جزيرة إقريطش [2].

وعلى هذا يمكن القول أنه كلما ازداد وضع بيت المال سوءاً، كلما ازدادت معه مصادرات الأغنياء، حتى أصبح الشخص يُصادَر دون أن يعلم السبب الذي من أجله صودرت أمواله، كما فعل الموفق بن المتوكل بلؤلؤ الطولوني [3] غلام أحمد بن طولون، عندما قام بمصادرة أملاكه، على الرغم مما قام به لؤلؤ بمخالفته لمولاه أحمد، عندما أراد نقل الخلافة العباسيّة إلى مصر، بعدما أقنع الخليفة المعتمد على الله بالانتقال إلى مصر حتى يتخلّص من سيطرة أخيه الموفق عليه [4].

فيذكر الطبري أنه في عام ٢٧٣هـ (٨٨٦م) قبض أبو أحمد (الموفق) على لؤلؤ الطولوني، وقام باستصفاء ماله "وذكر أن الذي أخذ من ماله، كان أربع مائة ألف دينار، وذكر عن لؤلؤ أنه قال: ما عرفت لنفسي ذنباً استوجب به ما فعل بي

---

(١) الثعالبي: تحفة الوزراء، ص ١٠، سعيد رضا: المصادرات، ص ٦٩، عبدالكريم حتاملة: البنية الإدارية للدولة العباسيّة في القرنين الثالث الهجري، التاسع الميلادي، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، ١٤٠٦هـ (١٩٨٥م)، ص ٩٢، وسيشار إليه فيما بعد، حتاملة: البنية الإدارية.

(٢) القيرواني، أبو إسحاق ابراهيم بن علي الحصري: ذيل زهرة الآداب أو جمع الجواهر في الملح والنوادر، عني بنشره: محمد أمين الخانجي، المطبعة الرحمانيّة، مصر ١٣٥٣هـ (١٩٣٤م)، ص ١٦٨، وسيشار إليه فيما بعد، القيرواني: ذيل زهرة الآداب، الصفدي: الوافي بالوفيات، جـ ٦، ص ٣٧٢.

(٣) لؤلؤ الطولوني ت ٣٢١هـ (٩٣٣م) أنظر (الصفدي: الوافي بالوفيات، جـ٢٤، ص ٤١١).

(٤) الكندي: الولاة والقضاة، ص ٢٢٥، ابن العديم، زبدة الحلب، جـ ١، ص ٧٩، أبو الفداء: اليواقيت، ص ٦٧، محمد أحمد زيود: العلاقات بين الشام ومصر في العهدين الطولوني والأخشيدي، دار حسان، دمشق، ١٤٠٩هـ (١٩٨٩م)، ص ١١١، وسيشار إليه فيما بعد، زيود: العلاقات.

إلا كثـرة مالي"[1]، فهـذا النص يوضح الضائقة الماليّة الحادّة التي كانت تمر بها الدولة في عهد الخليفة المعتمد، الأمر الذي دفع الموفق إلى مصادرة أموال لؤلؤ، التي لفتت انتباهه متناسياً الخدمات التي قدمها له عندما سانده ضد أحمد بن طولون.

من هنا فقد أدرك الخليفة المعتضد بالله بن الموفق، بعد توليه الخلافة أن الثروة الطائلة التي كانت بين يدي الطولونيين، هي الدافع وراء تمردهم وخروجهم على سلطة الخلافة، مما جعله يفكر في طريقة لإخراج تلك الثروة من بين أيديهم، وقد كان له ذلك عندما قام بالزواج من قطر الندى ابنة خمارويه [2] بن أحمد بن طولون، فيذكر أبو المحاسن أن المعتضد أراد من ذلك الزواج، إفقار ابن طولون وإضعاف نفوذه المالي، من خلال جهاز ابنته قطر الندى، الذي فاق كل وصف، وهذا ما حصل بالفعل [3] فقد أفرغ ابن الجُصَّاص [4] خزائن خمارويه وكا ن قد وكله بتجهيز ابنته ومتابعة أمور الزواج، حتى قال خمارويه: "لعن الله ابن الجصاص أفقرني في السر" [5]، ويظهر ذلك من خلال النص الذي ذكره أبو المحاسن عن الوضع الذي آلت إليه الدولة الطولونيّة، بعد وفاة خمارويه وتولية ابنه أبي العساكر فيقول: لما مات أبوه تقاعد عن مبايعته جماعة من كبار القواد، لقلة المال وعجزه عن أن ينعم عليهم، لأن أبا الجيش خمارويه كان أنفق في جهاز ابنته قطر الندى - لمّا زوّجها للخليفة المعتضد - جميع ما كان في خزائنه [6].

إذن فيمكن اعتبار هذا الزواج الذي خطط له الخليفة المعتضد، نوعاً من المصادرة، هدف من خلاله الحصول على الأموال الطائلة التي كانت في يد خمارويه بن طولون، وبالتالي إضعافه وإسقاط دولته،إضافة إلى أسباب أخرى لا تحضَ على فطنة الباحث.

---

(١) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ١٠، ص ١٢ ،مجهول: العيون والحدائق، جـ ٤، قسم١، ص ٦١، ابن الأثير: الكامل، جـ ٧، ص ٤٢٥، ابن خلدون: العبر، جـ ٦، قسم٤، ص ٧٢٦.

(٢) خمارويه بن أحمد بن طولون ت ٢٨٢هـ (٨٩٥م) أنظر (ابن خلكان: وفيات، جـ ٢، ص٢٤٩).

(٣) ابو المحاسن: النجوم الزاهرة، جـ ٣، ص ٥٣، وفاء محمد علي: الزواج السياسي في عهد الدولة العباسيّة، دار الفكر العربي، القاهرة ١٤٠٩هـ (١٩٨٨م)، ص ٦٦، وسيشار إليه فيما بعد، علي: الزواج السياسي.

(٤) ابن الجصّاص، ابو عبدالله الحسين بن عبدالله الجوهري، تاجر عراقي كان يبيع الجواهر، اتصل بخمارويه بعد رحيله للفسطاط، ت عام ٣١٥هـ (٩٢٧م) أنظر(الذهبي: سير، جـ ١٤، ص.ص ٤٦٩ - ٤٧٣).

(٥) التنوخي: نشوار ، جـ ٢، ص ٣١٥، الدوري: تاريخ العراق، ص ١٢٣.

(٦) ابو المحاسن: النجوم الزاهرة، جـ ٣، ص ٨١، زيود: العلاقات، ص ١٣٥.

وقد استطاع ابن الجصاص الذي عهد إليه بجهاز قطر الندى، أن يكوّن لنفسه ثروةً طائلة من خلال ذلك، فيقال أن أكثر أمواله كانت من قطر الندى بنت خمارويه "فإنه لما حملها من مصر إلى زوجها المعتضد، كان معها أموال وجواهر عظيمة، فقال لها ابن الجصاص: الزمان لا يدوم ولا يؤمن على حال، دعي عندي بعض هذه الجواهر تكن ذخيرةً لكِ، فأودعته ثم ماتت فأخذ الجميع" [1].

ومما يدل على عظم ما حصل عليه ابن الجَصّاص، ما فعله الخليفة المقتدر بالله بن المعتضد به عندما صادره عام ٢٩٩هـ (٩١١م) بحجة أن عبدالله بن المعتز قد اختبأ في منزله [2]، وفي الحقيقة يبدو أن الثروة الطائلة التي كانت بيد ابن الجصاص هي التي أغرت المقتدر ودفعته لمصادرته، فالرجل تاجر ولا دخل له بالسياسة، وكل ذنبه أن خصماً سياسياً للخليفة التجأ إليه فآواه، ويظهر من خلال الحوار الذي دار بينه وبين الخليفة المقتدر بعد القبض عليه، دور الثروة في المحنة التي وقع فيها ابن الجصاص، فيذكر القيرواني أن المقتدر بعد أن قبض على ابن الجصاص وأراد قتله، قال له ابن الجصاص: "يا أمير المؤمنين إنه ابن عمك وقد لجأ إلى داري وأنا غائب عنها، فكتمت أمره لعل رأيك يحسن فيه، ولست بمضاد في خلافة، ولا قادح في مملكة، وقتلي لا ينفعك، وفي حياتي لك فائدة، قال: وما فائدة حياتك قال: أدفع إليك كل يوم ألف دينار، فترك ووفى في ذلك مدّة" [3].

فالخليفة المقتدر كان يعلم مقدار الثروة التي كان يرقد عليها ابن الجصاص، وبالتالي فإنه سوف يفتدي نفسه بالمال، وهذا ما حصل عندما تعهد بدفع مبلغ ألف دينار يومياً، وهو ليس بالمبلغ السهل ولا القليل؛ الأمر الذي أدى إلى تطلُّعَ الخليفة المقتدر إلى مصادرته أكثر من مرة، طمعاً في أمواله لقول المسعودي: "وقد

---

(١) الذهبي: سير، جـ ١٤، ص ٤٧٠، ابو المحاسن: النجوم الزاهرة ، جـ ٣، ص ١٨٥.

(٢) في عام ٢٩٩هـ (٩١١م) أجمع القواد على خلع الخليفة المقتدر ومبايعة أبو العباس عبدالله بن المعتز بن المتوكل، فأقام ابن المعتز في الخلافة يوماً وليلة ثم أن أصحاب المقتدر تجمعوا واستطاعوا إعادته للخلافة، فهرب ابن المعتز وأنصاره واختبأ في منزل الحسين بن عبدالله المعروف بابن الجصاص. للاستزادة حول خلع المقتدر والأسباب التي ادت لذلك انظر (المسعودي: مروج الذهب، جـ ٤، ص ٢٣٤ ،مجهول: العيون والحدا ئق، جـ ٤، قسم١، ص ١٣٥، البغدادي: تاريخ بغداد، جـ ١٠، ص ٩٩ ، ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي : الأذكياء، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، ط٤، ١٤٠٠هـ (١٩٨٠م)، ص٤٧، وسيشار إليه فيما بعد، ابن الجوزي: الأذكياء، ابن خلكان: وفيات، جـ ٣، ص ٧٦، الذهبي: العبر في خبر من غبر، تح : أبو هاجر محمد بن السعيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ (١٩٨٥م)، جـ ١، ص ٤٣٠، وسيشار إليه فيما بعد، الذهبي: العبر، جـ ١١، ص ١١٤).

(٣) القيرواني: ذيل زهرة الآداب، ص ص ٢٠٥ - ٢٠٦.

كانت لابن الجصاص محن بعد ذلك في أيام المقتدر، وما كان من القبض عليه وما أخذ منه من الأموال بهذا السبب وغيره" [1].

ولا يعرف سببٌ آخر لمصادرة ابن الجصاص سوى كثرة ماله، نظراً لما ذكره الذهبي في السير:"وزادت أموال ابن الجصاص إلى الغاية، ونظرت إليه الأعين، فلما كان في سنة إثنتين وثلاث مائة، قبض عليه المقتدر وكبست داره، وأخذوا له من الذهب والجوهر ما قوِّم بأربعة آلاف ألف دينار" [2].

وقد اختلف المؤرخون في مقدار ما خسره ابن الجصاص في مصادراته زمن المقتدر، مما لا يتسع المجال لذكره في محله، وسوف نذكرها بالتفصيل عند حديثنا عن أنواع المصادرات في الفصل اللاحق.

ومن الجدير بالذكر أن المصادرات كانت تطارد الأغنياء بعد موتهم أيضاً، حيث كانت تصادر تركاتهم، كما فعل الرشيد بتركه محمد بن سليمان بن علي الهاشمي [3] والي البصرة، وقد استمرت مصادرات الاغنياء بعد موتهم، تحت إسم ضريبة المواريث [4]، حتى أنشئ لها ديواناً خاصاً سمي بديوان المواريث، في عهد الخليفة المعتمد [5]، وقد كان لهذا الديوان دور هام في مصادرة أموال الأغنياء بعد موتهم، والتعدي على حقوق ورثتهم، ويبين لنا ابن المعتز في ديوانه، الآثار السيئة التي كانت تقع على ورثة الأغنياء، جراء مصادراتهم، حتى أنه في بعض الأحيان كان يُنكر وجود ورثة له على الرغم من وجود ابنائه أو أقاربه، وفي ذلك يقول ابن المعتز:

(الرجز)

وَوَيْل مَنْ ماتَ أبوهُ مُوسراً ... أليسَ هذا مُحكَّماً مشهَّرا

وطَالَ في دارِ البَلاءِ سَجنُه ... وقَالَ مَنْ يدري بأنَّك ابنه

فقال جيراني ومَنْ يعرفُني ... فنتفوا سُبَالَهُ حتى فَنِيَ

---

(١) المسعودي: مروج الذهب، جـ ٤، ص ٢٣٤.

(٢) الذهبي: سير، جـ ١٤، ص.ص ٤٦٩ - ٤٧٠، الدوري: تاريخ العراق، ص١٢٣.

(٣) محمد بن سليمان بن علي الهاشمي، ولاه الرشيد البصرة، ت ١٧٣هـ (٧٨٩م) أنظر(الصفدي: الوافي بالوفيات، جـ ٣، ص ١٢١).

(٤) ضريبة المواريث: إذا مات من يورث ولم يكن له وارث ورثه بيت المال، وإن خلف من لم يستحق كل الميراث أخذ سهمه وكان الباقي لبيت المال (ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص ٣١٩).

(٥) عريب: صلة الطبري، ص ١٠١، مسكويه: تجارب الأمم، جـ ١، ص.ص ١٥٤ - ١٥٥، الدوري: تاريخ العراق، ص ١٩٠، آدم متز:الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر النهضة الاسلامية، ترجمة: محمد عبدالهادي أبو زيد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٤، ١٣٨٧هـ (١٩٦٧م)، ص ٢١٦، وسيشار إليه فيما بعد، متز:الحضارة.

وأسْرَفُوا في لَكْمِه وَدَفعِه وانْطَلَقت أكُفُهم في صفعه

ولم يزل في أضيق الحَبُوس حَتّى رَمَى إليهم بالكِيس (1)

إلا أن الخليفة المعتضد أمر عام ٢٨٣هـ (٨٩٦م) بإلغاء هذا الديوان، لما فيه من ظلم يقع على عامّة الناس (2).

ورغم ذلك فقد بقيت مصادرات الأغنياء بعد موتهم تحدث كلما دعت الحاجة إلى الأموال، فقد صادر الخليفة المقتدر أموال صافي الحرمي قائد جيشه بعد موته عام ٢٩٨هـ (٩١٠م) وقد زادت على مائة وعشرين ألف دينار، وسبع مائة منطقة ذهب وفضة (3).

وبذلك نرى أن الثروات كان لها دور كبير وفَعّال في المصادرات، حتى اعتبرت من الأسباب الهامة والدافعة لها، ذلك أنها شملت جميع الفئات من الموظفين، أو من العامّة كالتجّار وغيرهم، لدرجة أن الأغنياء بعد موتهم لم تسلم تركاتهم من المصادرة.

خامساً: الإنتقام الشخصي:-

تعتبر الأحقاد والتهم والخلافات الشخصية ، من الأسباب التي كانت تقود في بعض الاحيان إلى المصادرة، جراء لجوء البعض إليها للانتقام ممن يرومون التخلص منهم، سواءً أكانت تلك الخلافات تقع بين عمال الدولة، كأن يقوم طرف بتحريض الخليفة على مصادرة خصمه والتنكيل به، أو يكون الخليفة طرفاً مباشراً في النزاع، كأن يغضب على أحد عمّاله لسبب شخصي فيقوم بمصادرته، كما فعل الخليفة المنصور بوزيره أبا أيوب المورياني، عندما قام بمصادرة جميع أملاكه وأملاك أقاربه، ومن ثم

(١) ابن المعتز، ابو العباس عبدالله بن الخليفة المعتز بن المتوكل: ديوان ابن المعتز، شرح وتقديم: ميشيل نعمان، الشركة اللبنانية للكتاب، بيروت، لبنان، ١٣٨٩هـ (١٩٦٩م)، ص ٢٣٧، وسيشار إليه فيما بعد، ابن المعتز: الديوان، عبدالكريم حتاملة: البنية الإدارية للدولة العباسيّة، ص ٨٧.

(٢) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ١٠، ص ٤٤، عريب: صلة الطبري، ص١٠١، ابن الأثير: الكامل، ج٧، ص ٤٨٢.

(٣) ابن الجوزي: المنتظم، جـ ٦، ص ١٠٨، سعيد رضا، المصادرات، ص ٧٧.

أمر بقتلهم جميعاً" [1].

هذا الإجراء الشديد الذي اتخذه المنصور مع أبي أيوب، قد لا يكون الدافع له اختيان أبو أيوب للأموال، على الرغم من أن بعض المؤرخين يشيرون إليه كأحد الأسباب التي أدت إلى مصادرته، إلا أن الدافع المباشر الذي جعل أبو جعفر المنصور يحقد على المورياني بصورة شخصية، هو قيام المورياني بقتل أحد ابناء المنصور دون علمه بأنه ابنه، فمما يُذكَر عن المنصور، أنه كان قد تزوج قبل قيام الدولة العباسية من إحدى نساء الموصل، وأخبرها أن تسمي ابنها إذا جاء ولداً جعفراً، وأن تسأل عنه إذا قامت دولة جديدة لبني العباس، فأنجبت ولداً وأصبح من خيرة الكتّاب، واتصل بأبي جعفر فأحبه وقربه إليه، ثم علم أنه ابنه فأرسله إلى الموصل ليحضر والدته، وكان المورياني يحقد عليه لتقربه من أبي جعفر، فأرسل وراءه في الطريق من قتله، وعلم أبو جعفر بما فعل، فغضب عليه "وأجمع أبو جعفر على الإيقاع بأبي أيوب عند ذلك، فاستصفى أمواله وأموال أهل بيته، ثم قتلهم جميعاً وأباد خضراءهم" [2].

من خلال هذه الحادثة – إذا صحت – نلمس الحقد العميق والغيظ الشديد الذي تركه قتل جعفر في قلب المنصور، لدرجة أنه لم يكتفِ بمصادرة أبا أيوب وقتله لوحده، بل وأخذ جميع أقاربه بجرمه فقام بقتلهم جميعاً بعد أن صادر أملاكهم.

ومن ناحية أخرى فإن المنصور قد غضب على طبيبه عيسى بن شهلاثا، نظراً لما سمعه عنه من تهديد لحياته، فيذكر ابن العبري أن عيسى بعد أن تقرب من المنصور، استغل منصبه في جمع المال عن طريق الرشوة والتهديد، وحدث أن أرسل إلى مطران نصيبين [3] قُوَفْرِيَانِ يطلب منه إرسال أشياء ثمينه له، ويتهدده إذا لم يفعل، وجاء في كتابه إلى المطران "ألست تعلم أن أمر الخليفة في يدي، إن أردت أمرضته،

---

(١) الجهشياري: الوزراء، ص ص ١٢٠ – ١٢١، ابن عساكر: تاريخ دمشق، تح: سكينه الشهابي، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٧هـ (١٩٨٦م)، جـ ٣٨، ص ٢٤٠، وسيشار إليه فيما بعد، ابن عساكر: تاريخ دمشق، ابن الأثير: الكامل، جـ ٥، ص ٦٠٩، ابن الكازروني: مختصر التاريخ ، ص ١١٧، ابن كثير: البداية والنهاية، جـ ١٠، ص ١١٢.

(٢) الجهشياري: الوزراء، ص.ص ١١٩ – ١٢٠، ابن عساكر: تاريخ دمشق، جـ ٣٨، ص.ص ٢٣٦ – ٢٤٠، ابن الأثير: الكامل، جـ ٥، ص ٦١٠، ابن خلكان: وفيات الاعيان، جـ ٢، ص.ص ٤١١ – ٤١٤، ابو المحاسن: النجوم الزاهرة، جـ٢، ص ٢٢.

(٣) نصيبين: هي مدينة عامرة من بلاد الجزيرة على طريق القوافل من الموصل إلى الشام (ياقوت: معجم البلدان، جـ ٥، ص ٢٨٨).

وإن أردت شفيته" [1] فعمل المطران على توصيل الكتاب للخليفة، ووقفه على حقيقة الأمر "فأمر المنصور بأخذ جميع ما يملكه عيسى الطبيب وتأديبه ونفيّه، ففعل به ذلك ونُفي أقبح نفي" [2].

ولهذا فعندما لاحظ أبو جعفر أن حياته أصبحت موضع مساومة لدى طبيبه لجمع المال، غضب عليه لأن الأمر متصل بحياته وسلامته الشخصيّة، فقام بتعذيبه ونفيه بعد أن صودرت جميع أملاكه.

وبعد أن تولّى المأمون الخلافة، كان في نفسه الشيء الكثير على الفضل بن الربيع، لقيامه بتسليم خزائن الأموال والسلاح إلى محمد الأمين، مخالفاً لما أوصاه به الرشيد بأن يسلمها إلى المأمون، إن حدث به حدث -مع حذرنا من هذه الرواية- إضافة، إلى مبايعته لإبراهيم بن المهدي، عندما خلع المأمون عام ٢٠١هـ (٨١٦م) فأمر بقبض ضياعه وأمواله وعقاراته، انتقاماً منه لهذه المواقف، ثم عفا عنه بعد أن طلب الأمان، ورد عليه ما كان قد قبض من أملاكه [3].

ومن الجدير بالذكر أنه كان للسعايات دور في حقد بعض الخلفاء على عمالهم، وذلك بعد أن يشعر الخليفة أن أحدهم قام بعمل قلل من قدره، وأثّر على سمعته، ولهذا فقد قام الخليفة المعتصم بمصادرة وزيره الفضل بن مروان، بتحريض من إبراهيم الهفتي نديم الخليفة الخاص، وذلك لتهاون الوزير بإعطائه المال المقرر له من قبل الخليفة، حيث قال إبراهيم يوماً للمعتصم: "إنك لن تفلح أبداً، وليس لك من الخلافة سوى اسمها، إنما الخليفة الفضل، فقال المعتصم: لماذا؟ فقال له: أمرت لي منذ شهرين بمبلغ من المال، فما أعطاني الفضل شيئاً" فحصل هذا في نفس المعتصم، ثم قبض على الفضل وصادره وجميع أهل بيته

(١) ابن العبري، أبو الفرج غريغوريس بن أهرون الملطي: تاريخ مختصر الدول، دار المسيرة، بيروت، د. ت، ص ١٢٥، وسيشار إليه فيما بعد، ابن العبري، مختصر الدول

(٢) المصدر نفسه، ص ١٢٥.

(٣) ابن طيفور، ابو الفضل احمد بن طاهر: بغداد في تاريخ الخلافة العباسيّة ، أقدم ما كُتِبَ في تاريخ الخليفة المأمون وعصره، الذهبي، مكتبة المثنى، بغداد، ١٣٨٨هـ (١٩٦٨م)، ص.ص ٩-١٠، وسيشار إليه فيما بعد، ابن طيفور: تاريخ بغداد، اليعقوبي: تاريخ، ج٣، ص ١٩٤، ابن العمراني، محمد بن علي بن محمد: الأنباء في تاريخ الخلفاء، تح: قاسم السامرائي، نشر المعهد الهولندي للآثار المصرية والبحوث العربية، القاهرة، لايدن ١٣٩٣هـ (١٩٧٣م)، ص.ص ١٠٠ - ١٠١، وسيشار إليه فيما بعد ابن العمراني: الأنباء.

عام ٢٢٠هـ (٨٣٥م) [1].

وتكاد نفس الحادثة تتكرر، مع صاحب بيت مال المعتصم أبو حاتم، بعدما ماطل أحد الشعراء في إعطائه جائزة كانت قد خرجت له، فنظم فيه شعراً وعمل على إسماعه للخليفة المعتصم فأنشأ يقول:

(الرجز)

لتَنْصِفَنــي يا أبَا حَــاتم	*أو لتصيرنَّ إلى الحاكــم*
فتعطي الحَقَّ عــن ذلــةٍ	*بالرغم من أنفك ذا الراغـم*
ياسارقـاً مال إمام الهُــدى	*سيظهر الظلم على الظالـم*
ستون ألفاً في شرا قاسِــمٍ	*مِنْ مال هذا المَلك النَّائِــم*

وكان ابنه قد اشترى جارية تسمى قاسم بستين ألف درهم، فعندماعلم المعتصم بذلك قال: "إذاً فأنا الملك النائم لا شك" ثم أمر بالقبض على أبي حاتم وابنه وصادرهما على مائتي ألف درهم [2].

وتجدر الإشارة إلى أن بعض المصادرات، قد لا تعدو كونها نوعاً من الإجراءات الانتقامية، التي كان يتخذها الخليفة ضد بعض الشخصيات؛ نتيجةً لموقف معين، حتى ولو كان ذلك الموقف قد حصل قبل تولي الخليفة منصبه.

ولهذا فبعد أن تولى المتوكل الخلافة، كان في نفسه الشيء الكثير على ابن الزيات، نظراً للمعاملة السيئة التي كان يعامله بها في حياة أخيه الواثق، من قبيح المقابلة وعدم الرعاية، وزاد على ذلك أن ابن الزيات كان قد أشار بتولية محمد بن الواثق الخلافة، بدلاً من المتوكل، فكانت شهوة الانتقام متمكنة من نفسه، فقام بالقبض عليه عام ٢٣٣هـ (٨٤٧م) وقال له: "ألست الذي قطعت أرزاقي أيام أخي، ألست الذي حلقت شعري، وضربت به وجهي على ملأ من الناس، ... ألست كنت إذا

---

(١) ابن الأثير: الكامل، جـ ٦، ص.ص ٤٥٣ – ٤٥٤، النويري: نهاية الأرب، جـ ٢٢، ص ٢٤٧، ابن خلدون: العبر، جـ ٥، قسم٢، ص ٥٤٧، القلقشندي، أحمد بن عبدالله:مآثر الأنافة في معالم الخلافة، تح: عبدالستار أحمد فراج، عالم الكتب، بيروت، د. ت، جـ ١، ص ٢٢١، وسيشار إليه فيما بعد، القلقشندي: مآثر الأنافة، سعيد رضا: المصادرات، ص ٦٨.

(٢) الصابيء: الهفوات، ص.ص ٧٩ – ٨٠، وذكر البيهقي أن أبا حاتم كان كاتب الديوان في عهد الرشيد وأن الأبيات قيلت فيه وعنى بالملك النائم الرشيد فقام الرشيد بالقبض عليه وطلب منه دفع عشرة آلاف ألف درهم (البيهقي:المحاسن والمساوئ، جـ ٢، ص.ص ٢٩٨ – ٣٠٠).

جئت إليك أقف فلا تأذن لي في الجلوس، وأنت ابن زيات وأنا ابن المعتصم" [1] ثم أمر به فقُبض عليه وصودرت جميع ممتلكاته، وبقي تحت التعذيب حتى وفاته.

وعلى الرغم من أن هذا هو السبب المباشر الذي دفع المتوكل لمصادرة ابن الزيات، إلا أنه لم يكن السبب الوحيد، فكما ذكرنا سابقاً كان للسعاية التي قام بها القاضي أحمد بن أبي دؤاد دورٌ في نكبته، فاجتمعت هذه الأسباب لتؤدي بابن الزيات إلى هذا الوضع.

ولم يمض على ذلك عدة أشهر، حتى أمر المتوكل بالقبض على عمر بن فرج الرخجي الكاتب لنفس السبب، فيذكر ابن الأثير "وفي هذه السنة (٢٣٣هـ) حُبِسَ عمر بن فرج الرخجي، وكان سبب ذلك أن المتوكل أتاه لمّا كان أخوه الواثق ساخطاً عليه، ومعه صك ليختمه عمر له ليقبض أرزاقه من بيت المال، فلقيه عمر بالخيبة، وأخذ صكه فرمى به إلى صحن المسجد" فبقيت هذه الحادثة في نفس المتوكل، إلى أن تولّى الخلافة، فقبض عليه وصادر أمواله وجميع ممتلكاته، ثم صولح على أن يدفع أحد عشر ألف ألف درهم، على أن يرد إليه ما حيز من ضياعه بالأهواز [2].

وفي عام ٢٨٩هـ (٩٠١م) وبعد أن تولى المكتفي الخلافة، قام بالقبض على بدر[3] مولى أبيه وقائد الجيش، وعلى جميع أسبابه وصادر أملاكه، نظراً للعداوة القديمة التي كان يظمرها لبدر منذ أيام أبيه المعتضد، إضافة إلى الدسائس التي حاكها الوزير القاسم بن عبيدالله ضده، وكان سبب ذلك أن الوزير القاسم كان قد أراد إخراج الخلافة من ولد المعتضد بعد وفاته، فعارضه بدر لولائه الشديد للمعتضد، فحقد

---

(١) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٩، ص .ص ١٥٦ - ١٥٨، البيهقي: المحاسن والمساوئ، جـ ٢، ص.ص ٣٣٣-٣٣٤، الأصبهاني: الأغاني، جـ ٢٣، ص . ص٧٢ - ٧٣، ابن العمراني: الأنباء، ص.ص ١١٦ - ١١٧، جميل سعد: محمد بن عبدالملك الزيات الوزير، الكاتب، الشاعر، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج ٣٧، جـ ٣، (بغداد)، ١٤٠٦هـ (١٩٨٦م)، ص.ص ١٧٤ - ١٧٥، وسيشار إليه فيما بعد، جميل سعد: ابن الزيات، فاروق عمر: النهوض العربي في العراق والأقاليم المجاورة في العصور العباسية الأخيرة. ٢٤٧-٦٠٦هـ (٨٦١ - ١٢٥٨م)، جامعة بغداد، ١٤١٠هـ (١٩٨٩م)، ص ٥٦، وسيشار إليه فيا بعد، عمر: النهوض العربي.

(٢) ابن الأثير: الكامل، جـ ٧، ص ٣٩، الداوداري: زبدة الفكرة، ق.ق ١٧٠ ب- ١٧١أ، محمد الخضري بك: محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٣٨٩هـ (١٩٦٩م)، ص ٢٥٦، وسيشار إليه فيما بعد، الخضري: محاضرات.

(٣) بدر المعتضدي مولى الخليفة المعتضد وقائد جيشه أنظر (ابن خلكان: وفيات، جـ ٦، ص ١٩٩).

القاسم على بدر وأخذ في الدس عليه لدى المكتفي، حتى أقنعه بخطره وبضرورة التخلص منه، فقام المكتفي بالقبض على بدر ومصادرة أملاكه وقتله [1].

ومما يلاحظ هنا أن العداوة القديمة التي كان المكتفي يضمرها لبدر، قد طغت على جميع الحسنات التي قدمها بدر للمكتفي، فهو من عمل على إبقاء الخلافة بيده، وقاد الجيوش لإخضاع الحركات المعارضة، إلا أن الحقد دفع المكتفي للاستجابة لما سمعه من وزيره القاسم بن عبيدالله من دسائس ضد بدر.

وفي خلافة المقتدر قام الوزير ابن الفرات بالقبض على إبراهيم بن أحمد الماذرائي ومصادرته انتقاماً لما فعله بمكة من إهانة لأخت ابن الفرات، فيذكر أن إبراهيم الماذرائي حج عام ٣٠٤هـ (٩١٦م) قبل تولي ابن الفرات الوزارة، وكانت أخت ابن الفرات تعيش بمكة، فنزل إبراهيم منزلها ووبخها وأسمعها كلاماً غليظاً، فسارت إلى بغداد ووجدت أخاها قد أصبح وزيراً، فأخبرته بقصة إبراهيم، فحقد عليه وعزم على الانتقام منه، فانتظر حتى عاد من مكة فقام بالقبض عليه وبمصادرته [2].

وعلى هذا فنجد أن الخلافات الشخصيّة وحب الانتقام، كانت كثيراً ما تقود إلى الإيقاع ببعض الأشخاص وبمصادرتهم، وقد لا تكون هذه الإجراءات تهدف في أغلب الأحيان إلى تحقيق أي هدف أخر وراء الهدف الانتقامي، ومع ذلك فقد كان لها دوراً كبيراً في تطور نظام المصادرات في الدولة العباسيّة.

سادساً: عقوبة على العصيان والتمرد:-

مما لاشك فيه أن للحركات المعارضة والقلاقل الداخلية أثر كبير على استقرار الدولة وازدهارها من جميع الجوانب، السياسيّة، والاجتماعية والاقتصادية، وقد أدرك الخلفاء العباسيون هذه القضية منذ البداية، فأولوها اهتماماً كبيرا وحاولوا اتباع شتى الوسائل للقضاء على هذه الحركات، فوجدوا بالمصادرات وسيلة فعالة

---

(١) مجهول: العيون والحدائق، جـ ٤، قسم١، ص.ص ١٠٥ - ١٠٦، ابن الجوزي: المنتظم، جـ ٦، ص.ص ٣٤ - ٣٥، خالد جاسم الجنابي: تنظيمات الجيش في العصر العباسي الثاني ٢١٨-٣٣٤هـ (٨٣٣-٩٤٥م)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد-العراق، ١٤١٠هـ (١٩٨٩م)، ص ١٥٦، وسيشار إليه فيما بعد، الجنابي: تنظيمات الجيش.

(٢) عريب: صلة الطبري، ص.ص ٦٢ - ٦٣، مجهول: العيون والحدائق، جـ ٤، قسم١، ص ١٨٦.

لاستئصال شأفة أية حركة تقوم ضدهم؛ نظراً لأهمية الناحية الاقتصاديّة في نجاح أي حركة، ولهذا فقد اتجه الخلفاء العباسيون إلى مصادرة كل من يخرج عليهم أو يحاول إثارة الفتن والقلاقل داخل الدولة.

وقد اتبع الخليفة المنصور هذه السياسة في معاقبة كل من يخرج عليه، فكان عبدالله بن علي أول المُصادَرين الذين قام المنصور بمصادرتهم، لخروجه على المنصور وطلب الخلافة لنفسه [1]، فأرسل له المنصور جيشاً بقيادة أبي مسلم الخراساني، فهزمه وقام بمصادرة جميع ما وجد له من أموال ومتاع وجواهر [2].

ويبدو أن المنصور كان قد أمر بمصادرة كل من خرج مع عبدالله بن علي أو أيده، فجاء في العقد الفريد أن وفداً من أهل الشام ذهب إلى المنصور بعد هزيمة عبدالله ابن علي فقال رجلاً منهم للمنصور: "يا أمير المؤمنين إنا لسنا وفد مباهاة، وإنما نحن وفد توبة، أبتلينا بفتنة استخفت كريمنا، واستفزت حليمنا، ونحن بما قدمنا معترفون ومما سلف منا معتذرون فإن تعاقبنا فقد أجرمنا وإن تعف عنا فطالما أحسنت إلى من أساء منا، فقال المنصور للحرسي: هذا خطيبهم، وأمر برد ضياعه عليه بالغوطة [3] " ، وهذا يعني أن أبا مسلم كان قد صادر أهل الشام عقاباً لهم على

---

(١) خرج عبدالله بن علي على المنصور وطلب الخلافة لنفسه عام ١٣٦هـ (٧٥٤م) بعد وفاة السفاح بدعوى أن أبا العباس السفاح كان قد أوصى له بالخلافة من بعده، وقد بايعه أهل الشام على نصرته، مما اضطر بأبي جعفر إلي قتاله فقبض عليه وقتله وهو في سجنه، ويقال أن أبا جعفر أضعف أساسات السجن الذي كان فيه فانهار عليه مما أدى إلى وفاته للاستزادة حول حركة عبدالله بن علي أنظر (الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٧، ص.ص ٤٧٤-٤٧٩، ابن عبد ربه: العقد الفريد، جـ٢، ص.ص ٢٦-٢٧، المنبجي، أغابيوس بن قسطنطين: المنتخب من تاريخ المنبجي، تح: عمر عبدالسلام تدمري، دار المنصور، طرابلس، لبنان ١٤٠٦هـ (١٩٨٦م)، ص ٢٠ وسيشار إليه فيما بعد، المنبجي: المنتخب، المقدسي، مطهر بن طاهر: البدء والتاريخ، مكتبة الخياط، بيروت، د.ت، جـ ٦، ص ٧٧، وسيشار إليه فيما بعد، المقدسي:البدء والتاريخ، ابن الأثير: الكامل، جـ ٥، ص.ص. ٤٦٤ - ٤٦٨، ابن العديم: زبدة الحلب، جـ ١، ص ٥٨، الذهبي: سير، جـ١، ص١٤٣).

(٢) ابن أعثم: الفتوح، جـ ٨، ص.ص ٣٨٢ - ٣٨٤، ابن رأس غنمة:مناقل الدُرر، ق.ق ١٢٣ب - ١٢٤أ ،الداوداري: زبدة الفكرة، ق ١٦ ب، حسين فاضل العاني: سياسة المنصور أبي جعفر الداخلية والخارجية، دار الرشيد، بغداد، ١٤٠٢هـ (١٩٨١م)، ص.ص ١٢٦ - ١٢٧، وسيشار إليه فيما بعد، العاني: سياسة المنصور.

(٣) ابن عبدربه: العقد الفريد، جـ ٢، ص.ص ٢٦ - ٢٧، الغوطة: هي الكورة التي منها دمشق، يحيط بها جبال عالية من جميع جهاتها، ويمر بها عدة أنهر تسقي بساتينها وزرعها (ياقوت: معجم البلدان، جـ ٤، ص٢١٩).

تأييدهم لعبد الله في ثورته على المنصور.

ومن المفيد ذكره في هذا الصدد أنه نظراً للتأثير الكبير التي تتركه القلاقل الداخلية على استقرار الدولة، فقد اتجه بعض الخلفاء إلى مصادرة كل من يقوم بعمل يؤثر على الاستقرار والأمن داخل الدولة، حتى ولو لم تكن تلك الحركات موجهة ضد الخليفة كأن تكون نتيجة لخلافات عصبية أو غيرها فيذكر الطبري أنه في عام ١٨٠هـ (٧٩٦م) هاجت الفتنة بالشام بين النزارية واليمنية، فانزعج الخليفة الرشيد لذلك وأرسل جعفر البرمكي إلى الشام لإخماد نار تلك الفتنة فاستطاع جعفر السيطرة عليها، وقام بمصادرة جميع الأسلحة "ولم يدع جعفر بالشام فرساً ولا سيفاً ولا رمحاً إلا استلبه من الناس" وفي ذلك يقول أحد الشعراء:

(الطويل)

لَقَدْ أوقَدَ بالشّام نَيرانَ فتنةٍ — فهذا أوانُ الشام تخمدُ نارها
إذا جاش موج البحر من آل بَرْمَكٍ — عليهاخبت شهبانها وشرارها
رَمَاها أميرُ المؤمنين بجعفرٍ — وفيه تلافى صدعها وانكسارها
رَمَاها بمَيْمُون النقيبة ماجدٍ — تَرَاضَى به قَحْطَانُها ونِزَارُها (١)

وتجدر الإشارة هنا إلى الإختلاف في طبيعة هذه المصادرة عن غيرها من بقية المصادرات، فجعفر لم يقم بمصادرة أموال أهل الشام لعدم خروجهم على الخليفة، وإنما قام بمصادرة الأسلحة التي قاموا باستخدامها أثناء هياج العصبية القبلية بينهم والتي ربما تؤثر على استقرار الوضع في بلاد الشام إذا استمرت بين أيديهم.

من هنا نستطيع القول أن أغلب المصادرات التي كانت تقع بسبب الفتن وإثارة القلاقل الداخلية، كانت تتركز على من يخرج على سلطة الدولة ويعادي الخلافة مباشرة، ولهذا قام الخليفة المأمون بمصادرة أملاك عمّه إبراهيم بن المهدي بعدما خرج عليه ودعا لنفسه بالخلافة

(١) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٨، ص.ص ٢٦٢-٢٦٣، ابن كثير: البداية والنهاية، جـ ١٠، ص ١٨١.

عام ٢٠٢هـ (٨١٧م) [١].

فتذكر أغلب المصادر أنه بعد القبض على ابراهيم استعطف الخليفة المأمون حتى يعفو عنه، وأجاد في الكلام حتى رضي عنه المأمون وأمر برد جميع ما صودر منه من مال وضياع وفي ذلك يقول ابراهيم بن المهدي:

(البسيط)

رددت مالي ولم تبخل عليَّ به	وقبل ردك مالي قد حقنت دمي
فنؤت منه وما كافأتها بيدٍ	هي الحياتان من موت ومن عدم
البِر لي منك وطء العذر عندك لي	فيما أتيت فلم تعذل ولم تلم [٢]

وعلى الرُّغْم من صفح المأمون عن زلة عمّه، إلا أنه لم يكن ممن يتساهل مع أية حركة أو فتنة تحدث داخل دولته، لقناعته الأكيدة أن تساهلاً مثل هذا قد يؤدي إلى ضعف سلطة الخلافة وبالتالي إلى إنهيار الدولة واندثارها، فيذكر الطبري في

---

(١) كان خروج ابراهيم بن المهدي على الخليفة المأمون نتيجة لما قام به المأمون بمبايعته لعلي بن موسى بن جعفر بن أبي طالب بولاية العهد فثار العباسيون عليه وبايعوا ابراهيم بالخلافة وخلعوا طاعة المأمون، إلا أن الخليفة المأمون استطاع أن يعود للخلافة بعد مرور عام فهرب ابراهيم بن المهدي وبقي مختبئاً إلى أن قبض عليه، للاستزادة أنظر (ابن طيفور: تاريخ بغداد، ص ١٠٣، الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٨، ص ٥٥٧، ابن أعثم:الفتوح، جـ ٨، ص.ص ٤٥٧ - ٤٥٨، المسعودي، علي بن الحسين: التنبيه والاشراف، لجنة تحقيق التراث، مكتبة الهلال، بيروت، ١٤٠٢هـ (١٩٨١م)، ص.ص ٣١٩-٣٢٠، وسيشار إليه فيما بعد، المسعودي: التنبيه والاشراف، التنوخي: الفرج، جـ ٣، ص.ص ٣٢٩ - ٣٣٧، القيرواني، ابراهيم بن علي الحصري: زهر الآداب وثمر الألباب، تح: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الجيل، بيروت، ط ٤، ١٣٩٢هـ (١٩٧٢م)، جـ ٢، ص ٦٠٩، وسيشار إليه فيما بعد، القيرواني: زهر الآداب، ابن خلكان: وفيات، جـ ١، ص.ص ٣٩ - ٤٠، ابن كثير: البداية والنهاية، جـ ١٠، ص ٢٧٦، الأبشيهي، شهاب الدين محمد بن أحمد: المستطرف في كل فن مستظرف، دار إحياء التراث العربي، د.م، ١٣٧١هـ (١٩٥٢م)، جـ ١، ص ١٩٥، وسيشار إليه فيما بعد، الأبشيهي: المستطرف، الريس: الخراج، ص ٤٤٣).

(٢) الصولي: الأوراق، ص.ص ١٨ - ١٩، المسعودي:التنبيه والاشراف، ص.ص ٣١٩، ٣٢٠، القالي، اسماعيل بن علي:الأمالي، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ (١٩٨٧م)، جـ ١، ص١٩٩، وسيشار إليه فيما بعد، القالي : الأمالي، التنوخي، علي بن المحسن: المستجاد من فعلات الأجواد، تح: ، محمد كردعلي، مطبعة الترقي، دمشق، ١٣٦٥هـ (١٩٤٦م)، ص.ص ٨٢ - ٨٣، وسيشار إليه فيما بعد، التنوخي: المستجاد، الأتليدي، محمد دياب: إعلام الناس بما وقع للبرامكة من بني العباس، محل طه علام، مصر، د.ت، ص.ص ١١١ - ١١٢، وسيشار إليه فيما بعد، الأتليدي، أعلام الناس.

أحداث عام ٢١٠هـ (٨٢٥م) أن أهل قم [١] خلعوا طاعة المأمون وامتنعوا عن أداء الخراج بعدما استكثروه على أنفسهم وكان سبب خلعهم أن المأمون كان قد أسقط عن أهل الرّي [٢] جزءاً من خراجهم فطمع أهل قُم بذلك وكتبوا للمأمون، إلا أنه لم يستجب لطلبهم فامتنعوا عن أداء الخراج، ولهذا أرسل المأمون لهم علي بن هشام، فقام بمحاربتهم وقتل رئيسهم يحيى بن عمران وهدم سور قُم "وجباها سبعة آلاف ألف درهم بعدما كانوا يتظلمون من ألفي ألف درهم" [٣].

إذن يمكننا اعتبار هذا الإجراء من قِبَل المأمون برفع قيمة الخراج أنّه نوع من المصادرات لأهل قم عقاباً لهم على خروجهم عليه وخلعهم لطاعته.

ومن الملاحظ أن المصادرات في بعض الأحيان كانت تطول كل من كان مشكوكاً بولائه للخليفة وبنيته في القيام بأية حركة، ويبدو أن هذه السياسة قد استنّها بعض الخلفاء كإجراء وقائي حتى يقضي على أية حركة في مهدها، وقبل إعلانها، ومن هذا المنطلق قام الخليفة المعتصم عام ٢٢٥هـ (٧٣٩م) بالقبض على قائده الأفشين لأنه سمع أنه كان يعزم على خلعه والاستعانة ببلاد الخزر على المسلمين، فبقي الأفشين في السجن حتى توفي عام ٢٢٦هـ (٨٤٠م) فأمر المعتصم بصلبه وإحراقه بعدما اتهم بالزندقة واتباعه لدين المجوس خاصة بعدما وجد من بين أملاكه التي صودرت أصناماً مكلّلة بالذهب، وجواهر، وكتاباً يبين فضل دين المجوس، وأشياء كثيرة تدل على كفره وزندقته [٤].

وقد اتبع الخليفة المستعين نفس الأسلوب في معاقبة كل من يخرج على سلطته أو يحاول إثارة الفتن داخل الدولة، ففي عام ٢٤٩هـ (٨٦٣م) وثب

---

(١) قُم: مدينة إسلامية مستحدثة لا أثر للأعاجم فيها، تقع بين أصبهان وساوة وهي مدينة خصبة الأراضي، افتتحها أبو موسى الأشعري عام ٢٣هـ (٦٤٣م) (ياقوت: معجم البلدان، جـ ٤، ص ٣٩٧).

(٢) الري: مدينة مشهورة من أمهات البلاد قرب خراسان (الحميري: الروض المعطار، ص ٢٧٨) فتحت الري عام ٢٠هـ (٦٤٠م) ويقال أن الذي بنا الري الحديثة المهدي في خلافة المنصور (ياقوت: معجم البلدان، جـ ٣، ص ١١٧).

(٣) البلاذري: فتوح، ص ٣١١، الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٨، ص ٦١٤، مسكويه: تجارب الأمم، جـ ٦، ص.ص ٤٦٠ - ٤٦١، ابن الأثير: الكامل، جـ ٦، ص ٦٩٩.

(٤) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٩، ص.ص ١١١ - ١١٤، النويري: نهاية الأرب، جـ ٢٢، ص ٢٥٨، ابن كثير: البداية والنهاية، جـ ١٠، ص.ص ٣٠٥ - ٣٠٦.

أهل حمص بعاملهم الفَضْلَ بنْ قَارَانِ الطَّبَرِي وقتلوه ونهبوا أمواله، فوجه لهم المستعين موسى بن بغا الكبير فقتل منهم مقتلةً عظيمةً "ودخل موسى حمص عنوة وأباحها ثلاثة أيام فانتهبت وطرحت النار في منازلها، وأنتهبت أموال التجار" (١).

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى القسوة التي كانت متَّبعة في معاقبة الحركات والفتن الداخلية -على الأخص إذا كانت حركات جماعية -نظراً لخطورتها المباشرة على استقرار الأمن والنظام داخل الدولة، من أجل ذلك لم يتساهل الخليفة المستعين في معاقبته لأهل حمص، فاستبيحت المدينة وقتل الكثير من سكانها ونهبت أموالهم.

وفي عام ٢٨٠هـ (٨٩٣م) لم يخرج الخليفة المعتضد عن خطى أسلافه في معاقبته لبني شيبان بعدما كثرت حركاتهم وإثارتهم للفتن والقلاقل داخل الدولة؛ فخرج إليهم بنفسه "فنهبت أموالهم وقتل منهم مقتلةً عظيمة، وغرق منهم في الزاب مثل ذلك وعجز الناس عن حمل ما غنموه فبيعت الشاة بدرهم والبعير بخمسة دراهم" (٢).

وفي خلافة المقتدر نلاحظ أنه لم يختلف عن غيره في معاقبة كل من يخرج عليه، ولهذا فقد قام بمصادرة أموال كل من شارك في فتنة ابن المعتز ، فصودر القاضي أبو عمر محمد بن يوسف على مائة ألف دينار بعد وساطة الوزير أبو الحسن بن الفرات له عند المقتدر (٣) وصودر التاجر ابن الجصاص على مال كثير لإخفائه ابن المعتز في منزله بعد هربه، ولم يسلم من المصادرة والعقاب أياً من الذين أيدوا ابن المعتز أثناء فتنته (٤).

مما تقدَّم نلاحظ أن المصادرات في العصر العبّاسي كانت نتيجة لعدة أسباب ودوافع مختلفة أدت إلى ظهور هذا النظام وانتشاره حتى أصبحت له إدارة خاصّة به تعنى بشؤونه الأمر الذي سوف نبحثه فيما بعد.

---

(١) البلاذري: فتوح ، ص ١٤٠، اليعقوبي: تاريخ، جـ ٣، ص.ص ٢٣٤ - ٢٣٥، الطبري: تاريخ الرسل، جـ٩، ص ٢٧٦.

(٢) المسعودي: مروج الذهب، جـ ٤، ص ٢٤٤،مجهول: العيون والحدائق، جـ ٤، قسم١، ص ٧٧، ابن الأثير:الكامل، جـ ٧، ص ٤٦٢.

(٣) مسكويه: تجارب الأمم، جـ ١، ص ١٤، الصابي: الوزراء ص.ص ٣٢ - ٣٣، ابن الأثير: الكامل، جـ ٨، ص ١٨.

(٤) التنوخي: نشوار ، جـ ٥، ص ٧٣، الصابي: الوزراء، ص.ص ٢٨ - ٢٩، الهمذاني: التكملة، ص.ص ١٩٣ - ١٩٤.

الفصل الثالث

أصناف المُصَادَرِيْن

الفصل الثالث

أصناف المُصَادَرِيْن

- المعارضون للدولة
  أ. مصادرات الأمويين
  ب. مصادرات الهاشميين
  جـ. مصادرات حركات المعارضة الأخرى
- مصادرات البرامكة
- مصادرات الوزراء
- مصادرات الولاة والعمال
- مصادرات الكتاب
- مصادرات القضاة
- مصادرات التجار
- مصادرات الأطباء
- مصادرات النساء
- مصادرات الخلفاء

أصناف المُصَادَرِيْن:

يتبيَّن من خلال دراستنا لأصناف المصادرين في العصر العباسي، أنها شملت العديد من فئات المجتمع، سواءً أكانت هذه المصادرات تقع على المعارضين، أو بحق موظفي الدولة، من وزراء وكتّاب وولاة وحجّاب وقضاة وقادة جيش، أو مصادرات للعامة، وقد تعدى ذلك إلى مصادرة الخلفاء وحاشية القصر في بعض الأحيان.

ولهذا فقد ارتأت الدراسة بحث أصناف هذه المصادرات كلاً على حدة، في محاولة لفهم ظروف وملابسات كلاً منها، والدوافع والأسباب التي أوجبت مصادرة كلٍ من هذه الفئات.

- المعارضون للدولة:

1. مصادرات الأمويين:-

تعتبر مصادرة أملاك الأمويين من أوائل المصادرات التي وقعت في الدولة العباسية؛ إذ ان العباسيين سرعان ما بدأوا بمصادرة أملاك الأمويين من أموال وذخائر ودور وقطائع [1]، بعد انتصارهم في معركة الزاب عام ١٣٢هـ (٧٥٠م).

وكما ذكرنا سابقاً، فقد أشار الكثير من المؤرخين إلى تلك المصادرات، حتى أل الكثير من أملاك بني أميَّة وضياعهم إلى العباسيين[2]، إذ لم يكتفِ العباسيون بانتصارهم في معركة الزاب، بل استمروا في ملاحقة أفراد بني أميَّة وبمصادرة أملاكهم، فيذكر ابن طباطبا: أن العباسيين قد بالغوا في استئصال شأفة بني أميَّة

(١) القطائع: مفردها قطيعة، والقطيعة ما اقتطعته منه، وأقطعني إيساها أذن لي في اقتطاعها، واقطعته قطيعةً أي طائفة من أرض الخراج، واقطعه نهراً: اباحة له (ابن منظور: لسان العرب، مج ٨، ص ٢٨٠ مادة قطع)، والإقطاع أن يدفع الأئمة إلى من يرون أن إليه شيئاً مما ذكرناه (الأرضين) فيُملك المدفوع ذلك إليه رقبته بحق الإقطاع، ويجب عليه العُشر (قدامة: الخراج، ص ٢١٨، محمد عبدالقادر خريسات: القطائع في صدر الإسلام، مجلة دراسات تاريخيّة، ع ٢٧ - ٢٨ (عمّان)، ١٤٠٨هـ (١٩٨٧م)، ص.ص ٦٧-٦٩، وسيشار إليه فيما بعد، خريسات: القطائع).

(٢) أنظر الفصل الفصل الأول، ص ٣٩ .

حتى قيل أنهم نبشوا قبورهم بدمشق واستصفوا أموالهم [1].

وجاء في الأغاني أن سُدَيْف بن ميمون [2] مولى السفاح، كان يحرضه دوماً على قتل بني أميّة، فحدث أن دخل يوماً على أبي العباس وعنده رجال من بني أميّة فانشده قصيدة ذكّره بها بما فعله بنو أميّة بآل البيت جاء فيها:

(الكامل)

جَرِّد السَّيفَ وارْفَع العَفو حتى ... لا تَرى فَوْقَ ظَهْرَها أمَويّا

لا يغرنّكَ ما تَرَى مِنْ رجال ... إن تحت الضُلوع داءً دويّا

بَطَنَ البُغض في القَديم فاضْحى ... ثاوياً في قُلوبهم مطويّا

وهنا أمر أبو العباس بقتل كل من كان موجوداً من الأمويين [3].

وذكر المنبجي: أن صالح بن علي [4] وفي أثناء إقامته بفلسطين، قدم عليه نحو سبعين رجلاً من بني أميّة بعدما أمّنهم على أنفسهم وأموالهم "فأقام عند رأس كل واحد منهم رجلين من ابناء خراسان بأيديهم العُمُد الحديد، فبينما هم يخاطبونه إذ أومأ إلى الأبناء بعينه، فطحنوهم بالأعمدة، وأخذت رؤوسهم فبعث بها إلى أبي العباس، وقبض على أموالهم وتتبع من بقي منهم، وطلبهم بفلسطين طلباً شديداً حتى أفناهم " [5] إذا ما صحّت الرواية.

---

(١) ابن طباطبا: الفخري، ص١٥٢، النويري: نهاية الأرب، ج٢٢، ص٥٠، الصفدي: تحفة ذوي الألباب، قسم١، ص ٢٠٢.

(٢) اسماعيل بن ميمون، مولى بني هاشم الملقب بسُدَيْف. قتله المنصور إثر خروجه مع ابراهيم العلوي سنة ١٤٥هـ (٧٦٢م) أنظر(البلاذري: أنساب ، قسم٣، ص ٢٢٤، ابن المعتز، عبدالله بن المعتز بن المتوكل: طبقات الشعراء، تح: عبدالستار أحمد فراج، دار المعارف، القاهرة، ط٤، ١٤٠٢هـ (١٩٨١م) ص ٣٧، وسيشار إليه فيما بعد، ابن المعتز طبقات الشعراء).

(٣) ابن المعتز: طبقات الشعراء، ص ٤٠، البيهقي: المحاسن والمساوئ، جـ ٢، ص ٩٣، الاصبهاني: الأغاني، جـ ٤، ص ٣٤٨، ابن رأس غنمة: مناقل الدرر، ق ١١٣ب، النويري: نهاية الأرب، جـ ٢٢، ص ٤٩.

(٤) صالح بن علي بن عبدالله بن عباس، ت ١٥٤هـ (٧٧١م) انظر (الزبيري:نسب قريش، ص ٢٩، ابن حزم: جمهرة، ص٢٠).

(٥) المنبجي: المنتخب، ص.ص ١١٣ – ١١٤، البغدادي، مج ٣، ص ١٣٩٩، عرفت هذه الوقعة باسم واقعة نهر أبي فطرس وهو موضع قرب الرملة من أرض فلسطين وهو على بعد إثني عشر ميلاً من الرملة (ياقوت: معجم،ج ٥، ص ٣١٥).

وقد استمرت ملاحقات العباسيين للأمويين حتى طالت المصادرة معظم من نجا من القتل [1]، ويبدو أن هذه السياسة قد اتُّبعت لإضعاف أفراد البيت الأموي إقتصادياً، وبالتالي ضمان عدم خروجهم على سلطة الدولة العباسية، فأورد البلاذري: "وكان سليمان بن علي [2] والي البصرة حليماً رفيقاً لم يعرض لمن كان بالبصرة من بني أميّة، فلم يسلموا في بلد سلامتهم بالبصرة، وكتب أبو العباس إلى سليمان بن علي في قبض أموال بني زياد بن أبي سفيان، فأرسل إلى مسلمة بن محارب بن مسلم بن زياد وغيره: أن أمير المؤمنين كتب إليَّ في قبض كل خضراء وبيضاء لكم، فإني إن كتبت أني لم أجد لكم خضراء ولا بيضاء لم آمن أن يأتيكم من يقبض ذلك، فإن أحببتم فحدُّوا لي من أموالكم شيئاً ظاهراً أقطع به عني قالته وسوء ظنه فحدُّوا له ثماني مائة جريب [3] أظهروها فقبضها" [4].

ومن الجدير بالذكر أن معظم الفقهاء قد حَرَّم مصادرة أملاك الأمويين وخاصة الفقهاء المعاصرون من الشام، ورأوا أنها غير شرعية ولا يمكن تبريرها بعدم شرعية ملكية الأمويين لها، وقد أورد الصولي عن الإمام عبدالرحمن الأوزاعي (ت ١٥٧هـ/٧٧٤م)، قوله: " بعث إليَّ عبدالله بن علي فقدمت عليه والناس قيام فقال: يا عبدالرحمن الأوزاعي ما تقول في أموال بني أميّة؟ فاستعفيت فقال: لتخبرني فقلت: إن كانت لهم حلالٌ فهي عليكم حرام، وإن كانت لهم حرامٌ فهي عليكم حرام" [5].

---

(١) كان زميلنا عصام عقلة في رسالته: الأمويون في العصر العباسي قد قام بدراسة المصادرات التي وقعت على الأمويين من قبل العباسيين، وتوصل إلى أن معظم أملاك الأمويين قد صودرت، وأنها قد شملت القرى والضياع والعيون والأنهار والأسواق والدور والقصور والذخائر التي كان يمتلكها الأمويون أنظر(عقلة: الأمويون، ص ٣٣).

(٢) سليمان بن علي بن عبدالله بن عباس ت١٤٢هـ(٧٥٩م)، أنظر(الزبيري:نسب قريش،ص٢٩، ابن حزم، جمهرة، ص٣٤).

(٣) الجريب: وحدة مساحة تساوي ١٥٩٢م٢، أنظر فالتر هنتس: المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة كامل العسلي، الجامعة الأردنية، عمان، ١٣٩٠هـ (١٩٧٠م)، ص ٩٦، وسيشار إليه فيما بعد هنتس: المكاييل.

(٤) البلاذري: أنساب ، قسم ٣، ص ٩١.

(٥) الصولي: الأوراق، ص ٣٠٣.

وكذلك حرم عبادة بن كثير ت. د ١٥٨هـ (١٧٧٤م)، تلك الأموال على العباسيين، ونصح الخليفة أبا جعفر المنصور بردها إلى أهلها، فجاء في تاريخ دمشق أن عبادة بن كثير قال للمنصور: " أتؤمن بالله؟ قال: نعم قال: فحدثني عن الأموال التي اصطفيتموها من أموال بني أميّة، فوالله لئن كانت صارت إليهم ظلماً وغصباً لما رددتموها إلى أهلها الذين ظُلموا وغُصِبوا، ولئن كانت الأموال لهم لقد أخذتم ما لا يحل ولا يطيب " [١].

وإضافة إلى ذلك فقد حرم علي بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ت ١٤٥هـ (٧٦٣م)، كل ما صودر للأمويين من قبل العباسيين، لدرجة أنه كان يرفض أن يشرب من عين مروان كونها عين مصادرة، وما جاء في مقاتل الطالبيين يؤيد ماذهبنا إليه [٢].

ولم يخرج سفيان الثوري ت ١٦١هـ (٧٧٧م) على هذا الرأي، إذ أجاب سائلاً عن دار من دور الصوافي أينزلها أم لا بقوله: لا ينزلها وأن يفارق أباه إذا أبى الخروج منها، وإذا كان بها مسجد فلا يصلّى فيه، وإن كان بها مريض فلا يعوده. ولكنه حلّل شراءها إذا عرف أصحابها الأوائل، ثم كرر حجة الإمام الأوزاعي " إن كانت -يعني الصوافي- لبني أمية حلالاً فهي على بني هاشم حرام، وإن كانت على بني أميّة حراماً فهي على بني هاشم أحرم وأحرم" [٣].

وقد أوردت بعض المصادر ذكر بعض القطائع الأموية المصادرة من دور وقصور وضياع وغيرها وقد ارتأى الباحث تنظيمها في جدول لإلقاء الضوء على جزء مما صودر للأمويين من قبَل العباسيين.

---

(١) ابن عساكر: تاريخ دمشق، جـ ٣٨، ص ٢٢٢.

(٢) ذكر الاصبهاني: "ان ابا العباس السفاح أقطع الحسن بن الحسن عين مروان بذي خُشب، وكان ربما أرسل إليها ابنه علياً يطلعها، فيذهب معه بأدوات من ماء، فيشرب ولا يشرب من عين مروان " (الاصبهاني، علي بن الحسن: مقاتل الطالبيين، تح: السيد أحمد صقر، دار المعرفة، بيروت، د. ت، ص ١٩٠، وسيشار إليه فيما بعد، الأصبهاني: مقاتل).

(٣) ابن عساكر: تاريخ دمشق، جـ ١، ص ٢٨٧، (خط)، أحمد بدر: الاقطاع في بلاد الشام خلال القرنين الأول والثاني للهجرة، المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام (بلاد الشام في العهد الأموي)، عمان، ١٤١٠هـ (١٩٨٩م)، ص ٣٨٩، وسيشار إليه فيما بعد، بدر: الاقطاع.

الرقم	إسم القطيعة او الدار	إسم المصادر	المكان	مصير القطيعة	المصـــــــادر
١.	بقنس	ولد معاوية	البلقاء	ولد المهدي	البلاذري: فتوح، ص ١٣٥
٢.	دار الصباغين	سليمان بن عبدالملك	الرملة	صالح بن علي	البلاذري: فتوح، ص ١٤٩.
٣.	الاسكندية	مسلمة بن عبدالملك	ساحل بحر الشام قرب انطاكيا	رجاء مولى المهدي	البلاذري: فتوح، ص ١٥٣
٤.	بالس	ورثة مسلمه بن عبد الملك	بين حلب والموصل	سليمان بن علي	البلاذري: فتوح، ص ١٥٦ قدامه: الخراج، ص ٣٠٥
٥.	بويلس	ولد مسلمه	من قرى بالس	سليمان بن علي	البلاذري: فتوح، ص ١٥٦
٦.	صفين	ولد مسلمه	من قرى بالس	سليمان بن علي	البلاذري: فتوح، ص ١٥٦
٧.	عابدين	ولد مسلمه	من قرى بالس	سليمان بن علي	البلاذري: فتوح، ص ١٥٦
٨.	قاصرين	ولد مسلمه	من قرى بالس	سليمان بن علي	البلاذري: فتوح، ص ١٥٦
٩.	الهَنيّ والمَرّي	هشام بن عبد الملك	الرصافة	ام جعفر زبيدة بنت جعفر	البلاذري: فتوح، ص ١٨٤ قدامه: الخراج، ص ٣١٥
١٠.	قطيعة عائشه	عائشه بنت هشام	ديار مضر قرب حرّان برأس كيفا	صوافي	البلاذري: فتوح، ص ١٨٥ ياقوت: معجم البلدان، ج٣، ص ٦٩
١١.	بحيرة الطريخ	مروان بن محمد	ارمينيا	صوافي	البلاذري: فتوح، ص ٢٠٣
١٢.	كفر جَدّيا	ولد هشام	من قري الرها	صوافي	البلاذري: فتوح، ص ٢٨٥ ياقوت: معجم البلدان، ج٤، ص ٤٦٩
١٣.	السيبين	مسلمة بن عبد الملك	البطيحه	داود بن علي	البلاذري: فتوح، ص ٢٩٢
١٤.	ورثان	مروان بن محمد	أذربيجان	ام جعفر زبيده بنت جعفر	البلاذري: فتوح، ص ٣٢٥ قدامه: الخراج، ص ٣٦٠
١٥.	المراغه	مروان بن محمد	أذربيجان	بعض بنات الرشيد	البلاذري: فتوح، ص ٣٢٥ قدامه: الخراج، ص ١٦٩
١٦.	القصر الأحمر	ولد عمرو	البصرة	ولد عمرو الازدي	البلاذري: فتوح، ص.ص ٣٤٩- ٣٥٠
١٧.	قطيعة حمران	حمران مولى عثمان بن عبدالملك	البصرة	العباسة بنت المهدي	البلاذري: فتوح. ص٣٦١

الرقم	إسم القطيعة أو الدار	إسم المصادر	المكان	مصير القطيعة	المصـــــــادر
١٨.	نهر الفيض	ولد هشام بن عبدالملك	البصرة	صوافي	البلاذري: فتوح، ص ٣٦١
١٩.	عبّاسان	العباس بن الوليد	البصرة	سليمان بن علي	البلاذري: فتوح، ص ٣٦٢
		بن عبدالملك			
٢٠.	الجبّان	ولد هشام	البطيحة	صوافي	البلاذري: فتوح، ص ٣٦٢
٢١.	الخست	ولد هشام	البطيحة	صوافي	البلاذري: فتوح، ص ٣٦٢
٢٢.	الريحيّة	ولد هشام	البطيحة	صوافي	البلاذري: فتوح، ص ٣٦٢
٢٣.	الشرقي	ولد هشام	البطيحة	صوافي	البلاذري: فتوح، ص ٣٦٢
٢٤.	مغيرتان	ولد هشام	البطيحة	صوافي	البلاذري: فتوح، ص ٣٦٢
٢٥.	ثماني مائة جريب	بني زياد بن أبي سفيان	البصرة	صوافي	البلاذري: أنساب، قسم٣، ص ٩١
٢٦.	ضياع الغمر	الغمر بن يزيد	بادية الشام	صوافي	البلاذري: أنساب(خط)، جـ٣، ق١٦٦
٢٧.	عين بسطاس	ولد معاوية	ينبع	عبدالله بن الحسين	ابن شبة، عمر بن شبة.: تاريخ المدينة
					المنورة، تح: فهيم شلتوت، نشرحبيب
					محمود، مكة، ١٣٩٩هـ(١٩٧٩م) ،جـ١،
					ص ٢٢٢وسيشار إليه فيما بعد،
					ابن شبة: تاريخ المدينة.
٢٨.	عين خيف الأراك	ولد معاوية	ينبع	عبدالله العلوي	ابن شبة: تاريخ المدينة، جـ١، ص٢٢٢
٢٩.	عين خيف ليلى	ولد معاوية	ينبع	عبدالله العلوي	ابن شبة: تاريخ المدينة، جـ ١، ص ٢٢٢
٣٠.	دار مليكة	عبدالله بن معاوية	المدينة المنورة	صوافي	ابن شبة: تاريخ المدينة، جـ ١، ص ٢٣٢
٣١.	دار القضاء	ولد معاوية	المدينة المنورة	صوافي	ابن شبة: تاريخ المدينة، جـ ١، ص ٢٣٣
٣٢.	دار مروان بن	مروان بن الحكم	المدينة المنورة	صوافي	ابن شبة: تاريخ المدينة، جـ١، ص ٢٥٦
	الحكم				السمهودي، نور الدين علي بن أحمد:
					وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى،
					تح: محمد محي الديــن
					عبدالحميد، مطبعة السعادة، مصر،
					١٣٧٣هـ (١٩٥٤م)، جـ٢، ص٧٢١.
					وسيشار إليــه فيما بعـد،
					السـمهودي، وفـاء
٣٣.	دار يزيد	يزيد بن عبدالملك	المدينة المنورة	أم جعفـر زبيـدة	ابن شبة: تاريخ المدينة، جـ١، ص ٢٥٦
				بنت جعفر	
٣٤.	أبيات الضرار	ولد يزيـد	المدينة المنورة	الخيزران	ابن شبة تاريخ المدينة، جـ ١، ص ٢٥٧
٣٥.	دار عاتكة	عاتكة بنت يزيد	المدينة المنورة	يحيى البرمكي	السمهودي: وفاء، جـ٢، ص ٦٩٧
٣٦.	قصر عنبسة	ولد عنبسة	المدينة المنورة	صوافي	السمهودي: وفاء، جـ٣، ص ١٠٥١

الرقم	إسم القطيعة او الدار	إسم المصادر	المكان	مصير القطيعة	المصـــادر
٣٧.	عَرَصَة سعيد[1]	ولد سعيد بن العاص	المدينة المنورة	كثير بن العباس	السمهودي: وفاء، جـ٣، ص ١٠٥٨
٣٨.	دار معاوية	ولد معاوية	المدينة المنورة	زيـاد بـن أم زيـاد	السمهودي: وفاء، جـ٣، ص ١٠٥٨
٣٩.	عين ضُرية	عثمان بن عنبسة	المدينة المنورة	معـروف بـن عبدالله	السمهودي: وفاء، جـ٣، ص ١٠٩٩
٤٠.	دار ربطة	ولد أبي سفيان بن حرب	مكة	ريطة بنت أبي العباس	الأزرقي: أخبار مكّة، جـ ٢، ص٢٣٠.
٤١.	الدار البيضاء	معاوية	مكة	صوافي	الأزرقي: أخبار مكة، جـ٢، ص ٢٣٧.
٤٢.	الدار الرقطاء	معاوية	مكة	صوافي	الأزرقي: أخبار مكة، جـ٢، ص ٢٣٧.
٤٣.	دار المراجل	معاوية	مكة	سليمان بن علي	الأزرقي: أخبار مكة، جـ٢، ص ٢٣٧.
٤٤.	دار أوس	معاوية	مكة	أم جعفر زبيدة	الأزرقي: أخبار مكة، جـ٢، ص ٢٣٨.
٤٥.	دار سعد	ولد معاوية	مكة	عبدالله الخزاعي	الأزرقي: أخبار مكة، جـ٢، ص ٢٣٨.
٤٦.	دار لبابة	ولد حنظلة	مكة	لبابة العباسية	الأزرقي: أخبار مكة، جـ٢، ص ٢٣٩.
٤٧.	دار عمر بن عبدالعزيز	ابناء عمر	مكة	يزيد بن حنظلة الحميري	الأزرقي: أخبار مكة، جـ٢، ص ٢٤١.
٤٨.	دار رملة بنت عبدالملك	رملة بنت عبدالملك بن مروان	مكة	صوافي	الأزرقي: أخبار مكة، جـ٢، ص ٢٤٩.
٤٩.	ربع آل أنمار	بعض بني أميّة	مكة	صوافي	الأزرقي: أخبار مكة، جـ٢، ص ٢٥٦
٥٠.	دار الديلمي	ولد معاوية	مكة	خزيمة بن خازم	الأزرقي: أخبار مكة، جـ٢، ص ٢٨٤.
٥١.	باوردا	يحيى بن الحر	الموصل	اسماعيل بن علي	الأزدي: تاريخ الموصل، ص ١٥٦.
٥٢.	رأس الأيل	يحيى بن الحر	الموصل	اسماعيل بن علي	الأزدي: تاريخ الموصل، ص ١٥٦.
٥٣.	العبيدية	يحيى بن الحر	الموصل	اسماعيل بن علي	الأزدي: تاريخ الموصل، ص ١٥٦.
٥٤.	قصر يحيى	يحيى بن الحر	الموصل	اسماعيل بن علي	الأزدي: تاريخ الموصل، ص ١٥٦.
٥٥.	قصر هشام	ولد هشام	الموصل	وائل الأزدي	الأزدي: تاريخ الموصل، ص ١٥٨.
٥٦.	جزيرة هشام	ولد هشام	الموصل	وائل الأزدي	الأزدي: تاريخ الموصل، ص ١٧٢.
٥٧.	حمّام أبان	أبان بن عبدالملك	دمشق	صوافي	ابن عساكر: تاريخ دمشق (خط)، جـ ٢، ص ٣٠٤.
٥٨.	دار سيف	أبان بن عبدالملك	دمشق	صوافي	ابن عساكر: تاريخ دمشق (خط)، جـ ٢، ص ٣٠٤

(١) العَرَصَة: هي ساحة الدار، وسميت عرَصة لاعتراص الصبيان فيها أي لعبهم فيها، وهما عرصتان بالمدينة، ابتنى سعيد بن العاص في أحدهما قصراً واحتفر بئراً وغرس النخل والبساتين (ياقوت: معجم البلدان، جـ ٤، ص ١٠١).

الرقم	إسم القطيعة او الدار	إسم المصادر	المكان	مصير القطيعة	المصـــــادر
٥٩.	دار أم خالد	أم خالد	دمشق	صوافي	ابن عساكر: تاريخ دمشق، جـ٣،
					ص٣٩٠.
٦٠.	منازل زبان	زبان	الاسكندرية	الأســود الفهري	الكندي: ولاة مصر، ص ١٢٢.
٦١.	قناة بردة	سليمان بن عبدالملك	الرملة	صالح بن علي	ياقوت: معجم البلدان، جـ ٣، ص ٦٩.
٦٢.	عين مروان	ولد مروان بن الحكم	المدينة	الحسن بن الحسن	الاصبهاني: مقاتل، ص ١٩٠،
				العلوي	عقلة: الأمويون، ص ٣٦.
٦٣.	الصفوانية	سعيد بن أبي سفيان	قرب دمشق	صوافي	ابن عساكر: تاريخ دمشق (خـط)،
					جـ ٧، ص.ص ٢٤٨ - ٢٤٩.
٦٤.	دير قيس	سعيد بن أبي محمد	مـن قـرى	صوافي	ابن عساكر: تاريخ دمشق (خط)،
		بن عبدالله بن يزيد	دمشق		جـ ٧، ص ٣٤٨.
٦٥.	فرحتا	عبدالرحمن بن عبدالله	قرب دمشق	صوافي	ابن عساكر: تاريخ دمشق (خـط)،
		بن خالد بن يزيد			جـ ١٠، ص ٤.
٦٦.	قرية شام	عثمان بن أبي محمد	مـن قـرى	صوافي	ابن عساكر: تاريخ دمشق (خـط)،
		بـن عبداللــه بـن	دمشق		جـ ١١، ص٤٤٩.
		يزيـــد			
٦٧.	ضيعة عنبسة	عنبسة بن عبدالملك	من عمل	صوافي	ابن عساكر: تاريخ دمشق (خط)،
		بن مروان	عرنه		جـ ١٣، ص ٦٩٩.
٦٨.	قرية زملكان	عنبسة بن الفيض	من أقليـم	صوافي	ابن عساكر: تاريخ دمشق (خـط)،
		بن عنبسة بن عبدالملك	لهيا		جـ ١٣، ص ٧٠٠.
٦٩.	مبدعاً	عنبسة بن محمد بن	من قـرى	صوافي	ابن عساكر: تاريخ دمشق (خط)،
		عبدالله بن يزيد	دمشق		جـ ١٣، ص ٧٠٠.
٧٠.	قرية جرود	يزيد بن عبيدالله	من إقليم	صوافي	ابن عساكر: تاريخ دمشق (البشير)،
		بن يزيـد	معلولا		جـ ١٨، ص٣٤٥.

وهكذا فقد آلت إلى العباسيين هذه الأراضي الواسعة التي سميت بضياع الخلافة [1]، وقد كانت بالكثرة مما دفع الخليفة أبو العباس السفاح إلى استحداث ديوان الضياع ليتولى الإشراف عليها، فأورد الجهشياري "وقلد أبو العباس عُمارة بن حمزة بن ميمون من ولد أبي لبابة، مولى عبدالله بن

(١) البلاذري: فتوح ، ص.ص ٣٠٢ - ٣٠٣.

العباس ضياع مروان وآل مروان" [1].

لم يكتف العباسيون بما صادروه من الأمويين من ضياع ودور وقصور، إذ تعدى ذلك إلى مصادرتهم لخزائن الأمويين بما حوته من جواهر وأموال ومتاع، فاليعقوبي يذكر أن عبدالله بن علي بعد قتله لمروان بن محمد حوى خزائنه وأمواله [2]، وأورد المسعودي أن عبدالله بن علي هدم قصر مروان بن محمد في حرّان واحتوى على خزائن مروان وأمواله [3].

إضافة إلى ذلك فقد لاحق العباسيون كل من كان يُشَك أنه أخفى لديه ذخائر للأمويين، ولم يتوانوا في قتل كل من رفض إخراجها لهم، فجاء في تاريخ الموصل: "وفيها (سنة ١٣٢هـ) قتل عبدالله بن علي سالماً الأفطس المحدث صاحب التفسير مولى مروان بن محمد بحرّان ... وكان في يد سالم أموال لمروان فطالبه بها عبدالله بن علي فقتله" [4].

وأورد الأبشيهي أن رجلاً سُعيَ به للمنصور بأن لديه ودائع وأموال لبني أميّة، فأمر المنصور بإحضاره وقال له: "قد رُفع إلينا خبر الودائع والأموال التي عندك لبني أميّة، فأخرج لنا منها واحضرها ولا تكتم منها شيئاً فقال: يا أمير المؤمنين أنت وارث بني أميّة؟ قال: لا قال: فوصيّ لهم في أموالهم ورباعهم؟ قال: لا قال: فما مسألتك عما في يدي في ذ لك؟ فأطرق المنصور وتفكر ساعة ثم رفع رأسه وقال: إن بني أميّة ظلموا المسلمين فيها، وأنا وكيل المسلمين في حقوقهم، وأريد أن آخذ ما ظلموا المسلمين فيه فأجعله في بيت أموالهم. فقال: يا أمير المؤمنين فتحتاج إلى إقامة بيِّنَة عادلة أن ما في يدي لبني أميّة مما خانوه وظلموه، فإن بني أميّة قد كان لهم أموال غير أموال المسلمين، فأطرق المنصور ساعة ثم رفع رأسه وقال: يا ربيع ما أرى الشيخ إلا قد صدق، وما يجب عليه شيء وما يسعنا إلا أن نعفو عما قيل عنه" [5].

وذكر أن المنصور سأل رجلاً من بني أميّة بعد نكبتهم: "أي شيء كان أنفع لكم

---

(١) الجهشياري: الوزراء، ص ٩٠.

(٢) اليعقوبي: تاريخ، جـ ٣، ص.ص ٩٧ – ٩٨.

(٣) المسعودي: مروج الذهب، جـ ٣، ص ٢٦١.

(٤) الأزدي: تاريخ الموصل، ص.ص ١٣٩ – ١٤٠.

(٥) الأبشيهي: المستطرف، جـ ١، ص.ص ١٩٠ – ١٩١.

في هربكم؟ فقال: ما وجدنا شيئاً أنفع من الجوهر القليل الثمن الذي تبلغ قيمة الحبة منه خمسة دنانير؛ لأنّا استصحبنا الفاخر منه والقريب الثمن، فما كنّا نقدر على بيع الفاخر لشدة الطلب لنا والخوف من أن يعرف به فينبّه علينا ونؤخذ، وكان هذا اليسير الثمن يشترى منا من غير أن يعرف فننتفع به ويخفى أمرنا فكان أنفع" (1).

وقد أوردت بعض المصادر أسماء بعض الذخائر الأمويّة المصادرة بأنواعها المختلفة وهذا جدول بها:

الرقم	نوع الذخيرة	إسم المصادر	مصير الذخيرة	المصدر
١.	ناقة مرصّعة بالجواهر	خزائن الأمويين	ذخائر الخلافة	ابن الزبير: الذخائر والتحف، ص ١٥
٢.	مائدة أرجلها ذهب	مروان بن محمد	ذخائر الخلافة	ابن الزبير: الذخائر والتحف، ص ٢٧
٣.	جوهر الخلافة	خزائن الأمويين	ذخائر الخلافة	ابن الزبير: الذخائر والتحف، ص ٩٣
٤.	بدنة عبدة	عبدة بنت عبدالله	ذخائر الخلافة	ابن الزبير: الذخائر والتحف، ص ٩٤
٥.	بدنة الرائعة	جارية هشام	ذخائر الخلافة	ابن الزبير: الذخائر والتحف، ص ٩٤
٦.	أمتعة هشام	هشام بن عبدالملك	ذخائر الخلافة	ابن الزبير: الذخائر والتحف، ص ١١٣
٧.	مرآة يزعم أهل العلم أن الله	خزائن الأمويين	ذخائر الخلافة	ابن الزبير: الذخائر ص.ص ١٦٦-١٦٧
	أنزلها على آدم			
٨.	درة بني أميّة العظيمة	خزائن الأمويين	حسنة جارية المهدي	ابن الزبير: الذخائر والتحف، ص ١٧٤
٩.	قبة جزع يماني	هشام بن عبدالملك	ذخائر الخلافة	ابن الزبير: الذخائر والتحف، ص ١٧٨
١٠.	مائدة جزع	مروان بن محمد	ذخائر الخلافة	ابن الزبير: الذخائر والتحف، ص ١٧٩
١١.	جام زجاج فرعوني	مروان بن محمد	ذخائر الخلافة	ابن الزبير: الذخائر والتحف، ص ١٧٩
١٢.	مائدة فيروزج	خزائن الأمويين	ذخائر الخلافة	ابن الزبير: الذخائر والتحف، ص ١٩٥
١٣.	درع من يواقيت ودر	عبدة بنت عبدالله بن	عبدالله بن علي	المرزباني، محمد بن عمران: معجم
		يزيد بن معاوية زوجة		الشعراء، تح: عبدالستار أحمد فراج،
		هشام		دار إحياء الكتب العربية، د.م، ١٣٧٩هـ
				(١٩٦٠م)، ص٥٢ وسيشار إليه فيما
				بعد المرزباني: معجم الشعراء، السراج،
				جعفر بن أحمد بن الحسين: مصارع
				العشاق، دار صادر، بيروت، د.ت،
				مج٢، ص١٥١، وسيشار إليه فيما بعد،
				السراج: مصارع العشاق.
١٤.	جوهر منسوج بالذهب	عبدة بنت عبدالله بن	عبدالله بن علي	السراج: مصارع العشاق،
		يزيد		مج ٢، ص ١٥١

(١) البلاذري: أنساب، (خط)، جـ ٣، ق ٢٩٠، التنوخي: نشوار، جـ ٢، ص ٤١.

الرقم	نـــــوع الذخيـــرة	إسم المَصادَر	مصير الذخيرة	المصـــــــــــدَر
١٥.	الدرة اليتيمـة	عبدة بنت عبدالله بن	عبدالله بن علي	التجاني، محمد بن أحمد: تحفة العروس
		يزيــد		ونزهة النفوس، مكتبة التراث الاسلامي،
				القاهرة، د.ت، ص ١٩٣، وسيشار إليه
				فيما بعد، التجاني: تحفة العروس.
١٦.	جوهـر فاخـر	هشام بن عبدالملك	ذخائر الخلافــة	التنوخي: المستجاد، ص ١٥٠
١٧.	اثني عشر ألف قميص وشي	هشام بن عبدالملك	ذخائر الخلافــة	الابشيهي: المستظرف، جـ٢، ص ٣٤
١٨.	عشرة آلاف تكة حرير	هشام بن عبدالملك	ذخائر الخلافــة	الأبشيهي: المستظرف، جـ ٢، ص ٣٤
١٩.	اثني عشر ألف عدل خز	مروان بن محمد	ذخائر الخلافــة	البغدادي: تاريخ بغداد، جـ٥، ص٣٩٣،
				الذهبي: سير، جـ٧، ص ٤٠٢
٢٠.	بساط ابريسمي مذهّـب	هشام بن عبدالملك	قصر المتوكل	الشابشتي: الديارات، ص ١٥٠،
				ابن الزبير: الذخائر والتحف، ص ١١٣
٢١.	أثواب آل مروان	آل مروان	ذخائر الخلافة	ابن اعثم: الفتوح، مج ٤، ص ٣٨١
٢٢.	كأس أم حكيم	مروان بن محمد	ذخائر الخلافــة	ابن الزبير: الذخائر والتحف، ص ١٧٩
٢٣.	البُـرْد (إحدى شارات الخلافة	مروان بن محمد	ذخائر الخلافــة	البلاذري: أنساب، قسم ٣، ص ١٠٠
	وهو برد الرسول (ص)			
٢٤.	قعب الخلافة	مروان بن محمد	ذخائر الخلافــة	البلاذري: أنساب، قسم ٣ ص ١٠٠
٢٥.	مخضب الخلافة	مروان بن محمد	ذخائر الخلافــة	البلاذري: أنساب، قسم ٣ ص ١٠٠
٢٦.	قضيب الخلافة	مروان بن محمد	ذخائر الخلافــة	البلاذري: أنساب، قسم ٣ ص ١٠٠

يلاحظ مما تقدم أن العباسـيين قد صادروا الكثير من أملاك بني أميّـة، سواءً أكانت منقولة كالأموال والجواهر والتحف والملابس، أو غير منقولة كالضياع والأراضي والعيون والدور والقصور، وقد كانت بالكثرة، الأمر الذي أدى إلى إحداث ديوان خاص لإدارتها والعناية بشؤونها.

كما يلاحظ أن العباسيين كانوا شديدو البطش بالأمويين وبأتباعهم، وخاصة بمن يعرف عنه أنه أخفى مالاً للأمويين، وتجدر الإشارة إلى أن تلك الأموال المصادرة، قد أغنت خزينة بيت المال في الدولة العباسية، في الوقت الذي كانت فيه بأمس الحاجة للأموال من أجل إرساء قواعد الدولة الجديدة.

ب. مصادرات الهاشميين:-

تُـعدُّ ثورات العلويين السياسيّة من أخطر الثورات التي واجهت الخلافة

العباسية، ذلك أن العلويين كانوا يعدون أنفسهم أحق بالخلافة، فنظروا إلى العباسيين على أنهم مغتصبون للسلطة، وفي نفس الوقت نظر العباسيون إلى العلويين نظرة شك، وعدّوهم مصدر خطر حقيقي على دولتهم الفتية، وبذلك أصبح النزاع محتّماً بين الهاشميين أنفسهم، وقد بدأت تلك النظرة منذ أن تولى أبو جعفر المنصور الخلافة، فركّز جهوده منذ البداية على الحركة العلوية، لإدراكه بأن هذه الحركة أصبحت رمزاً للمعارضة ضد العباسيين بعد القضاء على الخلافة الأموية.

وتعَدّ ثورة محمد بن عبدالله بن الحسن (الملقّب بالنفس الزكية) ت ١٤٥هـ (٧٦٢م) وأخيه ابراهيم ت ١٤٥هـ (٧٦٢م) من أوائل الثورات العلوية التي واجهت الخليفة أبا جعفر المنصور، ذلك أن المنصور ومنذ تسلمه الخلافة كان قد حرص على القبض على ابراهيم ومحمد ابني عبدالله بن الحسن، لأن محمداً كان في آخر أيام بني أميّة قد بايعه جماعة من أهل الحجاز بالخلافة، وكان أبو جعفر المنصور من جملة من بايعه، وعندما آلت الخلافة للمنصور خشي محمد بن عبدالله وأخوه ابراهيم منه فاختفيا، وخشي أبو جعفر المنصور منهما، خوفاً من أن يثورا عليه كما كانا يخططان للثورة على مروان بن محمد، فأحضر المنصور أباهما عبدالله بن الحسن وطلب منه أن يخبره بمكان ولديه إلا أنه رفض "فغضب المنصور وأمر بسجنه وبيع رقيقه وأمواله" [1].

وقد بلغ الجد بالمنصور في القبض على محمد النفس الزكية، أنه أطلق لولاته على المدينة حرية الإنفاق من أجل البحث عنه، إلا أنهم لم يجدّوا في هذه المهمة مما دفعه إلى معاقبتهم بالسجن والمصادرة؛ ففي عام ١٤٤هـ (٧٦١م) أمر أبو جعفر بالقبض على والي المدينة زياد بن عبيدالله الحارثي وبمصادرة أمواله، بعدما سمع بتساهله مع محمد النفس الزكيّة وبإعطائه الأمان [2].

وفي نفس العام عزل محمد بن خالد بن عبدالله القسري عن ولاية المدينة وصادر

---

(١) البلاذري: أنساب، جـ٣، تح: محمد باقر المحمودي، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١٣٩٧هـ(١٩٧٧م)، ص٨٩، وسيشار إليه فيما بعد، البلاذري: أنساب، ابن كثير: البداية والنهاية، جـ ١٠، ص ٨٣.

(٢) البلاذري: أنساب، جـ٣، ص ٨٧، الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٧، ص ٥٢٩، ابن الأثير: الكامل، جـ ٥، ص ٥١٩، الذهبي: تاريخ الاسلام،جـ ٩، ص ١٧.

أمواله، لفشله في القبض على محمد النفس الزكيَّة وأخيه ابراهيم، وكان محمد بن خالد قد صرف أكثر من مائة ألف دينار لهذه الغاية دون نتيجة، الأمر الذي أغضب أبا جعفر فأمر بسجنه ومصادرته [١].

وبعد فشل كل تلك المحاولات للقبض على محمد النفس الزكية، لم يجد المنصور أمامه إلا إجبار محمد على الخروج، فأمر والي المدينة باعتقال آل الحسن ومصادرتهم، مما اضطر بمحمد النفس الزكية إلى الخروج وإعلان ثورته عام ١٤٥هـ (٧٦٢م)، وخاصة بعدما سمع بوفاة أبيه داخل السجن [٢].

لم تستمر ثورة النفس الزكية أكثر من شهرين ونصف، إذ سرعان ماستطاع عيسى بن موسى [٣] ابن أخ المنصور من القضاء على حركته وقتله في نفس العام الذي خرج فيه، ثم قام بمصادرة جميع أموال آل الحسن بعد تأييد أبي جعفر لذلك [٤]، وكانت فَدَكُ من بين الأموال التي صودرت عن آل الحسن [٥].

وكان المنصور قد أوصى عيسى قبل ذهابه لقتال محمد النفس الزكية بقوله: "من لقيك من آل أبي طالب فاكتب إليَّ إسمه، ومن لم يلقك فاقبض ماله. قال: فقبض عين أبي زياد وكان جعفر بن محمد [٦] (جعفر الصادق بن محمد الباقر) تغيّب عنه، فلما قدم أبو جعفر كلمه جعفر وقال: مالي قال: قد قبضه مهديكم" [٧].

---

(١) البلاذري: أنساب، جـ ٣، ص ٨٧، الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٧، ص ٥٣١، ابن الأثير: الكامل، جـ ٥، ص ٥١٩، النويري: نهاية الأرب، جـ ٢٢، ص ٨٧.

(٢) ابن حبيب، محمد بن حبيب الهاشمي: المحبّر، تح: إيلزه ليختن شتيتر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، د.ت، ص ٣٥، وسيشار إليه فيما بعد، ابن حبيب: المحبّر، الأزدي: تاريخ الموصل، ص ١٨١، ابن كثير: البداية والنهاية، جـ١٠، ص ٨٣.

(٣) عيسى بن موسى بن محمد ت ١٦٨هـ (٧٨٤م) أنظر (الذهبي: سير، جـ ٧، ص٤٣٤).

(٤) ابن حبيب: المحبّر، ص ٣٥، الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٧، ص ٦٠٣، الأزدي: تاريخ الموصل، ص ١٩٣.

(٥) أبو هلال العسكري: الأوائل،تح: محمد المصري، وليد عقاب، وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق، ١٣٩٥هـ (١٩٧٥م) جـ ١، ص ٣٧٥، وسيشار إليه فيما بعد، العسكري: الأوائل.

(٦) جعفر بن محمد بن علي بن الحسين (الصادق) ت ١٤٨هـ (٧٦٥م) أنظر(الصفدي:الوافي بالوفيات، جـ ١١، ص١٢٧).

(٧) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٧، ص ٥٧٩، الأزدي: تاريخ الموصل، ص ١٩٦، ابن الأثير: الكامل، جـ ٥، ص ٥٤٤، ابن خلدون: العبر، جـ ٥، قسم ٢، ص ٤٠٨.

أما إبراهيم بن عبدالله فقد خرج على المنصور في البصرة بعد شهرين من ثورة أخيه، ولقي تأييداً كبيراً من سكان البصرة، الأمر الذي دفع أبا جعفر لإرسال عدة جيوش لقتاله مما أدى إلى مقتله عام ١٤٥هـ (٧٦٢م)، ثم أمر المنصور بهدم دور الذين خرجوا عليه مع ابراهيم وبعقر نخلهم في البصرة، وبعث محمد بن سليمان فعاث بها فساداً وهدَم منازل كثيرة [١].

وتجدر الإشارة إلى أن المنصور قد اتبع سياسة المصادرة في معاقبته للعلويين ولكل من خرج معهم أو أيدهم، فقد ذكر الطبري أن محمد بن خالد كان قد أيَّد محمد النفس الزكيَّة في ثورته، فقام المنصور بالقبض عليه وبمصادرته وقتله [٢]. وذكر البغدادي أن المنصور بعد قتله لإبراهيم بن عبدالله، طلب قطن بن مُعاوية [٣] فاختفى، فأمر المنصور بقبض جميع أمواله ودوره، وكان من أبرز من ساند ابراهيم في ثورته [٤]. وجاء في الأغاني أن عاتكة بنت عبدالملك بن الحرث زوجة عبدالله بن الحسن قالت لأبي جعفر سنة حج : "يا أمير المؤمنين أيتامك بنو عبدالله بن الحسن فقراء لاشيء لهم، فردّ عليهم ما قبضه من أموالهم" [٥].

ويبدو أن المنصور قد صبَّ جام غضبه على معظم العلويين، حتى أنه لم يسلم من بطشه من كان يتولى له عملاً منهم، فيذكر البغدادي أن "الحسن بن زيد بن الحسن ابن علي بن أبي طالب ت ١٦٨هـ (٧٨٤م) ولاه أبو جعفر المنصور المدينة خمس سنين ثم غضب عليه، فعزله واستصفى كل شيء له وحبسه ببغداد، فلم يزل

---

(١) ابن عبد ربه: العقد الفريد، جـ ٢، ص ٢٩٠، ابن الأثير: الكامل، جـ ٥، ص ٥٧٦، ابن كثير: البداية والنهاية، جـ ١٠، ص ١٠٣.

(٢) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٧، ص ٦٠٧.

(٣) قطن بن معاوية الغلابي، انظم إلى إبراهيم بن عبدالله بن الحسن بعد خروجه على المنصور فقتله المنصور فقام المنصور بمصادرة جميع أملاكه ثم عفا عنه ورد إليه جميع ما صورد منه أنظر (التنوخي: نشوار، جـ ٦، ص.ص ١٢٤-١٢٨).

(٤) ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبدالله بن محمد البغدادي:الفرج بعد الشدّة، تح: ياسين محمد السواس، دار البشائر، دمشق، ١٤١٣هـ(١٩٩٢م)، جـ٢، ص١٢٢، وسيشار إليه فيما بعد، ابن أبي الدنيا: الفرج بعد الشدة، التنوخي: نشوار ، جـ٦، ص ١٢٤، البغدادي: تاريخ بغداد، جـ ١٠، ص ٥٨، ابن عساكر: تاريخ دمشق، جـ ٣٨، ص ٢١٩.

(٥) الدينوري، أحمد بن مروان بن محمد: المجالسة وجواهر العلم، صورة عن مخطوطة أحمد الثالث، مكتبة تابوسراي، استنابول، رقم ٦١٨، معهد تاريخ العلوم العربية الاسلامية، يصدرها: فؤاد سنركين ١٤٠٧هـ (١٩٨٦م)، ص ٤٢٩ وسيشار إليه فيما بعد: الدينوري: المجالسة،الأصبهاني: مقاتل ، ص ٤٣٣.

محبوساً حتى مات المنصور وولي المهدي، فأخرجه من محبسه ورد عليه كل شيء ذهب له" [1].

وفي خلافة المهدي ربما تكون النظرة العدائية تجاه العلويين قد خفّت قليلاً عنها زمن المنصور، لما رأيناه من رده لأموال الحسن بن زيد وإطلاقه من سجنه بعد أن صادر المنصور أملاكه، ورغم ذلك لم يكن الخليفة المهدي من المتساهلين مع العلويين إذا ما فكروا بالخروج على سلطته وزعزعة أمن الدولة، وقد وصل به الأمر إلى قبضه على وزيره يعقوب بن داود وسجنه ومصادرة جميع أملاكه بسبب إطلاقه لرجل علوي كان المهدي قد سلّمه إليه وطلب منه قتله [2].

وفي عام ١٦٩هـ (٧٨٥م) خرج الحسين بن علي بن الحسن ت ١٦٩هـ (٧٨٥م) على الخليفة المهدي في المدينة، فوجه إليه مبارك التركي وموسى بن عيسى [3] لقتاله، فاستطاعا الانتصار عليه وقتله في نفس العام الذي خرج فيه، ثم نادوا بالأمان لأصحابه وقام عيسى بن موسى بقتل الحسن بن محمد بن عبدالله بن الحسن، وقد أثار ذلك العمل حفيظة المهدي لأن عيسى قد نقض الأمان الذي نادى به لأصحاب الحسين، فغضب عليه لذلك وأمر بقبض أمواله [4].

ونتيجة لهذه الحركة التي قام بها الحسين بن علي، فقد صودرت جميع ممتلكاته وممتلكات أهله عقاباً لهم على هذه الحركة، كما جاء عند الطبري فقد أورد: "لما بلغ العُمَريّ [5] وهو بالمدينة قتل الحسين بن علي صاحب فخ، عمد إلى داره ودور أهله فحرقها، وقبض أموالهم ونخلهم فجعلها في الصوافي المقبوضة" [6].

(١) البغدادي: تاريخ بغداد، جـ ٧، ص ٣٠٩، ابن كثير: البداية والنهاية، جـ١٠، ص٢٧٣، ابو المحاسن: النجوم الزاهرة، جـ٢، ص ٥٦.

(٢) مجهول: العيون والحدائق، جـ ٣، ص.ص ٢٧٧ - ٢٧٨، ابن الأثير: الكامل، جـ ٦، ص.ص ٧١ - ٧٢، ابن طباطبا: الفخري، ص.ص ١٨٥ - ١٨٦.

(٣) موسى بن عيسى بن موسى، والي الكوفة، أنظر (ابن خلكان: وفيات، جـ ٢، ص ٤٦٧).

(٤) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٨، ص ١٩٨، ابن الأثير: الكامل، جـ ٦، ص.ص ٩٠ - ٩٣، تذكر بعض المصادر أن الحسين بن علي خرج في أيام الخليفة الهادي عام ١٦٩هـ وأنه هوالذي غضب على عيسى بن موسى ومبارك التركي وقبض أموالهم أنظر (المسعودي: مروج الذهب، جـ ٣، ص.ص ٣٣٦ - ٣٣٧، الأصبهاني: مقاتل ، ص ٤٥٢، ابن خلدون: العبر، جـ ٥، قسم ٢، ص ٤٥٧).

(٥) عمر بن عبدالعزيز بن عبدالله بن عمر بن الخطاب، والي المدينة للخليفة الهادي أنظر(الطبري: تاريخ الرسل،جـ٨،ص١٩٢)

(٦) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٨، ص ٢٠٠، الأصبهاني: مقاتل ، ص ٤٥٥.

وعندما تولى المأمون الخلافة، اختلف الأمر تماماً بالنسبة للعلويين، نتيجة لسياسته التوفيقية تجاههم، إذ كان ميالاً لهم عطوفاً عليهم. فورد في المختصر قول أبي الفداء: "وكان المأمون شديد الميل إلى العلويين والإحسان إليهم" [1]، حتى أن أول مظلمة ردت في عهده إلى أهلها كانت فدك، فقد ردها إلى أولاد فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلّم، فمما يذكر أن الخليفة المأمون جلس للمظالم "وأول رقعة وقَعَت في يده نظر فيها وبكى ثم قال: أين وكيل فاطمة بنت رسول الله عليه السلام؟ فقام شيخ ... فتقدم وجعل يناظره في فدك، والمأمون يحتج عليه وهو يحتج على المأمون، ثم أمر أن يسجل بها لهم، فسجل وأمضاه المأمون فانشأ دعبل يقول:

(الخفيف)

أَصْبَحَ وَجْهُ الزَمـان قَد ضَحِكا　　　بردّ مأمونِ هاشـمٍ فدكـا" [2]

ومما يلفت النَّظر في سياسة المأمون تجاه العلويين، مبايعته لعلي بن موسى [3] بن جعفر بن أبي طالب بولاية العهد، على الرغم من معارضة أفراد البيت العباسي، الذين ثاروا عليه وقاموا بمبايعة عمه ابراهيم بن المهدي بالخلافة عام ٢٠٢هـ (٨١٧م) [4].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤرخين قد اختلفوا في الدوافع، التي أدت إلى مبايعة المأمون لعلي الرِّضا بولاية العهد، وأغلب الظن أن هذه السياسة من المأمون كانت لكشف الشخصيات العلوية المختفية، إضافة لكشف مبادئهم للعامة، الذين كانوا يميلون إليهم، وتزداد أعدادهم كلما زاد بطش العباسيين بهم، فرأى بهذه السياسة وسيلة أنجع للحد من نشاطهم، فجاء في أخبار العلماء "وكان المأمون قد رأى آل أمير

---

(١) أبو الفداء، عماد الدين اسماعيل، المختصر في أخبار البشر، المطبعة الحسينيّة المصرية، ط٢، د.ت، ٢، ص ٣٢، وسيشار إليه فيما بعد، أبو الفداء: المختصر.

(٢) أبو هلال العسكري: الأوائل، جـ ١، ص ٣٧٦.

(٣) علي بن موسى بن جعفر ت ٢٠٣هـ (٨١٨م) أنظر (الصفدي: الوافي بالوفيات، جـ ٢٢، ص١٢٧).

(٤) المسعودي: التنبيه والإشراف، ص.ص ٣١٩-٣٢٠.

المؤمنين علي بن أبي طالب، مُتَخشِّيْن مختفين من خوف المنصور ومن جاء بعده من بني العباس. ورأى العوام قد خفيت عنهم أمورهم بالاختفاء، فظنوا بهم ما يظنونه بالانبياء، ويتموهون في صفتهم بما يخرجهم عن الشريعة من التغالي، فأراد معاقبة العامة على هذا الفعل، ثم فكر أنه إذا فعل هذا بالعوام زادهم إغراءً به فنظر في هذا الأمر نظراً دقيقاً وقال: لو ظهر للناس ورأوا فسق الفاسق منهم وظلم الظالم، لسقطوا من أعينهم ولأنقلب شكرهم لهم ذماً" [١].

وفي رأينا فقد تكون سياسية التسامح والود التي انتهجها المأمون، ليست لحبه لابناء عمه العلويين كما يبدو للوهلة الأولى، وإنما كانت وسيلة للحد من نشاطهم، وبالتالي القضاء عليهم بعدما فشلت أساليب القمع والعنف التي انتهجها أسلافه من الخلفاء.

استمرت سياسة الود تجاه العلويين طيلة سنوات حكم الخليفتين المعتصم والواثق، إلى أن تولى المتوكل الخلافة، فانتهج سياسة عدائية تجاه العلويين "فقد كان شديد الوطأة على آل أبي طالب، غليظاً على جماعتهم، مهتماً بأمورهم، شديد الغيض والحقد عليهم، وسوء الظن والتهمة لهم، ... فبلغ فيهم مالم يبلغه أحد من خلفاء بني العباس قبله" [٢].

ويضيف ابن الأثير أن المتوكل كان شديد البغض لعلي بن أبي طالب ولأهل بيته "وكان يقصد من يبلغه عنه أنه يتولى علياً وأهله بأخذ المال والدم" [٣]، فأمر بمصادرة كل من يبر آل علي أو يحاول التقرُب منهم، فأورد الأصبهاني: أن المتوكل "استعمل على المدينة ومكة عمر بن الفَرَج الرُّخجي، فمنع آل أبي طالب من التعرض لمسألة الناس، ومنع الناس من البر بهم، وكان لا يبلغه أن أحداً أبر أحداً منهم وإن قل، إلا أنهكه عقوبة وأثقله غرماً" [٤].

لم يقف الأمر بالمتوكل عند هذا الحد، إذ أمر بهدم قبر الحسين بن علي وأن يُبذر ويسقى موضع قبره وأن يمنع الناس من زيارته، وأعلن أن من وُجِد عند قبره

---

(١) القفطي:أخبار العلماء، ص.ص ٢٢١ - ٢٢٢.

(٢) الأصبهاني: مقاتل ، ص ٥٩٨.

(٣) ابن الأثير: الكامل، جـ٧، ص ٥٥.

(٤) الأصبهاني: مقاتل، ص ٥٩٩.

ســوف يســجن وتصادر أمـوالــه، فـهـرب الناس وتركوا زيارته فحُـرث موضـع القبـر وزُرع [1].

ويذكر الاصبهاني أنَّ السبب الذي دفـع المتوكل لهذاالعمل، هو أن إحدى المغنيات كانت تبـعث للمـتوكل بجواريها يغنين له، فحدث أن طلبها يوماً فلم يجدها، فسأل جاريتها عنها فقالت: أنها قد خرجت للحج فقال: وأين حججتم في شعبان فقالت: إلى قبر الحسين فاستطير غضباً "وأمـر بمولاتها فحبست واستصفى أملاكها" ثم أمر بتدمير مباني القبر ومنع الناس من زيارته [2].

ومع حذرنا من دقة هذا الخبر إلاّ أنه يوضِّح البغض والكره الذي يكنُّه المتوكل لأفراد البيت العلوي، حتى أنَّه كان يحقد على من يعطف عليهم أو يتقرب منهم "وقيل أن المتوكل كان يبغض من تقدمه من الخلفاء: المأمون، والمعتصم، والواثق في محبّة علي وأهـل بيته" [3].

استمر الحال بالعباسيين على هذا المنوال، بقمع ومصادرة أي حركة علوية تقوم ضدهم، لإدراكهم بخطورة تلك الحركات، ففي عام ٢٥١هـ (٨٦٥م) خرج بالكوفة على الخليفة المستعين، الحسين [4] بن محمد بن حمزة بن عبدالله فوجه إليه المستعين مُزاحِم بن خاقان [5] فهزمه وقتل من أصحابه الكثير، "ولما دخل مُزاحِم الكوفة حرق بها ألف دار، ونهب أموال الذين خرجوا معه، وباع بعض جواري الحسين بن محمد هذا وكانت مُعتَقَة" [6].

وبناءً على ما سبق نلاحظ أن العباسيين كانوا كثيروا الحرص من الثورات العلوية، فلم يتهاونوا في التعامل معها، فبالإضافة لاستخدامهم القوة لقمع تلك الحركات، عمدوا إلى المصادرة لتشمل كل من أيد تلك الحركات أو حتى تعاطف معها.

---

(١) ابن الاثير: الكامل، جـ ٧، ص ٥٥.

(٢) الأصبهاني: مقاتل ، ص.ص ٥٩٧ - ٥٩٨.

(٣) ابن الأثير: الكامل، جـ ٧، ص ٥٦.

(٤) الحسين بن محمد بن حمزة بن عبدالله بن أبي طالب، خرج على الخليفة المستعين وأسر في نفس العام الذي خرج فيه أنظر(الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٩، ص ٣٢٨).

(٥) مُزاحم بن خاقان أرطوج قائد المستعين أنظر (الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٩، ص ٣٢٨).

(٦) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٩، ص ٣٢٨، ابن كثير: البداية والنهاية، جـ ١١، ص ٩.

جـ. مصادرات حركات المعارضة الأخرى:-

انتهجت السلطة العباسية منذ البداية سياسة المصادرات في تصدِّيها لحركات المعارضة التي كانت تتعرض لها؛ لأن المصادرات تُعَدُّ أحد الأساليب الفعالة للحد من نشاط أي حركة، وذلك لما للناحية الاقتصادية من تأثير كبير على قوة الحركة أو ضعفها، وسوف يلاحظ أن الدولة العباسية -بعد التخلص من أي حركة معارضة- كانت تعمد إلى مصادرة كل من أيَّد أوتعاطف مع تلك الحركات كأحد أساليب العقاب، حتى يكون رادعاً لمن يفكر بمساندة أي خارج على شرعية الخليفة، إضافة إلى ضمان الدولة عدم الاستفادة من تلك الأموال في إعادة نشاط الحركة وإزعاج الدولة من جديد، ولدينا العديد من النصوص التي تبين لجوء الخلافة العباسية لمصادرة حركات المعارضة، إضافة إلى القتل والسجن الذي كان يقع على أصحابها.

وقد بدأت تلك السياسة منذ خلافة أبي العباس السفاح، ففي عام ١٣٤هـ (٧٥١م) خرج بسَّام بن إبراهيم بن بسَّام [١] في خراسان وخلع طاعة السفاح فوجه إليه أبو العباس قائده خازم بن خُزَيمة [٢] فهزمه وقام بمطاردته فمر بذات المطامير [٣] وبها بني الحارث بن كعب بن عبدالمدان وهم أخوال أبي العباس، وكان قد سمع أنهم ألجأوا إليهم رجلاً من أتباع بسَّام اسمه المغيرة بن الفزع، فسأل جماعة كانوا في مجلس عنه فقالوا إنه أقام عندهم ليلة ثم خرج فغضب خازم وقال لهم: "أنتم أخوال أمير المؤمنين ويأتيكم عدوه فيأمن في قريتكم فهلا أجتمعتم فأخذتموه فأغلظ له الجواب فأمر بهم فضربت أعناقهم جميعاً، وهدمت دورهم، وانتهبت أموالهم، ثم انصرف إلى أبي العباس" [٤].

هذا العمل الذي قام به خازم يوضح السياسة التي سارت عليها الدولة العباسية في قمعها لحركات المعارضة ومن يساندها، فلم يعفِ أخوال

---

(١) بسام بن ابراهيم بن بسام أحد فرسان أهل خراسان أنظر (الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٧، ص ٤٦١).

(٢) خازم بن خُزيمة قائد السفاح أنظر (الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٧، ص٤٦١).

(٣) المطامير: جمع مطمورة وهي الحفرة تحت الأرض، ومطامير قرية بالعراق، وذات المطامير بلد بالثغور الشامية ويقال لها أيضاً المطامير دون إضافة (ياقوت: معجم البلدان، جـ ٥، ص ١٤٨).

(٤) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٧، ص ٤٦١.

الخليفة لمساندتهم أحد الخارجين على سلطة الدولة فقتل منهم مجموعة كبيرة، ثم قام بمصادرتهم عقاباً لهم على عملهم.

وبعد تولي أبو جعفر المنصور الخلافة، سار على نفس النهج بمعاقبته الخارجين عليه بالقتل والمصادرة، فكان عمه عبدالله بن علي أول المصادَرين كونه قد خالف المنصور ودعا لنفسه بالخلافة بعد وفاة أبي العباس السفاح مباشرة، فأرسل له المنصور قائده أبي مسلم الخراساني فهزمه وصادر كل ماوجد لعبدالله بن علي وأخيه عبدالصمد بالرقة، ثم قبض عليه في البصرة وأرسِل للمنصور فأمر بسجنه، وبقي كذلك إلى أن مات [1].

وفي عام ١٤١هـ (٧٥٨م) خلع والي خراسان عبدالجبار بن عبدالرحمن [2] الطاعة بعد أن كثرت الأموال والعدَّة بين يديه فوجَّه إليه المنصور ابنه المهدي، فاستطاع أسره وأخذه إلى بغداد حيث استخرجت منه الأموال وأُعدِم [3].

وفي خلافة المأمون، وبعد مبايعته لعلي بن موسى بن جعفر بولاية العهد ثار أقاربه عليه وقاموا بمبايعة عمه إبراهيم بن المهدي بالخلافة، وبعد عودة المأمون قام بمصادرة جميع أملاك إبراهيم واستمر بمطاردته إلى أن استطاع القبض عليه فاستعطفه إبراهيم واعتذر منه فرد إليه المأمون جميع ما صُودِرَ منه فأنشد إبراهيم:

(البسيط)

رَدَدْتَ مالي ولم تضنن علي بهِ ... وقبلُ ردك مالي قد حقنتَ دمي

فإنْ جحدت ما أوديت من كَرَمٍ ... إنِي أبا للوم أوْلى منك بالكرم [4]

وفي أثناء ثورة إبراهيم بن المهدي قام المأمون بمصادرة كل من أيد إبراهيم في ثورته: فكان الفضل بن الربيع من جملة من صودرت أملاكهم

---

(١) ابن أعثم:الفتوح، جـ ٨، ص.ص ٣٨٢ - ٣٨٤، ابن رأس غنمة: مناقل الدرر، ق ١٢٣ ب - ١٢٤أ، أبو الفداء: اليواقيت، ص.ص ٤٧ - ٤٨، الدواداري: زبدة الفكر، ق ١٦ ب.

(٢) عبدالجبار بن عبدالرحمن والي خراسان ت ١٤١هـ (٧٥٩م) أنظر (الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٧، ص٥٠٩).

(٣) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٧، ص.ص ٥٠٨ - ٥٠٩.

(٤) ابن اعثم: الفتوح، جـ ٨، ص.ص ٤٥٧ - ٤٥٨، المسعودي: التنبيه والإشراف، ص.ص ٣١٩ - ٣٢٠. التنوخي:المستجاد، ص.ص ٨٢-٨٣، ابن طيفور:تاريخ بغداد، ص ١٠٣.

فيذكر اليعقوبي أن الفضل كان قد بايع ابراهيم بن المهدي وحارب معه ضد جيش المأمون، فأمر المأمون أن تقبض جميع ضياعه وأمواله وعقاراته، وبعد القبض على ابراهيم طلب الفضل الأمان "فأمسك المأمون عنه ورد عليه ضيعة من ضياعه مبلغ مالها ثلاث مائة ألف درهم وستون ألف قدرها لقوته وقوت عياله" [1].

وبناءً على ما سبق نلاحظ أن الدولة العباسية -كإجراء رادع- كانت تقوم باستصفاء أملاك الخارجين عليها فالفضلُ بن الربيع صُودرت جميع ممتلكاته وحينما رضي عنه الخليفة المأمون لم يردَّ إليه سوى ضيعة واحدة من ضياعه حتى تكفيه شر المسألة هو وأولاده.

وكذلك فعل الخليفة المعتصم مع المازيار[2] والي خراسان حين أعلن انفصاله عام ٢٢٤هـ (٨٣٨م) وخرج على الخليفة المعتصم، فوجه إليه قائده عبدالله بن طاهر الذي استطاع أن يقبض عليه ويُصادر جميع أمواله، التي بلغت ستة وتسعين ألف دينار وسبعة عشر قطعة زمرد وست عشرة قطعة ياقوت وثمانية أحمال من ألوان الثياب وتاج وسيف مجوهر وخنجر من ذهب مكلل بالجوهر وحق [3] كبير مملوء جوهراً قيمته ثمانية عشر ألف ألف درهم [4].

فهذه المصادرة لم تترك للمازيار شيئاً إذ أتت على جميع ثروته العينية والنقدية وهو إجراء ليس بالهين اتبعه خلفاء البيت العباسي مع كل الخارجين عليهم حتى يكون رادعاً لغيرهم ممن يفكرون بالخروج على سلطة الدولة.

وبمجيء العصر العباسي الثاني، استمرت الدولة بفرض سياسة المصادرات على الخارجين عليها وربما زادت عنها في العصر الأول.

وتجدر الإشارة إلى، أن الدولة في بعض الأحيان كانت تلجأ للمصادرات الجماعية، والتي قد تصل إلى مصادرة أهل بلد بكاملها نتيجة لخروجهم على سلطة الدولة، كما فعل الخليفة المستعين بأهل حمص عام ٢٤٩هـ (٨٦٣م) بعد ما قتلوا عامل الخليفة عليها وأعلنوا عصيانهم، فأرسل لهم الخليفة قائده موسى بن بغا الكبير،

---

(١) اليعقوبي: تاريخ، جـ ٣، ص ١٩٤، ابن العمراني:الأنباء، ص.ص ١٠٠ – ١٠١.

(٢) المازيار والي خراسان ت ٢٢٦هـ (٨٤٠م) أنظر (ابن خلكان: وفيات، جـ ٥، ص١٢٣).

(٣) الحُق: الوعاء المنحوت من الخشب أو العاج (ابن منظور: لسان العرب، ص ٥٦ باب حقق).

(٤) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٩، ص.ص ٩٥–٩٦، النويري:نهاية الأرب، جـ ٢٢، ص.ص ٢٥٤–٢٥٦.

فاستطاع الانتصار عليهم وقتل الكثير منهم "فدخل حمص عنوَة وأباحها ثلاثة أيام فانتهبت وطرحت النار في منازلها وانتهبت أموال التجار" [١].

وكان المعتمد قد اتبع سياسة المصادرات الجماعية لأتباع صاحب الزنج بعد تصديه لثورتهم، ففي عام ٢٦٧هـ (٨٨٠م) خرج الموفق أخو الخليفة المعتمد لقتال صاحب الزنج ، وبعد انتصاره عليهم قام بمصادرة كل ما وُجِدَ لَهم من الذخائر والأموال والأطعمة والمواشي ولم يترك لهم شيئاً ذا قيمة إلا وصادره [٢].

وفي نفس العام أيضاً خرج الموفق لقتال صاحب الزنج واتباعه وقام بمصادرة جميع ما وجده معهم من أموال وذخائر [٣]، وقد اتبع الموفق نفس الأسلوب عند احتلاله لعاصمة الزنج المختاره [٤] فبالإضافة إلى قتله وأسره الكثير منهم ، قام بمصادرة جميع ماوجد لصاحب الزنج وأعوانه داخل المدينة من أموال وغلال [٥].

وقد استمرت المصادرات الجماعية في الدولة العباسية، كلما كانت هناك أسباب موجبة لها، وغالباً ما كانت تقع عقاباً على ثورة وعصيان كما فعل الخليفة المعتضد ببني شيبان عام ٢٨٠هـ (٨٩٣م) بعد أن كثرت تحركاتهم بمنطقة الجزيرة، فلم يجد حلاً لإخضاعهم إلا بالخروج بنفسه إليهم، فقاتلهم بالقرب من نهر الزاب، فقتل وأغرق عدداً كبيراً منهم، وعندئذ أمر المعتضد بمصادرة جميع أملاكهم وأموالهم، حتى عجز جنده عن حمل ما صودر "فبيعت الشاة بدرهم والبعير بخمسة دراهم" [٦].

وأغلب الظن أن ماقام به المعتضد من مصادرة لبني شيبان، كان لمنعهم من الثورة مرة أخرى على الدولة، وليأمن استقرار منطقة الجزيرة بعد ذلك.

---

(١) البلاذري: فتوح، ص ١٤٠، اليعقوبي: تاريخ، جـ ٣، ص.ص ٢٣٤ - ٢٣٥.

(٢) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٩، ص ٥٧٣.

(٣) مجهول: العيون والحدائق، جـ ٤، قسم ١، ص.ص ٤٢ - ٤٣.

(٤) المختارة: محلة كبيرة ببغداد بالجانب الشرقي (ياقوت : معجم البلدان، جـ ٥، ص ٧١).

(٥) مجهول: العيون والحدائق، جـ ٤، قسم١، ص.ص ٥٣ - ٥٤، ابن كثير: البداية والنهاية، جـ ١١، ص ٤٦.

(٦) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ١٠، ص.ص٣٧ - ٣٨،مجهول: العيون والحدائق، جـ ٤، قسم ١، ص ٧٧، ابن الأثير:الكامل، جـ ٧، ص ٤٦٢.

ويلاحظ بأن المصادرات زادت في عهد الخليفة المقتدر بشكل ملحوظ، فاتّبع المقتدر أسلوب المصادرات لمعالجة الكثير من المصاعب التي كانت تواجهه، وبداهة فقد وجهت نحو حركات المعارضة، نأخذ منها مصادرته لجميع أنصار ابن المعتز بعد خلعهم للمقتدر عام ٢٦٦هـ (٩٠٨ م) فيُذكر أن المقتدر أمر وزيره أبو الحسن بن الفرات "بقبض مافي دور المخالفين الذين بايعوا ابن المعتز، وكانت امتعتهم تقبض وتحمل إليه فيراها وينفذها إلى خزائن المقتدر" (١).

من هنا نلاحظ أن الدولة العباسية قد انتهجت سياسة المصادرات في قمعها لحركات المعارضة، وفي رأينا أنها ما انتهجت هذا الأسلوب إلا وهي تتوخى تحقيق عدة أهداف من خلاله، لما للمصادرات من أهمية في دعم خزينة الدولة، عن طريق الأموال التي كانت تصادر من حركات المعارضة، إضافة إلى إضعاف حركات المعارضة ماليّاً واقتصادياً، وبالتالي توفير الجهد على الدولة ؛ للقضاء على هذه الحركات نهائياً، كما أنَّ هذا الأسلوب كان إجراءً رادعاً لكل من يفكر الخروج على سلطة الدولة؛ إذ كان يترك من يخرج على سلطة الدولة بعد مصادرته صفر اليدين لا يملك شيئاً وبالتالي يفقد مكانته الاقتصاديّة في المجتمع.

- مصادرات البرامكة:

عند دراستنا لمسألة مصادرة الرشيد للبرامكة ونكبتهم، نتساءل عن السبب الذي دفع الخليفة هارون الرشيد للقيام بهذا العمل، مع أنه هوالسبب وراء ارتفاع شأنهم، فقد قربهم إليه واستوزرهم، واعتمد عليهم في إدارة شؤون دولته.

وإذا كنا نتساءل عن سبب نقمة الرشيد على البرامكة، فذلك يعود إلى العلاقة القوية التي نشأت بين الرشيد والبرامكة منذ صغره، ويشير الدكتور محمد صالحية، إلى إجماع غالبية المصادر، على أن هارون الرشيد أُرسل وهو ملفوف بخرقة إلى بيت يحيى بن خالد بن برمك، حيث أُرضع مع ابنه الفضل، وكان

---

(١) ابن ماجه: تاريخ الخلفاء، ص ٥٢، التنوخي: نشوار، جـ ٥، ص ٧٣، التنوخي: الفرج، جـ ٢، ص.ص ١٣١ -١٣٢، الصابي: الوزراء، ص.ص ٢٨ - ٢٩، ابن الجوزي: الأذكياء، ص ٤٧.

هارون يخاطبه بالأبوة [1]، فيورد البغدادي أن الفضل بن يحيى بن خالد، كان رضيعاً لهارون الرشيد، فأرضعت الخيزران الفضل، وأرضعت زبيدة أم الفضل الرشيد أياماً، حتى صارا رضيعين، وفي ذلك يقول مروان بن أبي حفصة في قصيدة يمدح بها الفضل:

(الطويل)

كفى لك فضلاً أن أفضل حرة غذتك بثدي والخليفة واحد
لقد زنت يحيى في المشاهد كلها كما زان يحيى خالد في المشاهد [2]

ويضيف البغدادي أن الخليفة المهدي كان قد ضم هارون الرشيد في صغره إلى يحيى بن خالد بن برمك، وجعله في حجرة لتعليمه ورعايته "فلما استخلف هارون عرف ليحيى حقه وكان يعظِّمه وإذا ذكره قال:أبي،وجعل إصدار الأمور وإيرادها إليه" [3].

ولما كنا لسنا بصدد دراسة هذا الموضوع، فسوف نكتفي بالإشارة إلى بعض الأسباب التي عزاها المؤرخون لتلك الحادثة.

لقد اختلف المؤرخون في السبب الذي دفع الرشيد لنكبة البرامكة ومصادرة أموالهم، وقد ظهر هذا الاختلاف من خلال أقوال المؤرخين أنفسهم، إذ يقول اليعقوبي: "وقتل هارون الرشيد جعفر بن يحيى ... بغير أمر متقدم قبل ذلك ... وأكثر الناس في أسباب السخط عليهم مختلفين" [4]، في حين يورد الطبري: "وقتل جعفر بن يحيى، أما سبب ذلك فإنه مختلف فيه" [5]، ويذكر المسعودي: "وكان إيقاعه بهم (أي البرامكة) سنة سبع وثمانين ومائة واختلف في سبب ذلك" [6].

ونتيجة لذلك فقد أحاط الغموض هذه الحادثة، الأمر الذي دفع معظم المؤرخين

(١) محمد عيسى صالحية: مؤدبو الخلفاء في العصر العباسي الأول، المجلة العربية للعلوم الانسانية، جامعة الكويت، ع٥، مج٢، ١٤٠٣هـ (١٩٨٢م)، ص ٥٥، وسيشار إليه فيما بعد، صالحية: مؤدبو الخلفاء.

(٢) البغدادي:تاريخ بغداد، جـ ١٢، ص ٣٣٤.

(٣) المصدر نفسه، جـ ١٤، ص.ص ١٢٨ - ١٢٩.

(٤) اليعقوبي: تاريخ، جـ ٣، ص ١٦٤.

(٥) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٨، ص ٢٨٧.

(٦) المسعودي: مروج الذهب، جـ ٣، ص ٣٧٧.

إلى إبراز أكثر من سبب لتعليل ذلك [1]، فالبعض يعزيه إلى زواج العباسة أخت الرشيد من جعفر [2]، في حين يرى البعض أن احتجابهم الأموال كان من أسباب نكبتهم، وأن الرشيد ما قتلهم إلا لكثرة أملاكهم، لأنه لم يكن يمر ببلد ولا إقليم ولا قرية ولا مزرعة ولا بستان، إلا قيل هذا لجعفر [3].

ويورد الطبري أن جعفر بن يحيى كان قد ابتنى داراً كلفته عشرين ألف ألف درهم، وأن ابرهيم بن المهدي حذّره من إنفاق مثل هذا المبلغ الضخم على بناء دار، إذ سيُغيِّر من نظرة الرشيد لهم، وستكون طريقاً للواشي بهم عند الخليفة، ولهذا فيقال أنها كانت من بين الأسباب التي دفعت الرشيد للإيقاع بهم [4].

وقد وصل بهم الأمر باحتياز الأموال واحتكارهم لها، أن الرشيد كان يحتاج إلى اليسير من المال فلا يقدر عليه، حسب تعبير المسعودي [5]، حتى أنهم كانوا يرفضون

---

(١) للاستزادة حول نكبة الرشيد للبرامكة أنظر، مجهول: العيون والحدائق، جـ٣، ص ٣٠٦، ابن الأثير: الكامل، جـ ٦، ص ١٧٥، ابن طباطبا: الفخري، ص ٢٠٩، النويري: نهاية الأرب، جـ ٢٢، ص ١٣٥، الصفدي، تحفة ذوي الألباب، قسم١، ص٢٢٨، الذهبي: سير، جـ٩، ص ٦٥، الأتليدي: إعلام الناس، ص ٩٣، فرج: البرامكة، ص ٧٢).

(٢) يقال أن الرشيد كان لا يطيق فراق أخته العباسة وجعفر في مجلسه، وكان محرماً عليها الجلوس معه، فقام بتزويجهما حتى يحل جلوسهما معه، واشترط على جعفر أن لا يقربها، فاحتالت العباسة على جعفر وجعلته يجامعها، وانجبت منه طفلاً، وبعد أن علم الرشيد ذلك عن طريق جواري العباسة، غضب وقرر القضاء على البرامكة، وقد أشار أبو نواس إلى ذلك بقوله: (المتدارك)

ألا قل لأمين الله	وابن القادة الساسة
إذا ما ناكث سرك	أن تعدمه راسه
فلا تقتله بالسيف	وزوجه بعباسه

أنظر (الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٨، ص.ص ٢٩٤ - ٢٩٥، المسعودي: مروج الذهب، جـ ٣، ص ٣٨٤، ابن الأثير: الكامل، جـ ٦، ص ١٧٥، الذهبي: سير، جـ ٩، ص.ص ٦٦ -٦٧، الاتليدي: إعلام الناس، ص.ص ٩٣ - ٩٧.

(٣) ابن علي، جوهر الأنفاس، ق ٥٤ أ، ابن كثير: البداية، جـ ١٠، ص ١٩٦، الاتليدي: إعلام الناس، ص.ص ٩٣ - ٩٤.

(٤) الطبري: تاري خالرسل، جـ ٨، ص ٢٩١، ابن الأثير: الكامل، جـ ٦، ص ١٧٦، الذهبي: سير، جـ ٩، ص ٦٥.

(٥) المسعودي: مروج الذهب، جـ ٣، ص ٣٧٧.

التخلي ولو عن جزء من تلك الأموال مهما كانت الأسباب [١].

إضافة إلى ذلك فتعتبر الدسائس والمؤامرات من بين الأسباب التي أدت إلى نكبتهم [٢]، كما رأينا في الفصل السابق، فيذكر ابن طباطبا: أن أعداء البرامكة قد سعوا بهم عند الرشيد حتى تغير عليهم [٣].

كذلك أورد ابن عبد ربه، قول أحد الشعراء يغري الخليفة الرشيد ببني برمك: (مجزوء الكامل)

قل للخليفة في أكتفائه	دون الأنام بحسن رائه
إما بدأت بجعفر	فاسق البرامك من إنائه
ما برمكي بعده	تقف الظنون على وفائه
أني وقصر البرمكي	إلى انتكاث في جزائه
فلقد رفعت لجعفر	ذكرين قلا في جزائه
فارفع ليحيى مثله	ما العود إلا من لحائه [٤]

وقد أضاف بعضُ المؤرخين أسباباً أخرى لنكبة البرامكة، فيقال: أن إطلاق جعفر لرجل علوي، كان الرشيد قد طلب منه حبسه، كان سبباً لغضب الرشيد عليهم [٥]، وذكر ابن خلكان: "أن سبب نكبة البرامكة كانت طول أيامهم، فقد استطال الناس أيام عمر بن الخطاب وعثمان وقتلوهم، وهم أفضل منهم بكثير فكيف بهؤلاء" [٦].

---

(١) أورد المسعودي: أن رجلاً قال ليحيى بن خالد عندما رأى تغير الرشيد على البرامكة، قبل الايقاع بهم: "إن أمير المؤمنين قد أحب جمع الأموال وقد كثر ولده، فهو يريد أن يعقد لهم الضياع، وقد كثر عليك وعلى أصحابك عنده، فلو نظرت إلى ضياعهم وأموالهم، فجعلتها لولد أمير المؤمنين، وتقربت إليه بها، رجوت أن يكون لك السلامة، وأن يرجع لك أمير المؤمنين. فقال له يحيى: والله لأن تزول النعمة عني، أحب إليَّ من أن أزيلها عن قوم كنت سببها إليهم. (المسعودي: مروج الذهب، جـ ٣، ص.ص ٣٩٢ - ٣٩٣).

(٢) أنظر الفصل الثاني، باب الصراع على الخطط الإدارية.

(٣) ابن طباطبا: الفخري، ص ٢٠٩.

(٤) ابن عبد ربه: العقد الفريد، جـ ٥، ص.ص ٧١ - ٧٢.

(٥) المسعودي: مروج الذهب، جـ ٣، ص ٣٧٧، مجهول: العيون والحدائق، جـ ٣، ص ٣٠٦، ابن طباطبا: الفخري، ص ٢٠٩، ابو المحاسن: النجوم الزاهرة، جـ ٢، ص ١١٥.

(٦) ابن خلكان: وفيات، جـ ١، ص ٣٣٥، الذهبي: سير، جـ ٩، ص ٦٨.

ومهما قيل عن نكبة البرامكة، وبالرغم من اختلاف المؤرخين في سبب نكبتهم، فاغلب الظن أن جميع هذه الأسباب قد اجتمعت لتهيئ للرشيد الإيقاع بهم، فالأخطاء والمآخذ التي وقع بها البرامكة طوال المدة التي خدموا بها الرشيد، والخوف من ازدياد سلطتهم ونفوذهم واستيلائهم على السلطة كوَّنت لديه في النهاية قناعة بضرورة التخلص منهم، فأمر في عام ١٨٧هـ (٨٠٢م) بالقبض على جعفر بن يحيى وقتله، ثم أمر بنهب ديار البرامكة ومصادرة جميع ممتلكاتهم [١]، فيذكر ابن أعثم والطبري أن الرشيد لم يترك أحداً من البرامكة إلا قبض عليه وسجنه وأخذ جميع ما وجد لهم من مال وضياع ومتاع [٢].

ولم يسلم البرامكة أثناء سجنهم من التعذيب والإهانة لاستخراج الأموال منهم، فيورد الجهشياري: "أن الرشيد وجه في طلب الأموال، وضيق على البرامكة جميعاً، وأساء إليهم وضرب الفضل بن يحيى مئتي سوط تولاها مسرور الخادم فقال له الفضل: أنت تعلم يا أبا هاشم أني كنت أقي عِرضي بمالي، فكيف أقي مالي بنفسي في هذا الوقت، والله ما عندي شيء ولو كان عندي ما سترته ولا وَرَّيت عنه، فلم يوجد عندهم شيء غير ما أخذ" [٣].

ويذكر أن يحيى بن خالد كتب للرشيد أثناء سجنه، يستعطفه ويطلب منه الصفح، ويصف له ما حل به من الذل والهوان داخل السجن، وقد ضمَّن كتابه قصيدة قال فيها:

(الرجز)

قل للخليفة ذي الصنائع والعطايا الفاشية

---

(١) اليعقوبي: تاريخ، جـ ٣، ص ١٦٤، ابن العمراني: الأنباء، ص.ص ٨٤ - ٨٥، أنتيشبوس البطريك المكنّى ابن البطريق: كتاب التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت ١٣٢٧هـ (١٩٠٩م)، ص٥١، وسيشار إليه فيما بعد، ابن البطريق: التاريخ المجموع، ابن دحيّة: النبراس، ق .ق٤١أ - ٤١ ب.

(٢) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٨، ص ٢٩٦، ابن اعثم: الفتوح، جـ ٨، ص ٤٢٤، ابن عبد ربه:العقد الفريد، جـ ٥، ص.ص ٦١ - ٦٢، الداوداري: زبدة الفكر، ق ٧٧أ.

(٣) الجهشياري: الوزراء، ص ٢٤٤، ابن الجوزي: الشفاء في مواعظ الملوك والخلفاء، تح: فؤاد عبدالمنعم أحمد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٣٩٨هـ (١٩٧٨م)، ص.ص ٥٣ - ٥٤، وسيشار إليه فيما بعد، ابن الجوزي: الشفاء، ابن الجوزي: المصباح المضيء، جـ ١، ص ٢٣٨.

إن البرامكة الذين ... راموا لديك بداهية
عمتهم لك سخطة ... لم تبق منهم باقية

وهي قصيدة طويلة يقول في أخرها:
يا عطفة الملك الرضي ... عودي علينا ثانية

فكتب له الرشيد: (الرجز)
يا آل برمك إنما ... كنتم ملوكاً عاتية
فطغيتم وكفرتم ... وجحدتم نعمائية
هذا الجزاء لمن عصى ... معبوده وعصانيه [1]

وقد أدت نكبة البرامكة إلى زوال أمرهم وتشتيتهم في البلاد، حتى وصلوا إلى أسوأ حال من فقر ومهانة، فجاء في مروج الذهب: أن محمد بن عبدالرحمن الهاشمي قال: "دخلت على والدتي يوم النحر، فوجدتها وعندها امرأة برزة، متكلمة في أثواب رثة فقالت لي: أتعرف هذه، قلت: لا قالت: هذه عبادة أم جعفر بن يحيى، فاقبلت عليها بوجهي أحدثها وأعظمها ثم قلت لها: يا أماه ما أعجب ما رأيت، قالت: يابني لقد أتى علي عيدٌ مثل هذا، وأنا على رأسي أربع مائة وصيفة، وإني لأعدُ ابني عاقاً لي، ولقد أتى عليَّ هذا العيد وما أتمنى سوى جلد شاتين أفترش أحدهما وألتحف الآخر، قال: فدفعت إليها خمس مائة درهم فكادت تموت فرحاً بها، ولم تزل تختلف إلينا حتى فرّق الموت بيننا" [2].

- مصادرات الوزراء:

كان الوزراء في الدولة العباسية، هم الأكثر عرضة للمصادرة، إذا ما قارناهم ببقية المصادرين من رجال الدولة، وذلك يعود لأهمية هذا المنصب وما يترتب عليه إذ كان الوزير يسيطر على مقاليد الأمور، وخاصةً في الناحية المالية، الأمر الذي جعل

---

(١) ابن عبد ربه: العقد الفريد، جـ ٥، ص.ص ٦٨ - ٦٩، ابن العمراني: الأنباء، ص ٨٥.
(٢) المسعودي مروج الذهب، ج٣، ص ٣٩٢.

معظم الخلفاء يتطلعون إلى مصادرة وزرائهم عند تعرضهم لأزمات مالية، فقلَّ أن ينجو الوزير من النكبة إذا ما طالت أيامه، لأن الخليفة إذا احتاج إلى المال ولم يجده في خزائنه، يدرك أن وزيره قد أثرى وعبث بأموال الدولة، فينقلب على وزيره ويصادر أمواله وربما يسجنه أو يقتله.

يضاف إلى هذا عاملاً آخر وهوعدم شعور الوزير بالأمان في منصبه، فكان الوزراء عرضة للتغيير والمصادرة تبعاً للظروف، فسعى لذلك العديد من الوزراء إلى جمع أكبر قدر ممكن من الأموال بشتى الطرق، بهدف تأمين أنفسهم بعد عزلهم ومصادرتهم، بما يتبقى لهم من أموال.

ومن الغريب أن وزراء الدولة العباسية، على الرغم من معرفتهم بخطورة هذا المنصب وما يترتب عليه من عواقب، إلا أنهم كانوا يتسابقون للفوز به فيذكر الجاجرمي: "أن أحمد بن اسرائيل وزير المعتصم كان قبل تقلده الوزارة يذمها ويظهر التصون عنها وينشد كثيراً

(البسيط)

إن الوزير وزير آل محمد   أودى فمن يشناك كان وزيرا

فلما تقلدها قيل له ذلك فقال:"هي مركب شهي شريف لا تطيب النفس بتركه على ما فيه من عظيم الخطر" [1].

وأورد أيضاً أن أحمد بن الخصيب وزير المنتصر "لما خُلع عليه للوزارة، إغتم وانخذل فقال: مثلي كمثل الناقة التي تزين للنحر، ويطاف بها وينادى عليها، غداً إن شاء الله تعالى" [2]، ناهيك عن ذلك أن بعض الوزراء كانوا قد تقلدوا هذا المنصب أكثر من مرة، وفي كل مرة كان مصيرهم السجن والتعذيب والمصادرة، مثل الحسن بن مخلد بن الجراح [3] وزير الخليفة المعتمد، وعلي بن محمد بن الفرات وزير المقتدر الذي لم تؤدبه المصادرة الأولى أوالثانية، حتى انتهى به المصير إلى القتل

---

(١) الجاجرمي: نكت الوزراء، ص ٦٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦١.

(٣) الحسن بن مخلد بن الجراح، تولّى الوزارة للخليفة المعتمد أكثر من مرّة، وتعرض خلالها للمصادرة أنظر (الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٩، ص ٥٤١، ابن الجوزي: المنتظم، جـ ٥، قسم ٢، ص٤٥).

بعد وزارته الثالثة [1].

وقد أوردنا الكثير من الأمثلة على مصادرات الوزراء، من حيث الأسباب والأساليب والنتائج التي ترتبت على تلك المصادرات، في فصول الرسالة الأخرى، ونظراً لاتساع دائرة مصادرة الوزراء في الدولة العباسية، وشمولها لمعظم من تقلد هذا المنصب، فقد ارتأينا أن نعقد لها جدولاً، يوضح أسماء الوزراء المُصادَرين في الدولة العباسية، وقيمة الأموال التي صودرت منهم:-

الرقم	الوزير المصادَر	الخليفة المصادِر	قيمة المصادرة	المصادر
١.	أبو أيوب المورياني ١٥٣هـ (٧٧٠م)	أبو جعفر المنصور	استصفاء جميع أمواله وأموال أقاربه	الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٨، ص ٤٢. ابن عساكر: تاريخ دمشق، جـ ٣٨، ص ٢٤٠، ابن خلكان: وفيات، ج٢، ص ٤١٤.
٢.	يعقوب بن داود ١٦٦هـ (٧٨٢م)	المهدي	مصادرة جميع أملاكه	ابن ابي الدنيا الفرج بعد الشدة، جـ٢، ص١١٦، الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٨، ص ١٥٩، الزمخشري: ربيع الأبرار، جـ١، ص٤٨٦، ابن خلدون: العبر، جـ٥، قسم٢، ص ٤٤٨.
٣.	الوزارة البرمكية ١٨٧هـ (٨٠٢م)	هارون الرشيد	ثلاثون ألف ألف وستمائة وستة وسبعون ألفاً، بالاضافة إلى ضياعهم وغلالهم ودورهم ورباعهم التي لا توصف	الأزرقي: أخبار مكة، جـ٢، ص.ص ٢٥٠-٢٥١، ابن عبدربه: العقد الفريد، جـ٥، ص ٦١، البغدادي: تاريخ بغداد، جـ٧، ص ١٥٦، ابن الزبير: الذخائر والتحف ص٢٢٤، الداوداري: زبدة الفكرة، ق ١٩٤ أ.
٤.	الفضل بن الربيع ١٩٦هـ (٨١١م)	المأمون	مصادرة جميع أملاكه	ابن طيفور: تاريخ بغداد، ص.ص ١٠-١١، ابن العمراني: الأنباء، ص ١٠٠.
٥.	الفضل بن مروان ٢٢٠هـ (٨٣٥م)	المعتصم	عشرة آلاف ألف دينار، وقيل ألف ألف دينار واثاث وآنية بقيمة الف الف دينار	البيهقي: المحاسن والمساوئ، جـ٢، ص ٢٣٢، التنوخي: نشوار، جـ٨، ص ٤٨، ابن خلكان: وفيات، جـ٤، ص ص ٤٦-٤٧، ابو المحاسن: النجوم الزاهرة، جـ٢، ص ٢٢٣، الذهبي: العبر جـ١، ص ٢٩٨
٦.	محمد بن عبد الملك الزيات ٢٣٣هـ (٨٤٧م)	المتوكل	مصادرة جميع املاكه وذخائره وقدرت بمائة الف دينار	الأصبهاني: الاغاني، جـ٢٢، ص ٧٢، ابن خلكان: وفيات جـ٥، ص ١٠٠، الداوداري: زبدة الفكرة، ق ١٧٠ ب الصفدي: الوافي بالوفيات، جـ٤، ص ٣٤.
٧.	احمد بن خالد ابو الوزير ٢٣٣هـ (٨٤٧م)	المتوكل	ستين الف دينار وبدراً من الدراهم والحلي ومن متاع مصر وبضائعها اثنين وستين سفطا واثنين وثلاثين غلاما وفرشا كثيرا وقيل اخذ منه مائتي الف دينار	الطبري: تاريخ الرسل، جـ٩، ص ١٦٢ ابن طباطبا: الفخري، ص ٢٣٧

(١) عريب: صلة الطبري، ص ١٠٥.

الرقم	الوزير المصادَر	الخليفة المصادِر	قيمة المصادرة	المصـــــــادر
٨.	احمد بن الخصيب	المستعين	أستصفاء جميع امواله وأموال اولاده	الطبري: تاريخ الرسل، جـ٩، ص٢٥٩، المسعودي: التنبيه
	٢٤٨هـ (٨٦٢م)			والاشراف، ص ٣٣١، الذهبي: سير، جـ١٢، ص ٤٧
٩.	ابو الحسن عبيد الله بن يحيى	المعتز	مصادرة معظم املاكه .	ابن الكازروني: مختصر التاريخ، ص ١٦٣.
	ابن خاقان			الذهبي: سير، جـ ١٣، ص.ص ٩-١٠
١٠.	أحمد بن اسرائيل	المعتز	استصفاء ماله	ابن طباطبا: الفخري، ص ٢٤٥، ابن خلدون: العبـر،
	٢٥٥هـ (٨٦٨م)			جـ ٥، قسم٢، ص ٦٢٦.
١١.	الحسن بن مخلد وُزرَ للمعتمد	المعتمـد	قبض أمواله وأموال أسبابـه	الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٩، ص ٥٤١، مجهول:العيون
	ثلاث مرات، وصودر أعوام			والحدائق،جـ ٤، قسم١، ص ٣٧، ابن الجوزي: المنتظم،
	٢٦٣هـ(٨٧٦م) و ٢٦٤هـ			جـ٥، قسم٢، ص ٤٥. ابن الأثير :الكامل،
	(٨٧٧م)،			جـ٧، ص ٣١٦،
١٢.	سليمان بن وهب	المعتمـد	قبض ضياعه وضياع أولاده، ثم	الطبري: تاريخ الرسل، جـ٩، ص.ص ٥٤٣ - ٥٤٤،
	٢٦٥هـ (٨٧٨م)		مصالحتهم على تسع مائة ألف	مجهول: العيون والحدائق، جـ٤ ،قسم١، ص٣٨،
			دينـار	ابن الأثير: الكامل، جـ٧، ص٣٢٧. النويري: نهاية
				الأرب، جـ ٢٢، ص ٣٣٦.
١٣.	صاعد بن مخلد	المعتمـد	ألفي ألف دينار، وقيل ألف ألف دينا	الصابيء: الهفوات،ص٢٧٨، ابن الزبير :الذخائر والتحف،
	٢٧٢هـ (٨٨٥م)		وأربعة آلاف رأس من الدواب وأربعة	ص٢٢٩، الشابشتي: الديارات، ص.ص ٢٧٢ - ٢٧٣،
			آلاف غلام من الخدم	الذهبي: سير، جـ ١٣، ص ٣٢٧.
١٤.	اسماعيل بن بلبل، وزر	المعتمـد	مصادرة جميع أمواله وخزائنـه	المسعودي: مروج الذهب، جـ٤، ص.ص ٢٢٨ - ٢٢٩،
	للمعتمد ثلاث مرات، وصودر			المسعودي: التنبيه والاشراف، ص٣٣٦، التنوخي: نشوار
	عام ٢٧٨هـ (٨٩١م)			جـ ٣، ص.ص ٩٧-٩٨، ابن الكازروني: مختصر
				التاريخ، ص ١٦٣.
١٥.	القاسم بن عبيدالله	المكتفي	مصادرة جميع أملاكه	التنوخي: نشوار، جـ ٣، ص.ص ٢٦٨ - ٢٦٩.
١٦.	العباس بن الحسن	المقتـدر	سبع مائـة صينية من ذهب ومئة ألف	ابن الزبير: الذخائـر والتحف، ص ٢٢٥.
			مثقال عنبر.	
١٧.	ابو الحسن علي بن محمد	المقتـدر	صودر له من الذخائر والأموال ما قدر	عريب: صلة الطبري، ص ٣٩، الصابيء: الوزراء،
	ابن الفرات، وزر للمقتدر		بسبعة آلاف ألف دينار	ص.ص ٣٤ - ٣٥، ابن الزبير: الذخائـر والتحف،
	ثلاث مرات وصودر فيها			ص.ص٢٢٩- ٢٣٠.
	المصادرة الأولى عام ٢٩٩هـ (٩١١م).			
	المصادرة الثانية عام ٣٠٦هـ		ألف ألف وست مائـة	التنوخي: نشوار، جـ ٢، ص ٣٢، ابن الأثير: الكا مل،
	(٩١٨م)		ألف دينار	جـ ٨، ص ١١٣.
	المصادرة الثالثة عام ٣١٢هـ		ألفي ألف دينار، وأخذ خط المحسِّن	ابن الجوزي: المنتظم، جـ ٦، ص ١٨٩، الذهبي: العبر،
	(٩٢٤م)		ابنه بثلاثة آلاف ألف دينار	جـ ١، ص ٤٦٣.

الرقم	الوزير المصادر	الخليفة المصادر	قيمة المصادرة	المصادر
١٨.	محمد بن عبيدالله بن يحيى	المقتدر	مائتين وخمسين ألف دينار	مسكويه: تجارب الأمم، جـ ١، ص ٢٧.
	الخاقاني ٣١٣هـ (٩٢٥م)			الهمذاني: التكملة، ص.ص ٢٤٦ - ٢٤٧،
١٩.	علي بن عيسى بن داود	المقتدر	ثلاث مائة ألف دينار، إضافة إلى	
	بن الجراح، تولى الوزارة		مصادرة عبيدالله أخيه علي ستين	الصابي: الوزراء، ص ٣٢٠، عريب: صلة الطبري،
	مرتين وصودر فيهما أعوام		ألف دينار ومن أخيه ابراهيم خمسين	ص ٥٩ ، مجهول: العيون والحدائق، جـ٤، قسم ١،
	٣٠٤هـ (٩١٦م) و ٣١٥هـ		ألف ألف دينار، ومصادرة جميع كتّابه	ص ١٨٣. مسكويه: تجارب، الأمم، جـ١، ص ٤٢،
	(٩٢٧م)		وعمّاله وأسبابه.	الهمذاني: التكملة، ص ٢١٠،
٢٠.	حامد بن العباس	المقتدر	خمس مائة ألف دينار وقماش بقيمة	مجهول: العيون والحدائق، جـ٤، قسم١، ص ٢٢١
	٣١١هـ (٩٢٣م)		ثلاث مائة ألف دينار	الهمذاني: التكملة، ص ٢٣٤،
				ابن كثير: البداية والنهاية، ج١١، ص١٥٨.
٢١.	أبو العباس الخصيبي	المقتدر	اربعون ألف دينار	الهمذاني: التكملة، ص ٢٥٠، ابن الأثير: الكامل،
	٣١٤هـ (٩٢٦م)			جـ ٨، ص ١٦٤،
٢٢.	ابو علي بن مقلة	المقتدر	مائتي ألف دينار	التنوخي: الفرج، جـ١، ص٣٢٢، مسكويه: تجارب الأمم،
	٣١٨هـ (٩٣٠م)			جـ ١، ص ٢٢٥، ابن الأثير: الكامل، جـ ٨، ص ٢١٨.
٢٣.	سليمان بن الحسن بن مخلد	المقتدر	مائتي ألف دينار	مسكويه: تجارب الأمم، جـ١، ص٢١٢.
	٣١٨هـ (٩٣٠م)			الهمذاني: التكملة، ص ٢٦٥،
٢٤.	الحسين بن القاسم	المقتدر	اربعون ألف دينار	مسكويه: تجارب الأمم، جـ ١، ص ٢٢٨.
	٣٢٠هـ (٩٣٢م)			الهمذاني: التكملة، ص ٢٦٩،
٢٥.	عبدالله الكلوذاني	القاهر	مائة ألف دينار	مجهول: العيون والحدائق، جـ ٤، قسم١، ص ٢٦٢.
٢٦.	ابو علي بن مقلة	الراضي	ألف ألف دينار	الهمذاني: التكملة، ص ٢٩٩، ابن خلكان: وفيات، جـ٥،
	٣٢٤هـ (٩٣٥م)			ص ١١٤.
٢٧.	عبدالرحمن بن عيسى	الراضي	سبعون ألف دينار	مسكويه: تجارب الأمم، جـ١، ص ٣٣٨، الصابي:
	٣٢٤هـ (٩٣٥م)		ومن أخيه علي بن عيسى مائة	الوزراء، ص ٣٥٩، الهمذاني: التكملة، ص ٣٠٣،
			ألف دينار	ابن الأثير: الكامل، جـ٨، ص ٣١٥،
٢٨.	أبو جعفر الكرخي	الراضي	مصادرة جميع ما وجد في داره من	ابن الزبير: الذخائر والتحف ، ص.ص ١٨٨ - ١٨٩،
	٣٢٤هـ (٩٣٥م)		آنية ذهب وفضة وجوهر وفرش (لم	الصفدي: الوافي بالوفيات، جـ ٤، ص ٣٤٩.
			يبق له شيء وكانت الوزارة سبب فقره)	
٢٩.	أبو جعفر بن شيرزاد	الراضي	مائة وخمسون ألف دينار	ابن الأثير: الكامل، جـ ٨، ص ٣٦٤.
	٣٢٨هـ (٩٣٩م)			
٣٠.	ابو عبدالله البريدي	المتقي	تسعة آلاف ألف درهم	مسكويه: تجارب الأمم، جـ١، ص.ص ٢٠٧-٢٠٨، جـ٢،
				ص١٩، ابن العمراني: الانباء، ص.ص ١٦٨ - ١٦٩.
٣١.	ابو اسحق القراريطي	المتقي	خمس مائة ألف درهم، وقيل مائتان	مسكويه: تجارب الأمم، جـ٢، ص٣٨. الهمذاني: التكملة،
	٣٣١هـ (٩٤٢م)		وأربعون ألف دينار	ص ٣٣٦، الصفدي: الوافي بالوفيات، جـ٢، ص ٤١.

الرقم	الوزير المصادَر	الخليفة المصادر	قيمة المصادرة	المصـــــــادر
٣٢.	ابو الفرج محمد بن علي	المكتفي	ثلاث مائة ألف درهم	مسكويه: تجارب الأمم، جـ٢، ص٨٠، الهمذاني:
	السرُمرائي ٣٣٣هـ			التكملة، ص ٣٥٠، ابن الأثير: الكامل،جـ٨،
	(٩٤٤م)			ص٤٤٧، السيوطي جلال الدين عبدالرحمن
				بن أبي بكر: حُسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة،
				تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتاب
				العربي، ١٣٨٨هـ (١٩٦٨م)، جـ٢، ص١٩٨، وسيشار
				إليه فيما بعد، السيوطي: حسن المحاضرة.

يتبين من الجدول السابق، أن معظم وزراء الدولة العباسية قد تعرضوا للمصادرة، ونادراً ما نجد وزيراً يعزل من منصبه دون مصادرته، كما يلاحظ أن المصادرات قد انتشرت في العصر العباسي الثاني أكثر منها في العصر الأول، وخاصة في عهد الخليفة المقتدر الذي صودر في عهده تسع وزراء.

وأما من حيث الأموال المصادرة، فقد تراوحت بين مصادرات للأملاك المنقولة، كالنقود والمجوهرات، والأملاك غير المنقولة كالدور والضياع والقصور وغيرها، ونجد أيضاً أن قيمة المصادرات كانت تتفاوت من وزير إلى آخر، ففي حين كانت قيمة المصادرة تقتصر على مبلغ معين من المال، يدفعه الوزير للخليفة، فقد كانت في أحيان أخرى تبلغ حد استصفاء جميع أملاك الوزير المصادر، من أموال وذخائر ودور وقطائع وجميع ما يوجد في بيته من فرش وآنية وغيرها، مثلما حصل مع وزير الراضي أبي جعفر الكَرخي [١] عام٣٢٤هـ (٩٣٥م) [٢].

- مصادرات الولاة والعمّال:

لم تخرج مصادرات الولاة والعمال عن الإطار العام الذي سارت عليه مصادرات بقية الفئات في الدولة العباسية، ويمكننا اعتبارها امتداداً لمصادرة فئة الوزارة، إذ كان كل وزير يُصادر يتبعه مصادرة لولاته وعماله من قبل الوزير الجديد، حتى يتيح لنفسه فرصة تعيين ولاة وعمالاً جدد يثق بهم ويكونوا من بطانته.

---

(١) محمد بن القاسم بن محمد ت ٣٤٣هـ (٩٥٥م) أنظر (الصفدي: الوافي بالوفيات، جـ ٤، ص ٣٤٩).

(٢) ابن الزبير: الذخائر والتحف، ص.ص ١٨٨ – ١٨٩، الصفدي: الوافي بالوفيات، ج٤، ص ٣٤٩.

ونظراً لأهمية هذا المنصب، فقد كان الخلفاء يعينون على رأس كل ولاية وال يعنى بشؤونها، إضافة إلى تعيينهم بعض العمال لمساندته في عمله، كان من أبرزهم عامل الخراج، فيذكر الجهشياري: أن المنصور حين أرسل ابنه المهدي لولاية الري، أرسل معه أبا عبيدالله عاملاً للخراج للإشراف على الشؤون المالية في تلك الولاية [1].

وقد جرت العادة أن لا يُترك الوالي أو العامل في ولايته زمناً طويلاً، حتى لا يستأثر بالسلطة أو يخرج على سلطة الدولة، وإذا ما عُزل عن منصبه طلب إليه أن يقدم بياناً مفصلاً عن شؤون ولايته، وكان أي شك في صدقه كافياً لمصادرته، وهذا ما انتهجه الخليفة المنصور، فقد كان لا يبقي الولاة فترة طويلة في ولاياتهم، وكان يطالبهم بعد انتهاء عملهم بتقديم تقرير شامل عن إدارة ولاياتهم، وكانت تصادر أموالهم إذا ثبت أنهم استغلوا مناصبهم في جمعهم لتلك الأموال [2]، وهذا تأكيد على الرقابة الشديدة التي فرضت على الولاة والعمال في العصر العباسي الأول، وخاصة في الناحية المالية إذ لم ينج من العقاب والمصادرة كل من اتهم باختلاسه واستغلاله لمنصبه في جمع الأموال، ويسوق لنا ابن المعتز حادثة توضح مدى انتشار العقاب والمصادرات بين عمال الدولة، فيُذكر أن حمّاد عَجْرَد [3] مولى بني سواءَة بن عامر بن صَعْصَعَة، قد شرب الخمر ذات يوم، فطلبه الخليفة المهدي وقال له: يا عدو الله أتشرب الخمر وتسكر، إني سأقيم عليك الحد وقال احبسوه حتى يصحو، فحبس في بيت فيه دجاج ومزقت ثيابه فأرسل للمهدي يقول:

(المتقارب)

أمير المؤمنين فدتك نفسي علام حبستني وخَرقْت ساجي

أقاد إلى السجون بغير ذنب كأني بعض عُمال الخراج

ولو معهم حُبست لهان وجدي ولكني حبست مع الدجاج [4]

---

(١) الجهشياري: الوزراء، ص ١٢٧.

(٢) اليعقوبي: تاريخ، جـ٢، ص.ص ٣٨٧ – ٣٨٩، الدوري: النظم الأسلامية، ص ١٠٨، احمد عبدالباقي: معالم الحضارة العربية في القرن الثالث الهجري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٤١١هـ (١٩٩١م)، ص ٣٥، وسيشار إليه فيما بعد، عبدالباقي: معالم الحضارة.

(٣) حمّاد بن عمر بن يونس بن كليب، الشاعر المشهور ت ٢٦١هـ (٨٧٤م) أنظر (ابن خلكان: وفيات، جـ ٢، ص ٢١٠).

(٤) ابن المعتز: طبقات الشعراء، ص ٧١.

وقد يكون ذكره لعمال الخراج وتشبيه نفسه بهم عند سجنه، عائداً لكثرة القبض عليهم ومصادرتهم في تلك الفترة، وتجدر الإشارة إلى أن مصادرات الولاة والعمال في العصر الأول ، كانت تُعزى في الدرجة الأولى إلى خيانة العامل واستغلاله لمنصبه، إضافة إلى غضب الخليفة عليه نتيجة لإهماله في عمله، كما فعل الخليفة أبو جعفر المنصور بولاته على المدينة عام ١٤٤هـ (٧٦١م) حين عجزوا عن القبض على أبناء عبدالله بن الحسن فاتهمهم بالإهمال وقام بسجنهم وبمصادرة أموالهم [١].

وقد فعل الخليفة المهدي مثل ذلك مع والي مصر إبراهيم بن صالح بدعوى تراخيه في القبض على دُحيةٌ بن مصعب بن الأصبغ عندما خرج ودعى لنفسه بالخلافة عام ١٦٧هـ (٧٨٣م) فأمر بالقبض عليه وبمصادرة أمواله، وقد طالت المصادرة جميع عمال إبراهيم في مصر، فاستُخرج منهم ثلاث مائة ألف دينار "ولم يزل ابرهيم مقيماً بمصر حتى لم يبق له عامل إلا صار في يدي موسى بن مصعب" [٢].

وفي عام ٢١٧هـ (٨٣٢م) قام المأمون بقتل علي بن هشام والي أذربيجان وبمصادرة أمواله، لما بلغه عنه من سوء سيرته في أهل عمله، وأخذه للأموال بغير وجه حق [٣].

أما في العصر العباسي الثاني فقد أصبحت مصادرات الولاة والعمال، عائدة بشكل رئيسي إلى الضائقة المالية التي كان يمر بها خلفاء تلك الفترة، فإضافة إلى مصادرات الوزراء فقد وجد الخلفاء بالولاة والعمال مصدرا هاما للحصول على الأموال عند تعرضهم لضائقة مالية، خاصة اذا عرفنا أن قسما كبيرا من الأموال التي كانت تجبى يذهب معظمها إلى جيوب الولاة وعمال الخراج، والقليل منها كان يذهب لخزينة الدولة.

لهذا فقد زاد هذا النوع من المصادرات في العصر الثاني، وأصبحت مصادرات العمال سمة من سمات هذا العصر، فيذكر صاحب العيون والحدائق أن أحمد بن عبيد

---

(١) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٧، ص.ص ٥٢٩ – ٥٣١، ابن الأثير: الكامل، جـ ٥، ص ٥١٩.

(٢) الكندي: ولاة مصر، ص ١٤٧.

(٣) الطبري: تاريخ الرسل، جـ٨ ،ص ٦٢٧، ابن الاثير: الكامل، جـ٦، ص ٤٢٠.

الله الخصيبي حين قلّده المقتدر الوزارة، لم يجد أمامه للخروج من الضائقة المالية التي وقع بها سوى المصادرات فيقول:"وكان أكثر اعتماد الخصيبي على أموال المصادرين، ووضع الخصيبي يده على العمال والكتاب، فصادر الجماعة كلهم وكثرت الأراجيف بالخصيبي بأنه مصروف عن الوزارة ولا يحسن شيئا غير المصادرات [1].

وفيما يلي جدولا باسماء الولاة والعمال المُصادَرين في الدولة العباسية وبقيمة المبالغ التي صودرت منهم:-

الرقم	الاســـم	الوظيفة	الخليفة المُصادِر	قيمة المصادرة	المصــــادر
١.	زياد بن عبيد الله الحارثي ١٤٤هـ (٧٦١م)	والي المدينة	المنصور	اصطفاء ماله وقبض جميع ما وجد لـــه	الطبري: تاريخ الرسل، جـ٧، ص ص ٥٢٩ - ٥٣٠ ابن خلدون: العبر، جـ ٥، قسم٤، ص ٤٠١. الذهبي: تاريخ الاسلام، جـ٩، ص ١٧.
٢.	محمد بن خالد القسري ١٤٤هـ (٧٦١م)	والي المدينة	المنصـــور	مصادرة أمواله وأموال عمالــه وكتابــه	البسوي، أبو يوسف يعقوب بن سفيان: المعرفة والتاريخ، تح: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠١هـ (١٩٨١م)، جـ١، ص١٢٨، وسيشار إليه فيما بعد. البسوي: المعرفة والتاريخ. الطبري: تاريخ الرسل، جـ٧، ص.ص ٥٣١-٥٣٣. ابن الأثير: الكامل، جـ٥، ص.ص ٥١٩-٥٢٠.
٣.	الحسن بن زيد بن أبي طالب	والي المدينة	المنصـــور	استصفاء كل شيء وجد لـه	البغدادي: تاريخ بغداد، جـ٧، ص ٣٠٩، ابن كثير: البداية، جـ١٠، ص ٢٧٣، ابو المحاسن: النجوم الزاهرة، جـ٢ ، ص ٥٦.
٤.	سَلْم بن قتيبة ١٤٦هـ (٧٦٣م)	عامل المنصور على البصرة	المنصـور	مصادرة بعض أموالـه	الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٧، ص.ص ٦٥٥ - ٦٥٦، ابن الأثير: الكامل، جـ٥، ص ٥٧٦.
٥.	القُنجز الشيباني	أحد عمال المنصور	المنصـور	مائـة ألـف درهـم	البلاذري: انساب، قسم٣، ص ٢٦٠.
٦.	محمد بن عبيدالله بن ربيعة بن الحارث	والي البلقاء	المنصـــور	ألفا دينار	الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٨، ص ٨١.
٧.	يزيد بن مزيد	والي سجستان	المنصـــور	مصادرة كل ماوجد لـه	البلاذري: فتـوح، ص ٣٩٣.
٨.	العباس بن محمد أخو الخليفة المنصور ١٥٥هـ (٧٧١م)	والي الجزيرة	المنصور	مصادرة بعض أمواله	الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٨، ص.ص ٤٦ - ٤٧. ابن الأثير: الكامل، جـ٦، ص ٦، الذهبي: تاريخ الاسلام، جـ٩، ص ٣٦٠.
٩.	خالد بن برمك ١٥٨هـ (٧٧٤م)	عامل المنصور على الديوان	المنصـــور	ثلاثة آلاف ألف درهم	الجهشياري: الوزراء، ص.ص ٩٩ - ١٠٠. ابن كثير: البداية والنهاية، جـ١٠، ص ١٢٣.

(١) مجهول: العيون والحدائق، جـ٤، قسم١،ص ٢٢٧.

الرقم	الاسم	الوظيفة	الخليفة المصادر	قيمة المصادرة	المصادر
١٠.	طريف مولى المنصور	متولي بريد مصر والشام والجزيرة	المنصور	مائة ألف درهم	الجهشياري: الوزراء، ص ١٠١.
١١.	عبدالله بن سليمان ١٦٤هـ (٧٨٠م)	والي اليمن	المنصور	مصادرة ماوجد معه من مال وجوهر وعنبر	الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٨، ص.ص ١٥٠ – ١٥١.
١٢.	ابراهيم بن صالح بن العباس ١٦٧هـ(٧٨٣م)	والي مصر	المهدي	ثلاث مائة وخمسون ألف دينار	الكندي: الولاة والقضاة، ص١٢٥،الكندي: ولاة مصر، ص.ص ١٤٧ – ١٤٨، ابو المحاسن: النجوم، الزاهرة، جـ ٢، ص ٤٩.
١٣.	محمد بن سليمان بن علي ١٧٣هـ (٧٨٩م)	والي مصر	الرشيد	ستون ألف ألف درهم، إضافة لجميع ضياعه ودوره ومستغلاته	الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٨، ص ٢٣٧،الآبي: نثر الدر، جـ ٣، ص.ص ١٠١ – ١٠٢. البغدادي: تاريخ بغداد، جـ ٥، ص.ص ٢٩١ – ٢٩٢.
١٤.	منصور بن زياد	أحد عمال الرشيد	الرشيد	عشرة آلاف ألف درهم	الجهشياري: الوزراء، ص.ص ٢٢٢ – ٢٢٣.
١٥.	عبدالملك بن صالح ١٨٧هـ (٨٠٢م)	والي حلب	الرشيد	قبض أمواله وضياعه وسلاحه	اليعقوبي: تاريخ، جـ ٣، ص ١٧٦، الأزدي: تاريخ الموصل، ص ٣٠٦، أبو الفداء: اليواقيت،ص ٥٢
١٦.	عثمان بن عمارة المريّ	والي سجستان	الرشيد	خمس مائة وسبعون ألف درهم	ابن بكار، الزبير: الأخبار الموفقيات، تح: سامي العاني، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٢هـ(١٩٧٢م)، ص ٣٨١، وسيشار إليه فيما بعد، ابن بكار: الأخبار الموفقيات.
١٧.	فرج الرخجي ١٩٢هـ (٨٠٧م)	والي الأهواز	الرشيد	مصادرة أمواله	الجهشياري: الوزراء، ص.ص ٢٧١ – ٢٧٢. التنوخي: الفرج، جـ ١، ص.ص ٣٦٧-٣٦٨.
١٨.	علي بن عيسى بن ماهان ١٩٢هـ (٨٠٧م)	والي خراسان	الرشيد	ثمانون ألف ألف درهم	الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٨، ص ٣٢٤، ابن خلدون: العبر، جـ ٥، قسم٤، ص ٤٧١، الذهبي: سير، جـ ٩، ص ٢٩٤.
١٩.	نوفل المأموني	وكيل المأمون ببغداد	الأمين	عشرة آلاف ألف درهم إضافة لقبض ضياعه وغلاته.	الداوداري: زبدة الفكرة، ق ٩٣ ب.
٢٠.	قحطبة بن الحسن	والي همذان	المأمون	مصادرة معظم أمواله	ابن طيفور: تاريخ بغداد، ص ٥٤.
٢١.	عمرو بن نهيوي	عامل من أهل السواد	المأمون	ثلاثة آلاف ألف درهم	التنوخي: نشوار، جـ ١، ص ١٣٥.
٢٢.	علي بن هشام ٢١٦هـ (٨٣١م)	والي أذربيجان	المأمون	قبض جميع أمواله وسلاحه	الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٨، ص ٦٢٦، ابن الأثير: الكامل، جـ ٦، ص ٤٢٠.
٢٣.	خالد بن يزيد بن مزيد	أحد عمال المعتصم	المعتصم	قبض جميع أمواله وضياعه	التنوخي: نشوار، جـ ٧، ص.ص ١٩١ – ١٩٢، التنوخي: الفرج، جـ ٢، ص ٦١.
٢٤.	الفضل بن مروان ٢٢٢هـ (٨٣٦م)	صاحب الدواوين	المعتصم	ألف ألف وسبع مائة ألف دينار	الأزدي: تاريخ الموصل، ص ٤٢٤.

الرقم	الاســـــم	الوظيفة	الخليفة المصادر	قيمة المصادرة	المصــــــادر
٢٥.	ابوحاتم	صاحب بيت المال	المعتصـــم	مائتي ألف درهـم	الصابي: الهفوات ، ص.ص ٧٩ - ٨٠.
٢٦.	يحيى بن خاقان	والي فارس	المتوكـــل	مصادرة أموالــه	اليعقوبي: تاريخ ، جـ ٣، ص ٢٢٤.
٢٧.	إيتاخ ٢٣٥هـ (٨٤٩م)	والي مصـر	المتوكـــل	استصفاء جميع أمواله بمصر	الكندي: الولاة والقضاة، ص٢٩٧، الكندي: ولاة مصر
					ص٢٢٣،أبو المحاسن: النجوم الزاهرة،جـ٢، ص٢٧٨
٢٨.	عمر بن فرج الرخجي	عامل الخراج	المتوكـــل	أحد عشر ألف ألف درهـم	الصابي: الهفوات، ص ١٥٤، ابن خلدون: العبر،جـ٥،
		بالأهــواز			قسم ٢، ص٥٨٠، الداوداري: زبدة الفكرة، ق.ق١٧٠ب
					- ١٧١أ.
٢٩.	موسى بن عبدالملك	صاحب ديوان الخراج	المتوكـــل	مصادرة معظم أموالــه	التنوخي: الفرج، جـ ١، ص ٣٨٩.
٣٠.	نجاح بن سلمة	صاحب ديوان	المتوكـــل	مائة وأربعون ألف دينار إضافة	الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٩، ص.ص ٢١٤ - ٢١٥.
		التوقيع		إلى القصور والضياع والفرش.	
٣١.	صاعد بن مخلد	متضمن بعض	المعتـــز	خمســون ألف دينار	التنوخي: نشوار، جـ ٨، ص.ص ٧٨ - ٧٩،
		الأعمـــال			التنوخي: الفرج، جـ ٣، ص ٢٥.
٣٢.	كنجور ٢٥٩هـ (٢٧٢م)	والي الكوفة	المعتمـــد	نيف وأربعون ألف دينار	الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٩، ص ٥٠٢.
٣٣.	العلاء بن أحمد الأزدي	والي أذربيجان	المعتمـــد	ألفا ألف وسبع مائة ألف درهم	الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٩، ص.ص ٥١٠ - ٥١١.
	٢٦٠هـ (٨٧٣م)				
٣٤.	أبو الساج ٢٦١هـ	والي الأهواز	المعتمـــد	قبض جميع ما يملك من الضياع	الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٩، ص ٥١٩، مجهول:
	(٨٧٤م)			والمنازل	العيون والحدائق، جـ ٤، قسم١، ص ٣٢.
٣٥.	أحمد بن المدبّر	عامل الخراج	المعتمـــد	ست مائة ألف دينار	ابن الجوزي: المنتظم: جـ٥، قسم٢، ص.ص ٥٩-٦٠.
	٢٦٧هـ (٨٨٠م)	بدمشق والأردن			
		وفلسطين.			
٣٦.	أبو أحمد لؤلؤ الخادم	أحد عمال ابن	المعتمـــد	أربع مائة ألف دينار	الطبري: تاريخ الرسل، جـ ١٠، ص ١٢.
	٢٧٣هـ (٨٨٦م)	طولون			
٣٧.	الطائـــي	والي الكوفة	المعتمـــد	مصادرة كل شيء له	الطبري: تاريخ الرسل، جـ ١٠، ص ١٥.
	٢٧٥هـ (٨٨٨م)	وسامراء			
٣٨.	بكتمر بن طاشتمر	والي الموصل	المعتضـــد	قبض ماله وضياعه ودوره	الطبري: تاريخ الرسل، جـ ١٠، ص ٤٠، ابن الأثير:
	٢٨٢هـ (٨٩٥م)				الكامل، جـ ٧، ص ٤٧٣.
٣٩.	أبو العباس أحمد بن	متضمن أعمال	المعتضـــد	سبعون ألف دينار	التنوخي: نشوار، جـ ٨، ص ١١٥.
	بسطام	واسط			
٤٠.	أحمد بن الطيب بن	متولي الحسبة	المعتضد	مائة وخمسون ألف دينار	المسعودي: مروج الذهب، جـ ٤، ص ٢٥٩.
	مروان السرخسي	ببغداد			
	٢٨٣هـ (٨٩٦م)				

الرقم	الاســـم	الوظيفة	الخليفة المصادر	قيمة المصادرة	المصــــادر
.٤١	هارون بن خمارويه آل طولون ٢٩٢هـ (٩٠٤م)	ولاة مصر	المكتفي	ألف ألف دينار عيناً، إضافة إلى أربعة وعشرين ألف حمل جمل من الذخائر والحلي والفرش	ابن دحيّة: النبراس، ق ٩٢ ب، ابن كثير: البداية والنهاية، جـ ١١، ص ٧٣، ابو المحاسن: النجوم الزاهرة، جـ ٣، ص ١١٢.
.٤٢	طاهر بن محمد بن عمرو بن الليث ٢٩٧هـ (٩٠٩م)	والي فارس	المقتـــدر	مصادرة أمواله	عريب: صلة الطبري، ص ٣٥.
.٤٣	علي بن أحمد الراسبي	عامل المقتدر	المقتـــدر	ألف ألف دينار، ومجوهرات وأثاث وفرش بقيمة ذلك	مجهول: العيون، جـ٤، قسم ١، ص.ص ١٧٤-١٧٥، ابن الزبير: الذخائر والتحف، ص ٢٣٠.
.٤٤	الحسين بن حمدان ٣٠٣هـ (٩١٥م)	والي ديار ربيعة	المقتـــدر	قبض جميع أملاكه	ابن الأثير: الكامل، جـ ٨، ص.ص ٩٢ - ٩٣.
.٤٥	ابراهيم بن أحمد المادرائي ٣٠٥هـ(٩١٧م)	عامل المقتدر	المقتـــدر	مصادرة معظم أمواله	عريب: صلة الطبري، ص ٦٢، مجهول: العيون والحدائق، جـ ٤ ،قسم ١، ص ١٨٦.
.٤٦	سليمان بن الحسن بن مخلد	متولي ديوان الخاصة	المقتـــدر	مصادرة معظم أمواله	التنوخي: الفرج، جـ ٢، ص ١٤١، مسكويه: تجارب الأمم، جـ ١، ص ١٥، الصابي: الهفوات، ص ٢٠٠.
.٤٧	علي بن عيسى	صاحب الدواوين والأعمال	المقتـــدر	ثلاث مائة ألف دينار	مسكويه: تجارب الأمم، جـ ١، ص ٤٢، ابن الجوزي: المنتظم، جـ ٦، ص ١٧٣، ابن خلدون:العبر، جـ ٦، قسم ٤، ص ٧٨٣.
.٤٨	الحسين بن أحمد	والي مصر والشام	المقتـــدر	ألف ألف وسبع مائة ألف دينار	ابن خلدون: العبر جـ ٦، قسم ٤، ص ٧٨٣.
.٤٩	حامد بن العباس	متولي أعمال واسط	المقتـــدر	مصادرة معظم أمواله	الصابي: الوزراء، ص.ص ٤٠ - ٤١.
.٥٠	علي بن الحسن الباذبيني	صاحب ديوان الضياع المقبوضة	المقتـــدر	أحد عشر ألف دينار	الصابي: الوزراء، ص ٤٨.
.٥١	أحمد بن محمد بن بسطام	متقلد أعمال بهرسير[1] والرومقان وإيغار يقطين	المقتـــدر	ثلاث مائة ألف دينار	الصابي: الوزراء، ص ٤٩.
.٥٢	ابن زنبور	عامل مصر	المقتـــدر	مائة وستون ألف دينار	التنوخي: نشوار، جـ ٢، ص.ص ٣٤ - ٣٥.
٥٣	أبو جعفر محمد بن القاسم الكرخي ٣١٣هـ(٩٢٥م)	متولي أعمال الموصل وديار ربيعة	المقتـــدر	ثمان وخمسون ألف دينار	ابن الأثير: الكامل، جـ ٨، ص ١٥٩.
.٥٤	النهيكي	عامل بادوريا[2]	المقتـــدر	ثلاثة عشر ألف دينار	التنوخي: نشوار، جـ ٨، ص ٢٦.
.٥٥	آل البريدي ٣١٧هـ (٩٢٩م)	عمّال الأهواز	المقتـــدر	تسعة آلاف ألف درهم	مجهول: العيون والحدائق، جـ ٤، قسم١، ص ٢٥٢، مسكويه: تجارب الأمم، جـ ١، ص.ص٢٧٣-٢٧٤، ابن خلدون: العبر، جـ ٦، قسم٤، ص ٨٠٥

(١) بهرسير: من نواحي سواد بغداد قرب المدائن، ويقال بهرسير الرومقان (ياقوت: معجم البلدان، جـ ١، ص ٥١٥).

(٢) بادوريا: تقع في الجانب الغربي من بغداد (ياقوت: معجم البلدان، جـ ١، ص ٣١٧).

الرقم	الاســـــم	الوظيفة	الخليفة المصادر	قيمة المصادرة	المصـــــــادر
٥٦.	ابو محمد الحسن بن	صاحب ديوان	المقتدر	مصادرته على مبلغ من المال	الصابئ: الوزراء، ص ٣٠٠.
	روح	ضياع الخاصة			
٥٧.	علي الكلواذي	أحد عمال القاهر	القاهر	مائتا ألف دينار	الهمذاني: التكملة، ص ٢٧٦.
٥٨.	آل البريدي ٣٢١هـ	عمال الأهواز	القاهر	ست مائة ألف دينار	مجهول: العيون والحدائق، جـ٤، قسم١، ص٢٦٢،
	(٩٣٣م)				الهمذاني: التكملة، ص ٢٧٦، ابن الأثير: الكامل،
					جـ ٨، ص٢٤٦.
٥٩.	ابو عبدالله الحسن بن	صاحب ديوان	القاهر	خمسون ألف دينار	ياقوت: معجم الأدباء، جـ ٩، ص.ص ٣٣ – ٣٤.
	علي	الضياع الخاصة			
		وديوان الضياع			
		المستحدثة وديوان			
		الدار زمن المقتدر			
٦٠.	آل البريدي	عمال الأهواز	الراضي	مائة ألف دينار	الهمذاني: التكملة، ص.ص ٢٨٥ – ٢٨٦.
٦١.	الحسن بن هارون	متولي أعمال	الراضي	خمسة عشر ألف دينار	مسكويه: تجارب الأمم، جـ ١، ص ٣٣١.
		الجبل			
٦٢.	ابو الفتح بن داهر	عامل الوزير	المتقي	مصادرته على مبلغ من المال	الهمذاني: التكملة: ص ٣٣٥.
	٣٣١هـ (٩٤٢م)	القراريطي			

يتبين من الجدول السابق، أن غالبية موظفي الدولة، من ولاة وعمال قد صودرت أموالهم، وأن هذه المصادرات قد انتشرت لتطول معظم ولايات الدولة العباسية، كما يلاحظ ضخامة المبالغ التي تم مصادرتها، والفروق الكبيرة بين قيمتها، فقد تراوحت تلك المصادرات بين شمولها لجميع الثروة بنوعيها المنقولة وغير المنقولة، وبين تحديدها بمبلغ معين، وهذا يعود إلى السبب الذي أوجب المصادرة، إضافة إلى علاقة المُصادَر بالخليفة من حيث القرابة أو الصداقة أو ما شابه ذلك.

- **مصادرات الكتّاب:**

كانت مصادرات الكتّاب من حيث شمولها وانتشارها، تقارب مصادرات الوزراء والولاة لما لها من أهمية كبيرة داخل الجهاز الإداري للدولة، وقد أدت الرقابة الشديدة على الكتاب في العصر العباسي الاول إلى مصادرة العديد منهم إما جزاء

لخيانة أو عقابا للكاتب لإهماله في عمله.

وقد تغير الحال مع نهاية العصر العباسي الأول وبداية العصر الثاني، إذ أصبح الهدف من مصادرة الكتّاب الحصول على الأموال لسد العجز في ميزانية الدولة، بعد أن نظر الخلفاء إلى أموال الكتاب الضخمة التي تجمعت بين أيديهم، وإلى ثرائهم فمدوا أيديهم اليهم، وأخذوا يصادرونهم، حتي أصبحت المصادرة تعد موردا للخزينة بعد زمن الواثق فكان الواثق أول خليفة صادر كتّابه بغية الحصول على الأموال، فيورد الطبري في حوادث سنة ٢٢٩هـ (٨٤٣م): "فمن ذلك ما كان من حبس الواثق بالله الكتاب وإلزامهم أموالا فدفع أحمد بن اسرائيل إلى اسحاق بن يحيي بن معاذ صاحب الحرس، وأمر بضربه كل يوم عشرة اشواط فضربه فيما قيل نحواً من الف سوط، فأدى ثمانين الف دينار، وأخذ من سليمان بن وهب كاتب إيتاخ أربع مائة الف دينار، ومن الحسين بن وهب أربعة عشر الف دينار، وأخذ من أحمد بن الخصيب وكتابه ألف ألف دينار، ومن إبراهيم ابن رباح وكتابه مائة ألف دينار، ومن نجاح بن سلمه ألف دينار، ومن أبي الوزير صلحاً مائة ألف وأربعين ألف دينار[1]".

ولم يتوان الخلفاء في اتباع شتي الأساليب لاستخراج الأموال من الكتاب، فكان الكاتب يُضرب ضربا مبرّحاً حتى يقر بما لديه من أموال، فيصادر ويعين كاتبا جديدا، وقد يكون الكاتب الجديد هو الذي سعي بنكبة الكاتب القديم لكي يحل محله، وبعد أن يكون هذا الكاتب قد جمع لنفسه مبلغا كبيراً يصادر هو أيضا، ويأتي بعده كاتبا آخر وهكذا حتى أصبحت تلك المصادرات سمه ظاهرة عند خلفاء الدولة العباسية، فنكاد لا نري خليفة إلا وصادر مجموعة من كتابه كما سنلاحظ في الجدول اللاحق.

وتجدر الاشارة إلى أن مصادرات الكتاب في كثير من الأحيان كانت تتبع لمصادرات الوزراء كما هي مصادرات الولاة والعمال، فكثيرا ما كانت مصادرات

(١) الطبري: تاريخ الرسل، جـ٩ ص ١٢٥، مسكويه: تجارب الامم، جـ١ ص.ص ٥٢٧ - ٥٢٨، الدوري: النظم الاسلامية، ص ١٣٤، أنور أبو سويلم: أبو العيناء، محمد بن القاسم بن خلاد ت ٢٨٢هـ (٨٩٥م)، دراسة وتوثيق في حياته ونثره وشعره ونوادره وأخباره ومروياته، دارعمار، عمان، ١٤٠١هـ (١٩٩٠م)، ص ٢٢، وسيشار إليه فيما بعد، سويلم : أبو العيناء.

الكتاب مقترنة بمصادرات الوزراء، بحيث أن مصادرة أي وزير كان يتبعه مصادرة جميع كتابه وعماله وأسبابه، فيذكر الصابيء: أن المقتدر حين صادر الوزير أبو الحسن بن الفرات مصادرته الاولى عام ٢٩٩هـ (٩١١م) "قبض عليه وعلى محمد بن احمد الكلوذاني كاتبه، ثم أرسل الخليفة القواد للقبض على أسبابه (أعوانه) وكتابه وقام الجند بنهب دوره ودور أولاده" (١).

وكذلك يورد صاحب العيون والحدائق عن مصادرة ابن الفرات للوزير علي بن عيسى "وقبض ابن الفرات على جميع أسباب على بن عيسى وجميع كتابه، وقبض على أبي علي الخاقاني وتتبع أسبابه وكتّابه وألزم جميعهم مصادرة، وكان ابن الفرات قد ضمن للمقتدر ووالدته من هذه الجهة في كل يوم ألفاً وخمس مائة دينار، وكان يحملها ولا يمكنه الإخلال بها" (٢).

وهكذا يلاحظ ان مصادرات الكتاب قد سارت على نفس النهج الذي سارت عليه مصادرات الفئات الاخرى داخل الدولة العباسية، وهذا جدول يبين الشموليّةالذي تميزت به مصادرات الكتاب ويوضح أسماء الكتاب الذين صودِروا في الدولة العباسية:-

الرقم	إسم الكاتب	الخليفة المصادر	قيمة المصادرة	المصادر
١.	رازم كاتب محمد بن خالد القسري والي	أبو جعفر	مصادرة أمواله	الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٧، ص.ص ٥٣١ -٥٣٣.
	المدينة ١٤٤هـ (٧٦١م)	المنصور		
٢.	محمد بن الوليد كاتب أبي أيوب المورياني	المنصور	مائة ألف دينار	الجهشياري: الوزراء، ص.ص ١٠١ - ١٠٢.
٣.	أبان بن صدقة كاتب أبو أيوب المورياني	المنصور	مائة ألف دينار	البلاذري: أنساب، قسم٣، ص.ص ٢٤٣ - ٢٤٤،
				الجهشياري: الوزراء ص.ص ١١٥ - ١١٦.
٤.	منصور بن زياد كاتب الوزير يحيى بن	الرشيد	عشرة آلاف ألف درهم (أدى منها	التنوخي: الفرج، جـ ٤، ص.ص ١١ - ١٢.
	خالد		ثمانية آلاف ألف وأعفي من الباقي)	
٥.	ابراهيم بن ذكران الحراني	الرشيد	قبض أمواله	الجهشياري: الوزراء، ص ١٧٨.
٦.	جميع كتاب علي بن عيسى بن ماهان	الرشيد	مصادرة أموالهم	الأزدي: تاريخ الموصل، ص ٣١٢.
	والي خراسان ١٩٢هـ (٨٠٧م)			

(١) الصابيء: الوزراء ص.ص ٣٣ - ٣٤.

(٢) مجهول: العيون والحدائق، جـ٤، قسم١، ص ١٨٣.

الرقم	إســـم الكاتـــب	الخليفة المصادر	قيمة المصادرة	المصـــــــادر
٧.	يحيى بن خاقان كاتب الحسن بن سهل	المأمـــون	اثنا عشر ألف ألف درهم (وذكـر	التنوخي: الفرج، جـ ٣، ص.ص ٥٣ - ٥٥،جـ٢،
			التنوخي في موضع آخر أن المبلغ	ص.ص ١٢٥-١٢٦.
			خمسة آلاف ألف درهم وأن المأمون	
			قد سامحه بها).	
٨.	علي بن اليزيد كاتب العباس بن المأمون	المأمـــون	مصادرة جميع ما كان يملكه	التنوخي: الفرج، جـ ١، ص.ص ٢٩٩ - ٣٠٠.
٩.	الفضل بن مروان	المعتصم	استصفاء ماله	اليعقوبي: تاريخ، جـ ٣، ص ٢١٧، ابن الأثير:
				الكامل، جـ ٦، ص.ص ٤٥٣ - ٤٥٤،
				ابن خلدون: العبر، جـ ٥، قسم٢، ص ٥٤٧.
١٠.	علي بن الحسن بن عبدالأعلى الاسكافي	المعتصـم	مصادرة جميع أمواله وضياعه	التنوخي: الفرج، جـ ٢، ص.ص ١٦٢ - ١٦٣.
	كاتب بغا الكبير قائد المعتصم.			
١١.	أحمد بن اسرائيل ٢٢٩هـ (٨٤٣ م)	الواثـــق	ثمانون ألف دينار	الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٩، ص ١٢٥، مسكويه:
				تجارب الأمم، جـ ١ ص ٥٢٧.
١٢.	سليمان بن وهب كاتب إيتاخ أمير مصر	الواثـــق	أربع مائة ألف دينار	الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٩، ص ١٢٥، النويري:
	٢٢٩هـ (٨٤٣م)			نهاية الأرب، جـ ٢٢، ص ٢٦٣، ابو المحاسن:
				النجوم، الزاهرة جـ ٢، ص ٢٥٦.
١٣.	الحسن بن وهب ٢٢٩هـ (٨٤٣م)	الواثـــق	أربع مائة ألف دينار	الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٩، ص ١٢٥، ابن خلدون:
				العبر، جـ ٥، قسم٢، ص ٥٧٣.
١٤.	أحمد بن الخصيب وكتّابه	الواثـــق	ألف ألف دينار	الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٩، ص ١٢٥، ابن الأثير:
	٢٢٩هـ (٨٤٣م)			الكامل، جـ ٧، ص ١٠.
١٥.	ابراهيم بن رباح وكتّابه ٢٢٩هـ (٨٤٣م)	الواثـــق	مائـة ألـف دينار	الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٩، ص ١٢٥،
				مسكويه: تجارب الأمم، جـ ٦، ص ٥٢٧.
١٦.	نجاح بن سلمة ٢٢٩هـ (٨٤٣م)	الواثـــق	ستون ألف دينار	الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٩، ص ١٢٥،
				النويري: نهاية الأرب، جـ ٢٢، ص ٢٦٣.
١٧.	أحمد بن خالد أبو الوزير ٢٢٩هـ	الواثـــق	مائة وأربعون ألف دينار	الطبري:تاريخ الرسل، جـ ٩، ص ١٢٥، مسكويه:
	(٨٤٣م).			تجارب الأمم، جـ ١، ص ٥٢٨.
١٨.	أحمد بن المدبر	الواثـــق	مصادرة أموالـه	ابن طباطبا: الفخري، ص ٢٤٨.
١٩.	ابراهيم بن العباس الصولي	الواثـــق	مصادرة أموالـه	الاصبهاني: الأغاني، جـ ١٠، ص.ص ٥٦ - ٥٧،
				الثعالبي، أبو منصور عبدالملك بن محمد: التمثيل
				والمحاضرة، تح: عبدالفتاح الحلو، الدار العربية
				للكتاب، ١٤٠٣هـ (١٩٨٣م) ،ص٩٤. وسيشار
				إليه فيمابعد، الثعالبي: التمثيل والمحاضرة،
				ياقوت: معجم الأدباء، جـ١، ص.ص ١٧٠-١٧١،

الرقم	إسم الكاتب	الخليفة المصادر	قيمة المصادرة	المصادر
٢٠.	نجاح بن سلمة	المتوكل	مائة وأربعون ألف دينار إضافة إلى قبض ضياعه ودوره ومستغلاته	اليعقوبي: تاريخ، ج٣، ص٢٣٠. الطبري: تاريخ الرسل، ج ٩، ص ٢١٥.
٢١.	سليمان بن ابراهيم بن الجنيد النصراني ٢٣٣هـ (٨٤٧م)	المتوكل	سبعون ألف دينار	الطبري: تاريخ الرسل، ج ٩، ص ١٦٢. ابن الأثير: الكامل، ج ٧، ص ٣٩.
٢٢.	كتّاب الوزير أحمد بن خالد الوزير ٢٣٣هـ (٨٤٧م)	المتوكل	مصادرة أموالهم	ابن الأثير: الكامل، ج ٧، ص ٣٩.
٢٣.	دليل بن يعقوب النصراني كاتب القائد بأخر التركي ٢٥١هـ (٨٦٥م)	المستعين	مصادرة أمواله وحواصله	ابن كثير: البداية، ج ١١، ص ٨.
٢٤.	الحسن بن مخلد ٢٥٥هـ (٨٦٨م)	المعتز	مصادرة أمواله ودوره وضياعه	الطبري: تاريخ الرسل، ج ٩، ص ٣٨٨. ابن الأثير: الكامل، ج ٧، ص ٢١٦.
٢٥.	أبو نوح عيسى بن ابراهيم كاتب قبيحة أم المعتز ٢٥٥هـ (٨٦٨م)	المعتز	مصادرة أمواله وضياعه	الطبري: تاريخ الرسل، ج ٩، ص ٣٨٨. الذهبي: العبر، ج ١، ص ٣٦٦.
٢٦.	كاتب كنجور والي الكوفة ٢٥٥هـ (٨٧٢م)	المعتمد	مصادرة أمواله	الطبري: تاريخ الرسل، ج ٩، ص ٥٠٢.
٢٧.	جرادة كاتب الوزير أبو الصقر اسماعيل بن بلبل ٢٧٩هـ (٨٩٢م)	المعتمد	مصادرة أمواله	الطبري: تاريخ الرسل، ج ١٠، ص ٢٨. التنوخي: نشوار، ج ٣، ص٣١، مجهول: العيون والحدائق، ج ٤، قسم١، ص ٦٧.
٢٨.	عبيدالله بن سليمان	المعتمد	مصادرة جميع أمواله	التنوخي: نشوار، ج ٣، ص ٣١.
٢٩.	الأزرق كاتب جيش المقتدر ٢٩٦هـ (٨٩٢م)	المقتدر	مصادرة أمواله	الطبري: تاريخ الرسل، ج ١٠، ص ١٤١.
٣٠.	محمد بن أحمد الكلوذاني ٢٩٩هـ (٩١١م)	المقتدر	مصادرة جميع أملاكه	الصابي: الوزراء، ص ٣٤.
٣١.	أبو الحسن محمد بن أحمد كاتب بدر الحمامي ٣٠٥هـ (٩١٧م)	المقتدر	مصادرة جميع ما وجد في داره	عريب: صلة الطبري، ص ٦٣.
٣٢.	كتّاب الوزير علي بن عيسى	المقتدر	مصادرة أموالهم	مسكويه: تجارب الأمم، ج ١، ص ٤٢، مجهول: العيون والحدائق، ج ٤، قسم١، ص ١٨٣.
٣٣.	علي بن الحسن الباذبيني	المقتدر	أحد عشر ألف دينار	الصابي: الوزراء، ص ٢٤٥.
٣٤.	أحمد بن يحى بن حاتم	المقتدر	عشرة آلاف دينار	الصابي: الوزراء، ص ٢٤٦.
٣٥.	علي بن مأمون بن عبدالله الاسكافي كاتب ابن الحواري	المقتدر	ستون ألف دينار	الصابي: الوزراء، ص ٢٤٧.
٣٦.	محمد بن داود الجراح	المقتدر	مصادرة جميع أمواله	التنوخي: الفرج، ج ٢، ص ١٣٢.
٣٧.	عبدالله بن جبير كاتب ابن الفرات	المقتدر	اثنا عشر ألف ألف دينار	مجهول: العيون والحدائق، ج ٤، قسم١، ص ١٦٧.
٣٨.	أبو محمد عبدالله كاتب نصر الحاجب ٣١٦هـ (٩٢٨م)	المقتدر	خمسون ألف دينار	الهمذاني: التكملة، ص ٢٥٨.
٣٩.	أحمد بن محمد بن خالد	المقتدر	مصادرة خزائنه ودوره	عريب: صلة الطبري، ص ١٠١.

الرقم	إســم الكاتــب	الخليفة المصادر	قيمة المصادرة	المصــــادر
٤٠.	كتّاب الوزير أبو العباس الخصيبي	المقتدر	مصادرة أموالهـم	مسكويه: تجارب الأمم، جـ ١، ص ١٤٤،
				مجهول: العيون والحدائق، جـ ٤، قسم١، ص ٢٣١.
٤١.	كتّاب الوزير أبو القاسم الكلوذاني	القاهــر	مصادرة أموالهم	مجهول: العيون والحدائق، جـ ٤، قسم١، ص ٢٦٤.
٤٢.	عبدالرحمن بن هشام أبو قيراط كاتب	القاهــر	مائة ألف دينار	الصابئ: الوزراء، ص.ص ١٥٨ - ١٥٩.
	ابن الفرات			
٤٣.	أبو اسحق القراريطي	الراضي	خمس مائة ألف دينار	مسكويه: تجارب الأمم، جـ١، ص.ص ٣١٨-٣١٩.
				الهمذاني: التكملة، ص ٢٩١،
٤٤.	أبو يوسف كاتب أم جعفر المقتدر	الراضي	إحدى وعشرين ألف دينار	الصولي: الأوراق، ص ٧٠.
٤٥.	سعيد بن عمر كاتب الراضي	الراضي	خمسون ألف دينار	الصولي: الأوراق، ص ١٩٨.
٤٦.	علي بن يعقوب	الراضي	سبعون ألف دينار	الصولي: الأوراق، ص ١٩٨.
٤٧.	علي بن خلف كاتب بجكم	الراضي	خمسون ألف دينار	مجهول: العيون والحدائق، جـ ٤، قسم١، ص ٢٣٠.
٤٨.	كتّاب الوزير أبو إسحاق القراريطي	المتقي	مصادرة أموالهم	مسكويه: تجارب الأمم، جـ ٢، ص ٣٨.
	٣٣١هـ (٩٤٢م)			الهمذاني: التكملة، ص ٣٣٥.
٤٩.	ابن سليمان كاتب المستكفي	المستكفي	مصادرة أموالهم	مجهول: العيون والحدائق، جـ ٤، قسم١، ص ٤١٨.
٥٠.	كتّاب الخليفة المستكفي	المستكفي	مصادرة جميع أموالهم	الهمذاني: التكملة، ص ٣٥٢، ابن خلدون: العبر،
	٣٣٤هـ (٩٤٦م)			جـ ٦، قسم٤، ص ٨٧٤.

يتبين من الجدول السابق الكثــرة الذي تميزت به مصادرات الكتاب، وخاصة منذ عهد الخليفة الواثق إلى نهاية العصر العباسي الثاني، حيث ابتدأت الضائقة المالية، والتي وجد الخلفاء العباسيون بالمصادرات خير وسيلة للتخلص منها، فكانت مصادرات الكتّاب من بين تلك الفئات المصادرة للحد من العجز في ميزانية الدولة، كما يلاحظ التفاوت الكبير بين تلك المصادرات من حيث نوعيتها وقيمتها، إذ نجد انها قد شملت جميع الاملاك من نقود وذخائر وضياع ودور وغيرها، إضافة إلى الاختلاف في قيمة المصادرة من كاتب إلى آخر.

- مصادرات القضــاة:-

تعرض القضاة لبلاء المصادرات كغيرهم من الفئات الاخرى، على الرغم من تطبيقها عليهم في نطاق ضيق داخل الدولة العباسية، وبالرغم من اختلاف الأسباب والدوافع التي كانت تؤدي لمصادراتهم.

ففي حين كانت الأزمة المالية والطمع في الأموال في مقدمة الأسباب الدافعة للمصادرات عند باقي الفئات،فقد كان الإدعاء بالإهمال في العمل والخيانة في إصدار الأحكام العامل الرئيس لقيام بعض الخلفاء بمصادرة قضاتهم، فكانت أي ملاحظة تشكك في صحة أحكام القاضي ونزاهته، كأن يتهم بأنه يأخذ رشوة لاصدار حكم معين، تدفع الخليفة لعزله عن منصبه ومصادرة أمواله.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من المصادرات لم يكن منتشرا بشكل كبير لأن هذا المنصب كان يتقلده كبار الفقهاء والعلماء الأجلاء الذين كان لهم احترامهم الخاص لدى الخلفاء وعامّة المجتمع،ولهذا فقد تعرض عدد من القضاة للمصادرة على فترات متقطعة من التاريخ العباسي، لأسباب مختلفة إمّا أن تكون شخصية بين الخليفة ومتولي القضاء، أو أن تكون عقابا على خيانة كاشتراك القاضي في ثورة ضد الخليفة، أو قبضه رشوة كما ذكرنا سابقا، وقد ساق لنا الكندي خبر مصادرة الخليفة الأمين لقاضيه على مصر عبد الرحمن بن عبد الله العمري عام ١٩٤هـ (٨٠٩) لإساءته السيرة في أحكامه منذ توليه القضاء للرشيد عام ١٨٥هـ (٨٠١م) [١]، وكان العمري قد الحق أهل الحرس (القبط) بالعرب ونسبهم إلى حَوتَكَة بن أسلم بن قُضاعة بعد أن قبض منهم رشوة لقاء ذلك وعندما علم الأمين بالخبر ولّى القضاء لهاشم بن أبي بكر البكري وأمره بمنع الحاق غير العرب بالعرب، وأن يرد الحرس إلى ما كانوا عليه، فقام البكري بالقبض على العمري واصحابه وبمصادرة أموالهم، وفي ذلك يقول يحي الخولاني:-

(المديد)

اشكروا الله علي إحسانه	*فله الحمد كثيرا والرُّغب*
رجع القبط إلى أصلهم	*بعد خزي طوقوه وتعب*
ودنانير رشوها قاضيا	*جائرا قد كان فينا يغتصب*
أخذ الأموال منهم خدعة	*وتولي عنهم ثم هرب* [٢]

ويذكر الكندي أيضاً أن الخليفة المتوكل صادر عام ٢٣٥هـ (٨٤٩م) القاضي

---

(١) الكندي: الولاة والقضاة ص.ص ٤١١ – ٤١٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤١٥.

محمد بن الليث وكان يتولى له القضاء على مصر للإدعاء بأنه قام بالاختلاس من بيت المال فأمر بسجنه مع أصحابه وباستصفاء جميع أمواله وبلعن ابن أبي الليث على المنابر [1].

ويلاحظ أن المتوكل قام بمصادرة إثنين من قضاته، دون معرفة السبب المباشر الذي دفعه لذلك، ففي عام ٢٣٧هـ (٨٥١م) غضب المتوكل على قاضيه أحمد بن أبي دؤاد ت ٢٤٠هـ (٩٥٢م) وعزله عن رئاسة القضاة وأمر بالقبض على ضياعه وأملاكه، فحمل ابنه أبو الوليد إلى المتوكل مائة وعشرون ألف دينار وجواهر بقيمة عشرون ألف دينار، ثم صولح بعد ذلك على ستة عشر ألف ألف درهم [2].

ومما يذكر عن ابن أبي دؤاد أنه كان من اللذين يقولون بخلق القرآن، وأن المتوكل كان يكره مذهبه هذا ويستحي أن ينكبه [3]، وعلى هذا فقد يكون القول بخلق القرآن من الأسباب التي أدت إلى مصادرة القاضي ابن أبي دؤاد وأبنائه بدليل ما قاله فيه أبو العتاهية بعد مصادرته:

(البسيط)

لو كنت في الرأي منسوباً إلى رشد	*وكان عزمك عزماً فيه توفيق*
لكان في الفقه شغل لو قنعت به	*عن أن تقول كلام الله مخلوق*
ماذا عليك وأصل الدين يجمعهم	*ما كان في الفرع لولا الجهل والموق* [4]

ويورد وكيع أن السبب الذي دفع المتوكل للغضب على ابن أبي دؤاد هو ميل ابن أبي دؤاد للأمويين [5]، ولكن الخدمة الطويلة التي خدمها ابن أبي دؤاد

---

(١) الكندي:الولاة والقضاة، ص.ص ٤٦٢ – ٤٦٦.

(٢) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٩، ص ١٨٩، البغدادي: تاريخ بغداد، جـ ١، ص ١٩٩، ابن دحية: النبراس، ق ٨٥.

(٣) البغدادي: تاريخ بغداد، جـ ١، ص ٢٩٨، حول موقف ابن أبي دؤاد من قضية خلق القرآن أنظر (فهمي جدعان: المحنة، دار الشروق، عمان، الأردن، ١٤١٠هـ (١٩٨٩م)، ص ٨٦، وسيشار إليه فيما بعد، جدعان: المحنة).

(٤) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٩، ص.ص ١٨٩ – ١٩٠.

(٥) وكيع، أبو بكر محمد بن خلف بن حيان: أخبار القضاة، عالم الكتب، بيروت، د.ت، جـ٣، ص٢٩٨، وسيشار إليه فيما بعد، وكيع: أخبار القضاة، أحمد عبدالباقي: سامراء عاصمة الدولة العربية في عهد العباس، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٤١٠هـ(١٩٨٩م) جـ١،ص٤٣٧، وسيشار إليه فيما بعد، عبد الباقي: سامراء.

للدولة العباسية تثبت عكس ذلك، وقد يكون وكيع قد بنى رأيه ذلك بناءً على عطف ابن أبي دؤاد على الأمويين وليس لتحيزه معهم ضد الدولة العباسية.

ويذكر ابن خلكان أنه لما أصاب ابن أبي دؤاد الفالج وولى المتوكل مكانه ابنه أبو الوليد، لم تكن طريقته في العمل كطريقة أبيه فكثر ذامّوه وقل شاكروه فقال فيه ابراهيم بن العباس الصولي:-

(البسيط)

عَفَت مساوٍ تَبَدّت فيك واضحة   على محاسن ابقاها أبوك لكا

فقد تقدمت أبناء الكرام بـه   كما تقدم آباء اللئام بكـا (١)

مـن هنـا فقد يكون هـذا من بين الأسـباب التي دفعـت المتوكل لمصـادرة ابـن أبي دؤاد، وربما تكـون للثـروة الكبيـرة التي كانـت بـين يديـه دورهـا فـي قيـام المتـوكل بمصادرتـه لأنـنا لا نجـد سـبباً واضحـاً لغضب الخليفة عليـه ونكبته.

ومن ناحية أخرى فقد ولى المتوكل القضاء بعد عزل ابن أبي دؤاد ليحيى بن أكثم المروزي، فقام يحيى بتعيين حيان بن بشر على قضاء الجانب الشرقي لبغداد وسوار بن عبدالله العنبري على قضاء الجانب الغربي وكان كلاهما أعور فقال فيهما الشاعر:

(الوافر)

رأيتُ من الكبائـر قاضيـين   هُما أحدُوثةٌ في الخافقـين

هما أقتَسَمَا العمَى نصفَين قـدّاً   كما اقتسما قَضاء الجانبّين

وتَحسبُ منهمـا مَن هَـزّ رأسـاً   ليَنظر في مواريثٍ وديـنِ

هما فألَ الزمانِ بهـلك يحيـى   إذ افتَتَح القضاءَ بأعوَرَيـنِ (٢)

وبالفعل فقد غضب عليه المتوكل عام ٢٤٠هـ (٩٥٢م) وقام بمصادرة أملاكه فقبض

---

(١) ابن خلكان: وفيات، جـ ١، ص.ص ٨٨ - ٨٩.

(٢) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٩، ص ١٨٩.

منه ما كان له ببغداد ومبلغه خمسة وسبعون ألف دينار، وفي اسطوانة في داره ألف دينار، وأربعة آلاف جريب [1] في البصرة [2]، ولم تذكر أياً من المصادر السبب الذي أغضب المتوكل حتى قام بمصادرة ابن أكثم، ولهذا فقد تكون الأموال هي الدافع التي أدت إلى نكبة ابن أكثم ومصادرة أملاكه.

لم يقف الأمر بمصادرات القضاة، عند هذا الحد، فقد تعرض بعض القضاة للسجن والتعذيب وحتى القتل، إضافة إلى المصادرة وخير مثال على ذلك ما حدث لقضاة الخليفة المقتدر، محمد بن يوسف القاضي وأبو المثنى أحمد بن يعقوب [3] جراء اشتراكهم في خلع المقتدر عام ٢٩٦هـ (٩٠٨م) فقد صودر أبو عمر القاضي على مائة ألف دينار، أما أبو المثنى فقد أمر المقتدر بقتله إضافة لمصادرة أملاكه [4].

فأورد لنا التنوخي قول القاضي أبو عمر "لما جرى في أمر ابن المعتز ما جرى حبست وما في لحيتي طاقة بيضاء، وحبس معي أبو المثنى القاضي ومحمد بن داود الجراح [5] في دار واحدة في ثلاثة أبيات متلاصقة وكان بيتي في الوسط وكنا أيسين من الحياة ... فلما كان ذات ليلة ... فما شعرنا إلا وقد فتح الباب عن محمد بن داود فأخرج وأضجع ليُذبح فقال: ياقوم ذبحاً كما تذبح الشياة أين المصادرات أين أنتم عن أموالي أفتدي بها نفسي؟ عليٍّ كذا وكذا قال: فما التفتوا إلى كلامه وذبحوه وأنا أراه من شق الباب .. وأخذوا رأسه وجروه معهم وجروا جثته فطُرِحَت في بئر الدار فما مضت إلا ساعات يسيره ... وإذا هم قد جاؤا إلى بيت أبي المثنى القاضي فقالوا له يقول لك أمير المؤمنين يا عدو الله، يافاسق بم استحللت نكث بيعتي وخلع طاعتي، فقال: لأني علمت بأنه لا يصلح للإمامة ... فقالوا: أمير المؤمنين أمرنا باستتابتك من هذا الكفر ... قال أعوذ بالله من الكفر .. ثم اضطجعوه فذبح وأنا أراه وحملوا رأسه وطرحوا جثته في البئر، فقلت لم يبق غيري وأنا مقتول ... فقالوا يقول لك أمير

---

(١) الجريب: وحدة مساحة تساوي ٢٥٩٢م^{2} (هنتس: المكاييل، ص ٩٦).

(٢) الطبري تاريخ الرسل، جـ ٩، ص.ص ١٩٧ - ١٩٨، ابن كثير:البداية والنهاية، جـ ١٠، ص ٣٣٣.

(٣) أحمد بن يعقوب القاضي ت ٢٩٦هـ (٩٠٨م) أنظر(الصفدي: الوافي بالوفيات، جـ ٣، ص ٦١)

(٤) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ١٠، ص١٤١، التنوخي: الفرج، جـ٢، ص١٣٣، الصابي: الوزراء، ص ٣٣، الهمذاني: التكملة، ص ١٩٤.

(٥) محمد بن داود الجراح ت ٢٩٦هـ (٩٠٨م) أنظر (التنوخي: الفرج، جـ٢، ص.ص ١٣١-١٣٢)،

المؤمنين يا فاعل يا صانع ما حملك على نكث بيعتي؟ فقلت الخطأ ... فمضى بعضهم وعاد فقال: تكلم فيك الوزير يعنون ابن الفرات ... فجيء بي إلى الدار التي كانت برسم ابن الفرات فقال لي: قد وهب لي أمير المؤمنين ذنبك وابتعت منه جرمك بمائة ألف دينار ... فقلت ما رأيت بعضها قط فغمزني ... فعلمت أن الوزير ابن الفرات أراد تخليصي وحقن دمي فقلت على كل ما يأمر الوزير ... فقرر امري على مائة ألف دينار على أن أؤدي منها النصف عاجلاً ويصير النصف في حكم الباطل على رسم المصادرات وقد أدّيت من المال نيفاً وثلاثين ألف دينار ثم نظّر إلي ابن الفرات بالباقي"[1].

من خلال تمعننا في النص السابق نلاحظ القسوة الشديدة التي عومل بها القضاة أثناء مصادرتهم. وربما يكون لحساسية المنصب الذي يتولونه وأهميته دور في هذه المعاملة الشديدة نظراً لما للقاضي من تأثير كبير على العامة، الأمر الذي أثار حفيظة المقتدر عندما خلعه قضاته أثناء فتنة ابن المعتز.

إضافة إلى ذلك فقد كان بعض القضاة يؤخذون بذنب من قام بتعيينهم فيسجنون وتُصادَر أملاكهم دون أن يكون لهم ذنب يذكر، ومن ذلك ما حدث للقاضي الأحوص بن الفضل بن غسان الغلابي، فيذكر البغدادي أن الأحوص كان أحد تجار بغداد فحدث أن آوى عنده الوزير ابن الفرات في إحدى نكباته، وبعد تولي ابن الفرات للوزارة ولى الأحوص قضاء البصرة وواسط والأهواز رداً لجميله، وقد بقي الأحوص بالبصرة يتقلد منصبه حتى غضب المقتدر على ابن الفرات ونكبه فقام والي البصرة ابن كنداج بالقبض على الأحوص وسجنه ومصادرة أملاكه وقد مكث بالسجن مدة إلى أن مات فيه "ولا نعلم أن قاضياً مات في السجن سواه"[2].

إن دراستنا لمصادرات القضاة، تفيد بأن بلاء المصادرة قد شملهم، ولكن بصورة محدودة، ولعل في تعاطف الناس مع هذه الفئة من حُرّاس الشريعة، جعلت أمر مصادرتهم في نطاقها الضيق، ولكن كل ذلك لم يمنع من إيقاع الأذى بهم، وحتى التنكيل ببعضهم، والجدول التالي يبين وضعيّة مصادرات القضاة:-

---

(١) التنوخي: الفرج، جـ ٢، ص.ص ١٣١ - ١٣٦.

(٢) البغدادي: تاريخ بغداد، جـ ٧، ص.ص ٥٠ - ٥١.

الرقم	إســـم القاضي	الخليفة المصادر	قيمة المصادرة	المصـــــــادر
١.	عبدالرحمن بن عبدالله العمري، مصر ١٩٢هـ (٨٠٧م)	الأميــن	مصادرة جميع ماحصل عليه من أموال وأوقاف وغيرها	الكندي: الولاة والقضاة، ص.ص ٤١١ - ٤١٢.
٢.	محمد بن الليث، مصر ٢٣٥هـ (٩٤٦م)	المتوكـل	استصفاء جميع أمواله وأموال أولاده وأصحابه	الكندي: الولاة والقضاة، ص.ص ٤٦٢ - ٤٦٣.
٣.	احمد بن أبي دؤاد وابنه ابو الوليد، بغداد ٢٣٧هـ (٩٤٨م)	المتوكـل	ستة عشر ألف ألف درهم صلحاً	المسعودي: مروج الذهب، جـ ٤، ص ٩٦، ابن الأثير: الكامل، جـ ٧، ص ٥٩، الصفدي: الوافي بالوفيات، جـ ٢، ص ٣٣.
٤.	يحيى بن أكثم قاضي القضاة، بغداد ٢٤٠هـ (٩٥٢م)	المتوكـل	خمس وسبعون ألف دينار ومن اسطوانة بداره ألفا دينار	الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٩، ص.ص ١٩٧ - ١٩٨، ابن الكازروني: مختصر التاريخ، ص ١٢٨.
٥.	أحمد بن يعقوب أبو المثنى بغداد ٢٩٦هـ(٩٠٨م)	المقتـدر	مصادرة جميع أمواله وقتله	الطبري: تاريخ الرسل، جـ ١٠، ص ١٤١، التنوخي: الفرج، جـ ٢، ص.ص ١٣٢ - ١٣٣.
٦.	محمد بن يوسف أبو عمر، بغداد٢٩٦هـ (٩٠٨م)	المقتــدر	مائة ألف دينار	مســكويــه: تجـارب الأمـم، جـ١، ص١٤، البغـدادي: تاريـخ بغداد، جـ٣، ص.ص٤٠١-٤٠٢
٧.	الأحوص بن الفضل قاضي البصرة	المقتــدر	مصادرة أملاكـه	البغدادي: تاريخ بغداد، جـ٧، ص.ص ٥٠ - ٥١.
٨.	عبدالله بن أحمد بن زَبر قاضي دمشق	المقتـدر	مصادرة أملاكـه	ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني: رفع الأصر عن قضاة مصر، تح: حامد عبدالمجيد، الهيئة المصرية العامة لشؤون المطابع الأميريّة، القاهرة، ١٣٨١هـ (١٩٦١م)، قسم٢، ص ٢٦٦، وسيشار إليه فيما بعد، ابن حجر : رفع الأصر.
٩.	محمد بن أحمد أبو طاهر الذهلي قاضي واسط		مصادرة أملاكه	البغدادي: تاريخ بغداد، جـ ١، ص ٣١٣.
١٠.	ابن الأشناني	المستكفي	مصادرة أملاكه	الصولي: الأوراق، ص.ص ٢٣٤ - ٢٣٥.
١١.	محمد بن الحسن بن أبي الشوارب ٣٣٤هـ (٩٤٥م)	المستكفي	قبض جميع أملاكه	التنوخي: نشوار جـ ٤، ص.ص ١٤٠ - ١٤٢، البغدادي: تاريخ بغداد، جـ٢، ص.ص ٢٠٠-٢٠١

نلاحظ من خلال الجدول السابق، أن مصادرات القضاة في الدولة العباسية كانت محدودة مقارنة ببقية المصادرات الأخرى، إلا أنها لم تختلف عنها من حيث نوعية الأموال المصادرة وقيمتها، فقد تعرضت أملاك القضاة بنوعيها المنقولة وغير المنقولة للمصادرة، وكذلك اختلفت قيمة المصادرات من قاضٍ لآخر، وهذا الاختلاف كان يعتمد على السبب الذي كان يوجب المصادرة.

- **مصادرات التجّــار:-**

تعرضت طبقة التجار للمصادرات كغيرها من الطبقات الأخرى، تبعاً للظروف التي كانت تمر بها الدولة العباسية، ففي حين كانت مصادراتهم في العصر الأول قليلة نسبياً وتعود بشكل رئيس لهدف سياسي إما إخماداً لحركة أو لانتصار في معركة، فقد أصبحت في العصر الثاني تعود بشكل مباشر على فقر خزينة الدولة ومحاولة سد النقص في العجز من أموال التجار الضخمة، نظراً لما كان يتمتع به التجار من رغد العيش والشراء الكبير، ويصف لنا الجاحظ حال التجار نسبة إلى غيرهم من موظفي الدولة بقوله: "وهذا الكلام لا يزال ينجم من حشوة أتباع السلطان ... فإنهم يعترفون بفضيلة التجار ويتمنون حالهم ويحكمون لهم بالسلامة في الدين وطيب الطعمة، ويعلمون أنهم أودع الناس بدناً وأهنؤهم عيشاً وأمنهم سرباً لأنهم في أفنيتهم كالملوك على أسِرّتهم، يرغب إليهم أهل الحاجات وينزع إليهم ملتمسوا البياعات، لا تلحقهم الذلة في مكاسبهم ولا يستعبدهم الضرع (الذلّ) لمعاملاتهم" [1].

وكما ذكرنا سابقاً فلم تكن المصادرات الواقعة بحق التجار في العصر الأول تعود للطمع في أموالهم ولحاجة بيت المال، وإنما كانت نتيجة لظروف وعوامل خاصة كانت تدفع الخلفاء للقيام بهذا النوع من المصادرات، كما حدث في أثناء الفتنة بين الأمين والمأمون فيورد الطبري أن طاهر بن الحسين عندما وجد أن حصاره لبغداد لم يجدِ نفعاً عَهِدَ إلى قطع الإمدادات عن بغداد، وإلى مصادرة كل ما يأتي إليها، فصادر بذلك أموال التجار وبضائعهم فغلت الأسعار وأصبح الناس في أشد حصار [2] .

ويذكر اليعقوبي أيضاً أنه في عام ٢٤٩هـ (٨٦٣م) عندما ثار أهل حمص على عاملهم الفضل بن قارن الطبري وقتلوه، أرسل لهم المستعين قائده موسى بن بغا لإخضاعهم، وبعد انتصاره عليهم أمر بنهب أموال التجار في تلك المدينة عقاباً لهم على تلك الثورة [3].

---

(١) الجاحظ، عمرو بن بحر: رسالة مدح التجار وذم عمل السلطان، ضمن رسائل الجاحظ الأدبية، قدم لها وشرحها علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ١٤٠٨هـ (١٩٨٧م)، ص ٢٤٠، وسيشار إليه فيما بعد، الجاحظ : مدح التجار.

(٢) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٨، ص.ص ٤٦٠ – ٤٦١.

(٣) اليعقوبي: تاريخ، جـ ٣، ص.ص ٢٣٤ – ٢٣٥.

ويبدو أن جميع سكان حمص قد شاركوا بتلك الثورة بما فيهم التجار مما أدى إلى نهب أموال تلك المدينة من قِبَل قائد المستعين.

من هنا نستطيع القول أن مصادرات التجار في البداية، كانت عبارة عن وسيلة فقط لتحقيق الاستقرار السياسي، إضافة إلى كونها عقاباً رادعاً بحق التجار المؤيدين للحركات المعارضة التي كانت تخرج على سلطة الخليفة، ومن ذلك ما فعله رشيق غلام أبي العباس الموفق عام ٢٦٨هـ (٨٨١م)، عندما سمع أن جماعة من تجار بني تميم كانوا قد أعانوا صاحب الزنج في ثورته " فسرى لهم رشيق فوافي الموضع الذي كانو حلّوا به ... فأوقع بهم ... فقتل أكثرهم وأسر جماعة منهم وهم تجار كانوا خرجوا من عسكر الخبيث لجلب الميرة وحوى ما كان معهم من أصناف المير والشاة والإبل والحمير التي كانوا حمّلوا عليها الميرة" (١)

وفي أواخر العصر العباسي الثاني تغير الحال تماماً، إذ أصبحت أموال التجار هدفاً للمصادرات عند تعرض بيت المال لأزمة خانقة، إضافة لوجود المحرضين على مصادرة أموال التجّار، نظراً لما كانوا يتمتعون به من ثراء كبير، حتى أصبحت أموالهم هدفاً للطامع وعيناً للحاسد ومن ذلك قول أحد الشعراء فيهم:-

(الوافر)

خذوا مال التجار وسيوفهم	*إلى وقت فإنهم لئـــام*
وليس عليكم في ذاك إثـــم	*لأن جميع ما جمعوا حرام* (٢)

ويصف لنا ابن المعتز في أرجوزته الظلم الذي كان يقع بحق التجار في العصر العباسي الثاني وخاصة في عهد المقتدر بقوله:-

(المنسرح)

وتاجر ذي جوهر ومـــال	*كان من الله بحسن حال*
قيل له عندك للسلطان	*ودائع غالية الأثمـــان*
فقال لا والله ماعندي لـــه	*صغيرة من ذا ولا جليلـة*

(١) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٩، ص ٦٠٧.

(٢) التوحيدي، أبو حيان علي بن محمد: البصائر والذخائر، تح: وداد القاضي، بيروت، دار صادر، ١٤٠٩هـ (١٩٨٨م)، جـ٤، ص٢٦، وسيشار إليه فيما بعد، التوحيدي: البصائر.

وإنما ربحت في التجارة ولم أكن في المال ذا خسارة
فدخنوه بدُخان التّبنِ وأوقدوه بثِفال [1] اللَّبنِ
حتى إذا ملَّ الحياة وضجر وقال ليت المال جمعاً في سقر
أعطاهم ما طلبوا فأطلقا يستعمل المشي ويمشي العَنَقا [2]

ولعل في مصادرة التاجر المشهور ابن الجصاص خير مثال على ذلك؛ إذ اتهم عام ٢٩٦هـ (٩٠٨م) بالاشتراك في فتنة ابن المعتز، فصودرت أمواله في تلك السنة [3]، وقد اختلف في مقدار ما خسره بهذه المصادرة؛ ففي حين يدَّعي ابن الجصاص أنه خسر في مصادرته ما يزيد على العشرين ألف ألف دينار [4]، فإن التنوخي يذكر أنها زادت على ستة آلاف ألف دينار [5] وقيل ستة عشر ألف ألف دينار، [6] والمسعودي يقول أنها بلغت خمسة آلاف ألف دينار ونصف [7]، في حين يذكر الوزير ابن الفرات أن مصادرة ابن الجصاص قد بلغت عشرة آلاف ألف دينار [8]. ولم يقف الأمر بابن الجصاص عند هذا الحد، إذ تعرضت أمواله للمصادرة أكثر من مرة في زمن المقتدر فيورد المسعودي "وقد كانت لابن الجصاص محن بعد ذلك في أيام المقتدر، وما كان من القبض عليه، وما أُخذ منه من الأموال بهذا السبب وغيره" [9].

وحريّ بنا أن ننوّه إلى الدور الكبير الذي كانت تلعبه الأموال في تثبيت أقدام صاحبها، حتى كان يتفوّق في معظم الأحيان على سلطة الوزير، ومن ذلك ما حدث بين ابن الجصاص نفسه وبين الوزير أبو الحسن بن الفرات، فيذكر التنوخي عن ابن الجصاص قوله: "عندما تولى أبا الحسن بن الفرات الوزارة قصدني قصداً قبيحاً لشيء في نفسه عليّ، فأنفذ العمال إلى ضياعي، وأمر بنقض معاملاتي ... فوسَّطت

---

(١) الثفال: جلد يبسط تحت الرحى (ابن منظور: لسان، مج ١١، ص ٨٤ مادة ثفل).

(٢) ابن المعتز: الديوان، ص.ص ٤٣٧ – ٤٣٨.

(٣) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ١٠، ص ١٤١، الهمذاني: التكملة، ص ١٩٣.

(٤) مسكويه: تجارب الأمم، جـ ١، ص ٣٥، ابن الأثير: الكامل، جـ ٨، ص٨٦.

(٥) التنوخي: نشوار، جـ ١، ص ٢٥.

(٦) ابن الجوزي: المنتظم، جـ ٦، ص ١٢٧، ابن كثير: البداية، جـ ١١، ص ١٦٧.

(٧) المسعودي: مروج الذهب، جـ ٤، ص ٣١٠.

(٨) الصابئ: الوزراء، ص ٢٤٥، الدوري: تاريخ العراق، ص ١٢٣.

(٩) المسعودي: مروج الذهب، جـ ٤، ص ٢٣٤.

بيني وبينه جماعة ... فما نجحت ... فدخلت يوماً إلى داره، فسمعت صاحبه يقول -وقد وليت عنه- : أي بيت مال يمشي على وجه الأرض؟ ألف ألف دينار تمشي وليس لها من يأخذها؟ فعلمت أن هذا من كلام صاحبه، وأني منكوب، وكان عندي في ذلك الوقت سبعة آلاف ألف دينار عيناً وجوهراً سوى غيرهما مما يحتوي عليه ملكي" (١).

وهنا ذهب ابن الجصاص إلى الوزير في منتصف الليل وايقظه، ثم أخذ يهدده بقوله: "وحلفت له بأيمان غليظة لأقصدنَّ الخليفة، ولأحوِّلنَّ إليه من خزائني ألفي ألف دينار عيناً وورقاً ولا أُصبح إلا وهي عنده، وأنت تعلم قدرتي عليها، واقول له: خذ هذا المال وسلم ابن الفرات إلى فلان واستوزره، وانظر له أقرب من يقع في نفسي أنه يجيب إلى تقليده .. ولا أعتمد إلاّ ومعي كتابك، فإنه لا يفرّق بينك وبينهم إذا رأى المال حاضراً بتسليمك في الحال لهم، فخشي ابن الفرات على نفسه، واتُّفق على أن يكتبا كتاباً بينهما أن لا يعترض أياً منهما الآخر، وحلفا اليمين على ذلك ثم أمر ابن الفرات جميع عماله أن يحافظوا على أملاك ابن الجصاص وأن يحفظوا الرسوم على أملاكه" (٢).

من خلال هذه الحادثة نلاحظ القوة الكبيرة التي كان يتمتع بها أصحاب الثروات الضخمة في الدولة العباسية، حتى كانوا يؤثّرون على سياسة الدولة، إضافة إلى طمع الخليفة المقتدر بالأموال وضعفه أمام أغراءها؛ الأمر الذي يجعله يتخلى عن وزيره، وأقرب عماله إليه في سبيل الحصول عى المال ، وهذا ما خشي ابن الفرات منه، الأمر الذي دفعه للرضوخ لتهديد ابن الجصاص.

وفي السنوات العشر الاخيرة من العصر العباسي الثاني نلاحظ ازدياد مصادرات التجار بشكل ملحوظ، وذلك يعود لفقر الخزينة وقلة الإيرادات مقارنة مع النفقات الكبيرة للدولة؛ الأمر الذي دفع الخلفاء لمد أيديهم لأموال التجار لتغطية العجز الحاصل لديهم، كما حصل في خلافة الراضي بالله عام ٣٢٤هـ (٩٣٦م) فيورد الصولي: "واستحق الساجيّة (١) والحجريّة ، فطالب الوزير مياسير التجار بأموال

---

(١) التنوخي: نشوار ، جـ ١، ص ٣٠، الصابي: الوزارء، ص ١٢٥.

(٢) التنوخي:نشوار، جـ ١، ص٣٤، الصابي: الوزراء، ص ١٢٦، الدوري: تاريخ العراق، ص ١٢٣.

(١) الساجيّة: هم فرقة عسكرية نسبت إلى يوسف بن أبي الساج أحد عمال المقتدر بالله، وقد عظم شأنهم زمن القاهر بالله بن المعتضد أنظر (نعمان ثابت: العسكرية ، ص ١٨٠).

يعجّلونها، ويكتب لهم بها سفاتج [1] فاستتروا، وضرب ابن جبير الدقّاق وأخذ منه مال، وأمر من كان ينزل بسور المدينة أن ينتقل لتباع المنازل" [2] ويورد ابن زولاق أن الأخشيد كان إذا احتاج إلى المال يلجأ للمصادرات؛ فكان التجار المياسير من بين الفئات التي يصادرها لما بين أيديهم من أموال ضخمة [3].

وفي عام ٣٣٣هـ (٩٤٤م) قامت حُسن الشيرازية قهرمانة المستكفي، وكانت قد استولت على جميع أموره بمصادرة أموال التجار فيذكر مسكويه "وصارت حُسُن تكبس منازل التجار والمستورين فتحوز ما تجده لنفسها، وانبسطت يدها حتى صارت تأخذ أموال الناس لا شبهة فيها" [4] فكثرت صيحات التجار حتى قيل أنها صادرت عدد من تجار الكرخ ماقيمته ثلاثون ألف دينار، فذهبوا إلى ابن شيرزاد ، وشكو له حالهم فذهب ابن شيرزاد للخليفة لمستكفي فأمر برد ما صودر إليهم [5].

وفي العام التالي وبعد وفاة توزون أمير الأمراء ولّى المستكفي ابن شيرزاد إمرة الأمراء مكانه، "فزاد في الأرزاق، وضاقت عليه الأحوال، ثم أخذ في المصادرات، وقسّط على العمال والتجار وسائر الناس ببغداد مالاً لأرزاق الجند ومدّت الأيدي إلى أموال الناس، وفشا الظلم، حتى تهاجر التجار من بغداد" [6].

نستنتج مما سبق أن مصادرات التجار كانت تزداد كلما تعرض بيت المال لضائقة مالية كما رأينا في أواخر العصر العباسي الثاني، في حين كانت مصادراتهم قليلة نسبياً في العصر الأول كون الوضع المالي للدولة في ذلك الوقت كان أفضل منه في العصر الثاني، ولهذا فلم تخرج مصادرات التجار عن كونها نوعاً من العقاب أو التأديب الرادع بحق التجار الخارجين على سلطة الخليفة.

(١) السفتجة: أن يُعطي شخص لآخر مالاً في بلد المُعطي ويستردها منه في بلد الآخر، فيتجنب مخاطر الطريق (ابن منظور: لسان، مج٢، ص ٢٩٨).

(٢) الصولي: الأوراق، ص٧٦.

(٣) ابن زولاق، الحسن بن ابراهيم بن الحسين الليثي: سيرة محمد بن طغج الإخشيد، ضمن كتاب شذرات من كتب مفقودة في التاريخ، استخرجها وحققها: إحسان عباس، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ١٤٠٨هـ (١٩٨٨م)، ص٢٦٨، وسيشار إليه فيما بعد، ابن زولاق: سيرة الاخشيد.

(٤) مجهول: العيون والحدائق، جـ ٤، قسم١، ص ٤١٦، مسكويه: تجارب، جـ ٢، ص ٧٥.

(٥) مجهول: العيون والحدائق، جـ ٤، قسم١، ص ٤١٦، مسكويه: تجارب، جـ ٢، ص ٧٥ - ٧٦.

(٦) مجهول:العيون والحداق، جـ٤، قسم١، ص٤٢٦، الهمذاني: التكملة، ص٣٥٢، ابن خلدون: العبر، جـ ٦، ص ٨٧٤.

- مصادرات الأطبـــاء:-

كانت فئة الأطباء من بين الفئات التي تعرّضت للمصادرة في الدولة العباسية، على الرغم من أنها كانت قليلة لا تكاد تذكر مقارنة مع بقية الفئات الأخرى، وقد التقطنا مجموعة من الأخبار التي تشير إلى مصادرة بعض الأطباء سواء في العصر العباسي الأول أو الثاني، وقد تراوحت أسباب هذه المصادرات -كما سنلاحظ بعد قليل- بين العقاب نتيجة لإهمال الطبيب في عمله وارتكابه خطأً معيّناً، أو طمعاً في ثروته إذا بلغت قدراً كبيراً، أو نتيجة لسعاية بعض الحاسدين بأحد الأطباء، ولعل في مصادرة أبي جعفر المنصور لطبيبه عيسى بن شهلاثا أول إشارة لمصادرة طبيب في الدولة العباسية، وقد صنع به المنصور ذلك لما سمعه عنه -من استغلاله لمنصبه، ومكانته لدى المنصور- في أخذ الرشاوي من الناس. فقام المنصور بمصادرة جميع أملاكه ونفيه.[1]

وفي خلافة الواثق كانت للسعاية التي قام بها الوزير محمد بن عبدالملك الزيات والقاضي ابن أبي دؤاد دورٌ كبير في مصادرة الطبيب بختيشوع ابن جبرائيل بن بختيشوع؛ لما بلغه من عظم المنزلة وكثرة المال، حتى بلغ ما لم يبلغه أحد من سائر الأطباء الذين كانوا في عصره، فحسده ابن الزيات وابن أبي دؤاد فكانا يحرِّضان الواثق عليه حتى نكبه وقبض أملاكه وضياعه ونفاه إلى جند نيسابور[2]، ثم تحسنت أحوال بختيشوع زمن المتوكل بعد أن قرّبه منه وجعله طبيبه. إلا أنه لم يسلم من طمع المتوكل نفسه، ففي عام ٢٤٤هـ (٨٥٨م) غضب المتوكل عليه، وصادر جميع أمواله ونفاه إلى البحرين[3]، وأغلب الظن أن طمع المتوكل في الأموال الضخمة التي كانت بيد بختيشوع هو الذي دفعه إلى الحقد

---

(١) ابن العبري: مختصر الدول، ص ١٢٥.

(٢) ابن جلجل، أبو داود سليمان بن حسّان الأندلسي: طبقات الأطباء والحكماء، تح: فؤاد سيد، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، ١٣٧٤هـ (١٩٥٥م)، ص٦٤، وسيشار إليه فيما بعد، ابن جلجل: طبقات الأطباء. القفطي: أخبار العلماء، ص ٧٢، ابن أبي أصيبعة: عيون الأنباء، ص ٢٠١.

(٣) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٩، ص ٢١١، ابن الأثير: الكامل، جـ ٧، ص ٨٥.

عليه ومصادرة أملاكه، فيذكر القفطي "أن المتوكل استكثر لبختيشوع ما رآه من نعمته، وكمال مروءته ... وحقد عليه ونكبه بعد أيام يسيرة، فأخذ له مالاً كثيراً" (١).

وقد فعل المقتدر مثل ذلك في طبيبه عبدالله بن بختيشوع بعد وفاته، إذ أرسل إلى بيته ثمانين حارساً حملوا كل ما وجدوا به من الأثاث وآنية الذهب، فهربت زوجته، وقام المقتدر بالقبض على والدها "وطلب منه ودائع ابنته وأخذ منه مالاً كثيراً، ومات عقيب مصادرته" (٢). وعلى هذا فقد يكون طمع المقتدر في أموال عبيدالله بن بختيشوع التي خلّفها وراءه السبب المباشر لقيامه بمصادرة أملاكه بهذه الطريقة، أضف إلى ذلك أنه قد وُجد من الأطباء من صودرت أملاكه نتيجة لموقف سياسي إتخذه ضد الخليفة، كما فعل المقتدر عام ٣١٧هـ (٩٢٩م) عندما قام بمصادرة أملاك كل من وقف ضده واشترك في خلعه، فكان جبريل والد بختيشوع من بين أولئك المصادَرين، فبيعت أملاكه وضياعه بثمن نُزُر (٣).

وفي بعض الأحيان كان الطبيب يُصَادر لا لشيء وإنما لعلاقة تربطه بأحد المُصادَرين، مثل عيسى طبيب الخليفة القاهر الذي صادره الراضي بعد قتل القاهر، "وكان قد اعترف بوديعة أودعها إياه من العين والورق والطيب، فاستُخرج كله منه" (٤). وقيل أنه صودر على مائتي ألف دينار إضافة إلى ما استخرج من الودائع (٥).

وفي أحيان أخرى كان يصادر الطبيب نتيجة لخطأ في عمله كما فعل الراضي مع بختيشوع بن يحيى المتطبب، ففي عام ٣٢٤هـ (٩٣٥م) توفي هارون بن المقتدر أخو الراضي، فقام بالقبض على الطبيب بختيشوع بن يحيى وبمصادرة أملاكه، ثم أمر بنفيه إلى الأنبار لاتهامه بالتقصير في

---

(١) القفطي: أخبار العلماء، ص ٧٣، ابن أبي أصيبعة: عيون الأنباء، ص ٢٠٢، ابن العبري: مختصر الدول، ص ١٤٤.

(٢) القفطي: أخبار العلماء، ص ١٠٢، ابن أبي أصيبعة: عيون الأنباء، ص ٢١٠.

(٣) الهمذاني: التكملة، ص ٢٦٣.

(٤) عريب: صلة الطبري، ص ١٥٦، مسكويه: تجارب الأمم، جـ ١، ص ٢٩٤، ابن كثير: البداية والنهاية، جـ ١١، ص ١٩٠،

(٥) الهمذاني: التكملة، ص ٢٨٥، ابن الجوزي: المنتظم، جـ ٦، ص ٢٦٦.

علاج أخيه [1].

يلاحظ مما تقدم أن مصادرات الأطباء لم تكن بالكثرة التي كانت عليها بقية مصادرات الفئات الأخرى داخل الدولة العباسية، وأنها كانت متقطعة، ونتيجة لبعض الظروف التي كانت توجب المصادرة.

- مصادرات النســــاء:-

زخر العصر العباسي الثاني بمجموعة من النساء اللواتي تعرّضنّ للمصادرة، وكان أغلبهن إما أمهات أو زوجات أو حتى جواري لأشخاص تعرضوا للمصادرة، فكانت مصادراتهن تبعاً لمصادرات هؤلاء كما سنلاحظ فيما بعد.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من المصادرات لم يكن له وجود في العصر العباسي الأول، باستثناء إشارة واحدة وقعت بين أيدينا حول مصادرة الأمين لزوجة أخيه المأمون، فيورد اليعقوبي "أن الأمين وجّه إلى أم عيسى بنت موسى الهادي إمرأة المأمون يطلب منها جوهراً كان عندها للمأمون، فمنعته وقالت: ما عندي شيء أملكه، فوجّه من هجم على منزلها فانتهب كل مافيه وأخذ ذلك الجوهر" [2]. ونستطيع القول هنا، حول هذه الحادثة، أنها لم تتعدَّ كونها محاولة إنتقام من قبل الأمين لأخيه المأمون في أثناء الفتنة التي كانت بينهما. أما في العصر العباسي الثاني فقد اختلف الحال تماماً؛ إذ أصبحنا نجد نساء يتعرضن للسجن والتعذيب والإهانة في سبيل الحصول على أموالهن، وحري بنا أن نعرف أن معظم النساء المصادَرات في هذا العصر كُنّ أمهات أو جواري لخلفاء قتلوا أو خلعوا من مناصبهم، وصودرت أموالهم أيضاً. ففي عام ٢٥١هـ (٨٦٥م)، وبعد خلع الخليفة المستعين تعرضت والدته للمصادرة على يد الخليفة المعتز، فصودرت خزائنها وبلغ مقدارها ألف ألف دينار [3].

وقد تعرّضت قبيحة أم المعتز لنفس المصير بعد قتل ولدها، إذ قام صالح بن

---

(١) ابن كثير: البداية والنهاية، جـ ١١، ص ٢٠.

(٢) اليعقوبي: تاريخ، جـ ٣، ص ١٧٨.

(٣) ابن الأثير: الكامل، جـ ٧، ص. ١٤٢، النويري: نهاية الأرب، جـ ٢٢، ص ٣٠٨، ابن كثير: البداية والنهاية، جـ ١١، ص ٨.

وصيف بمصادرة جميع أملاكها، وقد بلغت ألفي ألف دينار -وكانت قبيحة قد رفضت إعطاء ابنها خمسين ألف دينار لدفعها للجند- وعندما علم صالح بن وصيف بذلك قال: "فعل الله بها ما فعل عرّضت ابنها للقتل في مقدار خمسين ألف دينار وعندها مثل هذا في خزانة واحدة من خزائنها" [١].

وفي عهد الخليفة المقتدر توسعت مصادرات النساء وتعرضت معظم القهرمانات، وهُنَّ من كبيرات حاشية القصر للمصادرة، كما هوالحال مع القهرمانة أم موسى، فقد تعرضت مع أختها أم محمد إلى المصادرة بعد أن زوجت ابنة أختها من أحد الأمراء من أحفادالمتوكل -وكان من أهل المروءة والنعمة- وقد أنفقت أم موسى أموالاً كثيرة في هذه المناسبة؛ مما جلب عليها الحُسّاد والواشين الذين حاولوا إقناع المقتدر وأمه السيدة شغب على أن هذه الزيجة كانت بدافع نقل الخلافة من المقتدر إلى الصهر الجديد، فسلمتها السيدة شَغب إلى القهرمانة ثُمل، وهي موصوفة بالشر، فاستخرجت منها أموالاً طائلة زادت قيمتها عن الألف ألف دينار [٢].

ولم تسلم السيدة شغب والدة المقتدر من المصادرة هي أيضاً إذ تعرضت بعد قتل ولدها عام ٣٢٠هـ (٩٣٢م) لجميع أنواع العذاب من قِبَل الخليفة القاهر، فقام بضربها وتعليقها برجلٍ واحدة منكسة الرأس حتى تعترف بما لديها من أموال؛ فاستخرج منها مائة وثلاثين ألف دينار، ثم أمر ببيع جميع أوقافها، بعد أن أجبرها على حلّها، وتوفيت أم المقتدر بعد ذلك نتيجة التعذيب الشديد الذي تعرضت له [٣].

وفيما يلي جدولاً ببعض النساء اللواتي تعرضن للمصادرة في الدولة العباسية:-

---

(١) الطبري: تاريخ الرسل، جـ٩، ص.ص ٣٩٤ - ٣٩٥، ابن الزبير: الذخائر والتحف، ص ٢٣٦، القلقشندي: مآثر الأنافة، جـ١، ص.ص ٢٥٠ - ١٥١.

(٢) عريب: صلة الطبري، ص ٩٥، الهمذاني: التكملة، ص ٢٧٧،مليحة رحمة: من خصائص سيرة السيدة شغب، مجلة المؤرخ العربي، ع ٢٨ ، (بغداد) ١٤٠٦هـ(١٩٨٦) ص ١٠٠، وسيشار إليه فيما بعد، رحمة: خصائص السيدة شغب.

(٣) مسكويه: تجارب الأمم، جـ١، ص ٢٤٤، الهمذاني: التكملة، ص ٢٧٤، ابن طباطبا: الفخري، ص ٢٧٦، رحمة: خصائص السيدة شغب، ص ١٠٣.

الرقم	إسم المُصادَر	قيمة المصادرة	المصـــدر
١.	أم عيسى بنت موسى الهادي، زوجة المأمون	جميع ماوجد في منزلها من جوهر وأثاث	اليعقوبي: تاريخ، جـ ٣، ص ١٧٨.
٢.	أم الخليفة المستعين	ألف ألف دينار	ابن الأثير: الكامل، جـ ٧، ص ١٤٢ - ١٤٣، النويري: نهاية الأرب، جـ٢٢، ص.ص٣٠٨، ٣٠٩،٤ ابـن كثـير: البـداية والنهاية، جـ ٨، ص ١١،
٣.	قبيحة أم الخليفة المعتـز	ألفي ألف دينار، إضافة إلى الودائـع والذخائر والتحـف	الطبري: تاريخ، جـ ٩، ص ٣٩٣، السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن: تاريخ الخلفاء، تح محمد أبو الفضل ابراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م)، ص.ص٥٧٤-٥٧٥ وسيشار إليه فيما بعد، السيـوطي: تاريخ الخلفـاء. ، ابو المحاسن: النجوم الزاهرة، جـ٣، ص ٢٢.
٤.	قُرب أخت الخليفة المعتـز	ثلاث مائة ألف دينار	ابن الزبير: الذخائـر والتحف، ص ٢٣٧.
٥.	فاطمة قهرمانة المقتدر	مائتي ألف دنيار	ابن الجوزي: المنتظم، جـ ٦، ص ١١٢، ابن كثير البداية، جـ ١١، ص ١٢٦.
٦.	وستنيوه أم ولد الخليفة المقتدر	مصادرة أموالها	مجهول: العيون والحدائق، جـ ٤، قسم ١، ص ١٧٠.
٧.	أم موسى القهرمانة وأختها	ألف ألف دينار سوى الضياع والمستغلات	الهمذاني:التكملة، ص ٢٢٧، ابن الزبير: الذخائر والتحف، ص ٢٤٢، ابن خلدون: العبر، جـ٦، قسم٤، ص ٨١٤.
٨.	زوجة المحسن بن الفرات	سبع مائة ألف دينار	مسكويه: تجارب الأمم، جـ١، ص١٤١، ابن الأثير: الكامل، جـ ٨، ص ١٥٨، ابن كثير:البداية والنهاية، جـ ١١، ص ١٦٤.
٩.	دنانير ورهبان جواري المحسن بن الفرات	مصادرة كل ماوجد للمحسن لديهن	الصابئ: الوزراء، ص ٦٩.
١٠.	السيدة شغب والدة المقتدر، عام ٣١٧هـ (٩٢٩م)	ست مائة ألف دينار	ابن الأثير: الكامل، جـ ٨، ص ٢٠٢، السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص ٦١٠، أبو الفداء: المختصر، جـ ٢، ص ٧٤.
١١.	السيدة شغب عام ٣٢٠هـ (٩٣٢م)	مائة وثلاثون ألف دينار إضافة إلى اوقافهاوضياعها	مسكويه: تجارب الأمم، جـ١، ص٢٤٤، الهمذاني: التكملة، ص٢٧٤.
١٢.	أم الخليفة المتـقي	مصادرة ضياعها وجميع أملاكها	الصولي: الأوراق، ص ٢٣٥، مجهول: العيون والحدائق، جـ ٢، قسم١، ص ٣٨١، ابن الجوزي: المنتظم، جـ ٦، ص ٣٣٠.
١٣.	علم قهرمانة المستكفي	أربعين ألف دينار	مسكويه:تجارب الأمم، جـ٢، ص٧٥، الهمذانـي: التكملة، ص ٣٥٥.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن غالبية المصادرات كانت تقع بحق نساء القصر من أمهات خلفاء أو جواري، إما نتيجة لقتل الخليفة وعزله أو عقاباً لإحدى الجواري لارتكابها خطأ ما، أدّى إلى غضب الخليفة عليها.

كما يلاحظ أن تلك المصادرات كانت شاملة لجميع أنواع الثروة من نقود، وجواهر، وذخائر وضياع، وأنها كانت متفاوتة بين أمهات الخلفاء اللواتي تميزت

مصادراتهن بشمولها لجميع الثروة في أغلب الأحيان، وبين الجواري والقهرمانات اللواتي كانت مصادراتهن تحدد بمبلغ معيَّن من المال.

- **مصادرات الخلفــــاء:-**

انتشرت مصادرات الخلفاء في العصر العباسي الثاني بشكل ملحوظ نتيجة للنزاع على السلطة، بدءاً من عهد الخليفة المستعين الذي انتهى به المطاف عام ٢٥٢هـ (٨٦٦م) إلى خلعه عن منصبه ومصادرة أملاكه وأملاك أمه وأبنائه [١].

وتجدر الاشارة هنا إلى الدور الكبير الذي كانت تلعبه الأموال في تثبيت سلطة الخلفاء، فكثيراً ما أدت قلة الأموال، وفقر خزينة الدولة إلى خلع الخلفاء من مناصبهم وقتلهم، كما حدث مع الخليفة المعتز عام ٢٥٥هـ (٨٦٩م) حيث طلب الجند منه خمسين ألف دينار، فلم يجد ما يدفعه لهم فقاموا بقتله، واستصفوا جميع ما وجد له ولأمه من أموال وجواهر، بلغ قيمتها ثلاثة آلاف ألف دينار من العين وثلاثة آلاف ألف أخرى من الجوهر [٢].

وعندما تولى المقتدر الخلافة تعرض للمصادرة لأكثر من مرة نتيجة لتحكم النساء والحاشية بأموره ففي عام ٣١٧هـ (٩٢٩م) "خُلع المقتدر بالله من الخلافة، بسبب ما أنكره الجند والقواد عليه من استيلاء النساء والخدم على الأمور، وكثرة ما أخذوا من الأموال والضياع، وانظم إلى ذلك وحشة مؤنس الخادم من المقتدر فاجتمعت العساكر إلى مؤنس، وقصدوا دار الخلافة، وأخرجوا المقتدر ... بعد أن ألزموه بأن يُشهد على نفسه بالخلع ونُهبت دار الخلافة" [٣].

وبهذا نستطيع القول أن الفساد الإداري والإسراف الكبير في النفقات كان له الدور الكبير في خلع المقتدر ومصادرة أمواله، وقد تكرر هذا الأمر على المقتدر عام ٣٢٠هـ (٩٣٢م) نتيجة لقلة الأموال وفراغ خزينة الدولة، وذلك عائد للإسراف الكبير الذي كان يمارسه المقتدر وحاشية القصر، مما أدى إلى قتله ومصادرة جميع أملاكه وأملاك والدته [٤].

---

(١) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٩، ص ٣٤٩، ابن الأثير: الكامل، جـ٧، ص١٤٣، النويري: نهاية الأرب، جـ ٢٢، ص٣٠٨.

(٢) اليعقوبي: تاريخ، جـ ٣، ص ٢٤١، الطبري:تاريخ الرسل، جـ ٩، ص ٣٩٥، ابن العمراني:الأنباء، ص ١٣١.

(٣) عريب: صلة الطبري، ص.ص١٢١-١٢٣، ابو الفداء: المختصر، جـ٢،ص٧٤، القلقشندي:مآثر الآنافة، جـ١، ص١٧٩

(٤) عريب: صلة الطبري، ص ١٥٥، الذهبي: سير، جـ ١٥، ص ٩٩، القلقشندي: مآثر الانافة، جـ ١، ص ٢٧٩.

ويذكر ابن دُحيّة مقدار ما أُنفِقَ في زمن المقتدر من أموال بقوله: "أن المقتدر بالله اجتبى من الأموال في أيام خلافته سبع مائة ألف ألف وخمسين ألف ألف دينار فأنفق ذلك كله" [١].

وقد تعرض عدد من الخلفاء في أثناء مصادراتهم للتعذيب الشديد كالضرب المُبرّح وسمل الأعين، كما حصل للخليفة المتقي عام ٣٣٣هـ (٩٤٤م) عندما قُبِضَ عليه وسُمِلَت عَيناه وصودرت جميع ممتلكاته [٢]، وفي ذلك يقول المتقي:

(مجزو الخفيف)

كحَّولنا وما شكونـــا إليهم مــن الرمــــد
ثم عاثوا بنا ونحـــن أسودٌ وهــم فقـــد
كيف يفتر من أقمنـــا وفـي دسـتنا قعـد [٣]

وقد لاقى الخليفة المستكفي نفس المصير؛ إذ سملت عيناه وصودرت جميع أمواله وأموال أتباعه عام ٣٣٤هـ (٩٤٥م) [٤].

وفيما يلي جدولاً بأسماء الخلفاء الذين صودرت أملاكهم في الدولة العباسية حتى نهاية العصر العباسي الثاني.

الرقم	إسم الخليفة	قيمة المصادرة	المصدر
١.	المأمون	قبض جميع ضياعه وماله ببغداد والسواد	الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٨، ص ٣٩٥، الجهشياري: الوزراء، ص٢٩٣،
			ابن خلدون: العبر، جـ ٥، قسم٢، ص ٤٩٨.
٢.	المستعين ٢٥٢هـ (٨٦٦م)	خمس مائة ألف دينار ومن والدته	الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٩، ص ٣٤٩، ابن الأثير:الكامل، جـ ٧،
		ألف ألف دينار ومن إبنه العباس ست مائة	ص ١٤٣. النويري: نهاية الأرب، جـ ٢٢، ص.ص ٣٠٨ ، ٣٠٩.
		ألف دينار	
٣.	المعتز ٢٥٥هـ (٨٦٨م)	مصادرة جميع أملاكه وأملاك والدتـه	اليعقوبي: تاريخ، جـ ٢، ص ٢٤١، الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٩،
			ص ٣٩٥، ابن العمراني:الأنباء، ص .ص١٣١ – ١٣٢.
٤.	المقتـدر ٣١٧هـ (٩٢٩م)	نهب دار الخلافة بما فيها من الجوهر والفرش	عريب: صلة الطبري، ص ١٢٣، ابو الفداء: المختصر، جـ ٢، ص ٧٤،
		والثياب	القلقشندي: مآثر الأنافـة، جـ ١، ص ٢٧٩.

---

(١) ابن دُحَيّة: النبراس، ق ١١١أ.

(٢) المسعودي: مروج الذهب: جـ ٤، ص ٣٤٣، مجهول: العيون والحدائق، جـ ٤، قسم١، ص ٤١٥.

(٣) الصفدي: نكت الهميان، ص ٨٨.

(٤) الهمذاني: التكملة، ص ٣٥٥، الصفدي: نكت الهميان، ص.ص ١٨٢ ، ١٨٣، القلقشندي: مآثر الأنافة، جـ ١، ص ٣٠١.

الرقم	إســـم الخليفـــة	قيمة المصادرة	المصـــــــدر
.٥	المقتدر ٣٢٠هـ (٩٣٢م)	مصادرة جميع أملاكه وأملاك أسبابه	عريب: صلة الطبري، ص١٥٥، الذهبي: عبر، جـ ١٥، ص ٩٩.
.٦	المعتمد ٢٦٨هـ (٨٨١م)	مصادرة جميع ما كان يحمله من مال ورقيق	مجهول: العيون والحدائق، جـ ٤، قسم١، ص.ص ٥٥ - ٥٦.
.٧	القاهر (٣٢٢هـ) (٩٣٤م)	خمسين ألف دينار	الهمذاني:التكملة، ص٢٨٥ ،ابن كثير: البداية والنهاية، جـ١١، ص١٩٠.
			الصفدي: نكت الهميان، ص ٢٣٦.
.٨	المتقي ٣٢٩هـ (٩٤٠م)	خمس مائة ألف دينار	المسعودي: التنبيه والإشراف، ص ٣٦٠، مجهول: العيون والحدائق،
			جـ٤، قسم١، ص ٢٥٨. ابن الأثير: الكامل، جـ ٨، ص ٣٧٣.
.٩	المتقي ٣٣٣هـ (٩٤٤م)	مصادرة جميع ما كان يملكه من أموال وذخائر	المسعودي: مروج، جـ ٤، ص ٣٤٣، مجهول: العيون والحدائـــق،
			جـ ٤، قسم١، ص ٤١٥؛ الصفدي: نكت الهميان، ص ٨٧.
.١٠	المطيع ٣٣٤هـ (٩٤٥م)	مصادرة جميع ممتلكاته وممتلكات أتباعه	الهمذاني التكملة، ص ٣٥٥. الصفدي: نكت الهميان،
			ص.ص١٨٢-١٨٣، القلقشندي: مآثر الأنافـة، جـ ١، ص ٣٠١.

يلاحظ على هذا الجدول أن غالبية الخلفاء الذين تعرضوا للمصادرة هم من خلفاء العصر الثاني، وأن مصادراتهم كانت نتيجة خلعهم من مناصبهم، و أنها كانت مقرونة بالقتل أو التعذيب الشديد وسمل الأعين، كما يتبين لنا أن مصادرات الخلفاء كانت أشد قسوة من المصادرات الأخرى، إذ أن معظمها كان شاملاً لجميع الثروة مثل نهب دار الخلافة، ومصادرة جميع الثروة، إضافة إلى مصادرة جميع أتباع وأسباب الخليفة المُصَادَر، كما رأينا سابقاً.

وفي ختام هذا الفصل نستطيع القول أن غالبية الفئات من الدولة العباسية قد تعرضت للمصادرة، فلا نكاد نجد فئة تنجو من المصادرة بدءاً من الخلفاء وحاشيتهم ثم الوزراء والكتاب والعمال، والولاة والقضاة والتجار إضافة إلى النساء، كل هؤلاء تعرضوا للمصادرة على الرغم من اختلاف الأسباب والدوافع التي كانت تدفع إلى مصادرة كل فئة.

الفصل الرابـــع

اساليب تحصيل المصـــادرات

الفصل الرابع

اساليب تحصيل المصادرات

ديوان المصادرين

أولا :- المناظرة

ثانيا :- التعذيب

- تعذيب بتشويه الخلقة
- التعذيب حتى الموت
- الضرب المبرح
- تعذيب النساء
- تعذيب في التنور

ثالثا :- القتل

رابعا:- القبض والسجن

- السجن
- السجن في الآبار (المطبق)
- سجون دور القهرمانات
- سجون القصور
- سجون دور الوزراء

خامسا:- النفي

سادسا:- الصلح وأخذ الخط (الإقرارات)

سابعا:- الكفلاء

أســـاليب المصـــادرات:

اختلفت أساليب تحصيل المصادرات تبعاً لدرجة استجابة المُصادر، من حيث عدم امتثاله أو قبوله للمصادرة؛ فقد تراوحت هذه الأساليب بين اللين والشدة والعنف، ويبدو ذلك واضحاً من خلال الأمثلة التي سنأتي على ذكرها في ثنايا البحث.

وسوف نرى أن أسلوب المصادرات كان يتسم بمحاولة مناظرة المصادر بهدوء، فإن رفض الإقرار بالمال، لجأت الدولة إلى أساليب أخرى؛ مثل الضرب، والعقاب، ثم السجن، وإن استعصى عليهم الأمر لجأوا إلى القتل وإلى أشد أساليب التعذيب فظاعة، ولكن هذا لا يعني أن جميع أساليب المصادرات اتسمت بالعنف والشدة، فنجد في كثير من الأحيان أن المصادرات كانت تنتهي إما بالنفي، أو أخذ الخط (أي الإقرار) والمصالحة؛ ويقودنا هذا إلى القول بأن طريقة تحصيل المصادرات كانت تعتمد على تقبّل من يُصادر للمصادرة، واعترافه بما عنده من الأموال؛ فإن اعترف أبقي على حياته من القتل والتعذيب، وإن لم يعترف كانت نهايته تؤول في كثير من الأحيان إلى الموت بأشد وسائل التعذيب، وسنأتي على دراسة أساليب تحصيل المصادرات وإيراد أمثلة على كل أسلوب.

ونظراً للأهمية التي كانت تعوّل على المصادرات؛ فقد أفرِدَ لها ديوانٌ خاصٌ يعنى بشؤونها، وكان صاحب هذا الديوان يتولى في أغلب الأحيان أمر المصادرات، والأساليب التي يجب اتباعها لاستخراج الأموال، ولهذا فسنلاحظ في هذا الفصل الدور الذي كان يلعبه ديوان المصادرات، والمهام التي كانت منوطةً به، والشروط الواجب توفرها فيمن يتولى هذا الديوان، إضافة إلى الأساليب التي كانت مُتَّبَعَة لمصادرة الأموال، من مناظرة، وتهديد وسجن، وتعذيب ونفي، وإلحاق عاهة جسمية بالمُصادَر، وهذا ما سنلحظه فيما بعد.

ديـــوان المُصَادَرين:

أدى انتشار المصادرات في الدولة العباسية إلى ضرورة إيجاد ديوان خاص يتولى تنظيم شؤونها، وقد عرف هذا الديوان بإسم ديوان المُصَادَرين [1]، وكان الهدف من إيجاده الإشراف على عملية استيفاء أموال المشمولين بالمصادرة، وتجدر الإشارة إلى أن نواة ديوان المصادرين قد كانت في زمن الخليفة المنصور وتمثّل في بيت مال المظالم الذي كنا قد أشرنا إليه سابقاً [2] إلا أن هذا الديوان لم تتضح طبيعة الغرض الذي أنشيء من أجله إلا في زمن الخليفة المقتدر، حين أمر بإنشاء ديوان خاص لكي يُعنى بأمور المُصَادَرين وبالأموال المستوفاة منهم [3].

وقد انحصرت وظائف ديوان المصادرين في استيفاء الأموال، وما يتبع ذلك من مستلزمات مثل الضمانات وأخذ الخطوط (الإقرارات) وغيرها من الأعمال، وتتضح مهام ديوان المُصَادَرين، من طلب الوزير علي بن عيسى لهشام بن عبدالله صاحب ديوان المصادرين، بضرورة استيفاء أموال الضياع والخراج من مُتضمني المناطق، الذين كانت تؤخذ خطوطهم (إقراراتهم) على ما يبدو وتحفظ في ديوان المصادرين، لضمان دفع ما عليهم من أموال كما يفهم من النص الذي أورده الصابئ: "ثم ذكر له هشام أن على إسحاق بن اسماعيل من مال ضمانه النهروانات ... وعلى محمد وجعفر ابني جعفر الكرخي من مال مصادرتهما. [وعدّ له الكثير من الضُمناء على المناطق] ... وأنهم لم يؤدوا منذ وقع اسمه على الوزارة إلا شيئاً يسيراً، وأنه قد أحضر خطوطهم بأعيانها وعملاً بأصول ماعليهم وما أدوّه، وبقي خطوط المُصَادَرين بما تقررت عليه أمورهم، وعملاً مفصلاً بما بقي منها على كُلٍّ واحدٍ منهم، وقال: سبيل ذلك كله أن يستوفى" [4].

وقد بلغ الحرص في استيفاء الأموال المصادرة، أنه كانت تؤخذ خطوط المُصَادَرين وضماناتهم على نسختين، واحدة تكون لدى الوزير، والأخرى تحفظ في ديوان المُصَادَرين، حتى لا يكون هناك تلاعب أو تهاون في تحصيل الأموال المصادرة. وقد

---

(١) مسكويه: تجارب الأمم، جـ ١، ص ٢١.
(٢) أنظر الفصل الأول، ص٤١.
(٣) مجهول: العيون والحدائق، جـ ٤، قسم ١، ص١٥٧، مسكويه: تجارب الأمم، جـ ١، ص٢١، الصابئ: الوزراء، ص٣٣٢.
(٤) الصابئ: الوزراء، ص.ص ٣٣٧-٣٣٨.

ساق لنا مسكويه خبر مناظرة الوزير علي بن عيسى لأبي العباس الخصيبي، والتي يعرف منها نوعية المهام التي كانت منوطة بديوان المُصادَرين، والحرص الذي كانت تعامل به تلك الأموال، وجاء في تلك المناظرة كما يفهم من النص الذي أورده مسكويه، إستنكار الوزير ابن عيسى للإسلوب الذي كان الخصيبي يتّبعه في إدارته لأموال المصادرين واتهامه بالإهمال، نظراً لعدم احتفاظه بنسخة من الخطوط (الإقرارات) التي أخذت من المُصادَرين وكفلائهم وضمنائهم، إضافة إلى النسخة الموجودة في ديوان المصادَرين، ومما جاء في تلك المناظرة، قول الوزير ابن عيسى للخصيبي: "ما سبقك أحد إلى تسليم خطوط المُصادَرين إلى صاحب ديوان المصادرات، لأن سبيل الخطوط أن تكون في خزائن الوزارة محفوظة ... فإن كنت أردت عمارة الديوان، فكان ينبغي أن تأخذ الخطوط على نسختين، نسخةً للديوان ونسخة تكون عندك، فلو باع صاحب الديوان رقاع المصادرين والكفالات وضمانات الضمناء هل كان على السلطان مضرة في هذا المال أعظم منك" (١).

ومن خلال اطلاعنا على النصين السابقين نستنتج من ذلك أن مهام ديوان المصادرين هي:-

أولاً: تحصيل ضمانات أموال الخراج والصدقات من ضمناء المناطق، وكتابة متولي ديوان المُصادَرين خطه بذلك.

ثانياً: تحصيل المصادرات ممن أُخذت خطوطهم عليها.

ثالثاً: تولي شؤون المصادرين وما قرر عليهم واستيفاء الأموال منهم.

رابعاً: الاحتفاظ برقاع المُصادَرين وكفالاتهم وضماناتهم وبأسماء من صودرت أموالهم.

أما عن موارد هذا الديوان فقد كانت أموال المصادَرين هي قوام هذا الديوان، وقد أدّت كثرة هذه الأموال إلى إطلاق اسم صاحبها المصادَر على الأموال المصادَرة غداة اقتنائها في الديوان، ففي سنة ٣١٠هـ (٩٢٢م) "قُبض على أم موسى القهرمانة وصودرت أملاكها، وبلغت من الكثرة ما يعظم قدره، حتى نصّب علي بن عيسى لذلك ديواناً وسمّاه، ديوان المقبوضات عن أم موسى وأسبابها (٢)، كذلك في سنة ٣١٨هـ

(١) مسكويه: تجارب الأمم، جـ ١، ص.ص ١٥٣ - ١٥٥، ابن الأثير: الكامل جـ ٨، ص ١٦٥.

(٢) مسكويه: تجارب الأمم، جـ ١، ص.ص ٨٣ - ٨٤.

(٣٩٠م) تولى الحسين بن قاسم الكرخي الوزارة، وبدأ النزاع بينه وبين مؤنس الخادم وأخذ كلٌ منهما يحرض المقتدر على الآخر، "ووقّع الحسين بقبض أملاك مؤنس وضياع أسبابه، وأفرد له ديواناً سمّاه ديوان المخالفين" (١).

وهكذا نرى أن كثرة أموال المصادَرين، وانتشار المصادرات كان الدافع الأساسي لتأسيس ديوان يتولى تنظيم شؤون المصادرات ومتابعتها؛ لذلك فقد أُفرد لها ديواناً له مهامه الواضحة، وله من يتولى متابعة شؤونه.

ونظراً للأهمية الكبرى التي كانت منوطة بديوان المُصَادَرين، فقد كان يُشتَرَط فيمن يتولى هذا الديوان أن يتصف بعدة صفات مثل: إجادته لأسلوب المناظرات، والحزم في المعاملة؛ ولهذا فقد اتصف من يتقلد ديوان المصادرين بالقسوة والشر، وذلك لأن ضرورة إستخراج الأموال تقتضي ذلك "فقد كان ابن ثُوابة - متولي ديوان المصادرين زمن الوزير أبي علي الخاقاني - موصوفاً بالشر، ورُدّت إليه مناظرة ابن الفرات، واستأذن المقتدر في معاقبة ابن الفرات فأذن في ذلك، فقيده ابن ثوابةوألبسه جبة صوفٍ وأقامه في الشمس حتى كاد يتلف" (٢).

من هنا نستطيع القول أن الشدة التي اتصف بها متولي ديوان المصادرين كانت من ضرورات عمله، وقد مارس متولو ديوان المُصَادَرين شتى أنواع القسوة والتعذيب في سبيل استخراج الأموال.

وكان تقليد ديوان المصادَرين في بعض الأحيان محاولة من الوزير لكسب ودّ من صودر في السابق، ورغبة من متولي الديوان في الانتقام ممن صادره، ومن ذلك ما حدث أثناء مصادرة ابن الفرات، حيث رُدت مناظراته إلى ابن أبي البغل وكان ابن الفرات قد صادره أيام وزارتـه، فقلد عبيدالله بن خاقان ديوان المُصَادَرين ومناظرة ابن الفرات وأسبابه (٣).

وبالجملة يمكن القول أن المصادرات في العصر العباسي - علاوة على أهدافها في تحصيل الأموال- كانت في كثير من الأحيان وسيلة للانتقام الشخصي بين المُصَادَرين ورجال الدولة، وقد بَرَعَت الدولة في استغلال هذا الأمر، حيث كانت

---

(١) مسكويه: تجارب الأمم، جـ ١، ص٢٢٣، الهمذاني: التكملة، ص ٢٦٧.

(٢) مجهول: العيون والحدائق، جـ ٤، قسم١، ص ١٠٨، مسكويه: تجارب الأمم، جـ ١، ص٢٢٠، جـ ١، ص ٢٢.

(٣) مجهول: العيون والحدائق، جـ ٤، قسم ١، ص ١٥٨، مسكويه: تجارب الأمم، جـ ١، ص.ص ٢٠ - ٢١.

تولـيّ من نوظـر وصودر بالأمس، لمناظرة ومصـادرة من صـادره اليوم، ولا شـك أن لهـذا أثـره في الشـدة أثنـاء تحـصـيل الأمـوال، وهذا يخـدم هدف الدولة في استـخراج أكبر قدر ممكـن من الأموال بشـتى الوسـائل، وفيما يلي الوسائل التي كانت متبعة لإستخراج الأموال أثناء المصادرات.

أولاً: المناظرة:

المناظرة تعني محـاورة المُصـادَر للإقـرار بما عنده من مـال، وقـد نحى بعض من يتـولى تحـصيل المصـادرات منحـى اللين مع المصـادَر للإقـرار بأمـواله؛ وكـانت هذه المسايرة تخـدم أغراضاً في نفس الخليفـة؛ فإما أن يكون المُنـاظَر شخصـاً ذا مكانة في الدولة، ويتجنب الخليفة إهانته كي لا يسبب ذلك أرباكاً لنظام الخليفـة من أتباع من يُناظَـر، وإما أن تكون رغبة الدولة في تحصيل أكبر قدر من الأمـوال بالمصادرة، عن طريق المناظـرة اللينـة الهـادئـة، لأن بـعض المُصـادَرين لجـأوا إلى حـفظ أنفسـهم وكرامتهم بأموالهم، وبهذا تكون الدولـة قد حقـقت غرضاً بحفظ استقرار كيـان الخلافـة من أي تمردٍ عليـه؛ وبتحـصيل الأمـوال من المُصادرين وتزويد بيت المال بها.

ومن الأمثلة على ذلك ما جرى لحامد بن العباس؛ فعندما علم أن المقتدر قد غضب عليه لخروجه من واسـط، أراد أن يعتذر ويدفـع ما عليه من ضمان فأرسل للخليفة: "بأنـي أرضى أن أكـون معـتـقلاً في دار أمـيـر المؤمنين، ويناظرنـي الوزير والمُحـسِّن والكتّاب بحضرة الفقهـاء والقضاة ووجود القـواد؛ فإن وجـب عليَّ مـال خرجـت منه بعد أن أكون مالكاً لاسـتيفاء حجتي ومحـروساً في نفسي، ولم يُمَكِّن المُحسِّن مني فيجـازينـي على المكـاره التي كنت أوقـعتـها به في طاعـة مولانـا أمـيـر المؤمنين، وهو شـاب وأنا شـيخ قد بلغت هذه السن العاليـة واليسيـر في المكروه يتلفني" [1].

نلاحظ من ذلك رغبـة حامد بن العباس في حفظ نفسه وكرامتـه بدفع ما عليه، خوفاً من إيقاع المكروه به من قبل الوزير ابن الفرات وابنه المحسن، انتقاماً لما فعله بهما أيام وزارته، أثناء مصادرتهما، كذلك فإن اسلوب المناظرة كما يبدو لنا كان في

---

(١) مسكويه: تجارب الأمم، جـ ١، ص.ص ٩٦ - ٩٧.

كثير من الأحيان ذريعة للانتقام الشخصي بين موظفي الدولة، فمن نوظر وشُتِم بالأمس من قِبَل حامد بن العباس فهو يناظره ويشتمه انتقاماً لنفسه، ولحسن حظ حامد فقد وجد طلبه قبولاً لدى الخليفة فلبى رغبته وطلب من ابن الفرات مناظرته، وشرط عليه أن لا يوقع به مكروهاً وأن يناظره بلطف على ما يجب عليه من الضمانات، بحضرة القضاة والكتاب، فإذا وجب عليه شيء بشهادتهم أُخذ منه برفق [1].

ومن ثم فقد أحضر ابن الفرات حامد بن العباس إلى مجلسه بحضور القضاة والفقهاء والكتّاب وأخذ يناظره بما فعله أيام وزارته، وقد طالت المناظرة حتى باتت حجة ابن الفرات أكثر اقناعاً لدى القضاة والكتاب من حجة حامد بن العباس، فقام ابن الفرات بأخذ خطوطهم بذلك لتكون دليلاً على نتيجة تلك المناظرة [2].

ورغم طلب حامد بن العباس عدم تدخل المُحسِّن ابن الفرات في مناظرته لخشيته من الانتقام منه إلا أن ماحدث كان عكس ذلك، ففي حين كان الوزير ابن الفرات يرفق في مناظرته لحامد ولا تزيد معاملته محاولة إثبات الحجة عليه فقد كان ابن المحسن يشتمه بحضرة الناس أقبح شتم ويقول له: "ليس يخرج المال منك إلا بالمكاره التي كنت تجريها على الناس" [3]، ويشير إلى الأساليب القاسية التي كان يتبعها حامد أثناء مصادراته، وعندما علم ابن الفرات بذلك غضب على المُحسِّن وأقسم أنه إذا عاد لشتم حامد فسوف يستعفي الخليفة من مناظرته، وهنا توقف المُحسِّن عن شتم حامد وإيذائه [4].

وقد حاول ابن العباس إنكار ماله في بداية الأمر وكان قد أحتاط لذلك فباع جميع أملاكه وضياعه ومستغلاته وداره حتى لم يبق له شيء ظاهر [5]، ولكن ابن الفرات صبر عليه واستعمل جميع الطرق للوصول إلى أملاكه ومصادرتها "فناظره وأجلسه في دار كبيرة وأخدمه عدة غلمان وخدم وكان يُبخره كل يوم دفعات، ويقدم

---

(١) مسكويه: تجارب الأمم، ، جـ ١، ص ٩٤.

(٢) المصدر نفسه، جـ ١، ص.ص ٩٩ - ١٠١.

(٣) المصدر نفسه، جـ ١، ص ١٠١.

(٤) المصدر نفسه، جـ ١، ص ١٠١.

(٥) المصدر نفسه، جـ ١، ص١٠١، الهمذاني: التكملة، ص.ص ٢٣٣ - ٢٣٤.

إليه أحسن وأوسع طعام؛ فإستخرج بذلك منه ألف ألف وثلاث مائة ألف دينار، لا يعلم بها أحدٌ غير حامد، كان منها أربع مائة ألف وكسر في إجار بواسط ومائة ألفٍ وكسرٍ في ودائع" (١).

وبهذا فقد حققت المناظرة اللينة ما لا تستطيع الشدة والعنف تحقيقه، إذ أن الكثير من المُصادَرين كانوا يرفضون الإقرار بما لديهم إذا تعرضوا للضرب والإهانة، وهذا ما أدركه ابن الفرات بخبرته الطويلة لاسيما وأنه قد ولي الوزارة ثلاث مرات للمقتدر، فأيقن أنه باللين والملاطفة لابد من أن يصل إلى هدفه بمصادرة أموال حامد بن العباس، وهو ما حصل حتى أنه صادر أموالاً لم يكن يعلم بها أحد غير حامد نفسه، وفي رأينا لولا هذا الأسلوب الرقيق -إذا جاز لنا التعبير- في المناظرة لما أقر حامد بتلك الأموال.

وتجدر الإشارة إلى حرص معظم الخلفاء على صيانة نفس من يُصادَر كون المصادرة هي الهدف الأساسي الذي يُسعى إليه، إضافة إلى أن الحفاظ على نفس المصادر تقود إلى إستخراج أكبر قد ممكن من الأموال، ونستنتج ذلك من خلال النص الذي أورده التنوخي والذي يفيد بأن المعتضد كان إذا نكب رجلاً من خيرة عماله "وكّل به من يحفظه قبَله وربما أمر بصيانته" حتى لا يهلك ذلك العامل أثناء المصادرة، وكان المعتضد شديد الحرص في ذلك الأمر، وقد يظن القارئ للوهلة الأولى أن المعتضد كان حريصاً على حياة عماله المصادَرين عطفاً عليهم، وفي الحقيقة أنه ما فعل ذلك إلا لضمان مصادرة أكبر قدر ممكن من الأموال والتي ربما لا يستطيع الحصول عليها إذا ما هلك المُصادَر أثناء مصادرته، ويدعمنا في ذلك ما أورده التنوخي: "وكان إذا وُكِّلَ به يظهر أن التوكيل للمطالبة وزيادتها والتشدد فيها" (٢)، ويبدو أن سبب هذا الحرص هو محاولة الخليفة تجنب لوم أفراد حاشيته وبالتالي محاولة تحصيل المصادرات بأكثر الطرق هدوءاً؛ ومن أمثلة ذلك ما حدث مع المعتصم عندما اشتد غيظه على محمد بن الجهم البرمكي، وأراد قتله ومصادرة أمواله فلم يستمع لشفاعة القاضي بن أبي دؤاد فيه، إلى أن أخبره بأنه لا يستطيع مصادرة أمواله إذا قتله لأن الأموال في تلك الحالة تكون من حق الوارث، وأن من الأفضل إبقائه حياً حتى يناظر وتقام عليه

---

(١) الصابي: الوزراء، ص ٣٢٧.

(٢) التنوخي: نشوار، ج ٨، ص ٩٢.

البينة، وبالتالي تتم مصادرته، ويبدو أن كلام القاضي بن أبي دؤاد قد وجد قبولاً لدى الخليفة المعتصم فأمر بحبس محمد بن الجهم حتى يناظر [1].

وقد بلغ حرص الدولة في كثير من الأحيان على المناظرة السلميّة الهادئة أن بعض من يُدعى للمناظرة كان يفرض شروطاً على من يناظره، فإن أقرها دفع ما عليه من مال؛ فعندما كان ابن الفرات يناظر علي بن عيسى، كتب إليه ابن عيسى رقعة فيها بعض الشروط والضمانات، التي طالب بها ابن الفرات حتى يقرَّ بما يوجد عنده من أموال وكان بها:-

أولاً : أن يكتب إلى العمال بالإفراج عن وقوفه.

وثانياً : أن يفرج ابن الفرات عن دوره وعقاراته في بغداد.

وثالثاً : أن يكتب ابن الفرات أماناً لأولاده وجميع أسبابه في ضياعه.

ورابعاً : أن يطلق ضياعه بديار ربيعة والموصل والشام.

وخامساً : أن يطلق ابن الفرات ضياعه في السواد، فوقع له ابن الفرات على بعض الشروط ورفض بعضها [2].

نلاحظ من أمثلة هذه المناظرات -التي اتسمت بالملاينة واللطف- أن حرص الدولة على تحصيل المصادرات يجعلها تنحى هذا المنحى، فالمناظرة الهادئة في كثير من الأحيان كانت أكثر نفعاً من العنف، ومثال ذلك ما حدث مع صاعد بن مخلد وزيرالمعتمد فعندما قبض عليه الموفق أخذ منه نحو ألفي ألف دينار وثلاث آلاف مملوك إضافة إلى خمسة آلاف رأس من الماشية، وقد حصل الموفق على كل ذلك باللين والملاطفة بعيداً عن الشدة والعنف [3].

ولم يكن حرص الدولة على المناظرة بطريقةٍ هادئةٍ هو السبب في تحصيل المصادرات فقط، بل كان ميل البعض إلى حفظ نفسه وكرامته بدفع ما يطلب منه من مال، كما حصل مع البرامكة حين أمر الرشيد بمصادرة أموالهم وجميع أملاكهم، فضيّق على البرامكة جميعاً وأساء إليهم وضرب الفضل بن يحيى مئتي سوط

---

(١) ابن خلكان: وفيات ، جـ ١، ص.ص ٨٢ - ٨٣، الصفدي: الوافي بالوفيات، جـ ٧، ص.ص ٢٨٢ - ٢٨٣، عصام محمد شبارو: القضاء والقضاة في الإسلام، العصر العباسي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٣هـ (١٩٨٣م)، ص ٢٤٥، وسيشار إليه فيما بعد، شبارو: القضاء.

(٢) الصابي: الوزراء، ص.ص ٣٢٨ - ٣٣٠.

(٣) الذهبي: سير، جـ ١٣، ص.ص ٣٢٦ - ٣٢٧.

-تولاها مسرور الخادم- فقال الفضل: "والله ما كذبت فيما أخبرت به، ولو خيّرت في ملك الدنيا وأن أضرب سوطاً واحداً لاخترت الخروج، وأمير المؤمنين يعلم ذلك وأنت تعلم، وإنا كنا نصون أعراضنا بأموالنا، فكيف صرنا نصون أموالنا بأنفسنا؟" [1].

يتبين لنا من خلال هذا النص رأي الفضل بن يحيى في الأموال ورفضه الاحتفاظ بها إذا تعارضت مع سلامته الشخصية، وأنه على استعداد لدفع جميع أملاكه مقابل عدم إهانته بالضرب، وهذا يمثل رأي العديد من المصادَرين الذي كانوا يفضلون دفع الأموال مقابل حفظ أنفسهم وكرامتهم.

ورغم هذه الأمثلة التي استعرضناها والتي بيّنَت مدى حرص كل من طرفي المصادرة، (من يُصادَر والمُصادِر) على الانتهاء من المصادرة بأيسر الطرق، نرى كما أسلفنا أن مدى استجابة المُصادَر لدفع ما عليه والإقرار بما عنده من الأموال هو الذي يحدد نوع المناظرة؛ فالسلطة كانت أكثر استعداداً لاستخدام أكثر الأساليب عنفاً، في سبيل تحصيل المصادرات عندما يستعصي عليها أسلوب الملاينة والمناظرة والملاطفة، فقد قبض المتوكل على سليمان بن وهب[2] -بسُرَّ من رأى- "حيث قيِّدَ بقيدٍ ثقيل، وأُلبِس جبة صوف وحُبِس في كنيف وأغلق عليه خمسة أبواب، حيث لا يعرف الليل من النهار، وأقام على ذلك عشرين يوماً حتى نوظر على أمواله" [3].

واقترنت المناظرة في بعض الاحيان بأبشع وسائل التعذيب للإقرار بالأموال كما حدث لوالدة المقتدر، حيث أمر القاهر بمناظرتها وكانت مريضة قد ابتدأ بها الاستسقاء، وأحضرها القاهر عنده وسألها عن مالها فاعترفت له بما عندها من المصوغ والثياب، ولم تعترف بشيءٍ من المال والجوهر فضربها أشد ما يكون من الضرب وعلقّها برجلها وضرب المواضع الغامضة (الحسّاسة) من بدنها، فحلفت أنها لا تملك غير ما أطلعته عليه، وقالت: لو كان عندي مالٌ لما أسلمت ولدي للقتل" [4].

---

(١) الجهشياري: الوزراء، ص ٢٤٤، المسعودي: مروج الذهب، جـ ٣، ص ٣٩٣، ابن خلكان:وفيات ، جـ ٤، ص ٣٣.

(٢) سليمان بن وهب بن سعيد ت ٢٧٢هـ (٨٨٥م) أنظر (الذهبي: سير، جـ ١٣، ص ١٢٧؛ الاربلي، عبدالرحمن سُنبط قنبنو: خلاصة الذهب المسبوك، مختصر من سير الملوك، تح: مكي السيد جاسم، مكتبة المثنى، بغداد، د.ت، ص ٢٤٣، وسيشار إليه فيما بعد، الإربلي: خلاصة).

(٣) التنوخي: الفرج ، جـ ١، ص.ص ٢١٠ - ٢١١.

(٤) مسكويه: تجارب الأمم، جـ ١، ص.ص ٢٤٤-٢٤٥، ابن الأثير: الكامل، جـ ٨، ص ٢٤٥.

وسنأتي فيما بعد على وسائل أخرى لتحصيل المصادرات من تعذيب وحبس وتنكيل وفي بعض الأحيان كانت تنتهي الأمور بالقتل حيث تعتبر المناظرة مرحلة أولى لتحصيل المصادرة؛ فإن لم تجد نفعاً استخدمت أساليب أخرى أشد تأثيراً.

ثانياً: التعذيب:

رافقت أساليب تحصيل المصادرات طرق عديدة من التعذيب اتخذت أشكالاً متعددة تميزت جميعها بالفظاعة؛ فمنها ما كان يتسبب في تشويه الخلقة وذلك بقطع أحد أعضاء الجسم، ونتف الشعر أو غير ذلك، وأحياناً تنتهي عمليات التعذيب بموت المُعذَّب من شدة الضرب والقهر، والنساء هن الأخريات لم يسلمن من عمليات التعذيب، وقد وصف ابن المعتز عمليات التعذيب التي كانت تستخدم في استخراج الأموال في إرجوزته وجاء فيها:

(الرجز)

فكم وكم من رجلٍ نبيل	*ذي هيبة ومركبٍ جليل*
رأيته يقيدُ بالأعوان	*إلى الحبوس وإلى الديوان*
حتى أقيم في جحيم الهاجرة	*ورأسه كمثل قدرٍ فائرة*
وجعلوا في يده حبالاً	*من قُنَّب يقطّع الأوصالا*
وصفقوا قفاه صفق الطبل	*نصباً بعين شامتٍ وخِلٍّ*
وحمّروا نقرته بين النقر	*كأنها قد خجلت ممن نظر*
إذا استغاث من سعير الشمس	*أجابه مستخرج برفس* [1]

وسنأتي فيما يلي على دراسة أنواع التعذيب التي كانت تستخدم في تحصيل المصادرات مع إيراد أمثلةٍ تعطي صورة واضحة عما كان يجري في العصر العباسي:-

(١) ابن المعتز:الديوان، ص.ص ٤٤٤ - ٤٤٥.

التعذيب بتشويه الخلقة:

تفنن المُصادِرون في أنواعٍ من التعذيب مثل تشويه أعضاء الجسم كسمل العينين، وقطع اليد واللسان ونتف الشعر وغير ذلك من الأساليب القاسية، وما حدث مع أبي منصور [1] كاتب ابن الفرات أثناء مصادرته من تعذيب شديد يعطي صورة واضحة عما كان يتعرض له المصادرون أثناء مصادراتهم؛ فعندما رفض أبو منصور الإقرار بما لديه من أموال أثناء مناظرته، أمر أبو الحسن بن أبي البغل بنتف ربع شعر رأسه حتى يقر بما لديه، فكاد يهلك من شدة الألم ولم يسعفه إلا رشوته للقائمين على عذابه فقاموا بحلاقة الباقي وأعلموا ابن ابي البغل أنه قد نتف، فلم يكتف بذلك بل أمر بأن يقيّر [2] الربع المنتوف من رأسه بقيرٍ حار، وحين وضع القير على رأس أبي منصور لم يتحمل شدة الألم وأذعن للمطالبة وأقر بسبعين ألف دينار إضافة إلى ودائعه، ولم يقلع القير عن رأسه حتى كتب خطه (إقراره) بالتزامه بتسليمهم تلك الأموال [3].

لم تكن الطريقة التي عومل بها الوزير أبي علي بن مقلة أقل قساوة وبشاعة مما حدث لأبي منصور، حيث قطعت يد ابن مقلة ولسانه، وكان سبب ذلك أن الوزير ابن مقلة عندما تقلد الوزارة لم يكن له من الأمر شيء وكانت جميع الأمور في يد ابن رائق أمير الأمراء، وكان ابن رائق قد قبض أموال ابن مقلة وأملاكه وأملاك ابنه قبل توليه الوزارة، فخاطبه ابن مقلة في رد أمواله إليه فلم يردها، وهنا أخذ ابن مقلة يسعى للخلاص من ابن رائق فكتب للخليفة الراضي بأنه سوف يستخرج من ابن رائق وأصحابه ثلاث آلاف ألف دينار إذا سلّمه إليه، فأظهر له الخليفة الموافقة ثم أخبر ابن رائق بما يدبره ابن مقلة فقام ابن رائق بالقبض على الوزير ابن مقلة

---

(١) هو عبدالله بن جبير النصراني، كاتب ابن الفرات، نكب بنكبة ابن الفرات بعد وزارته الأولى أنظر(التنوخي: نشوار، جـ ٨، ص.ص ٩٣ – ٩٤).

(٢) القير هو: صُعُد يذاب فيستخرج منه القار وهو شيء أسود تطلى به الإبل والسفن ويمنع الماء أن يدخل. (ابن منظور: لسان العرب، جـ ٥، ص ١٢٤، مادة قير)

(٣) التنوخي: نشوار، جـ ٨، ص.ص ٩٣ – ٩٤.

وأمر بقطع يده كي لا يكتب مثل ذلك مرة أخرى، إلا أن ابن مقلة لم يتعظ بما أصابه ولطمعه بمنصب الوزارة فقد كتب للخليفة الراضي بأنّ قطع يده لا يمنعه من تولي شؤون الوزارة، وفي ذلك الأثناء سمع ابن مقلة بقدوم بجكم إلى بغداد ففرح وقال: "إن بجكم سيخلصني وأخذ يدعو على من ظلمه وقطع يده فوصل خبره إلى الراضي وابن رائق فأمرا بقطع لسانه" [1].

ومن الملاحظ هنا أن التعذيب لتحصيل المصادرة كان ذريعة للإنتقام بين موظفي الدولة، ورغم بشاعة أساليب استخراج الأموال فقد ملّ بعض المُعذِّبين الضرب والتنكيل ولجأوا إلى أسلوب يتسم بالتعزير ويهدف إلى إهانة المُصادَر رغم مكانته؛ فحين صودر الوزير حامد بن العباس سنة ٣١١هـ (٩٢٣م) تولى المُحسِّن بن الفرات تعذيبه فكان حامد يصفع ويضرب ويخرجه المُحسِّن إذا شرب فيلبسه جلد قرد له ذنب ويقيم من يرقصه ويصفعه ويتمتع المُحسِّن بذلك ويشرب عليه "وأجرى على حامد أفاعيل قبيحة ليست من أفاعيل الناس ولا يستجيزها ذو دينٍ ولاعقل" [2].

وحريّ بنا أن ننوّه إلى أن الخلفاء أنفسهم لم يسلموا من عمليات التعذيب والتي تجاوزت الوصف لبشاعتها، فعندما قُبِض على الخليفة القاهر عام ٣٢٢هـ (٩٣٣م) طولب بعد حبسه بأموال، فلم يُقرّ بشيء، فعذِّب نتيجة لذلك عذاباً شديداً واستمر على إنكاره حتى أمر الخليفة الراضي بتكحيله فعميت عيناه [3]، وحدث ذلك أيضاً مع الخليفة المتقي ٣٢٩-٣٣٣هـ (٩٤٠-٩٤٤م) حيث "خلع وسُمِلت عيناه وبقي على قيد الحياة، وكانت

---

(١) مسكويه: تجارب الأمم، جـ ١، ص.ص ٣٨٦ - ٣٩١، الزمخشري: ربيع الأبرار، جـ ١، ص.ص ٥٧٦ - ٥٧٧، ابن العمراني: الأنباء، ص.ص ١٦٣ - ١٦٤، ابن الأثير: الكامل، جـ ٨، ص.ص ٣٤٥ - ٣٤٦، القلقشندي: مآثر الأنافة، جـ ١، ص.ص ٢٨٧ - ٢٨٨.

(٢) عريب: صلة الطبري، ص.ص ٩٨ - ٩٩، مجهول: العيون والحدائق، جـ ٤، قسم١، ص.ص ٢٢٠ - ٢٢١، ابن كثير: البداية والنهاية، جـ ١١، ص.ص ١٥٨ - ١٥٩.

(٣) الصولي: الأوراق، ص.ص ١٩ - ٢٠، الصفدي: نكت الهميان، ص.ص ٢٣٦ - ٢٣٧.

أيامــه منغصة عليه [1]، وفي ذلك يقول المتقي:-

(مجزوء الخفيف)

كَحّلونـا وما شَـكَوْنا إليهـم من الرَّمَـدْ

ثم عاثـوا بنا ونحـن أسـودٌ وهم نَقَـدْ

كيف يغتـرّ من أقمنـا وفي دَستنا قَعَـدْ [2]

يلاحظ هنا أن هيبة الخلافة لم تراع، ولم يسلم الخلفاء من التنكيل والتعذيب وانتهت حياة بعض الخلفاء -بعد مصادرتهم وعزلهم- نهاية مأساويّة محزنة.

تعذيب ينتهي بالموت:

صاحب إستخراج الأموال عمليات تعذيب قاسية مارسها مستخرجو الأموال على مُقرريهم، حيث أدى الرفض والتعنّت في الإقرار بالأموال من قبل المُصادَرين إلى التمادي في تعذيبهم، وعزّز هذا الأمر وجود الثارات بين موظفي الدولة بعضهم على بعض، كذلك شدة وقسوة من يتولى استخراج الأموال -وهو من عرف باسم المستخرج- فقد عرف بعض مستخرجي الأموال بالشدة وعدم الرحمة، ومن أشهر من كان يتولى التعذيب المصاحب للتقرير بالأموال المصادرة، المُحسّن بن الفرات "فقد كان سيء الأدب ظالماً ذا قسوةٍ شديدةٍ وكان الناس يسمونه الخبيث بن الطيب" [3].

وقد وردت أمثلة عديدة عن تعذيب المصادَرين الذي انتهى بالموت في بعض الأحيان؛ نتيجة لقسوة التعذيب الذي تعرّض له مثل هؤلاء المصادرين ؛ ومن أمثلة ذلك ما حدث لنجاح بن سلمة في عهد المتوكل، حيث أمر المتوكل بضربه خمسين مقرعة في أول يوم حتى يقرّ بالأموال، ولكنه رفض ذلك، فبقي تحت العذاب المستمر

---

(١) الصفدي: نكت الهميان، ص ٨٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٨٨.

(٣) ابن الأثير: الكامل، جـ ٨، ص.ص ١٤٢ - ١٤٣.

ثلاثة أيام، وبقي على رفضه وعدم إقراره بالأموال، فقام عدداً من أعوان الخراج فعصروا مذاكيره حتى برد ومات [1].

يلاحظ هنا أن الأساليب بلغت من القسوة حداً كبيراً، فتولى موظفي الدولة التنكيل ببعضهم البعض، وظهر الانتقام الشخصي بينهم، ولم تراع حرمة الوزراء والعمال في سبيل حصول الدولة على الأموال المصادرة.

وتورد المصادر الكثير من ألوان التعذيب، حيث بلغت من القسوة والبشاعة غايتها، فعندما صودر الوزير ابن بلبل [2] وقبض عليه في عام ٢٧٨هـ (٨٩١م) قُيِّد وألبس عباءةً غمست في دبسٍ ومرق كوارع وأجلس في مكان حار، وعُذِّب بأنواع العذاب حتى مات، وروي أن المعتمد أمر بابن بلبل فاتخذ له تغاراً [3] كبيراً وملئ إسفيذاجاً [4] وبلّه حتى جعل رأسه فيه إلى عنقه، ومسك عليه حتى خمد "فلم يزل روحه يخرج بالضراط من أسفله حتى مات"[5]، وأورد المسعودي أن اسماعيل بن بلبل وضع في عنقه غلّ فيه رمانة حديد، والغلّ والرمانة مائة وعشرون رطلاً، وألبس جبة صوف غمست في ودك [6] الأكارع، وعلق معه رأس ميت وبقي كذلك حتى مات [7].

هذه أمثلة تعطي صورة عن أساليب استخراج الأموال، وما رافقها من تعذيب أدى إلى وفاة المعَذَّبين من شدة التعذيب والقهر، فبعضهم مات من شدة التعذيب والبعض مات ألماً من هول المصاب.

---

(١) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٩، ص ٢١٧، ابن خلكان: وفيات، جـ ١، ص ٣٥٤.

(٢) اسماعيل بن بلبل وزير الخليفة المعتمد ت ٢٧٨هـ (٨٩١م) أنظر (الذهبي: سير، جـ ١٣، ص.ص ١٩٩-٢٠٢).

(٣) التّغار: وعاء كبير، وهي كلمة فارسية (الذهبي: سير، جـ ١٣، ص ٢٠٢).

(٤) الاسفيذاج يتخذ من صفائح الرصاص والخل (البيهقي، علاء بن الحسين بن علي: معدن النوادر في معرفة الجواهر، تح: محمد عيسى صالحية، دار العروبة، الكويت، ١٤٠٥هـ (١٩٨٥م)، ص ٥٠، وسيشار إليه فيما بعد، البيهقي: معدن النوادر.

(٥) الذهبي: سير، جـ ١٣، ص.ص ١٩٩ - ٢٠٢.

(٦) الودك: الدسم وقيل دسم اللحم ودهنه الذي يستخرج منه (ابن منظور: لسان العرب، جـ ١٠، ص ٥٩، مادة ودك).

(٧) المسعودي: مروج الذهب، جـ ٤، ص.ص ٢٢٨ - ٢٢٩.

وقد لجأت الدولة إلى أساليب عديدة غير التعذيب في تحصيل المُصادَرين، من ضرب وسجن إلى غير ذلك من الأساليب التي سنأتي على تفصيلها في موضعها.

الضرب المُبرِّح:

استخدم الضرب -بوسائله العديدة- طريقة لاستخراج الأموال، حيث كان البعض يضطر للإقرار بما لديه من أموال من شدة الضرب، وقد أُستخدم الضرب بالمقارع والدبابيس والسياط والصفع وغير ذلك؛ فابن مقلة يتعرض للضرب المبرِّح على يد الوزير الخصيبي حتى كاد يهلك إلى أن اعترف بخمسة آلاف دينار [1]، وقد ضرب ابن مقلة بالمقارع، وجرى عليه من الخصيبي من المكاره والتعليق أمر عظيم [2].

وكذلك حدث لحامد بن العباس على يد المُحسِّن بن الفرات "حيث قال حامد: أنه لم يبق له مال ولا حال، فأمر بصفعه فصفع خمسين صفعة، وسقط كالمغشي عليه، وما زال يُصفع إلى أن تكلم وإعترف بأمواله" [3].

وهكذا نلاحظ أن مستخرجي الأموال استخدموا أساليباً مختلفة لتحصيل الأموال من المُصادَرين، بصرف النظر عن مكانة المُصادر، فقد ضرب رجال الدولة البارزين وعذبوا في سبيل تحصيل الأموال المصادرة منهم.

وفيما يلي جدولاً يبين أسماء بعض من عُذِّبوا، ونوع العقوبة التي تعرضوا لها، ونظراً لكثرة الأمثلة وصعوبة حصرها فقد اقتصرنا على إيراد بعض الأمثلة:

---

(١) الصولي: الأوراق، ص ٨٣، التنوخي: نشوار، جـ ٢، ص.ص ١٢٤ - ١٢٥.

(٢) مجهول: العيون والحدائق، جـ ٢، قسم١، ص.ص ٢٨٨ - ٢٨٩، مسكويه: تجارب الأمم، جـ ١، ص.ص ٢٣٦ - ٢٣٧.

(٣) مسكويه: تجارب الأمم، جـ ١، ص.ص ١٠٢-١٠٣.

	المُعاقَب	من يتولى العقاب	نوع العقوبة	قيمة المُصادَرة	المصدر
١.	زياد بن عبدالله بن عبدالمدان والي المدينة	الخليفة المنصور	التعذيب	مصادرة أمواله	الزمخشري، ربيع الأبرار، جـ ٣، ص ٤٠.
٢.	عبدالجبار بن عبدالرحمن والي خراسان	المنصور	الضرب بالسياط وقطع اليدين والرجلين ثم ضرب العنق.	جميع ما قدر عليه من الأموال	الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٧، ص ٥٠٨، ٥٠٩
٣.	يحيى بن خالد بن برمك	الرشيد	التعذيب والتنكيل	استصفى جميع أمواله	البغدادي: تاريخ بغداد، جـ ١٤، ص.ص ١٢٨- ١٣٢.
٤.	ابراهيم بن رباح	الواثق	التعذيب	باستصفاء ضياعه وأمواله	اليعقوبي: تاريخ، جـ ٣، ص ٢٢٠.
٥.	محمد بن عبدالملك الزيات الوزير	المتوكل	الوضع في تنور	ألف ألف درهم	اليعقوبي: تاريخ، جـ ٣، ص ٢٢٣. الأصبهاني: الأغاني، جـ ٣، ص ٧٢. أبو الفداء: المختصر، جـ ٢، ص ٣٧.
٦.	إيتاخ التركي	المتوكل	الحبس والتقييد والتعذيب	قبض ضياعه وأمواله	اليعقوبي: تاريخ، جـ ٣، ص ٢٢٤.
٧.	نجاح بن سلمة	موسى بن عبدالملك الأصبهاني	التعذيب حتى الموت	واحد وخمسون ألف دينار	الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٩، ص ٢١٧. ابن خلكان: وفيات، جـ ١، ص ٣٥٤.
٨.	أبو جعفر احمد بن إسرائيل الأنباري كاتب ووزير الخليفة المعتز	صالح بن وصيف	الضرب	استصفاء جميع ماله	ابن طباطبا: الفخري ص ٢٤٥.
٩.	قبيحة أم المعتز	المهدي	التعذيب وهتك الستر	ألف ألف دينار وثلاث مائة ألف دينار، وقدر مكوك زمرد	ابن العبري: مختصر الدول، ص ١٤٧. أبو الفداء: المختصر، جـ ٢، ص ٤٦، القلقشندي: مآثر الأنافة، جـ ١،ص ٢٥٠،
١٠	الوزير اسماعيل بن بلبل	المعتمد	التعذيب بجعل رمانة حديد والغل والرمانة مائة وعشرون رطلا في عنقه، ووضع ودك الاكارع على رأسه.	مصادرة جميع آنية الذهب التي في خزائنه وضربت وفرقت على الجند	المسعودي: مروج الذهب، جـ ٤، ص ٢٢٨-٢٢٩. الذهبي: سير، ج١٣ ص.ص ١٩٩-٢٠٤.
١١	سليمان بن وهب	الموفق	الضرب بالمقارع	مصادرة أمواله	التنوخي: نشوار، جـ ٨، ص ١٠٤، التنوخي: المستجاد، ص ٨٥.
١٢	أبو القاسم عبيد الله ابن سليمان	الموفق	الضرب بالمقارع	مصادرة أمواله	التنوخي: نشوار جـ٨،ص١٠٧
١٣	الوزير حامد بن العباس	المقتدر	الضرب والصفع والتعذيب	ألف ألف وخمس مائة ألف دينار	عريب: صلة الطبري، ص ٩٧. ابن كثير: البداية والنهاية جـ١١ ص ١٥٨.
١٤	محمد بن سيف العامل عن بادوريا	جعفر بن محمد بن الفرات	الصفع	مصادرة أمواله	التنوخي: نشوار، جـ٨،ص ٦٠.
١٥	أبو الحسن بن مأمون الاسكافي	المحسن بن الفرات	الضرب والتهديد	مائة ألف دينار	الصابيء: الوزراء ص ٥٠.
١٦	سليمان بن الحسن متولي مجلس المقابلة في ديوان الخاصة	ابن الفرات	التعذيب الشديد	مصادرة جميع أمواله	التنوخي: نشوار، جـ٨،ص ١٩١

	المُعاقَب	من يتولى العقاب	نوع العقوبة	قيمة المُصادَرة	المصدر
١٧	محمد بن جعفر بن الحجاج متولي ديوان الخراج	ابن الفرات	التعذيب الشديد والشتم	مائة الف دينار	الصابي: الوزراء ص ٢٠.
١٨	علي بن عيسى	ابن الفرات	الصفع والتعذيب	اداء مال التعجيل من مصادرته التي بلغت ثلاثة آلاف دينار	مسكويه: تجارب الامم، جـ١ ص.ص ١٠٨-١١١
١٩	ابن الفرات واولاده علي بن محمد بن الفرات والمحسن بن الفرات	حامد بن العباس	الضرب والشتم	مصادرة جميع اموالهم	عريب: صلة الطبري، ص ٦٨، مسكويه: تجارب الامم، ج٢، ص.ص ١٢٩ - ١٣١، الصابي: الوزراء ، ص ٢٦٤
٢٠	المحسن بن الفرات	هارون بن غريب	التعذيب الشديد	ثلاثة آلاف الف دينار	الصابي: الوزراء، ص ٦٥
٢١	ابو منصور عبد الله ابن جبير النصراني كاتب ابن الفرات	ابن ابي البغل	نتف الشعر	سبعون الف دينار وودائع التزم بتسليمها	التنوخي: نشوار، ج٨ ص ٩٣
٢٢	ابو العلاء عيسى ابن الحسين	المهلبي	الضرب المبرح	اموال وذخائر	التنوخي: نشوار ، ج٤، ص١٢٣
٢٣	والدة المقتدر	القاهر	التعذيب بتعليقها برجل واحدة	مائة وثلاثون الف دينار	الهمذاني: التكملة، ص ٢٧٤ ابو الفداء: المختصر، ج٢ ص ٧٧ الذهبي: العبر، ج٢، ص ٧ القلقشندي: مآثر الأنافة، ج١، ص ٢٨٣
٢٤	الخليفة القاهر	الراضي	التعذيب والتكحيل ثم العمى	مال يسير وآله	الصولي: الاوراق، ص ١٩، ٢٠ الصفدي: نكت الهميان ، ص٢٣٦،
٢٥	ابن مقلة	الراضي بالله	قطع اليد واللسان	مصادرة امواله	الزمخشري: ربيع الابرار، ج١ ص ٥٧٦ القلقشندي: مآثر الأنافة، ج١ ص٢٨٧، ابن العمراني: الانباء ص ١٦٣.
٢٦	المتقي	توزون التركي	سمل العينين	مصادرة أملاكه	الصفدي: نكت الهميان، ص ٨٧.

نستنتج من الجدول السابق أنّ أنواع التعذيب تراوحت بين الضرب بالسياط والمقارع والصفع والشتم، وتعدى ذلك إلى أساليب أشد قسوة مثل الوضع في التنور، ونتف الشعر، وتشويه اعضاء الجسم مثل قطع اليد واللسان وسمل العينين.

كذلك يلاحظ أن النساء لم تسلم من التعذيب، حيث عذبت والدة المقتدر بتعليقها برجل واحدة، كما عذبت بعض النساء بهتك الستر مثل قبيحة أم المعتز،

ولـم تـراع فـي هـذه الأساليب حرمـة المرأة ولا كرامتها، ومع حذرنا في إيراد تلك الأخبـار الا أن تواتر ورودهـا في المصـادر والمراجع يجـعلنا أقـرب إلى الميـل بالاستـشـهاد بـها.

وقد هدفت بعض أساليب التعذيب إلى إهانة المعذب من أجل إقراره بالأموال كما حدث مع ابن بلبل حين وضع ودك الأكارع على رأسه، وفي هذا إهانة شديدة للمعذب، وقد كانت هذه الأساليب تأتي بنتيجة على الدولة في بعض الاحيان حيث يضطر المصادر إلى الإقرار بما عنده من مال، وفي أحيان أخرى كانت تؤدي إلى موت المصادر تحت شدة التعذيب.

تعذيـب النسـاء:

لم تسلم النساء من التعذيب المصاحب لعمليات استخراج الأموال، ولم يمنع باعتبارها امرأة، لها مكانة خاصة عند العرب والمسلمين من أن ينالها التعذيب، وخاصة أمهات الخلفاء المشتغلات بأمور الدولة، وأشهر من عُذِّبَت في ذلك أم الخليفة المقتدر شغب "حيث صادرها القاهر وعلقها برجل واحدة منكسة الرأس، وعذبها بصنوفٍ عظيمةٍ من الضرب والإهانة، واستخرج منها مائة وثلاثين ألف دينار، ومكثت بعد ذلك أياما قليلة، وماتت حزنا على ولدها، ومما جري عليها من العذاب"[1] وبلغت بشاعة ما تعرضت له شغب ام المقتدر أنها وهي معلقة برجلٍ واحدة ورأسها منكوس إلى أسفل ربما بالت فيسيل البول على وجهها" [2] وقيل أن القاهر "عذبها صنوف العذاب حتى قيل أنه علقها بثدييها يطالبها بالأموال"[3].

---

(١) التنوخي: نشوار، جـ٢،ص ص ٧٧-٧٨، مسكويه: تجارب الأمم، جـ١ ص.ص٢٤٣-٢٤٤، الهمذاني: التكملة، ص ٢٧٤، ابن العبري: مختصر الدول، ص ١٥٩، أبو المحاسن، النجوم الزاهرة، جـ٣، ص ٢٣٩.

(٢) ابن الجوزي: المنتظم، جـ٦،ص ٢٥٤، ابن كثير: البداية والنهاية، جـ١١،ص.ص ١٨٧-١٨٨.

(٣) التنوخي: نشوار، جـ٢ ص ٧٦.

وممن تعرضت للتعذيب وهتك الستر أيضا كما رويَ قبيحة أم المعتز [1] حيث كانت تدعو على صالح بن وصيف وتقول: "هتك ستري وقتل ولدي وأخذ مالي وغرّبني عن بلدي، وركِب الفاحشة مني" [2].

من هنا نرى أن النساء تعرضن لأساليب من التعذيب، وأنواع من هتك الستر من أجل الإقرار بالأموال، وكانت تنتهي حياة هؤلاء النساء بالموت من شدة التعذيب، ومن الألم الوجداني الذي ينتج عنه.

التعذيب في التنور :

أدت كثرة المصادرات في العصر العباسي، وما رافقها من إنكار البعض لأموالهم واخفائها بدفنها في الأرض، أو في الآبار، إلى استخدام مستخرجي الأموال لشتى الطرق في استخراج الأموال، وقد استخدمت طرقا جديدة من التعذيب في العصر العباسي، ومن هذه الطرق التنور، وهي أداة استخدمت لتعذيب المصادرين حيث كانت تصنع من الحديد، وفي أطرافها مسامير محددة إلى الداخل وهي قائمة مثل رؤوس السهام، وكان ابن الزيات قد إتخذ تنورا يضرب فيه المصادرين وأرباب الدواوين المطلوبين بالأموال فكيفما انقلب أحدهم أو تحرك من حرارة العقوبة تدخل المسامير في جسمه، فيجدون لذلك أشد الألم، ولم يسبق ابن الزيات أحد إلى هذا النوع من العقاب[3]، وكان إذا قال له أحدٌ منهم: "ارحمني أيها الوزير، يقول له: الرحمة خور في الطبيعة" [4].

ومن الذين عذبهم ابن الزيات في التنور وأخذ أموالهم: ابراهيم الصولي الذي كان صديقا لابن الزيات قبل أن يلي الوزارة، فلما ولي ابن الزيات الوزارة صادره بألف ألف درهم فقال الصولي في ذلك :

(المتقارب)

وكنت أذم إليك الزمانا فأصبحت منك اذم الزمانا

---

(١) ابن العبري: مختصر الدول، ص ١٤٧، القلقشندي: مآثر الأنافة، جـ١ ص ص ٢٥٠-٢٥١.

(٢) ابو الفداء: المختصر، ج٢، ص ٤٦.

(٣) ابن خلكان: وفيات، جـ٥، ص ١٠٠، الصفدي: الوافي بالوفيات، جـ٣، ص ٣٢.

(٤) الأصبهاني: الاغاني، جـ٢٣، ص ٥٢.

وكنت أعدُّك للنائبـات فها أنا أطلب منك الأمانـا [1]

وقد عرف ابن الزيات بالقسوة، حيث وصف بانه رجلٌ شديد القسوة، قليل الرحمة، كثير الاستخفاف بالناس، لا يعرف له إحسان لأحد، ولا معروف عنده، وكان يقول: " الحياء خُنث والرحمة ضعف والسخاء حمق" [2].

ومن الطريف هنا أن هذا الوزير لم يدرك أن الدائرة ستـدور عليـه يومـا وسيعذب بما عذب به الآخرون، لأن هذا كان معروفا في الدولة العباسية، فاليوم تكون مُصادِرا ومُعذِبا وغَداً تكون مُصادَراً ومُعَذباً، فعندما تولي المتوكل الخلافة عام ٢٣٢هـ (٨٤٧م) أمر بالقبض على ابن الزيات وصادر جميع ما وجد في داره من أموال ومتاع، ووضعه بعد ذلك في تنـور من خشب فيه مسامير قائمة، وبقي به حتى مات [3]، وفي ذلك قال بعض الشعراء في الدولة العباسية بعد أن سمعوا بما حدث لابن الزيات:-

(الـوافـر)

يكاد القلب من جزع يطيـر اذا ما قيل قد قتل الوزير

أمير المؤمنين قتلت شخصا عليه رحاكم كانت تدور

فمهلا يا بني العباس مهـلا لقد كويت بغدركم الصدور [4]

يلاحظ من هذا أنه وبالرغم من وقوع أن أبن الزيات في شر أعماله، إلا أن وسائل التعذيب التي كانت تصاحب المصادرات في الدولة العباسية، ادت إلى جزع

---

(١) ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم الدينوري: عيون الأخبار، كتاب الإخوان، نسخة مصوَّرة عن طبعة دار الكتب، المؤسسة المصرية العامّة للتأليف والترجمة، د.ت، مج٣، ص٧٤، وسيشار إليه فيما بعد، ابن قتيبة: عيون الاخبار، أبو الفداء: المختصر، جـ٢، ص ٣٧.

(٢) اليعقوبي: تاريخ، جـ٣، ص٢٤٣.

(٣) الطبري: تاريخ الرسل، جـ٩، ص.ص ١٥٨-١٥٩، ابن العمراني: الانباء، ص .ص ١١٦-١١٧، ابن كثير: البداية والنهاية ، جـ١٠، ص ص ٣٢٤-٣٢٥.

(٤) ابن طباطبا: الفخري، ص ١٤٩.

الناس وتذمرهم واتخذ ذلك أشكالا عديدة منها ما هو عملي بالتمرادت الاجتماعية التي سيشار اليها عند الحديث عن نتائج المصادرات، او بشكل محاولة تكوين رأي عام سلبي ضد الخليفة عن طريق الشعر واستعطاف قلوب أفراد المجتمع، مما أدى في نهاية المطاف إلى زعزعة كيان الدولة العباسية، وسيدرس هذا الموضوع في الآثار السلبية للمصادرات.

ثالثاً: القتل:

انتهت عملية استخراج الأموال من المصادرين في كثير من الأحيان بالقتل الفردي أو الجماعي مباشرة، ولا شك أن لهذا أبعاداً سياسية؛ فعند مصادرة جماعات كانت ذات كيان سياسي مهم؛ مثل الأمويين والبرامكة، كانت المصادرة تنتهي بالخلاص منهم وذلك لضرورات سياسية، خوفاً من أن يعيد هؤلاء تجمع قوتهم ويزعزعوا كيان السلطة، ولا شك أن لمثل هذه الجماعات مؤيديها، وأنصارها، والخلاص منها بعد المصادرة يُعَدُّ أفضل طريقة لضمان الهدوء السياسي، ولو كان ذلك نسبياً.

وقد حدث ذلك مع المصادرين من الأمويين "فقد أجلس عبدالله بن علي ثمانين رجلاً من بني أمية على سمط الطعام، وأمر بهم بعد ذلك فشدّوا بالعمد، وبسطت البسائط عليهم، وجلس عليها، ودعا بالطعام، وأنه ليسمع أنين بعضهم حتى ماتوا جميعاً " [1] وفي ذلك قال شبل بن عبدالله مولى بني هاشم:-

(الخفيف)

أصبح الملك ثابت الأساس بالبهاليل من بني العبّاسِ

لا تقتلنَّ عبد شمس عثاراً واقطعن نهل فلّةٍ وغراسِ

واذكروا مصرع الحسين وزيداً وقتيلاً بجانب المِهْراسِ [2]

---

(١) ابن رأس غنمة: مناقل الدرر، ق.ق ١١٣ب - ١١٤أ.

(٢) المصدر نفسه: ق ١١٣ ب - ١١٤ أ.

فقال له عبدالله بن علي: "لولا أنك خلطت كلامك بالمسألة لأغنمتك جميع أموالهم ولعفوت لك عن جميع موالي بني هاشم"(١).

ومع حذرنا من هذه الرواية فإن لها دلائل عديدة تشير إلى الأبعاد السياسية للخلاص من الأمويين، فالمصادرة وحدها كانت لا تكفي، والسبب في ذلك وجود الموالين للأمويين والخوف من إعادة تكتّل هؤلاء وازعاج السلطة العباسية، وقد أثبتت الأحداث ذلك حيث كان من نجا من الأمويين يسعى لإقامة كيان سياسي يُقلق كيان الدولة العباسيّة (٢).

ولم يقتصر القتل على الأمويين، بل امتد إلى الجماعات التي تمتعت بسلطة سياسية كبيرة أيام الدولة العباسية مثل البرامكة، فقد تمتع هؤلاء بما تمتع به الخلفاء من سلطة ونفوذ وأموال، ولا شك أنّ في بقاء هؤلاء خطراً على الخليفة، فالمصادرة وحدها لم تكن حلاً جذرياً لهؤلاء لأن من بقي منهم سيحاول الاستعانة بعناصر أخرى، وبالتالي العمل على تقويض دعائم السلطة العباسية؛ "فقد أمر الرشيد بعد مصادرة البرامكة بقتلهم، وقد قتل منهم ومن حاشيتهم العديد، وترك من بقي منهم لا يرجع إلى وطنه وشتّت شملهم في البلاد" (٣).

وقد لجأ الخلفاء إلى القتل بعد المصادرة كأسلوب للخلاص من انتقادات الحاشية للخليفة، فبعد مناظرة ابن الفرات وابنه المُحسِّن، واستخراج الأموال منهم "اجتمع الأمراء والقوّاد، وقالوا للمقتدر: إن لم يقتل ابن الفرات وابنه خلعك الأولياء بأسرهم، فأمر المقتدر بقتلهما" (٤).

ولا شك أن لموقف حاشية الخليفة من ابن الفرات وابنه أسباباً، فقد مارس هؤلاء أبشع أساليب الظلم والعنف في مصادرة رجال الدولة، وقد ذكرنا ما حدث لابن

---

(١) ابن رأس غنمة: مناقل الدرر، ق.ق ١١٣ب – ١١٤أ.

(٢) أنظر عقلة: الأمويون، ص. ص ٧٥ ، ١٠١.

(٣) البغدادي: تاريخ بغداد، جـ ٧، ص ١٦٠، الاقليدي: أعلام الناس، ص ١٠٠.

(٤) مجهول: العيون والحدائق، جـ ٤، قسم ١، ص.ص ٢٢٥ – ٢٢٦، الصابي: الوزراء، ص ٦٦ – ٧٠، الذهبي: سير، جـ ٤، ص.ص ٤٧٨ – ٤٧٩.

العباس على يد المُحسِّن بن الفرات في موضع سابـق.

وعليه فإن الحقد بين رجال الدولة كان سبباً في قتل بعضهم البعض بعد المصادرة، ولكن هذا لم يكن قاعدة عامة، فقد رافق تحصيل الأموال عمليات تعذيب وسجن، وفي أحيان أخرى انتهت المصادرة بالمصالحة وأخذ الخط، فالقتل لم يكن نتيجة غالبة للمصادرات ولكنه رافقها في بعض الأحيان.

رابعـاً: القبـض والسـجن:

استخدم القبض وسيلة من وسائل تحصيل المصادرات، إذ كان يتم حبس المُصادَر حتى يدفع ما عليه من أموال، ولا شك أنه رافق القبض عمليات تعذيب متعددة أشرنا إليها في موضعها، وقد كان القبض يتم في أماكن متعددة، حسب حالة المقبوض عليه ومقدار مصادرته، ومن أمثلة السجون التي كانت في العصر العباسي سجن المطبق [١] الذي بناه المنصور، وهو من أهم سجون بغداد، كذلك عرف من السجون الجوسق [٢].

يضاف إليهما ما كان يعرف بسجون الدور أو السراديب وهي سجون كانت في قصور الخلفاء والأمراء ومتولي الشرطة، وسنعرض فيما يلي بشيء من التفصيل لكل نوع مع ذكر مثال عليه:-

أ. السـجـن:

كان السجن أكثر الأمكنة استخداماً في قبض المصادَرين، إذ كان يتم سجنهم تمهيداً لمناظرتهم على الأموال، أو من أجل تعذيبهم للإقرار بما عليهم من مصادَرَة، وقد

(١) المطبق: الطبق هوالغطاء، المطبق: السجن تحت الأرض أنظر (مي أحمد يوسف: أدب السجون في العصر العباسي، بحث غير منشور، قسم اللغة العربية، جامعة اليرموك، ص ٧، وسيشار إليه فيما بعد، مي يوسف: أدب السجون).

(٢) الجوسق: هو قصر بناه المعتصم في سامراء، وعندما قبض على الأفشين بنى داخله حبساً مرتفعاً سماه لؤلؤة الجوسق، عرف فيما بعد بسجن الأفشين (الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٩، ص ١٠٦، مي يوسف: أدب السجون: ص ٧).

كان عقاب السجن جماعياً حيث كان يحبس الوزير وأقاربه ورجاله من أجل الإقرار بالأموال، كما حدث مع أبي أيوب وزير المنصور عندما شعر المنصور أنه يخونه، فحبسه وحبس إخوته، وبني أخيه، ثم طولبوا بالأموال، وعُذِّبوا وضيق عليهم وعلى أبي أيوب بالمطالبة بالمال فمات هو وأخوه في أول سنة ١٥٤هـ (٧٧٠م) (١) وأمر المنصور بقتل بني أخيه، وقال شاعرهم في ذلك:-

(الخفيف)

فاتَّقِ الله وارض بالقصد خطأً — وتباعد عن كل موبقات الذنوبِ

قد رأيت الذي إذ ألت ونالتْ — وقعة الدهر من أبي أيّوبِ (٢)

ومن عجائبِ القرنِ الثالثِ الهجري وغرائبه، أن الوزارة كانت سبيلاً إلى السجن في غالب الأحيان، وندر من نجا من الوزراء ولم يسجن، وربما قتل ولم يحبس(٣).

ومثال ذلك محمد بن عبدالملك الزيات وزير المعتصم والواثق (٤) وكذلك ابن الخصيب وزير المستعين (٥)، وأبو علي بن مقلة أيام الراضي بالله، فقد حُبِسَ وقطعت يده اليمنى، ومكث في الحبس مدة مقطوع اليد (٦).

وقد كانت تمارس في السجون أنواع من التعذيب، وكان الكثير من المصادرين يموت في السجن من الجوع وشدة التعذيب، ففي سنة ٢٢٥هـ (٨٣٩م) غضب المعتصم على الأفشين وحبسه إلى أن مات سنة ٢٢٦هـ (٨٤٠م) وقيل منع عنه الطعام حتى مات، ولما مات أمر المعتصم بإخراجه

---

(١) الصابي: الوزراء، ص.ص ١١٩ - ١٢١.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٢١.

(٣) المنجد: الخلفاء والخلعاء، ص ١١٨، مي يوسف، أدب السجون، ص ٤.

(٤) اليعقوبي: تاريخ، جـ ٣، ص ٢٢٣،الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٩، ص ١٥٨، الأصبهاني: الأغاني، جـ ٣، ص٧٢، أبو الفداء: المختصر، جـ ٢: ص ٣٧.

(٥) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٩، ص ٢٥٩.

(٦) الزمخشري: ربيع الأبرار، جـ١، ص.ص٥٧٦-٥٧٧، القلقشندي: مأثر الأنافة، جـ١، ص٢٨٧.

وصلبه على باب القلعة [١].

ولم تقتصر عقوبة السجن على الوزراء ورجال الدولة، بل تعدى ذلك إلى الخلفاء إذ سُجن المستكفي بالله بعد مصادرته وسملت عيناه إلى أن مات [٢].

ولا شك أن لحبس رجال الدولة في المصادرات أثره على زعزعة نظام الخليفة، فقد نصح القاضي أحمد بن أبي دؤاد الخليفة الواثق بالله بإخراج المُصادَرين من رجال الدولة الذين حبسهم عبدالملك بن الزيات، وملأ بهم السجون وغرّر الخليفة بهم وأنكاهم بالمصادرة، ولم يحصل أمير المؤمنين على طائل، وقد نوّه ابن أبي دؤاد بخطورة ذلك بقوله: "وهم خلقٌ وراءهم ألف يد ترفع إلى الله بالدعاء على أمير المؤمنين فيأمر أمير المؤمنين بإطلاقهم لترفع تلك الأيادي بالدعاء له لا عليه [٣].

ولم يقتصر الأمر على ذلك، فقد أدى حبس رجال الدولة في السجون ومطالبتهم بالأموال إلى ظهور نوع من الأدب أطلق عليه أدب السجون [٤] وتمثل هذا في محاورات ومناظرات بين المسجونين، ومن ذلك ما جرى بين سليمان بن وهب وأخيه الحسن وهما في حبس الواثق، حيث كتب سليمان إلى أخيه الحسن

(الخفيف)

هل رسول وكيف لي برسول، إن ليلي ليلُ السقيم العليلِ

يا أخي لو ترى مكاني في الحبس وحالي وزفرتي وعويلي

---

(١) النويري: نهاية الأرب، جـ ٢٢، ص ٢٥٨، ابن كثير: البداية والنهاية، جـ ١٠، ص ٣٠٥.

(٢) الصفدي: نكت الهميان، ص.ص ١٨٢ - ١٨٣.

(٣) المقري، أبو عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد:المختار من نوادر الأخبار، تح: أنور أبو سويلم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ (١٩٨٦م)، ص ١٠٢، وسيشار إليه فيما بعد، المقري: المختار.

(٤) يمكن أن يُعرف بأنه تلك الآثار الأدبية التي تكشف عن مكنون عالم السجن بكل ما فيه من ويلات وأهوال ومعاناة، وما خلفه ذلك من تأثير على من أبتلي به نفسياً وجسدياً ذلك أن هذا الأدب قد خط أو قيل بين جدران السجن أنظر(مي يوسف: أدب السجون ،ص ٤ وما بعدها).

وعشـاري إذا أردت قيامـاً   وقعودي في مثقلات الكبـول
لرأيت الذي يغمّل في الأعداء   أن يسلكوا جميعاً سبيلي [1]

كذلك كتب سليمان:

(الوافر)

وقيتك كل مكروه بنفسي   وبالأدْنَيْنَ من أهلي وجنسي
أتأذن في التخلّف عنك يومي   على أن ليس غيرك لي يأنس

فأجابه أخوه الحسن:

(الوافر)

أقم لا زلت تصبح في سرور   وفي نعم مواصلة وتمسي
فمالي راحة في كل خل   أراه اليوم محبوساً بحبسي [2]

كذلك وجد في السجون نوع من الأدب يتضمن مراسلات شفوية ومكتوبة وخواطر تدور في خلد السجين وذلك بما يلقاه من أهوال في سجنه، ويقودنا هذاالشعر الذي أوردناه سابقاً إلى ما ذهبنا إليه من أسلوب الخلفاء في حبس رجال الدولة المطالبين بالأموال، حيث كان الخليفة في كثير من الأحيان يلجأ إلى حبس خواص المُصادَر معه، وذلك للضغط عليه في الإقرار بالأموال ودفعها للدولة، ولم يقتصر الحبس على السجون بل استخدمت أماكن أخرى لحبس المُصادرين لاستخراج الأموال منهم، مثل الحبس في الآبار ودور القهرمانات ودور الوزراء والقصور.

ب. السجن في الأبار - (المطبق):

استخدم الحبس في الآبار كأحد أساليب السجن بعد النكبة والمصادرة، ويعتبر ما حدث للوزير يعقوب بن داود مع الخليفة المهدي أوضح مثال على هذا الأسلوب، وكان سبب نكبة المهدي ليعقوب ومصادرة أملاكه وسجنه في

(١) التنوخي: الفرج، جـ ٢، ص ٢٦٤.

(٢) المزرباني: معجم الشعراء، ص٣٦٧.

بئـــر: أنه أطلق علوي - أمره المهدي بقتله ولم يقتله - فأفشت جاريته بسره للخليفة المهدي؛ فغضب عليه [1] وحبسه في بئــر خمسة عشر عاماً، وفي ذلك قال عبدالله بن يعقوب بن داود قال أبي: "حبسني المهدي في بئـر وبنيت عليه قبة بقيت فيها خمس عشرة حجـة حتى مضى صدر من خلافة الرشيد وكان يُدلَى إليّ في كل يوم رغيف وكوز ماء وأوذّن بأوقات الصلاة [2].

ووصــف يعقوب بن داود: إطلاق سراحــه والإفراج عنه بقوله: "دلـيّ إليّ حبل أسود وقيل اشدد به وسطك، فأخرجوني، فلما دخلت على الرشيد، فقيل سلّم على أميـر المؤمنين فقلت السلام عليك أمير المؤمنين المهدي، قال: لست به قلت السلام عليك أمير المؤمنين الهادي، قال: ولست به، قلت: السلام عليك أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته، قال: الرشيد، فقلت: الرشيد فقال له: والله ما أحد شفع بك وإنما تذكرت حملك إيايّ على عنقك فرثيت لك وأخرجتك" [3].

ولا شك أن لمثل هذا الأسلوب أثره في نفس السجين وصحته وبدنه فالمسجون في الظلام يفقد بصره ويتعرض للسقم في بدنه مما يؤدي في نهاية المطاف إلى عجزه وموتــه.

جـ. دور القهرمانـــــات:

لـم يقتصـــر الحبــس على الســـجون في العصــر العباســي بل امتـدت إلى أمكنة أخـرى منها دور القهرمانات؛ حيث استخدمت هذه الدور لحبس المُصادَرين من حاشـية القصـر، وكانت القهـرمانات تمارس على من يسجن عندها أشد أنواع العقوبات، وقد عرفــت بعـض القهرمانــات بالقســوة مثل شمل قهرمانــة أحمــد بن

---

(١) مجهول: العيون والحدائق، جـ ٣، ص.ص ٢٧٧ - ٢٧٨، الزمخشري: ربيع الأبرار، جـ ١، ص ٥٨٦، ابن الأثير: الكامل، جـ ١، ص٦٩ - ٧٢، ابن طباطبا: الفخري، ص.ص ١٨٥ - ١٨٦.

(٢) البغدادي: تاريخ بغداد، جـ ١٤، ص ٢٦٤.

(٣) المصدر نفسه، جـ ١٤، ص.ص ٢٦٤ - ٢٦٥.

عبدالعزيز ابن أبي دلف وكان أحمد يسلم إليها من يسخط عليه من جواريه وخدمه فاشتهرت بالقسوة والإسراف في العقوبات [1].

وقد كانت دور القهرمانات تستخدم في كثير من الأحيان لحبس النساء واستخراج الأموال منهن، ففي سنة ٣١٠هـ (٩٢٢م) قُبض على أم موسى القهرمانة وعلى أختها وأخيها؛ وكان السبب في ذلك أن أم موسى زوجت بنت أخيها لابن المتوكل وأسرفت فيما نثرت من المال، وفيما أنفقت على دعوات دعت فيها الصغير والكبير من أهل المملكة، فسعى بها أعداؤها عند المقتدر، أنها إنما صاهرت ابن المتوكل ليزيلوا المقتدر عن الخلافة، فتمت النكبة عليها وسُلِّمَت إلى ثمل القهرمانة مع أختها وأخيها [2] وقد استخرجت ثمل منها ومن أختها وأخيها "أموالاً عظيمة وجواهر نفيسة من الثياب والكسوة والفراش والطيب ما يعظم مقداره حتى نصَّب علي بن عيسى لذلك ديواناً وسماه ديوان المقبوضات عن أم موسى وأسبابها [3].

يلاحظ هنا أن الأموال المصادرة بلغت من الكثرة حداً كبيراً لدرجة أنه أفرد لها ديواناً خاصاً، ، ويبدو أن اللجوء إلى القهرمانات في التقرير عن الأموال كان وسيلة إيجابية من الدولة فقد استخدمت المرأة في تقرير المرأة حفاظاً لكرامتها وصوناً لها، وفي نفس الوقت أتت بنتيجة مجدية للدولة حيث تمكنت القهرمانة من استخراج الأموال من المصادرين.

وقد استُخدمت دور القهرمانات أيضاً أمكنة لحبس رجال الدولة تمهيداً للمناظرة ففي سنة ٣١١هـ (٩٢٣م) حبس علي بن عيسى عند زيدان القهرمانة، وحبس حامد بن العباس في دار حَسْنَة [4] وكان سبب ذلك أن المقتدر عزل حامد بن العباس عن الوزارة وعلي بن عيسى عن الدواوين نظراً لسخط

---

(١) مسكويه: تجارب الأمم، جـ ١، ص٨٤.

(٢) المصدر نفسه، جـ ١، ص ٨٣.

(٣) المصدر نفسه: جـ ١، ص ٨٤.

(٤) الهمذاني: التكملة، ص.ص ٢٢٨ - ٢٢٩، ابن الأثير: الكامل، جـ ٨، ص.ص ١٣٩ - ١٤٠.

حاشية القصر بسبب تأخر أرزاقهم [1].

د. سجون في القصور:

أدّت كثرة المصادرات وانتشارها الواسع في الدولة العباسية إلى التفنن في وسائل استخراج الأموال من المصادَرين، ولجأت الدولة كما ذكرنا إلى التعذيب والمناظرة والسجن في أماكن متنوعة، والملاحظ هنا أن دور الوزراء والقصور لم تسلم من هذا؛ فقد استخدمت قصور الخلفاء ودور الوزراء كأمكنة لسجن المصادَرين لاستخراج الأموال منهم والملاحظ أن المصادرين الذين حبسوا في القصور كانوا من رجال الدولة الذين يُعنى الخليفة بأمر مصادرتهم، وذلك حتى تسهل عملية مناظرة السجين في حضرة الخليفة، ورجال الدولة لاستخراج الأموال منه.

وفي قصة مصادرة الرخجي -الذي كان يتقلد الخراج في الأهواز- مثال على ذلك حيث كان الرخجي على صراع مع القاضي محمد بن منقور، وقد احتدت المنافسة يوماً بينهم فأخذ الرخجي يَعُدُّ للقاضي مقدار الأموال التي أخذها من الدولة دون محاسبة، وبلغت أربعة الآف ألف دينار، فأشهد القاضي عليه الشهود وكتب إلى الخليفة بذلك فصادَرَه الخليفة وقبض عليه وحبس الرخجي عند الخليفة المتوكل، وأمر ببيع أملاكه وحمل ثمنها إلى بيت المال [2].

ويبدو أن اهتمام الخليفة بأمر مصادرة الرخجي إنما يعود لرغبة الخليفة أن يكون الرخجي عبرة لغيره من رجال الدولة، ومنعاً للخيانة، فقد كتب الخليفة إلى وزيره "لقد أمرتك أن تقبض على هذا الخائن الذي سرق أموالنا، وقد ظهرت الآن أموالنا في سقطات قوله وفلتات لسانه" [3] فَحرص الخليفة على أن تبقى أموال الدولة تحت تصرفه وليس في يد رجال الدولة، كان هو السبب في متابعته لهذه

---

(١) ابن الأثير: الكامل، جـ ٨، ص ١٤٠.

(٢) التنوخي: نشوار، جـ ٢، ص.ص ١٢ - ١٥، الصابي: الوزراء، ص.ص ١٥٣، - ١٥٦.

(٣) التنوخي: نشوار، جـ ٢، ص ١٦، الصابي: الوزراء، ص ١٥٦.

المصادرة، وقد بلغت المصادرة مبالغ كبيرة حتى عُرفت الأملاك التي صودرت من الرخجي بالرخجيات [1].

هـ- سجون دور الوزراء:

لم تستثنى دور الوزراء من الأمكنة التي كان يتم بها حبس المُصادَرين لاستخراج الأموال منهم، فقد كانت دور الوزراء تمثل حبساً مؤقتاً لبعض المُصادَرين تمهيداً لنقله إلى الخليفة لمناظرته، أو إلى السجن لتعذيبه، وقد كان الوزراء يؤمَرون -من قِبَل الخليفة- بالقبض على المُصادَرين وحجزهم عندهم، ولم تخل هذه الطريقة من محاولة بعض الوزراء الانتقام من بعضهم في استغلال الموقف وتعريض المُصادَر للتعذيب والإهانة، فيروي التنوخي أن محمد بن القاسم وزير الخليفة القاهر قبض على محمد بن الحسن الكاتب صاحب الجيش وحبسه في حجرة ضيقة هو ووالده وأُجلسوا على التراب وشدد عليهم وكان يخرجهم في كل يوم ويطالبهم بالأموال ويضرب الولد بحضرة والده حتى لقيا بذلك أمراً شديداً [2].

واستخدمت دور رجال الدولة كالحجّاب للقبض على المُصادَرين تمهيداً لإرسالهم للخليفة؛ ومن ذلك ما حدث لأولاد البريدي وهم، أبو عبدالله، وأبو يوسف، وأبو الحسين، وكانوا قد ضمنوا الأهواز، فلماعزل الوزير ابن مقلة كتب المقتدر بخط يده إلى أحمد بن نصر القشوري الحاجب، يأمره بالقبض عليهم ففعل، وأودعهم في داره [3] وبقي الأمر على ذلك حتى استحضرهم المقتدر إلى بغداد وصودروا على أربع مائة ألف، وكان لا يطمع به منهم، وإنما طلب منهم هذا القدر ليجيبوا إلى بعضه، فأجابوا إليه جميعه ليتخلصوا ويعودا إلى أعمالهم [4].

---

(١) الصابي: الوزراء، ص ١٥٦.

(٢) التنوخي: الفرج ، جـ ١، ص.ص ٢٧٧ - ٢٧٨.

(٣) ابن الأثير: الكامل، جـ ٨، ص ٢١٩.

(٤) المصدر نفسه، جـ ٨، ص ٢١٩.

يلاحظ هنا أن أمكنة الحبس في العصر العباسي لم تكن تقتصر على الأمكنة المختصة بذلك كالسجون والآبار وإنما امتدت إلى سجون دور الوزراء والقصور، وهذا يدل على كثرة المصادرات وتنوعها وعدم استثناء أحد من المصادرة سواءً أكانوا من رجال الدولة أو الرعية أو الخلفاء.

خامساً: النفـــي:

لم تقتصر العقوبات التي رافقت المصادرات واستخراج الأموال على السجن والتعذيب والقتل، بل تعدى ذلك إلى النفي خارج المنطقة التي يسكنها المُصادَر، وقد كانت عقوبة النفي تطبق على من إشتد غضب الخليفة عليه؛ففي سنة ٢٢٠هـ (٨٣٥) غضب المعتصم على وزيره الفضل بن مروان وصادره وأخذ منه أموالاً عظيمة تفوق الوصف حتى قيل أنه أخذ منه عشرة آلاف ألف درهم واستأصله وأهل بيته ونفاه إلى قرية بطريق الموصل وولى الوزارة بعده محمد بن عبدالملك الزيات [٢] وفي ذلك قال راشد بن اسحاق

(البسيط)

يكفيك من غير الأيام ما صنعت   حوادث الدهر بالفضل بن مروان

ويبدو أن غضب الخليفة على وزيره واستبداله كان أمراً مألوفاً في العصر العباسي ولا شك أن للسعايات بين رجال الدولة أثراً في ذلك، فقد صودر معظم الوزراء وانتهت وزاراتهم بالمصادَرة والفقر والتعذيب والنفي والموت تحت التعذيب في بعض الحالات، وقد أشرنا في موضع سابق إلى العديد من الأمثلة على ذلك، أما عقوبة النفي التي رافقت المصادَرة فيبدوا أنها كانت تهدف إلى إبعاد من يُصادَر عن الدولة لتأمن الدولة شره، وانتقاماً لرجال الدولة من بعضهم، خوفاً من كشف سعاياتهم، هذا في حق رجال الدولة، أما ما جرى للأطباء من مصادرات

(٢) اليعقوبي: تاريخ، جـ ٣، ص ٢١١، أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، جـ ١، ص ٢٢٣، الذهبي:سير، جـ ١٠، ص ٢٩٣.

فقـد كان مختلفاً تماماً عن ذلك، إذ كان تعرض الأطباء للمصادرة أمراً عادياً فقد أمر المنصور بمصادرة عيسى بن شهلاثا وأخذ جميع ما يملكه وتأديبه ونفيه "وفعل به ذلك ونفي أقبح نفي" [1] وكان ذلك لأن عيسى بدأ الأذيّة على المطارنة والأساقفة ومطالبتهم بالمال [2].

وقد تعرّض الأطباء للنفي والمُصادَرَة نتيجة سعايات رجال الدولة بهم، لتمتع الأطباء في الدولة العباسية بمكانةٍ مرموقة عند الخلفاء "فقد كان بختيشوع بن جبرائيل ابن بختيشوع طبيبا حاذقاً، ولما ملك الواثق الأمر كان محمد بن عبدالملك الزيات وابن أبي دؤاد يعاديان بختشيوع لسراته وظهور مروءته ونبله وحسن معرفته وكثرة بره وصلاته، وكانا يحرضّان عليه الواثق حتى نكبه وقبض أملاكه ونفاه إلى جند نيسابور [3] فهنا كان كيد رجال الدولة، وحسدهم لهذا الطبيب لقربه من الخليفة هو السبب في مصادرته ونفيه، وقد كان بختشيوع الطبيب قد تعرض من قبل للمُصَادرة والنفي سنة ٢٤٤هـ (٨٥٨م) حيث غضب عليه المتوكل وقبض ماله ونفاه إلى البحرين [4] وفي ذلك قال إعرابي:-

(الرجـز)

يا سخطة جاءت على مقدار ثار له الليث على إقتدار

منه وبختيشوع في اغترار لمّا سعى بالسادة الأقمار

بالأمراء القادة الأبرار ولاة عهد السيد المختار

وبالموالي وبني الأحرار رمى به في موحش القفار

بساحل البحرين للصَّغَار [5]

---

(١) ابن العبري: مختصر الدول، ص ١٢٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٢٥.

(٣) القفطي: أخبار العلماء، ص ٧٢.

(٤) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٩، ص ٢١١، ابن الأثير: الكامل، جـ ٧، ص ٨٥، ابن كثير: البداية والنهاية، جـ ١٠، ص.ص ٣٦٠ - ٣٧١ الداوداري: زبدة الفكرة، ق ١٩٥أ.

(٥) الطبري: تاريخ الرسل ، جـ ٩، ص ٢١١.

وقد تجاوزت أسباب مصادرة ونفي الأطباء إلى محاولة تحميل الطبيب مسؤولية موت الخليفة، ففي سنة ٣٢٤هـ (٩٣٥م) "توفي المقتدر أخو الخليفة الراضي، فحزن عليه الراضي وأمر بنفي بختيشوع بن يحيى المستطبب إلى الأنبار لأنه اتهم في علاجه [١].

وهكذا يمكن القول بأن مصادرة الأطباء ونفيهم كانت نتيجة لغضب الخليفة عليهم إما لخيانة مزعومة من الطبيب، أو لسعاية رجال الدولة به، أو لتحمّله مسؤولية من توفي أثناء علاجه.

أما الوزراء فقد كانت عقوبة النفي بعد المصادرة في بعض الأحيان تهدف إلى إرضاء العامة وتجنب سخطهم على الخليفة، ومن ذلك ما حدث للوزير أبي العباس أحمد بن أبي نصر الخصيبي -وزير المستنصر والمستعين- وقد نفاه المستعين إلى جزيرة اقريطش سنة ٢٤٨هـ (٨٦٢م) [٢] لأنه كان ينسب إلى الطيش والتهور وله في ذلك أخبار، فيذكر أنّه قد ركب يوماً فوقف له متظلم وشكا حاله، فأخرج رجله، من الركاب، وزج المتظلم في فؤاده فقتله فتحدث بذلك الناس فقال بعض الشعراء في ذلك الزمان:-

(الكامل)

قل للخليفة يابن عمّ محمد　　أشكل وزيرك إنه ركّال
أشكله من ركل الرجال وان ترد　　مالاً فعند وزيرك الأموال [٣]

ونتيجة لهذا التظلم من العامة استصفى المستعين أمواله ونفاه إلى أقريطش ونهبت داره بسرّ من رأى، "وأخرج للنفي على حمار في يوم شديد الحر خافراً وفي

---

(١) ابن كثير: البداية والنهاية، جـ ١١، ص ٢٠٠.

(٢) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٩، ص ٢٥٩، ابن خلكان: وفيات، جـ ١، ص١٨٧، الذهبي:سير، جـ ١٢، ص ٥٥٣، الصفدي:الوافي بالوفيات، جـ ٦، ص.ص٣٧٢ - ٣٧٣.

(٣) ابن خلكان: وفيات، جـ ١، ص ١٨٧.

رجله سلسلة" [1] فهذه الحادثة تدلُّ على حرص الخلفاء على تجنب سخط العامة على نظام الخليفة، فقد كان إخراج المُصادرة بهذه الطريقة أسلوباً لامتصاص النقمة من نفوس العامة، وزيادة لهيبة الخليفة في نفوسهم، وسنأتي على توضيح ذلك عند دراسة نتائج المصادرات على الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ولم تسلم النساءمن عقوبة المصادرة والنفي؛ فبعد القبض على الخليفة المعتز وقتله، قبض على أمه قبيحة فصادرها صالح بن وصيف وأخذ منها أموالاً عظيمة ثم نفاها إلى مكة، وكان قد أخذ منها ألف ألف دينار، وثلاثة مائة ألف دينار [2].

سادساًالصلح وأخذ الخط (الإقرارات):

ذكرنا في موضع سابق أن شدة أسلوب استخراج المال من المُصادَرين، كان يعتمد على مدى تشدد المصادر في إنكار أمواله، فعند تعنت المصادر وانكاره للأموال لجأت الدولة إلى التعذيب والسجن والتشديد على المصادر كي يقر بأمواله ويسلمها للدولة، وهذا يقودنا إلى القول بأن المصادرات لم تنته في جميع الأحوال بالتعذيب والنفي والموت، ولكنها في بعض الاحيان انتهت بالمصالحة، ولا ننسى أن هذا كان يعتمد على مدى استجابة المصادر للإقرار بالأموال، فقد كانت المصالحة في كثير من الاحيان تتم برغبة المصادرين في حفظ أنفسهم من التعذيب والإهانة بدفع ما عليهم من الأموال، كذلك كان لتدخل رجال الخليفة ولشفاعتهم للمصادر أثر في الصلح واخذ الخط عن مبلغ من المال والإفراج عن المصادر، ومثال ذلك ما حدث عندما غضب المعتصم على خالد بن يزيد الشيباني، لما لحقه من عجز في مال ولايته اضافة إلى أسباب أخرى، فجلس المعتصم لعقوبته وكان القاضي أحمد بن أبي دؤاد قد شفع فيه، فلم يستجب له المعتصم، وفي المحاكمة جلس ابن أبي دؤاد في مكان بعيد ورفض

(١) الذهبي: سير، جـ ١٢، ص ٥٥٣.الصفدي: الوافي بالوفيات، جـ ٦، ص ٣٧٣.

(٢) أبو الفداء: المختصر، جـ ٢، ص ٤٦.

العودة إلى مكانه إلا إذا شفع فيه فعفا عنه المعتصم، وأمر له بالمال كما طلب منه ابن ابي دؤاد [1].

وقد لجأ الخلفاء إلى المصالحة في كثير من الأحيان احتراما لهيبة المُصادَر، فعندما نكب القاضي ابن أبي دؤاد رفض الإقرار بما عليه، فولي المتوكل ابنه أبا الوليد محمد بن احمد القضاء والمظالم مكان أبيه، ثم عزله عنها عام ٢٤٠هـ (٨٥٤م) ووكل بضياعه وضياع أبيه ثم صولح على ألف ألف دينار، ومات الوليد وأبـاه في نفس العام[2].

فمكانة ابن أبي دؤاد لم تكن تسمح بتعذيبه أو سجنه، وما دام الهدف هو استخراج امواله، فقد لجأ الخليفة إلى المصالحة، وأخذ الخط على مبلغ من المال، بالإضافة إلى هذا نجد أن رغبة المُصَادَرين في حفظ انفسهم هي الدافع للمصالحة وأخذ الخط، فقد لجأ الكثير إلى دفع الاموال المستحقة عليهم بطريق المصالحة خوفا من التعذيب والتهديد بالقتل، وقد اتّبع ذلك ابن الفرات اثناء مناظرته للحسين بن أحمد المادرائي حيث اخذ ابن الفرات خطه طوعا بألف ألف ومائة ألف دينار، وكتب عليه بها كتاب دين للمقتدر بالله، وأشهد على نفسه القضاة والشهود فيه[2].

كذلك ما حدث مع القائد مؤنس المظفر، إذ أدّى التنافس بينه وبين الوزير الحسين بن القاسم إلى سعاية كل منهما بالآخر عند الخليفة المقتدر، وأدّى ذلك في النهاية إلى القبض على مؤنس المظفر وضربه بالمقارع وهدد بعدم رفع الضرب عنه حتى يكتب خطه بثلاث مائة ألف دينار فكتب وقبضت ضياعه وأملاكه [3].

ومن مميزات أخذ الخط في الدولة العباسية أنها كانت تنتهي بموت الخليفة

---

(١) ابن خلكان : وفيات، جـ١، ص ٨٧.

(٢) ابن خلكان: وفيات، جـ١، ص ص ٨٩ - ٩٠، النويري: نهاية الارب: جـ٢٢، ص ٢٨٤.

(٣) الصابىء: الوزراء، ص ٥٢

(٣) مسكويه: تجارب الامم: ج ١، ص ٢٢٣.

الذي أخذ الخط في عهده فيورد التنوخي أن الواثق قد سخط على سليمان بن وهب، فرده إلى محمد بن أبي اسحاق، وامره باخذ خطه بثلاثة آلاف ألف درهم، يؤديها بعد خمسه عشر يوما، فإن أذعن لذلك، عُفي عنه والا ضربه خمس مائة سوط، فطالبه محمد، بكتابة الخط، فامتنع فهدد بالضرب الشديد بالسياط، فنصحه نجاح بن سلمه بكتابه خطه لأنه موقنا بموت الخليفة، وفعلا مات الخليفة بعد سته أيام وأبطل أخذ الخط[1].

ويبدو هنا أن انتهاء قيمة اخذ الخطوط بموت الخليفة، كانت من الدوافع التي دفعت سليمان بن وهب لكتابة خطه، فالخليفة الجديد كان يلجأ في كثير من الأحيان إلى رد المصادرات، وإلغاء المطالبات وسيلة لتوطيد نفوذه وكسب ود الناس، وسيشار إلى هذا في الفصل اللاحق عند الحديث عن نتائج المصادرات.

سابعاً: الكفلاء:

أدى انتشار المصادرات في الدولة العباسية بشكلها الواسع، إلى استخدام طريقة الكفالة لضمان استخراج الأموال من المُصادَرين، حتى اذا رفض المصادر دفع ما عليه من أموال، لجأت الدولة إلى إجبار الكفيل بدفعها، وبذلك يتحقق هدف الدولة وهو الحصول على الأموال من المصادرين، كما أن الكفالة كانت وسيلة يقي بها المصادر نفسه من التعذيب والاهانة، وإضافة إلى ذلك فقد كانت الكفالات تحدث نتيجة للمودة بين المصادر والكفيل او كوجه من وجوه البر والاحسان او وسيلة للانتقام بين الكفيل ومن كفله، كأن يضمن ما على المُصادر من اموال، اذا سلم اليه واعطي حرية التصرف معه كما سنوضح بعد قليل.

ويلاحظ أن الغايات الشخصية لعبت دورها في الكفالات، ففي بعض الأحيان يقوم المناظر بكفالة من يناظره، نظرا لوجود الصداقة والمودة

---

(١) التنوخي: الفرج، ج٣ ص ١٢٩.

بينهما، فعندما صودر ابن الجصاص مثلا - وكانت مصادرته نتيجة لاخفاءه عبدالله بن المعتز في داره - كفله الوزير ابو الحسن بن الفرات، نظرا لمودته له [1].

في حين نرى أنه عندما سلّم علي بن عيسى ومحمد بن عبدون إلى ابي الحسن بن الفرات لمناظرتهما، خفف عن على بن عيسى وكفله، وقام بنفي محمد ابن عبدون إلى الأهواز وقد كانت مصادرة الإثنان نتيجة لتعاونهما مع عبد الله بن المعتز[2] .

ويمكننا القول أن العداوات بين رجال الدولة كانت تظهر وقت المصادرة والكفالة؛ فبالرغم من أن الكفالة كانت وسيلة للتخلص من العقوبة والسجن، الاّ أنها في بعض الأحيان كانت وسيلة لانتقام الكفيل ممن كفله، ففي عام ٣٢١هـ (٩٢٣م) وعندما غضب الخليفة الراضي علي ابن مقله وعزله عن منصبه ، وأمر بمصادرته، وجد الخصيبي الفرصة سانحة للإنتقام من ابن مقلة كونه قد اساء اليه أيام وزارته، فضمن للراضي دفع ما على ابن مقلة من اموال اذا سلّمه إليه، وهنا تعرض ابن مقلة إلى صنوف العذاب حتى أشرف على الهلاك، ولم يخلصه الا كفالة أبي بكر بن قرابة الذي ضمن عنه ثلاث مائة الف دينار "ودفعت الضرورة إلى أن وزن ابن قرابة المال من عنده" [3].

وبالرغم من هذه الغاية السيئة للكفالة إلا أنه وجد من اتخذ من الكفالة وسيلة للبر والاحسان، وفك عسر من يصادر، كما فعل ابن قرابه مع ابن مقله، وايضا يورد ابن ابي اصيبعة: ان الطبيب جبرائيل بن يختيشوع كان قد جمع ثروة طائلة من الاموال، ولهذا فقد كان كثير النفقات، حتى بلغ مجموع ما صرفه في البر والصلات، وما بذله في الكفالات لاصحاب المصادرات في مدة خدمته للرشيد

---

(١) مسكويه: تجارب الامم، جا١، ص ٨.

(٢) المصدر نفسه، جا١، ص ٨.

(٣) الهمذاني: التكملة، ص ٢٨٨.

ثلاثة آلاف الف درهم[1].

واستخدم بعض الوزراء الغاء الكفالات والمصادرات كوسيلة للتقرب إلى الناس، وتسكين خواطرهم، وتهدئة الأحوال، فعندما عُين علي بن مقله وزيرا – بعد عزل علي بن عيسى – امر برفع كل الجنايات والمصادرات " وسكن الناس لينبسطوا في اعمالهم" [2].

وقد استخدمت الكفالات في الدولة العباسية، وسيلة لضمان دفع بقية المصادرة، وكانت الكفالات تحفظ عند الوزير، فعندما قبض المقتدر على الخصيبي وولي علي بن عيسى، وجعل الكلوذاني نائبا عنه، وقد كان الخصيبي قد جمع عنده جميع رقاع المصادرين وكفالات من كفل منهم، قام الكلوذاني بحفظ جميع تلك الكفالات إلى أن قدم الوزير علي بن عيسى فسلمه إليه [3].

وهكذا نلاحظ أن خلفاء الدولة العباسية لم يألوا جهدا في اتّباع شتى الأساليب لاستخراج المال من المصادرين، بغض النظر عن النتائج الوخيمة التي كانت ستعود على الدولة جراء تلك المُصادَرات، وسوف نلاحظ ذلك خلال دراستنا لنتائج المصادرات في الفصل اللاحق.

---

(١) ابن أبي أصيبعه: عيون الانباء، ص ٢٠٠.

(٢) مسكويه: تجارب الأمم، جا، ص ١٨٧.

(٣) المصدر نفسه، جا، ص ١٥٠.

الفصل الخامس

نتائج المصادرات

الفصل الخامس

نتائج المصــــادرات

أولاً:- أثر المصادرات على الاســتقرار السياســي

- أثر المصادرات في تثبيت سلطة الخليفة
- أثرها في زعزعة نظام الخليفة
- قتل الخلفــاء

ثانـيا:- أثر المصادرات على الحيــاة الاجتماعيــة

- أثر المصادرات على العلاقات بين أفراد المجتمع
- تمرد العامـة
- التقاعس عن العمل
- إفقار الأغنياء
- عدم تكدس الأموال بأيدي فئة معينة
- هـروب الأغنياء بأموالهم

ثالثـا:- أثر المصادرات على الوضــع الاقتـصادي

- دفـن الأمـوال
- أثر المصادرات على الأسعار

أولاً: أثر المصادرات على الاستقرار السياسي في الدولة:

لم يقتصر أثر المصادرات على استقرار الوضعين الاقتصادي والاجتماعي، بل امتدت آثاره إلى الوضع السياسي؛ حيث كانت آثار المصادرة تمثل سلسلة متصلة الحلقات، تؤثر على بعضها البعض اقتصادياً واجتماعياً، وبالتالي تترك آثارها على النظام السياسي، حيث يمثل الاستقرار الاقتصادي القاعدة التي تنطلق منها جميع المؤثرات على الأوضاع الاجتماعية والسياسية، وسيتضح هذا الأمر عند دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمصادرات.

مما لاشك فيه أن لظاهرة المصادرة أثرها على النظام السياسي؛ حيث أثرت بشكل مباشر في كثير من الأحيان على مدى استقرار النظام السياسي، وتقبل الرعيّة له، إذ أن استقرار الوضع الاقتصادي يؤدي إلى استقرار الوضع الاجتماعي للرعية، وبالتالي استقرار نظام الحكم، وعدم وجود العوامل التي تؤدي إلى ضعفه، أمّا انعدام الاستقرار في الوضع الاقتصادي -والذي صاحب المصادرات- فقد أدّى في كثير من الأحيان إلى عدم استقرار اجهزة الحكم والادارة فتمثل في سرعة التولية والخلع للخلفاء والوزراء، وهذا أثر سلباً على هيبة النظام السياسي للدولة؛ وسيتضح هذا في دراسة الآثار الاجتماعية، خاصة عندما انتشرت حركات التمرد الاجتماعية التي كانت تؤدي في كثير من الأحيان إلى زعزعة هيبة الخلافة.

وسنعرض فيما يلي الآثار التي تركتها المصادرة على الوضع السياسي للدولة، رغم أن هذا كان أثراً مكمّلاً للأثرين الاقتصادي والاجتماعي، ولكن تقديم الآثار السياسية ضرورة اقتضتها مراعاة تسلسل البحث، ولأنه الأثر العيان لعامة الناس وحتى للمؤرخين ومسجلي الأحداث.

- اثر المصادرات في تثبيت سلطة الخليفة:-

استخدمت المصادرات في بعض الأحيان كأسلوب للتقرب إلى العامة، حيث كان بعض الخلفاء يصادرون الناس، ثم يحتفظون بالأموال المصادرة ويردونها إلى أصحابها بعد فترة، مما يسهم في تحسين صورة الخليفة عند الرعية في بداية عهده؛ فالمصادرة كانت لذنب والعفو عن الذنب من شيَم الكرام.

وكنا قد أشرنا في موضع سابق إلى السياسة التي اتّبعها الخليفة المنصور بمصادرته لعماله عند عزلهم ووضع تلك الأموال في بيت مال المظالم[1]، ويبدو أن المنصور كان مدركاً لأهمية كفاية موارد بيت المال في استقرار الملك، ويتضح ذلك من خلال وصيته لابنه المهدي حيث قال: "واقطن هذه المدينة وإياك أن تستبدل بها غيرها، وقد جمعت لك فيها من الأموال ما إن كُسر عليك الخراج عشر سنين لكفاك لأرزاق الجند، والنفقات ومصلحة الثغور والذريّة ومصلحة البعوث، فاحتفظ به، فإنك لا تزال عزيزاً ما دام بيت مالك عزيزاً" [2].

فالمنصور كان مدركاً لحاجات الدولة المالية الضرورية والتي لا تحتمل التأجيل، وتلعب دوراً هاماً في استقرار هيبة الخلافة، فدفع نفقات الجند ضرورة مهمة؛ لأن الجند قاموا بثورات تسببت في عزل بعض الخلفاء نتيجة لتأخر أرزاقهم -ويرد هذا في موضع لاحق- وكذلك مصلحة الثغور وتسيير البعوث تحتاج إلى الأموال وفراغ بيت المال منها يؤدي إلى طمع الأعداء بالدولة، وبالتالي زوال الملك عن صاحبه؛ وعليه فمحك الاستقرار السياسي في نظر الخليفة المنصور هو توفر الأموال في بيت المال.

وبهذا أراد المنصور أن يوفر لابنه أسباب الاستقرار السياسي، وفي نفس الوقت أراد أن يضمن لولده سلامة الوضع الداخلي، وضمان رضى رعيته عنه فأمره أن يفتح بيت مال المظالم وأن يرد الأموال إلى أصحابها بعد موته وقال له: "فإنك تستحمد بذلك إليهم وإلى العامّة"[3].

ولما وليَّ المهدي الخلافة نفّذ وصية والده وأحضر دفتر القبوض، وردّ كثيراً مما أخذه أبوه من الأموال، وأطلق من كان في السجون[4].

وبرّر المهدي فعل أبيه بقوله: "إن أمير المؤمنين المنصور كان بما حمّله الله من

---

(١) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٨، ص ٨١، ابن الأثير: الكامل، جـ٦، ص ٣٠.

(٢) الطبري: تاريخ الرسل، جـ٨، ص ١٠٣، النويري: نهاية الأرب، جـ ٢٢، ص١٠٣.

(٣) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٨، ص ٨٢، ابن الأثير: الكامل، جـ ٦، ص ٣٠.

(٤) الحنبلي: الأحكام السلطانية، ص ٧٥،الآبي: نثر الدر، جـ ٣، ص ٩١، ابن دحية: النبراس، ق.ق ٢٩أ-٢٩ ب، ابن الجوزي : المصباح المضيء، جـ ١، ص ٤١٦، القلقشندي: مآثر الأنافة، جـ١، ص١٨٥، السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص ٤٣٥.

أموركم، وقلده من رعايتكم، يُدّبر عليكم، كما يُدبر الوالد البر على ولده، وكان أنظر لكم منكم لأنفسكم، وكان يحفظ عليكم مالا تحفظون على أنفسكم فحرس لكم من أموالكم، مالم يأمن ذهابه، وهذه أموالكم مبارك لكم فيها، فحللوا أمير المؤمنين في إبطائها عنكم"[1]، وعاتبه البعض على فعله، عندما أخرج من في السجون، فقيل له: "إنما تزري على أبيك، فقال: لا أزري، ولكن حَبَس بالذنب، وأنا أعفو عنه"[2].

ولا شك أن لهذا الفعل أثره في مدى رضى الرعية عن الخليفة المهدي، حيث حاول والده كما أسلفنا تأمين دولته من الداخل والخارج، وقد ركّز بعض الخلفاء كذلك على أن يستحمدوا من قبل الرعية برد المصادرات، ومثال ذلك ما حدث مع ابراهيم بن المهدي عندما أمر المأمون برد ضياعه التي صودرت عليه فأنشد في مجلسه:-

(البسيط)

البرّ بي منك وَطّا العذرَ عندك لي ... فيما أتيت فلم تعذُل ولم تلم

وقام علمك بي فاحتجّ عندكَ لي ... مقام شاهدِ عدل غير مُتّهم

رددت مالي ولم تبخل عليّ به ... وقبل ردك مالي قد حقنت دمي[3]

وقد أدت هذه الطريقة في رد المصادرات إلى استقرار السلطة للخليفة، وتحقيق رضى رعيته عنه، وتجدر الإشارة هنا إلى الدور الكبير الذي كانت تلعبه المصادرات في تثبيت سلطة الخليفة عن طريق رفد بيت ماله بالأموال، عند التعرض لأزمات مالية حادة، وقد رأينا فيما سبق، كيف أن بعض الخلفاء قد خُلعوا من مناصبهم وقتلوا نتيجة لإفلاس خزائنهم؛ ووصلت أمورهم إلى درجة عدم القدرة على دفع أرزاق الجند[4]، ولهذا فقد وجد بعض الخلفاء بالمصادرات ملاذاً وموردا رئيساً لتثبيت سلطتهم.

وقد أورد لنا مسكويه قائمة بأسماء الأشخاص المصادرين، وبقيمة المبالغ

---

(١) اليعقوبي: تاريخ، جـ ٣، ص ١٣٨.

(٢) الآبي: نثر الدر، جـ ٣، ص ٩١.

(٣) ابن طيفور: تاريخ بغداد، ص ١٠٣.

(٤) أنظر الفصل الثالث، باب مصادرات الخلفاء، ص٥٧.

المصادرة منهم زمن الخليفة المقتدر، وللقارئ الحكم على الدور الذي لعبته تلك المبالغ في تثبيت سلطة الخليفة المقتدر، طوال الخمسة والعشرين عاماً التي أمضاها على سدة الحكم، بالرغم من صغر سنه عند توليه الخلافة وضعفه، وسيطرة حاشية القصر عليه:-

الرقم	اسم المصادَر	قيمة المصادرة
١.	علي بن محمد بن الفرات وكتّابه وأسبابه	أربعة آلاف ألف درهم وأربع مائة ألف دينار
٢.	ابو عبدالله الجصاص الجوهري	ألفي ألف دينار
٣.	العباس بن الحسن	ألف ألف وثمان مائة ألف دينار
٤.	حامد بن العباس وأسبابه	ألفي ألف ومائتي ألف دينار
٥.	الحسن بن أحمد ومحمد بن علي المادرائيان	ألف ألف وثلاث مائة ألف دينار
٦.	علي بن عيسى، وابن الجوزي، وسائر الكتّاب والعمال	ألفي ألف دينار
٧.	ما أخذ من تركة الراسبي	خمس مائة ألف دينار
٨.	ما أخذ من ابراهيم المسمعي	ثلاث مائة ألف دينار
٩.	ما حُصِّل من أموال أم موسى وأخيها وأختها وأسبابها	ألفي ألف دينار (١)

فيكون المجموع ستة عشر *ألف ألف* دينار ونصف.

وأورد الصابئ قائمة بأسماء الأشخاص الذين صادرهم المحسن بن الفرات في أثناء وزارته الثالثة فقط، وفيما يلي هذه القائمة.

الرقم	اسم المصادَر	قيمة المصادرة
١.	أحمد بن محمد بن ابراهيم البسطامي	سبعة آلاف وثلاث مائة دينار
٢.	علي بن الحسين الباذبيني الكاتب	أحد عشر ألف دينار
٣.	أبو الفضل محمد بن أحمد بن بسطام	خمسون ألف دينار
٤.	محمد بن عبدالله الشافعي	ثلاثون ألف دينار
٥.	محمد بن علي بن مقلة	ثمانون ألف دينار
٦.	محمد بن الحسين المعروف بأبي طاهر	مائة ألف دينار
٧.	الحسن بن أبي عيسى	سبعة عشر ألف دينار
٨.	ابراهيم بن أحمد المادرائي	عشرون ألف دينار
٩.	عبدالواحد بن عبيدالله بن عيسى	ستة وثلاثون ألفاً وثلاثة مائة وثلاثون دينار
١٠.	أحمد بن يحيى بن هاني الكاتب	عشرة آلاف دينار

(١) مسكويه: تجارب الأمم، جـ ١، ص.ص ٢٣٩ - ٢٤٠.

الرقم	اسم المصادرة	قيمة المصادرة
١١.	ابراهيم بن أحمد بن إدريس الجهبذ	ستة آلاف دينار
١٢.	محمد بن عبدالسلام بن سهل	أربعة آلاف دينار
١٣.	عبدالوهاب بن أحمد بن ما شاء الله	أربعون ألف دينار
١٤.	علي بن حسن الباذبيني	مائتا ألف دينار
١٥.	محمد بن عبدالله بن الحارث	عشرة آلاف دينار
١٦.	محمد بن أحمد بن حمّـاد	مائتا وخمسون ألف دينار
١٧.	ابراهيم بن أحمد المادرائي	خمسة عشر ألف دينار
١٨.	ابو عمر بن احمد بن الصباح الجرجرائي	مائة ألف درهم وثلاثة آلاف دينار
١٩.	علي بن محمد الحواري	سبع مائة ألف دينار
٢٠.	عبدالله بن أحمد اليعقوبي	مائة ألف درهم
٢١.	هارون بن أحمد بن هارون الهمذاني	سبعة آلاف دينار
٢٢.	الحسن بن ابراهيم الخرائطي	مائة ألف درهم
٢٣.	الحسين بن علي بن نصير	مائة ألف درهم
٢٤.	عبدالله بن زيد بن ابراهيم	سبعة عشر ألفاً وخمسبوندينار
٢٥.	علي بن محمد بن أحمد بن السمّان	ألفان وخمس مائة درهم
٢٦.	علي بن مأمون بن عبدالله الاسكافي	ستون ألف دينار
٢٧.	ابو بكر أحمد بن القاسم الأزرق الجرجرائي	عشرة آلاف درهم
٢٨.	الحسين بن سعد القطربُلّسي	مائة وثلاثون ألف درهم
٢٩.	محمد بن أحمد بن ماسراد	ألف ألف وخمس مائة ألف درهم
٣٠.	أبوالحسن محمد بن أحمد بن بسطام	ثلاثة آلاف ألف درهم
٣١.	أحمد بن محمد بن حامد بن العباس	خمسون ألف درهم
٣٢.	يحيى بن عبدالله بن اسحاق	سبعون ألف دينـار
٣٣.	حامد بن العباس	ألف ألف وثلاث مائة ألف دينار
٣٤.	محمد بن محمد بن حمدون الواسطي	مائة وخمسين ألف دينار
٣٥.	أبو الحسن علي بن عيسى	ثلاث مائة ألف واحدى وعشرين ألف دينار
٣٦.	ابراهيم بن يوحنا	مائة ألف دينار
٣٧.	ابو محمد الحسن بن أحمد المادرائي	ألفا ألف ومئتا ألف دينار
٣٨.	ابو بكر محمد بن علي المادرائي	ألف ألف وأحـد عشر ألف دينار
٣٩.	سليمان بن حسن بن مخلد	مائة وثلاثون ألف درهم

" ويكون الجمع من العين ثمانية آلاف ألف دينار وأربعين ألف دينار " [1].

وبالنظر في هذه القوائم يلاحظ ضخامة المبالغ التي تم مصادرتها في عهد الخليفة المقتدر، الأمر الذي يؤكد على الدور الكبير الذي لعبته تلك الأموال في تثبيت سلطته، لا سيما في أثناء الأزمات السياسيّة التي تعرض لها الخليفة المقتدر أثناء خلافته.

وبالرغم من هذه الآثار الإيجابية نرى أنّ المصادرات، كانت سلاحاً ذو حدين على الخليفة، حيث أدّت في كثير من الأحيان إلى زعزعة وضعه، وبالنهاية إلى قتله وعزله.

- **زعزعة نظام الخليفة:-**

بيّن ابن الأزرق الدور الكبير الذي تلعبه المصادرات في زعزعة نظام الخلافة بقوله: "لا يُحسَن من المَلك أن يكون اكتسابه من تخريب بلدانه، وأخذ مال رعيته؛ فإذا أكثرت أمواله بما يأخذ من رعيته كان كمن يعمّر سطح بيته بما يقتلع من قواعد بنيانه" [2]؛ فكثرة المصادرة من الخليفة تؤدي إلى زعزعة سلطته، وتؤثر سلباً على كيانه، وفي ذلك أمثلةٌ أوردنا معظمها عند الحديث عن أثر المصادرات في الوضع الاجتماعي؛ حيث أدّت المصادرات إلى ثورات اجتماعية خلخلت كيان الدولة، وأدت إلى سخط عام من قبل الرعية بسبب ظلم بعض الخلفاء.

وقد أدّت المصادرات إلى أن تحاك المؤامرات ضد الخليفة، ومن ذلك ما حدث في خلافة المعتمد عندما طلب من سليمان بن وهب وزيره مالاً لداره وحرمه، وخاص نفقته، لا يعلم الجند به -فقبض عليه- وقال له: "قد تقلدت منذ أيّام المعتز إلى الآن أعمالاً متوالية، منها الوزارة للمهتدي وإمرة الجبل، وغير ذلك، ولا صودرت وما

(١) الصابي: الوزراء، ص.ص ٢٤٥ - ٢٤٨.

(٢) ابن الأزرق: بدائع السلك، جـ ١، ص ٢٢٢.

نُكِبت، وأريد منك خمسمائة ألف دينار" [1].

وعندما علم عبدالله بن سليمان بن وهب بما حدث، أراد تخليص والده، فذهب للأمير الموفق وحرَّضه على حرب الخليفة المعتمد [2].

كذلك أدّى تبذير الخلفاء ولجوءهم إلى المصادرة لتغطية نفقاتهم الخاصة، إلى انتشار بلبلة عامة من الرعية أضعفت النظام السياسي، فقد كان الخليفة المكتفي مبذراً، وكان يبذل الأموال في موائده، وبناء قصوره، وأمر أن يتخذ له قصراً بناحية الشمّاسِيّة [3]، فأخذ بهذا السبب ضياعاً كثيرة، ومزارع كانت في تلك النواحي بغير ثمن من ملاكها، فلم يستتم ذلك البناء حتى توفي [4].

وعلى هذه الشاكلة كانت كثرة المصادرات سبباً في إضعاف نظام الخلافة، وتعرض الخليفة للفتن والمؤامرات، وفقدان الخلافة لهيبتها، نتيجة لشعور الرعية بالظلم الذي يمارس عليهم من كثرة المصادرة، ويلاحظ أن أثر المصادرات تطور إلى أكثر من ذلك؛ حيث أدى في بعض الأحيان إلى الانتقام من الخليفة بقتله.

- **قتل الخليفة:-**

كنا قد أشرنا فيما سبق إلى أن المصادرات امتدت إلى الخلفاء، وقد تطورت حتى أدَّت إلى قتل الخليفة المُصادِر نَفسِه، فيروى أن من أسباب قتل الخليفة المتوكل سنة٢٤٧هـ (٨٦١م) أنه أمر بقبض ضياع قائده وصيف بأصبهان والجبل وإقطاعها الفتح بن خاقان؛ فكُتِبت الكتب بذلك، وصارت إلى الخاتم على أن تنفّذ، فبلغ ذلك

---

(١) التنوخي؛ نشوار، جـ ٨، ص ٩٦.

(٢) المصدر نفسه، جـ ٨، ص ٩٧.

(٣) الشَّمّاسِيَّةُ : تقع في أعلى مدينة بغداد، وإليها يُنسَب باب الشمّاسيّة (ياقوت: معجم البلدان، جـ ٣، ص ٣٦١).

(٤) المسعودي: مروج الذهب، جـ ٤، ص ٢٨١.

وصيفاً، واستقر عنده الذي أمر به في أمره[1] ، ورافق ذلك أن المتوكل أخذ يُصَغِّر من قيمة ابنه المنتصر، وقرَّب إليه ابنه المعتز، حتى بدأ المنتصر يبغض أباه، وفكر الخليفة المتوكل في قتل ابنه المنتصر والقادة الاتراك وصيف وبغا وغيرهما؛ فاتفق هؤلاء على قتل الخليفة، وفعلاً تم قتله في قصره، بعد أن وثب عليه القادة وقتلوه هو وأعوانه [2].

ويبدو هنا أن من جملة الأسباب وراء تآمر الأتراك على المتوكل، مصادرته لوصيفَ وبُغا، وكان هذا من أهم الأسباب التي دفعت وصيف أن ينظم إلى المنتصر ابن المتوكل عندما عزم على قتل أبيه [3].

وقد أدت مصادرات بعض القادة إلى خلع الخلفاء من مناصبهم كما حدث عندما خلع الخليفة المهتدي عام ٢٥٦هـ (٨٦٩م) ففي تلك السنة ثار أهل الكرخ وسكانها من الأتراك لطلب أرزاقهم، فأرسل لهم المهتدي أخاه أبا القاسم وقائده كَيْغَلَغ وغيرهما من القادة فسكّنوهم ورجعوا، وكان المهتدي قد اتَّهَم القائد محمد بن بُغا باحتيازه الأموال، وأخبر الاتراك أن الأموال عند أبنائه، وعندما علم محمد بن بُغا بذلك هرب من بغداد، فكتب إليه المهتدي أربعة كتب يعطيه فيها الأمان، وعند عودته قبض عليه المهتدي وصادر منه خمسة عشر ألف دينار، ثم أمر بقتله مما أدّى إلي تألب الأتراك عليه وعزمهم على خلعه [4].

وهكذا نرى من خلال هذه الأمثلة أن مصادرة ذوي المناصب الهامة في الدولة -القادة والوزراء ورجال الحاشية- أدت في كثير من الأحيان إلى أن تحاك المؤامرات ضد الخلفاء، وتترك ثغرة في كيان الدولة، بحيث تترك المجال لهؤلاء للتعاون مع أي عنصر معادٍ للخليفة؛ بقتله أو خلعه والتخلص منه؛ انتقاماً لما كان يقع عليهم من

---

(١) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٩، ص ٢٢٢.

(٢) الطبري:تاريخ الرسل، جـ ٩، ص.ص ٢٢٥ - ٢٢٧، ابن الأثير: الكامل، جـ ٨، ص ٩٥، الذهبي: سير، جـ ١٢، ص.ص ٣٠ - ٣٨، الدواداري: زبدة الفكر، ق ١٩٠ أ.

(٣) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٩، ص ٢٢٢، ابن الأثير : الكامل، جـ ٧، ص ٩٥، الذهبي: سير جـ ١٢، ص ٣٨.

(٤) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٩، ص ٤٥٦، ابن الأثير: الكامل، جـ ٧، ص ٢٢٨.

المصـادرة، ويبـدو أنّ كل هـذا كان يحـدث نتيجـة لتعسـف الخلفاء في المصـادرة.

وعليه فقد غدت المصادرات وكأنـها سُنّة متبعة عند الخلفاء العباسيين، بذنب من المُصـادر أو بغيـر ذنب، ولا يعني هذا أن المُصادَرة لم تحقق أهدافاً إيجابية للخليفة؛ فقد أدّت في كثير من الأحيان إلى تخلص الخليفة من أعدائه، عن طريق مصادرتهم وإضعافهم، وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه بأن المصادرات كانت ذات حدين، فتكون لصالح السلطان أو ضده.

ثانياً: أثر المصادرات على الحياة الاجتماعية:

كان أثر المصادرات على الوضع الاجتماعي في الدولة العباسية كبيراً، وانسحب ذلك على معظم مظاهر الحياة الاجتماعية المختلفة؛ إذ كانت لها آثارٌ سلبية وأخرى إيجابية؛ فقد أثرت كثرة المصادرات سلباً على العلاقات القائمة بين أفراد المجتمع؛ فانعدمت الثقة بين الناس في كثير من الأحيان، وأدت إلى تفشي السعاية بين أفراد المجتمع، وفشت البطالة، وكلّ الناس العمل وتقاعسوا عن الكسب، نتيجة لشعور الناس بالظلم، مما دفع بالكثيريـن إلى محاولة الهرب بأموالهم، والتظاهر بالفقر، وأدى ذلك في النهاية إلى قيام ثورات اجتماعية كبيرة في معظم الأحيان.

أما الآثـار الايجابية، لانتشار المصادرات؛ فهي عدم تركز الأموال بيد فئة معينـة، وقيام الأغنياء في بعض الأحيان بتوزيع أموالهم على الفقراء خشية المصادرة؛ لأن كل غني أو صاحب منصب، كان متيقّناً أن أمره صائرٌ إلى المصادرة في النهاية.

ويبين ابن خلدون أثر المصادرات على الناس بقوله: "أما أخذ أموالهم مجاناً والعدوان على الناس في أموالهم، وحرمهم ودمائهم وأسرارهم، وأعراضهم، فهو يقضي إلى الخلل والفساد دفعة واحدة، وتنتقض الدولة سريعاً بما ينشأ عنه من

الهرج المفضي إلى الانتفاض" [1]، وهذا الخلل الذي أشار له ابن خلدون جاء نتيجة لعدم استقرار الوضع الاجتماعي، والخلل في العلاقات بين أفراد المجتمع، والفساد الذي قصده ابن خلدون يأتي نتيجة المصادرة، فالخوف من المصادرة يؤدي إلى اكتناز الأموال خوفاً من مصادرتها، ويؤدي إلى إنتشار القلق على الأموال وضعف الروابط الاجتماعية بين الناس، نتيجة السعاية، وتؤدي المصادرة أيضاً إلى ارتفاع الأسعار وعدم الحصول على مستلزمات الحياة بالطرق المشروعة؛ وبالتالي محاولة اللجوء إلى الطرق غير المشروعة كالسرقة والسلب والنهب، والمصادرة تؤدي كما يتضح عند دراسة الآثار الاقتصادية إلى كساد الحركة التجارية في الأسواق وبالتالي يؤدي هذا إلى البطالة مما يدفع بالكثير إلى الاتجاه إلى الأعمال غير المشروعه، وإلى تدني المستوى الاجتماعي للرعية وعدم الحصول على الأقوات؛ وبالتالي تدهور الوضع الصحي للرعايا.

من هنا يظهر أن آثار المصادرات تبدو كسلسلة متصلة الحلقات، كل أثر لها يقود إلى آخر، والأثر الأساسي الذي تؤدي إليه جميع الآثار هو فقدان الدولة لهيبتها، وضعفها وزعزعة كيانها.

- أثر المصادرات على العلاقات بين أفراد المجتمع:-

أدت المصادرات إلى خلخلة العلاقة بين أفراد المجتمع، ويعود ذلك إلى تفشي السعاية بين الناس نتيجة للحقد بين أفراد الرعية بعضهم على بعض، ولا شك أن للدولة دوراً كبيراً في هذه الظاهرة؛ فقد عملت الدولة بطريقة غير مباشرة على تشجيع السعاية بين أفراد المجتمع؛ وذلك نتيجة لعدم معاملة الجميع بنفس الطريقة، وشعور البعض بالظلم وأنه أحق بهذا المنصب من الذي يتولاه، فلجأ الكثير من الناس إلى السعاية ببعضهم البعض عند الخليفة أو عند الوزير، وأدى هذا إلى انعدام

---

(١) ابن خلدون: المقدمة، جـ ٢، ص.ص ٨٥٥ - ٨٥٦.

الثقة بين أفراد المجتمع، وإلى محاولة الكثير من ذوي الأموال التظاهر بالفقر خوفاً من السعاية بهم، ولا شك أن لهذا أثره في مدى رُقي المجتمع؛ فمحاولة التظاهر بالفقر تؤدي إلى عدم الاهتمام بالناحية العمرانية مثلاً خوفاً من أن يؤدي هذا إلى طمع الدولة ومصادرة صاحب المال نتيجة لسعاية البعض به، وقد أدى تفشي السعاية بين أفراد المجتمع إلى ذهاب ثروات الكثير منهم، ويعزو ابن خلدون سبب تفشي السعاية بين الناس إلى المنافسة والحقد بينهم[1].

إزاء ذلك فإننا نستطيع القول بأنّ سعاية أفراد المجتمع بعضهم ببعض أصبحت أمراً شائعاً؛ مما أدى إلى انعدام الثقة بين أفراد المجتمع، وإخفاء الأموال ومحاولة التظاهر بالفقر كي يأمن صاحب المال على ماله من المصادرة.

ولا شك أن انعدام الثقة بين الناس ومحاولة استغلال مصادرتهم، يؤدي إلى زعزعة العلاقات الاجتماعية، ويترك آثاراً سيئة في النفوس، ومثال ذلك ما حدث للفضل بن الربيع أثناء مصادرته، وكانت أمواله كثيرة، فأودع بعضاً منها مع سعيد بن وهب وكان فقيراً، والبعض الآخر مع علي بن الهيثم كاتب الفضل بن الربيع، فعندما انتهت الأزمة طالب الفضل بن الربيع سعيد بن وهب بالوديعة فردها عليه، أما علي بن الهيثم فقد أنكرها [2]، ولا شك أن لهذه الحادثة أثرها في انعدام الثقة حتى في أقرب الناس إلى المنكوب، مما دفع الكثير من المنكوبين إلى إخفاء أموالهم دون أن يعلم بها أحد؛ وهذا يؤدي إلى تعرضها للضياع في حالة موت صاحبها.

ومن أمثلة ذلك ما ورد عن إبراهيم بن العباس -أحد الكتّاب- وكان صديقاً لمحمد بن عبدالملك الزيات، بعد أن أمر بمصادرته حيث كتب له: "كتبت لك وقد بلغت المدية المحز، وعَدَت الأيام بك عليّ بعد عدوي بك عليها، وكان أسوأ ظني وأكثر خوفي أن تسكن في وقت حركتها، وتكف عني أذاها، فصرت عليّ أضر منها،

---

(١) ابن خلدون: المقدمة، جـ ٢، ص ٨٥٥.

(٢) الأصبهاني: الأغاني، جـ ٢٠، ص ٣٤٢.

وكف الصديق عن نصرتي خوفاً منك، وبادر إليّ العدو تقرباً إليك ثم كتب في أسفلها:

(المتقارب)

وكنت أخي بإخاء الزمان فلما بنا صرتَ حَرْباً عَوانا

وكنت أذُمُّ إليك الزمان فأصبحت مِنك أذُمُّ الزمانا

وكنت أعِدُّك للنائبات فأصبحت أطلب منك الأمانا [1]

فالمتأمل في هذه الأبيات يلاحظ مدى انعدام الثقة حتى بين من كانت بينهم رابطة الأخوة؛ وذلك لأن الأزمات هي التي تولد الثقة أو تمحوها بين الناس، وقد أدت مرارة السعاية إلى ظهور هذا الشعر الموسوم بالمعاتبة المحزنة والمخاطبة الوجدانية بين من سُعي به وبين من سَعَى، فالأخ الذي يدّخر أخاه لوقت الشدة أصبح يطلب منه الأمان على نفسه.

وتجدر الاشارة هنا إلى أن بعض المصادرات ارتبطت بالتعذيب والقتل والتشنيع كما مر معنا في الفصل السابق، وهذا له أثر كبير في نفوس الرعية، وتوليد النقمة على الدولة ومحاولةالتعبير عن هذا بقول الشعر، فعندما قتل جعفر ابن يحيى وصلب بباب الجسر، وكان رأسه في جانب وجسده في جانب آخر، وقفت به امرأة فقالت: والله لئن صرت اليوم آية، لقد كنت في المكارم غاية، ثم قالت هذه الأبيات:-

(الطويل)

ولما رأيت السيف خالط جعفراً ونادى منادٍ للخليفة في يحيى

بكيت على الدنيا وأيقنت أنما قصارى الفتى يوما مفارقة الدنيا

وما هي إلا دولة بعد دولة تخوّل ذا نعمى وتعقب ذا بلوى

إذا أنزلت هذا منازل رفعة من الملك حطت ذا إلى الغاية القصوى [2]

---

(١) ابن قتيبة: عيون الأخبار، جـ ٣، ص ٧٤، الأصبهاني: الأغاني، جـ ١٠، ص.ص ٥٦ - ٥٧، الثعالبي:التمثيل والمحاضرة، ص ٩١، ياقوت: معجم الأدباء، جـ ١، ص.ص ١٦٦ - ١٧١.

(٢) البغدادي: تاريخ بغداد، جـ ٧، ص.ص ١٥٩ - ١٦٠.

تدلل هذه الحادثة على حدّة شعور الرعية بالظلم نتيجة للمصادرة، وأصبح كل إنسان موقناً بأن أمره صائرٌ إلى نفس المصير، ولا شك أن لهذا أثره في مدى تقبل الرعية للسلطة الحاكمة، كذلك له أثره في إقبال الناس على كسب المعاش وجمع الأموال، فمثل هذا الشعور يؤدي إلى التقاعس عن العمل ومحاولة الاكتفاء بمستلزمات الحياة الضرورية فقط، مما يعود بنتيجة سلبية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للرعية، فهذه النماذج المحزنة مما آل إليه حال المصادرين أدَّت إلى وجود النقمة في نفوس الناس، ومن ذلك ما حدث بعد مصادرة قبيحة أم المقتَدِر حيث ذهبت إلى مكة لأداء فريضة الحج وأخذت تشنع على صالح بن وصيف فعلته بها، مما أدى إلى سخط الناس في موسم الحج [1]، وقد أثارت فعلتها هذه سخط الخلافة عليها، فعند عودتها من الحج عذَّبها القاهر بأبشع أساليب التعذيب، حيث علَّقها برجلها منكسة الرأس إلى أسفل، وبقيت تحت العذاب إلى أن ماتت حزناً على ولدها [2].

ولا شك أن لمثل هذه الشكوى من قبل من يتعرض للظلم والمصادرة أثره في إثارة مشاعر العامة، وتنبيه أفراد المجتمع إلى مساوئ رجال الدولة وحثهم على التمرد، فحدثت في كثير من الأحيان ثورات اجتماعية كما سنلاحظ فيما بعد.

- تمرّد العامّة:

أدى انتشار المصادرات وما رافقها من ارتفاع الأسعار، وقلة الأقوات وشعور العامة بالظلم إلى محاولة التمرد على الوضع القائم، ولفت نظر السلطة الحاكمة إلى ما يمارس على العامة من ظلم وتعسّف، وهناك أمثلة عديدة على التمردات التي تقوم بها العامة، والتي كانت مرتبطة بالمصادرات، ففي سنة ٢٩٩هـ (٩١١م)

---

(١) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٩، ص.ص ٣٩٤ - ٣٩٥.

(٢) ابن طباطبا: الفخري، ص ٢٧٦، القلقشندي: مآثر الأنافة، جـ ١، ص ٢٨٣.

قام الخليفة المقتدر بعزل ابن الفرات عن الوزارة وقبض عليه، فاجتمعت أسباب المنكوبين، يدعون على ابن الفرات ويضجون، وحاول مؤنس دفعهم، ولكنه لم يقدر على ذلك، واستمرت الفوضى حتى لقي الناس من ذلك شدة شديدة ثلاثة أيام بلياليها إلى أن سكنت الفتنة [1].

وقد كان لمثل هذه الثورة التي استمرت ثلاثة أيام، آثارها على الوضع الاقتصادي؛ حيث تعطلت الأعمال، وخرِّبت الأسواق، وبالتالي صاحبها أثرٌ سيء على استقرار المجتمع، حيث أدَّت إلى انتشار الفوضى، ولجوء السلطة العباسية إلى القوّة لإخماد مثل هذه الثورة، وقد أدّى هذا في النهاية إلى زعزعة الوضع الاقتصادي والاجتماعي وأثّـر سلباً على استقرار المجتمع.

إلاّ أن مثل هذه الاحتجاجات تدل على وعي الرعية وجرأتها على انتقاد أولي الأمر، ومحاولة تعديل الوضع القائم بالثورة والتمرّد، فشيوع ظاهرة المصادرات وما رافقها من آثار سلبية على الرعية، من عدم تمكنهم الحصول على أقواتهم ومصادرة أموالهم، وارتفاع الأسعار وانتشار البطالة، أدّى إلى تحرك العامة في مثل هذه التمردات في كثير من الأحيان، وإجبار السلطة الحاكمة على تعديل الوضع القائم.

وكانت أشد الاحتجاجات التي قامت بها العامة، وأدت إلى سوء الأوضاع قد وقعت في سنة ٣٠٨هـ (٩٢٠م) عندما ضمن حامد بن العباس خراج بغداد للمقتدر، حيث أكثر من نهب الأموال، والمصادرات إلى أن ضجت العامة [2]. وكان سبب تهييج العامة هو غلاء الأسعار، وتعذر على العامة الوصول إلى الطعام [3]. فقاموا نتيجة لذلك بنهب دكاكين التجار في بغداد، وتحركت العامة في المساجد وكسّروا المنابر، وقطعوا الصلاة، وساروا إلى دار حامد بن العباس، فأخرج إليهم غلمانه

---

(١) مسكويه: تجارب الأمم، جـ ١، ص.ص ٢٠ - ٢٦، ابن الأثير: الكامل، جـ ٨، ص.ص ٦٣ - ٦٤.

(٢) مسكويه: تجارب الأمم، جـ ١، ص.ص ٧١ - ٧٣.

(٣) الأصفهاني، حمزة بن الحسن: تاريخ سني ملوك الأرض والأنبياء عليهم الصلاة والسلام، دارمكتبة الحياة، بيروت، د.ت، ص.ص ١٥٢-١٥٣، وسيشار إليه فيما بعد، الأصفهاني: تاريخ سني ملوك الأرض.

فرموهـم بالآجر والنشاب، وقتَـلَ خلقاً من العامة [1].

وهنا يلاحظ كما أسلفنا أثر غلاء الأسعار في نفوس العامة، حيث أدّت كثرة الضرائب والمصادرات إلى ارتفاع الأسعار، وبالتالي تعذر شراء الحاجات وخاصة للفئة الفقيرة من الناس، مما دفع العامة إلى مهاجمة الدكاكين والاشتباك مع رجال الدولة، فوقع القتل بين الطرفين، فاضطربت الأحوال الاجتماعية بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية، وانسحبت آثارها على الحالة السياسية بسبب فقدان السلطة لهيبتها في نظر الرعية، وتقع مسؤولية ذلك على الدولة التي فقدت هيبتها، ولم تحاول تفادي مثل هذه الثورات، وذلك بتحقيق التوازن الاقتصادي، لأن السلطة حرصت على مصادرة رجال الدولة، وهؤلاء قاموا بدورهم بمصادرة الرعية فعمَّ الفساد وساءت الأحوال.

وقد أدت الثورات سالفة الذكر أيضاً إلى خراب الكثير من المنشآت العمرانية والاقتصادية في الدولة، حيث سارت العامة إلى الجسور وهدموها وحرقوها، وفتحوا السجون، ونهبوا دار صاحب الشرطة وغيره من رجال الدولة[2]، ولم تسكن العامة في حركتها هذه إلاّ بعد أن حققت هدفها، فتقدم الخليفة المقتدر بنفسه لتسكين العامة، وأمر بفتح الدكاكين والبيوت، وبيعت الحنطة بنقصان خمسة دنانير في الكر، وبيع الشعير بحسب ذلك، وطالب التجار والباعة أن يبيعوا بمثل ذلك [3].

ومن ثورات العامة أيضاً ما حدث عام ٣١١هـ (٩٢٣م) حين اعترض أبو طاهر بن أبي سعيد الجنابي قافلة الحج ونهبها وترك من فيها يموت جوعاً وعطشاً، فثارت بغداد لذلك، وانتهزت نساء الذين صودروا الفرصة وسرن يحرضن في الشوارع وهن منشرات الشعور، مسوّدات الوجوه، يلطمن ويصرخن في الشوارع، وانضم إليهن حرم

---

(١) الأصفهاني تاريخ سني ملوك الأرض، ص ١٥٣، مسكويه: تجارب الأمم، جـ ١، ص.ص ٧٣ - ٧٤، الذهبي: العبر، جـ ١، ص ٤٥٣.

(٢) مسكويه: تجارب الأمم، جـ ١، ص ٧٤.

(٣) المصدر نفسه، جـ ١، ص ٧٤.

المنكوبين الذين نكبهم ابن الفرات [1]، لتأجيج نيران الفتنة، وزيادة لهيب الثورة.

وتدل هذه الحادثة على محاولة العامة استغلال الأوضاع الطارئة للتعبير عن رأيها الساخط على الدولة، والناجم عن كثرة المصادرات، وقد كثرت تمردات العامة في الدولة العباسية، والتي كانت تنجح في دفع الدولة إلى تغيير الأوضاع القائمة، وذلك بتخفيض الأسعار والقضاء على أسباب الفتنة والنقمة.

- **التقاعس عن العمل:-**

من المعلوم عندنا أن الشعور بالطمأنينة على المال، والرغبة الفردية في امتلاكه يحفزان الإنسان على السعي للحصول عليه، يقول تعالى "فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضله" [2].

من هنا يمكن القول أنّ العمل هو القاعدة في حياة المسلم، وإنّ التوقف عنه استثناء، ولكن عندما يقترن السعي بالقلق على المال، والقناعة بأن مآل هذا المال إلى المصادرة آجلاً أم عاجلاً، أدّى بالكثير من أفراد المجتمع في الدولة العباسية إلى التقاعس عن العمل، لأنه إذا ضاع المال فترت الهمة وتقاعست عن العمل، لقول ابن خلدون: "لأن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها، لما يرونه حينئذٍ من أن غايتها ومصيرها انتهابها من أيديهم، وإذا ذهبت آمالهم في اكتسابها وتحصيلها انقبضت أيديهم عن السعي في ذلك، وعلى قدر الاعتداء ونسبته يكون انقباض الرعايا عن السعي في الاكتساب" [3].

وهنا تبدو أهمية العمل وأثره على الوضع الاقتصادي ثم الاجتماعي، وبالتالي

---

(١) مسكويه: تجارب الأمم، جـ ١، ص ١٢١، الصابي: الوزراء، ص.ص ٥٧ - ٥٨، ابن الأثير: الكامل، جـ ٨، ص.ص ١٤٧ - ١٤٩، ابن كثير: البداية والنهاية، جـ ١١، ص.ص ١٦٠ - ١٦١.

(٢) سورة الجمعة، آية ١٠.

(٣) ابن خلدون: المقدمة، جـ ٢، ص ٢٤٩، ابن الأزرق: بدائع السلك، جـ ١، ص ٢٢٤.

السياسي حيث يؤدي العمل إلى زيادة القوة الإنتاجية للفرد، وبالتالي إلى انتعاش الوضع الاقتصادي للدولة والفرد معاً؛ فعندما تزداد القوة الانتاجية للفرد يزداد دخله ويرتفع المستوى المعيشي للأفراد، وهذا بدوره يؤدي إلى رقي واستقرار الوضع الاجتماعي، وانتشار الأمن والاستقرار اللذين يؤديان إلى استقرار الوضع السياسي للدولة.

وقد صاحب ظاهرة المصادرة في الدولة العباسية تقاعس عن العمل، لأنه وكما أسلفنا فقد كان الفرد يفتقر إلى الحافز على العمل وهو الأمان على امتلاكه لأمواله؛ حيث بقي خطر المصادرة يهدد كل فرد من أفراد المجتمع؛ مما أدّى إلى هجر المزارعين لأراضيهم، وترك العمال لأعمالهم، وسنأتي على تفصيل ذلك عند دراسة أثر المصادرات على الوضع الاقتصادي.

ومن الأمثلة على ما تتركه المصادرات من هجر المزارعين لأراضيهم، وتقاعسهم عن العمل ما فعله معتز الدولة عام ٣٣٤هـ (٩٤٥م) عندما شغب عليه جنده مطالبين بأرزاقهم، فاضطر إلى اللجوء للمصادرات لحل أزمته "فاستخرج الأموال في غير وجوهها"، ولم يكتف بذلك بل قام بمصادرة الكثير من الضياع والأراضي واقطعها لقواده وجنده، مما أدى إلى تركهم لأعمالهم الزراعية وهجرهم أراضيهم، "وصار أكثر السواد مغلقاً وزالت أيدي العمال عنه" [(١)]، وقد أدت هذه الأزمة أيضاً إلى ازدياد المصادرات، "ونجّم على العمال والتجار وسائر الناس مالاً لأرزاق الجند، وأدّى الأمر إلى أن كان يغمز على من عنده قوت من حنطة أعدّه لعياله فيكبسه ويأخذه منه، وكثرت الضرائب حتى هاجر التجار من بغداد" [(٢)]، وأدّى هذا إلى الخراب حيث قعد التجار عن أعمالهم، مما أدّى إلى كساد الحركة التجارية، وضعف النشاط التجاري في الأسواق، وقد أدّى هذا إلى تدني المستوى المعيشي للفرد في الدولة العباسيّة، فانتشرت السرقات والنهب وانعدم الأمن بين أفراد المجتمع، مما أدّى بالتالي إلى تراجع المستوى المعيشي، وانشغال الأفراد بالحصول على القوت بصرف النظر عن الطريقة، سواءً أكانت شرعية أو غير شرعيّة حتى يسدوا رمقهم ويضمنوا بقاءهم على قيد الحياة وعدم الهلاك من الجوع.

---

(١) مسكويه: تجارب الأمم، جـ ٢، ص ٩٦.

(٢) مجهول: العيون والحدائق، جـ ٤، قسم ١، ص.ص ٤٢٦ - ٤٢٧.

- إفقار الأغنياء:-

أدّت مصادرة أموال الأغنياء إلى إفقارهم وسوء أحوالهم، حيث ذهبت أموالهم بالمصادرة، فمنهم من اتجه إلى العمل الحقير في بعض الأسواق ومنهم من ساء حاله، ومات في حسرته على أمواله، وقد ظهرت على من صودرت أموالهم مظاهر الذل بعد العز والجاه، وسنأتي فيما يلي بأمثلة على من تغير حالهم نتيجة للمصادرة.

ففي أثناء حج أبي جعفر المنصور قدمت عليه زوجة عبدالله بن الحسن ابن الحسن بن علي بن أبي طالب [1] وقالت له: "يا أمير المؤمنين أيتامك بنو عبدالله بن الحسن فقراء لا شيء لهم، فرد عليهم ما قبضه من أموالهم" [2].

كذلك أجبرت المصادرة الكثير من الأشخاص إلى الاستدانة، ومن ذلك ما حدث سنة ١٥٨هـ (٧٧٤م) لخالد بن برمك حين غضب عليه المنصور وألزمه بدفع ثلاثة آلاف ألف دينار، ولم يكن معه مالٌ يكفي لذلك، وعجز عن دفع المصادرة، وكان المنصور قد أمهله ثلاثة أيام، وهدده بالقتل إن لم يدفع المصادرة، فاضطر خالد إلى الاستدانة من أصحابه، واستطاع جمع جزء كبير من قيمة المصادرة، وحمله إلى المنصور وكان المبلغ ألفي ألف درهم وسبعمائة ألف درهم، وبقي منها ثلاثة مائة ألف درهم، فأعفاه المنصور من بقية المصادرة [3]، والمثال يبيّن مدى ضخامة حجم المصادرة حيث استوعبت جميع أموال خالد بن برمك، واضطر إلى إراقة ماء وجهه والاستدانة من أصحابه حتى يستطيع دفع الأذى عن نفسه بالمال.

وقد مثلت نكبة البرامكة نموذجاً محزناً لإفقار الأغنياء، فآلت حالهم إلى أسوأ حال؛ فقد قال غسان بن محمد القاضي بن محمد بن عبدالرحمن الهاشمي، صاحب صلاة الكوفة: "دخلت على أمي في يوم عيد الأضحى وعندها امرأة

---

(١) هي عاتكة بنت عبدالملك بن الحرث الشاعر بن خالد بن العاص بن هشام، أنظر (الأصفهاني: مقاتل، ص ٤٣٣).

(٢) الدينوري: المجالسة، ص٤٢٩، الأصبهاني: مقاتل، ص ٤٣٣.

(٣) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٨، ص ٥٤، الأزدي: تاريخ الموصل، ص.ص ٢٠٧ - ٢٠٨. ابن كثير: البداية والنهاية، جـ ١٠، ص.ص ١٢٣ - ١٢٤.

بـــرزة فـــي أثـــواب دنســـة رثـــة، فقالت لـي: أتـعرف هـذه؟ قلـت: لا، قالـــت: هـذه عبادة أم جعفر بن يحيى بن خالد، فسلّمت عليها، ورحبت بها، وقلت لها: يا فلانـة، حدثيني ببعض أمركم، قالت: أذكر لك جملة كافية فيها اعتبار لمن اعتبر وموعظة لمن فكر، لقد هجم علي مـثل هذا العيد، وعلى رأسي أربع مائة وصيفة، وأنا أزعم أن جعفراً ابني عاقٌ بي، وقد أتيتكم في هذا اليوم والذي يمنعني جلد شاتي أجعل أحدهما شعاراً والآخر دثاراً" [1] فالتمعن في هذه القصة يرى ما آل إليه حال البرامكة بعد النكبة، ولم تسلم النساء من الإهانة ولا شك أن لهذا المصير أثراً مؤلماً في النفس فبعد العز والجاه، يؤول الأمر إلى هـذه الحال.

وكانت هذه هي حال معظم البرامكة بعد النكبة، فيذكر أن المنصور قتل منهم ومن حاشيتهم الكثيـــر، وترك من بقي منهم مشتتاً في البلاد "ولم يقدر أحدٌ منهم على كسرة خبز" [2] – فيمـا يـروى – فبعدما كانوا أولي أمر ونهي في الدولة العباسية أصبحوا مكبلين بالحديد وأجبروا على لبس الصوف، وقاسوا أشد ما يعانيه الإنسان من العذاب البدني والنفسي نتيجة لما آل إليه أمرهم من الذل، وأورد هنا قولاً لجعفر بن يحيى البرمكي عندما حبس هو وأبوه للدلالة على الحال المحزنة التي آلت إليها البرامكة، حيث قال: "يا أبـت، بعد الأمـر والنـهي أصارنا الدهر إلى القيود ولبس الصوف، فقال يا بني، دعوة مظلوم وسرت بليلٍ، غفلنا عنها، ولم يغفل الله عنها" [3].

ولم يقتصر هذا المصير على البرامكة ولكن وجدت جماعات أخرى آلت إلى نفس المصير، فقد آل أمر الأمويين في العصر العباسي إلى نفس المصير، حيث تعرض من بقي منهم للمصادرة وفقدان الأموال، وتشتت النساء بعد العز والجاه ولبسن الثياب الرثة بعد الحرير، ومن الأمثلة على ذلك مزنة إمرأة مروان بن محمد، فقد دخلت يوماً على الخيزران أم الخليفة المهتدي ولم تعرفها الخيزران ، لأنها كانت في ثياب رثة وفي حالة يرثى لها من الذل والمهانة، تستجدي من الخيزران شيئاً تستطيع العيش به، فاغرورقت عينا الخيزران مما آلت إليه زوجة مروان بن محمد ،

---

(١) المسعودي: مروج الذهب، جـ ٣، ص ٣٩٢، البغدادي، تاريخ بغداد، جـ ٧، ص.ص ١٥٦ – ١٥٧.

(٢) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٨، ص ٢٩٦، الأتليدي: إعلام الناس، ص ١٠٠.

(٣) ابن الجوزي: الشفاء، ص.ص ٥٣ – ٥٤.

وهكذا نرى أن مكانة المرأة لم تـراعَ في الدولة العباسية، فلو ضُمن لمثل هذه المرأة بعد المصادرة شيئاً تستطيع العيش به لعاشت بقية عمرها بكرامة، ولكن يلاحظ أن المصادرة لم يقتصر أثرها على الجانب المادي فقط ، بل أدت في بعض الأحيان إلى موت من يصادر قهراً على أمواله وإلى ما آل إليه حاله، فالنفس الإنسانية تأبى الاستجداء بعد العز والجاه، وقد حدث ذلك لخمارويه، الذي أنفق ماله في جهاز ابنته قطر الندى للمكتفي بالله "فمات حنقاً في حاجته إلى الموت؛ لأنه لو عاش أكثر من هذا حتى يلتمس ما كانت جرت عادته به؛ لاستصعب ذلك عليه، ولو نزلت به. ملمة لافتضح" [1].

وقد اضطرت المصادرة بعض الأشخاص إلى الاشتغال بأعمال بسيطة حتى يستطيعوا العيش، بعدما كانوا ذوي أمرٍ ونهي، فقد أضطر هارون بن غريب (خال الخليفة المقتدر) بعد مصادرته إلى خدمة ناصر الدولة في كل شهر بمائة دينار، في حين قبل مصادرته كان ينفق أمثالها [2]، كذلك أضطر علي بن يزيد صاحب البريد بماسُبذان [3] بعد مصادرته إلى إقتناء دابه ويعمل عليها حتى يكسب عيشه وعيش غلامه [4].

من هذه النماذج التي آلت إليها أمور المُصادَرين، نرى أن المصادرات أدت إلى إفقار الأغنياء واضطرارهم إلى الاستدانة، والاشتغال بالأعمال الوضيعة، وأدت بنساء بعضهم إلى الاستجداء، وفي بعض الحالات أدت إلى الموت قهراً وكمداً، ولكن على الرغم من مساوئ المصادرات في إفقار الأغنياء، وشعورٍ بالذل والمهانة ، فمن الناحية العملية كان للمصادرات أثرٌ إيجابي في تحقيق التوازن الاجتماعي، وعدم تركز الأموال بأيدي فئةٍ معينة، فقد ساهمت المصادرات، دون قصد من أولي الأمر، بإزالة التفاوت الكبير بين فئات المجتمع المختلفة، وسنأتي على تفصيل ذلك في موضعه.

---

(١) ابن كثير: البداية والنهاية، جـ ١١، ص ٧٧، ابو المحاسن: النجوم الزاهرة، جـ ٣، ص ٨١.

(٢) الهمذاني: التكملة، ص ٢٧١.

(٣) سُبذان: تبعد أربعة فراسخ عن البصرة أنظر (ياقوت: معجم البلدان، جـ ٣، ص١٨٣).

(٤) التنوخي: الفرج، جـ ١، ص.ص ٢٩٩ - ٣٠٠.

- عدم تكدّس الأموال بأيدي فئة معينة:-

يتضح عند دراسة الأثر الاقتصادي للمصادرات مدى انتشار المصادرات في العصر العباسي، وكيف كان لهذا أثره في جمع أكبر قدر ممكن من الأموال بطرقٍ غير مشروعة، وقد أدى هذا في النهاية إلى تركّز الأموال بأيدي فئةٍ معينة من المجتمع، وهي فئة رجال الدولة والتجار، وقد مرّ بنا الكثير من الأمثلة حول المبالغ التي كان يمتلكها هؤلاء، مما أدى إلى تضخم الأموال عندهم فامتلأت خزائنهم وزاد نفوذهم [1]، وبدهي أن يكون لهذه النتيجة كما أسلفنا أثرها في التفاوت الاجتماعي بين أفراد المجتمع، مما أدى بالتالي إلى الفروق الشاسعة بين أفراد المجتمع، ففئة معدومة لا تكاد تجد ما يسد رمقها، وفئة تمتلك الأموال وتختزنها وتحبسها عن المنافع العامّة.

ولدينا العديد من الأمثلة حول هؤلاء الذين كانوا يمتلكون المبالغ الطائلة، نأخذ منها نموذج ثروة التاجر ابن الجصاص الذي صادره المقتدر سنة ٣٠٢هـ (٩١٤م)، حيث أخذ من الأموال ما قيمته أربعة آلاف ألف دينار، وقيل ستة عشر ألف ألف دينار، وكانت عنده ودائع عظيمة لزوجة المعتضد قطر الندى بنت خمارويه، وقد بلغت تلك الأموال من الكثرة حتى قيل فيه: "رأيت سبائك الذهب تُقَبَّن بالقبّان بين يدي ابن الجصاص"[2]، وكذلك قول حاجب الوزير ابن الفرات فيه: "أي بيت مال يمشي على وجه الأرض، أيُّ ألفي ألف دينار مالها من يأخذها" [3].

وقد بقي عند ابن الجصاص بعد مصادرته ما بلغت قيمته سبع مائة ألف دينار، ومن الجوهر ما مقداره ثلاث مائة ألف دينار [4]، أما ابن الجصاص فقد ذكر بعد مصادرته أن ثروته بلغت مائة عدلٍ من الخيش، في كل عدلٍ منها ألف دينار، وهذه الأعدال هي التي ردها المقتدر عليه بعد مصادرته [5].

---

(١) ابن خلدون: المقدمة، جـ ٢، ص ٨٤٥.

(٢) التنوخي: نشوار، جـ ١، ص ٢٥، الذهبي: العبر، جـ ١، ص٢٤٢.

(٣) الصابي: الوزراء، ص ١٢٥.

(٤) التنوخي: نشوار، جـ ١، ص.ص ٢٦ - ٢٨، ابن كثير: البداية والنهاية، جـ ١١، ص ١٦٧.

(٥) التنوخي: نشوار، جـ ٧، ص.ص ٢٣٣ - ٢٣٤.

هذا نموذج على ما كانت عليه ثروة رجال الدولة والتجار والأغنياء، حيث كان هؤلاء دائبي السعي لجمع أكبر قدرٍ ممكن من الأموال، حتى يأمنوا أن يبقى لهم شيء بعد مصادرة أموالهم، وهذا يعود أثره على الوضع الاجتماعي، كونه -كما أسلفنا- يؤدي إلى تكديس الأموال بأيدي فئةٍ معينة، وحجزها عن الاستثمار العام؛ لتعمّ فائدتها جميع أفراد المجتمع، وتكديس الأموال بأيدي فئة معينة يؤدي إلى التفاوت في المستوى الاجتماعي بين أفراد الرعية، وإلى انتشار حياة الترف والبذخ عند الأغنياء، في حين توجد فئة لا تجد ما يسد رمقها، مما يولّد الأحقاد والنقمة بين أفراد المجتمع، وبالتالي تختزن عوامل نقمة دفينة في نفوس الناس على أولي الأمر، ولا تلبث هذه النقمة أن تظهر، فتثور الفتن والثورات الاجتماعية فينعكس ذلك على الوضع السياسي للدولة.

ورغم مساوئ تكدس الأموال بأيدي فئةٍ معينة إلا أن المصادرات من ناحية أخرى قد جاءت بنتائج إيجابية على الدولة؛ حيث أدت في كثير من الأحيان إلى تعديل أوضاع بيت المال، من خلال زيادة مقتنياته من الأموال، وإلى عدم تركز الأموال بأيدي فئة محدّدة من الناس.

- تهريب الأغنياء للأموال:-

حاول كثير من الأغنياء عند تعرضهم للمصادرة التظاهر بالفقر، أو الهروب بالمال عند حدوث الأزمات والاضطرابات، فقد شهدت بغداد هروب أصحاب الأموال بأموالهم غداة الفتنة بين الأمين والمأمون؛ فبعد أن قلّت الأموال بين يدي المأمون، وضاق عليه الأمر نتيجة لحصار طاهر بن الحسين لبغداد، أمر غلامهُ زُريحاً أن يَتَتَبَّع أصحاب الأموال والذخائر، ويصادر أموالهم، فجمع بهذه الطريقة أموالاً كثيرة، فهرب الناس من بغداد بحُجة الحج وفي ذلك يقول الشاعر:-

(مديد)

أظهروا الحج وما يبغونه — بل من الهرش يريدون الهرب
كم أناس أصبحوا في غبطةٍ — ركض الليل عليهم بالعطب

كل مـن زار زُرَيـحَ بيتـه نالـه الـذل ووافـاه الحـرب [1]

كان تهريـب الأموال يعنـي نقصان النقد في أيدي الناس وعند الدولـة، وهذا ينعكس على العمل فيؤدي إلى الكساد والركود الاقتصادي، فتنتشر البطالة وترتفع الأسـعار.

ولم يقتصر الأمر على تهريب الأموال، بل تظاهر أصحاب الأموال بالفقر خوفاً من المصادرة، وأنكر الكثير منهم امتلاكه للمال، ومثاله ما حدث مع الفضل بن جعفر الذي اتهم بتحريـض الساجية والحجرية -وهم غلمان القاهر في الجيش- على الثورة، فقام القاهـر بالقبض عليه وأمر الوزير الخصيبي بمصادرته بثلاث مائة ألف دينار فقال الفضل: "لو كنت ذا مال، لكانت لي ضياع ودور وخدم ومروءة بحسبها" [2].

هذه أمثلة عمّا كان يحدث عند مصادرة أي شخص، وقد أثّـر هذا على استقرار الوضع الاجتـمـاعي؛ حيث أدى إلى تشريد العديد من الناس وتركهم منازلهم وأعمالهـم.

ثالثاً: أثر المصادرات على الوضع الاقتصادي :-

لقد كان لانتشار المصادرات بأنواعها المختلفة في العصر العباسي أثره الواضح على الحياة الاقتصادية بمعالمها المختلفة، حيث أثّرت على الوضع المالي للدولة وعلى النشاط الاقتصادي للناس من تجارة وزراعة؛ فانعكس ذلك على نشاط الأسواق من حيث عدم ثبات الأسعار من فترة إلى أخرى، وهذا له أثر فعّال على الوضعين الاجتماعي والسياسي للدولة، وسيتضح ذلك عند دراسة وتحليل الآثار الاقتصادية للمصادرات في هذا الموضع.

وقد أشـرنا فيما مضى إلى أسباب المصادرات كما أوردها ابـن خلدون، إلى أن مصـادرة الرعية تكمـن في التـرف وكثـرة الانفـاق مما يـؤدي إلى نقص الموارد

---

(١) المسعودي: مروج الذهب، جـ ٣، ص ٤١٦.

(٢) مسكويه: تجارب الأمم، جـ ١، ص ٢٨٧.

المالية؛ فتلجأ السلطة لتغطية ذلك بمد أيديها لأموال الرعايا بشبهة أو بغير شبهة [1].

ومن خلال تحليلنا لرأي ابن خلدون نرى أن مصادرة الرعايا تجلب على الدولة الوبال؛ حيث تؤدي المصادرة إلى إرباك الوضع الاقتصادي للدولة، فتزداد ثروة جباة الأموال في الدولة، وتُحبَس عن التداول، وتنحصر في أيدي فئة معينة تحاول قدر استطاعتها الاستئثار بالأموال واكتنازها وإخفائها؛ مما يؤدي إلى قلة النقد المتداول في الأسواق وكساد السلع، وضعف القوة الشرائية عند الناس الأمر الذي يؤدي إلى هبوط الحركةالتجارية الداخلية والخارجية، ويقود إلى البطالة، وزيادة الفقر وسوء الأحوال داخل المجتمع.

ورغم هذه الآثار السلبية للمصادرات على الوضع الاقتصادي إلا أنه لا يمكن تجاهل الأثر الإيجابي لها؛ وهو أنها وفّرت في كثير من الأحيان لبيت المال دخلاً مالياً، خاصة في أوقات الأزمات التي كانت تمرّ بها الدولة، حيث لجأت الدولة إلى المصادرة كأسلوب لسحب الأموال من الرعايا، وتغطية العجز المالي في بيت المال، وسد النفقات المترتبة على الدولة، وأدى هذا في بعض الأحيان إلى تحقيق التوازن الاقتصادي في الدولة، حيث غُطي العجز المالي في بيت المال، وخفّفت الدولة من حدة اكتناز جباة الأموال للمبالغ الطائلة من الأموال، بالاستفادة منها في دفع رواتب الجند وتغطية نفقات الدولة، إلا أن هذا الأمر دفع الأغنياء إلى دفن أموالهم ومحاولة إخفائها كي تسلم من المصادرة.

- **دفن الأموال وإخفائها:-**

أدى الشعور بالقلق لدى الكثير من الأغنياء ورجال الدولة بسبب مصادرة أموالهم، إلى اتخاذهم وسيلة للحفاظ عليها وذلك باللجوء إلى إخفائها ودفنها في أماكن عديدة مثل الآبار والمطامير والقبور والصحراء والبساتين والقصور، وغيرها من الأماكن التي كان أصحاب الأموال يجدون فيها الأمان لأموالهم، وبذا لا يتم التداول بها.

---

(١) ابن خلدون: المقدمة، جـ ٢، ص ٨٦٦.

ومن الجدير بالذكر أن بعض الأموال التي دفنت قد ضاعت بسبب عدم إبلاغ صاحبها عن مكانها أو لتغير معالم أمكنة الدفن، وذلك كله عائد لخوف أصحاب الأموال من مصادرة الدولة لهم.

وهناك أمثلة عديدة على لجوء أصحاب الأموال إلى إخفائها خوفاً من المصادرة، ومن تلك الأمثلة التي يمكن أن نوردها، ما حدث للفضل بن الربيع أثناء النكبة، حيث قام بإيداع أمواله عند ثقات الناس وغيرهم حتى اختلط عليه الأمر فقال: "احتجنا أن نودع أموالنا وكان أمرها كثيراً مفرطاً، أن نلقيها على الناس إلقاءاً ونودعها الثقة وغير الثقة" [1].

ومن خلال اطّلاعنا على بعض الإحصائيات التي تناقلت المدفونات، وجدنا أن بعض الدفائن قد بلغت قدراً هائلاً، ومن ذلك ما حدث عام ٢٥٥هـ (٨٦٨م) عندما خلع الأتراك الخليفة المعتز وقتلوه نتيجة لتأخر أرزاقهم، فخشيت أمُه قبيحة على أموالها من المصادرة وقامت بدفن تلك الأموال في مطمورة تحت الأرض، قيل أن فيها ألف ألف دينار، ووجد لها في صندوق قدر مكوك [2] زمرّد، وفي صندوق آخر قدر مكوك لؤلؤ، وفي صندوق آخر قدر كيلجة [3] ياقوت أحمر لا يوجد مثله [4].

ووجد لبجكم أيضاً مدفوناً في الصحراء ألف ألف دينار، وقد بذل للحفارين بأن يأخذوا التراب الذي يخرج ويغسلوه ويأخذون فيه ما يجدون من العين والوَرْق بأجرتهم فامتنعوا، فأطلق لهم ألفي درهم، وتقدم بغسل التراب فغسل، فأخرج منه ستاً وثلاثين ألف درهم [5]، وكذلك بلغت دفائن الوزير المهلبي ثلاثون ألف دينار [6].

---

(١) الأصبهاني: الأغاني، جـ ٢٠، ص ٣٤٢.

(٢) المكّوك: مكيال معروف لأهل العراق، وهو صاع ونصف (ابن منظور: لسان العرب، مج ١٠، ص٤٩١ باب مكك).

(٣) الكيلجة: مكيال أصغر من المكوك، والمكوك يعادل ثلاث كيلجات (ابن منظور: لسان العرب، مج ١٠، ص ٤٩١).

(٤) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٩، ص.ص ٣٩٤ – ٣٩٥، ابن العمراني: الانباء، ص ١٣١، ابن العبري، مختصر الدول، ص١٤٧، النويري: نهاية الأرب، جـ ٢٢، ص.ص ٣١٨ – ٣٢١، أبو الفداء: المختصر، جـ ٢، ص ٤٦، القلقشندي: مآثر الأنافة، جـ ١، ص ٢٥٠.

(٥) مجهول: العيون والحدائق، جـ ٤، قسم١، ص ٣٥٥، ابن الزبير: الذخائر والتحف، ص ٢٣١، الهمذاني:التكملة، ص٣٢٧، ابن الأثير: الكامل، جـ ٨، ص ٣٧٢.

(٦) التنوخي: نشوار، جـ ٤، ص ١٢٣.

وقد بلغ الحرص على دفن الأموال ذروته، وانعدمت الثقة حتى بالرجال المقربين إلى صاحب المال، فقد كان بجكم يأخذ الرجال الذين يثق بهم ويحملهم مقفلاً عليهم على البغال، لا يدرون أين هم من الأرض، ويدفن الأموال ويعيدهم على هذه الصفة [1].

لم يقف الأمر بأصحاب الأموال إلى إخفاء أموالهم بالطرق التقليدية، بل تحايل الدافنون على الدولة في طرق دفنها، فيورد التنوخي أنه قد وجد لحامد بن العباس في نكبته التي قتسل بها في بئرٍ لمستراح له أربع مائة ألف دينار عيناً، دلّ عليها لما اشتدت به المطالبة "فقد عمل حامد حجرةوجعل فيها مستراحا، وكان يتقدم إلى وكيله أن يبتاع له الدنانير ويجيء بها، فكلما حصل له كيس أخذه تحت ثيابه، وقام كأنه يبول، فدخل ذلك المستراح، فألقى الكيس في البئر، وخرج من غير أن يصبّ بها ماء ولا يبول، ويوهم الفرّاش أنه فعل ذلك، فإذا خرج أقفل المستراح، ولم يدخله غيره - على رسم مستراحات السراة التي يختصون بها - وإذا أراد الخروج فتحه له الخادم الموسوم بالوضوء، وذلك الخادم لا يعلم السر في ذلك، فلمّا تكامل ذلك المال، قال: هذا المستراح ضيق البناء، قبيح فسدوه لأغيره، فسُدَّ البئر وعُطِّل المستراح، فحصل ذلك المال مصوناً في الموضع لايعرف خبره غيره، فلما اشتدت به المطالبة دلَّ عليه فأخرج وما ذهب منه شيء ولا عرف خبره إلا من جهته" [2].

من الملاحظ على المثالين الأخيرين أن الوزيرين المهلبي وحامد بن العباس قد بلغت ثروتهما مبالغ كبيرة، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو من أين للوزراء هذه المبالغ الطائلة من الأموال؟ لا شك أن تيقن الوزير بأنه سيُصادر دفعه إلى محاولة جمع الأموال بشتى الطرق، واكتنازها كي يضمن لنفسه مبلغاً من المال مهما بلغ حجم مصادرته، وهذه الأموال كانت تجبى بطريق المصادرة العشوائية للرعية والتجار، ويقودنا هذا إلى القول بأن القلق على الأموال كان عند المُصادِر والمُصادَر؛ لأن من يُصادِر ويكنز الأموال كان دافعه لجمع الأموال هوالخوف من المصادرة، وقد أدى هذا إلى وجود أغرب الأساليب في محاولة إخفاء الأموال، وبلغ التحايل في إخفاء

---

(١) الهمذاني: التكملة، ص ٣٢٧.

(٢) التنوخي: نشوار، جـ ١، ص ٢٤، ابن الجوزي: المنتظم، جـ ٦، ص ١٨٣، الذهبي: سيَر، جـ ١٤، ص ٣٥٧.

الأموال حتى أن القبور لم تسلم من ذلك، ففي عام ٣١٧هـ (٩٢٩م) خلع الخليفة المقتدر، ونهبت دار الخلافة وأخذ منها الشيء الكثير ، ووجد لأم المقتدر خمس مائة ألف وقيل ست مائة ألف دينار، كانت قد دفنتها في قبر في تربتها، فحملت إلى بيت المال [١].

هذه المبالغ الكبيرة التي كانت تدفن خوفاً من المصادرة، كان يمكن أن تنعش الوضع الاقتصادي للدولة لو أن الأمور سارت باستقرار، ولكن عدم شعور أصحاب الأموال بالأمان على أموالهم أدى بهم إلى إخفائها والتظاهر بالفقر، وقد أدى هذا إلى تعطيل مبالغ طائلة عن الاستغلال، وعجزت الدولة من السير به الوجهة الصحيحة.

ولما كانت السلطة تعلم بوسائل هؤلاء بدفن أموالهم، فقد كانت تقوم بتدمير المنشآت العمرانية وبساتين الفلاحة بحجة البحث عن تلك الأموال، الأشجار تقطّع، والمزروعات تتلَف، وهذا زاد الوضع الاقتصادي اضطراباً، والمثال على ذلك ماحدث مع والي خراسان علي بن عيسى عندما صادره الخليفة الرشيد نظراً لاستخفافه بالناس، فعندما شاع الخبر بين العامة أنه دفن ماله ببستانه، نهب الناس البستان وخرّبوه بحثاً عن تلك الأموال [١].

وكذلك ماحدث عندما صادر الخليفة المتقي بجكم أمير الجيش، إذ قام بتخريب بستانه بحثاً عن أمواله التي دفنها، فاستخرج من البستان أموالاً طائلة كان قد دفنها في خوابي ودنان كثيرة [٢].

ومن ناحية أخرى فإن بعض المصادرين وبعد اطمئنانهم إلى سلامة أوضاعهم ونسيانهم من المصادرة، كانوا يقومون بالبحث عما دفنوه في بساتينهم، وفي ذلك أيضاً تخريب للزراعة، ومثاله ما ساقه لنا التنوخي عن مصادرة التاجر ابن الجصاص عام ٣٠٢هـ (٩١٤م)، فقد إضطر ابن الجصاص إلى إخفاء ما معه من ذهب وجوهر في بستانه، وعندما خرج من السجن أخلى داره وقام بنفسه ومعه غلام بنثر البستان بين يدي ابن الجصاص، حتى وجد جميع الجوهر ولم

---

(١) ابن الأثير: الكامل، جـ ٨، ص.ص ٢٠٠ - ٢٠٢، ابن كثير: البداية والنهاية، جـ ١١، ص ١٧٠، ابو الفداء، المختصر، جـ ٢، ص ٧٤، القلقشندي: مآثر الأنافة، جـ ١، ص ٢٩٤.

(٢) ابن خلدون:العبر، جـ ٥، قسم٢، ص.ص ٤٧٠ - ٤٧١.

(٣) الصولي: الأوراق، ص.ص ١٩٧ - ١٩٨، القلقشندي: مآثر الأنافة، جـ١، ص ٢٩٤.

تضـع منــه واحـدة [1].

وتسبب اخفاء الأموال في تخريب بعض الأبنيـة التي كانت تدفن فيها الأموال، أو يُدّعى أنها دفنت بها، فعندما خُلع القاهر بالله سنة ٣٢٢هـ (٩٣٣م) وسملت عيناه، طالبه الراضي بالأموال التي معه، بعدما سمع أنـه دفن أموالاً عظيمة في قصره؛ فلم يستجب له، وبعد إلحاح استـجاب للراضـي وقـال له: "إحـفـر في المكـان الفلانـي والمكان الفلاني، وأخذ يتتبّع الأماكن التي بناها أحسن بناء حتى خرّبها كلها، ولم يجدوا شيئاً، فقال لهم: والله مالي مال ولا كنت ممن يدّخر الأموال، فقالوا له: لما تركتنا نخرّب هذه الأماكن، فقال: "لأني كنت عملتها لأتمتع بها فحرمتموني نور عيني، فحرمتكم التمتع بها" [2].

وقد تعرضت دار بجكم أمير الجيش أثناء مصادرته لنفس المصير من التدمير والتخريب بحثاً عن الأموال التي دفنها، فوجد المتقي في داره أموالاً لا تحصى "فيقال أن الآلات والفراش نقل إلى دار الخلافة في السفن والزواريق في مدة أربعين يوماً، والمال كان ألف ألف وست مائة ألف دينار" [3].

يلاحظ مماتقدم أن المنشآت العمرانية التي بنيت أحسن بناء وانفقت عليها مبالغ طائلة، كانت تخرّب في سبيل البحث عن الأموال التي دفنت بها، وفي كثير من الأحيان كان حجم التخريب والتدمير يفوق مقدار المبلغ المُستخرج، هذا إذا عثرت السلطة على المال في المكان الذي أحدثت فيه التدمير، كما حصل بقصر القاهر بالله أثناء مصادرته.

من خلال هذه الأمثلة العديـدة، نلاحـظ أن الخوف من المصادرة دفع الكثـيرين من الأغنياء إلى دفـن أموالهم في البساتين والبيوت والصحاري والآبار، وكما أسلفنا فإن لذلك نتيجة سلبية على الوضع الاقتصادي للدولة، حيث لم يكن لوجود مثل هذه الأمـوال المدفونة أية قيـمة اقتصادية، لأنها حبسـت عن الغايـة التي أوجدت لها، ولا شـك أن لهذا آثـاره السلبيـة، ولكن لا يمكن إغفـال أثـر هــذه الأموال المدفونــة وبهـذه المبالـغ الكبيـرة على بيـت المـال بعد مصادرتـها،

(١) التنوخي: نشوار، جـ ٧، ص ٢٣١، التنوخي:الفرج، جـ ٣، ص ٧٧، الهمذاني: التكملة، ص ٢٠٥.

(٢) الصفدي: الوافي بالوفيات، جـ ٢، ص ٣٤.

(٣) الصولي: الأوراق، ص ٢٩٧، ابن العمراني: الأنبـاء، ص ١٦٨.

حيث أدت مثل هذه الأموال إلى تزويد بيت المال بالموارد المالية في أوقات الأزمات إن حُصّلت وعثروا عليها.

- اثر المصادرات على الأسعار:-

لعبت المصادرات في العصر العباسي دوراً بارزاً في التأثير على النشاط الاقتصادي للأسواق؛ فالقوى الاقتصادية الفاعلة في المجتمع آنذاك هم أصحاب التجارات وما اتصل بها، والبضائع والناس باعتبارهم المستهلكين، وعند تعرض أحد هؤلاء للنهب والمصادرة وضياع رأس ماله كانت ترتفع الأسعار، فقد تعرض الكثير من التجار في العصر العباسي للمصادرة، ومن ذلك ما حدث للتجار عند استيلاء أبي عبدالله البريدي على بغداد، حيث صادر التجار وأخذ أموالهم [1].

وبديهي أن يكون لهذا الأمر دور في ارتفاع الأسعار؛ فعندما يتعرض التاجر لمصادرة أمواله، فإنه يحاول تعويض ما أخذ منه برفع أسعار البضائع المتبقية لديه، ويؤدي هذا إلى ضعف القوة الشرائية عند الرعية، وإلى كساد البضائع وبالتالي ركود الحركة التجارية في الأسواق.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مصادرة التجار لا تكون فقط بأخذ رأس المال أو البضائع منهم مباشرة، بل قد تلجأ الدولة إلى أسلوب آخر ذي فعالية هامة على الاسواق والاسعار، وقد أوضح ابن خلدون ذلك بقوله: "ويتم ذلك بشراء ما بين أيديهم بأبخس الأثمان، ثم فرض البضائع عليهم بأرفع الأثمان على وجه الغصب والإكراه في الشراء .... وتعود خسارة ما بين الصفقتين على رؤوس أموالهم، وقد يعم ذلك أصناف التجار المقيمين بالمدينة والواردين من الآفاق في البضائع، وسائر السوقة (أرباب السوق) وأهل الدكاكين .... فتشمل الخسارة سائر الأصناف والطبقات، وتجحف برؤوس الأموال، ولا يجدون عنها وليجة إلا القعود عن الأسواق لذهاب رؤوس الأموال ... ويتثاقل الواردون من الآفاق لشراء البضائع .... فتكسد الأسواق، ويبطل معاش الرعايا [2].

(١) ابن الأثير: الكامل، جـ ٨، ص ٢٤٩.

(٢) ابن خلدون: المقدمة جـ ٢، ص.ص ٨٥٤ - ٨٥٥.

ونلحظ من خلال نص ابن خلدون أن للمصادرات تأثير كبير على القوى الاقتصادية المختلفة، فمن جهة التجار تذهب برؤوس أموالهم الأمر الذي يؤدي إلى محاولتهم تعويض ذلك برفع الأسعار، ويكون تأثيرها على الأسواق بكساد البضائع بعد أن يقل الطلب عليها، وعلى العامة بعدم القدرة على شراء المستلزمات الضرورية لهم من الأسواق؛ ويؤدي هذا إلى محاولة فقراء الرعية الحصول على الأموال بشتى الطرق المشروعة وغير المشروعة، فيضطرب الأمن وتنتشر السرقات مما يؤثر على استقرار الدولة.

وقد ارتبط ارتفاع الأسعار في الأسواق كما هو معروف بقوانين العرض والطلب، ولكنها زادت في أوقات الأزمات التي تتعرض لها الدولة، من ثورات أو حصار أو زيادة في الضرائب المفروضة على الأسواق، نتيجة لعدم وصول البضائع وتزويد الأسواق بها، فتقل البضائع ويرتفع سعرها وذلك خاضع كما ذكرنا لقانون العرض والطلب، فعندما تقل البضائع يقل العرض في الأسواق ويزداد الطلب؛ مما يؤدي إلى ارتفاع أثمانها ومحاولة التجار احتكار السلع المتوفرة، واستغلال حاجة الناس لها وبيعها بأعلى الأثمان.

ومثال ذلك ما حصل أثناء حصار طاهر بن الحسين لبغداد، فعندما وجد أن القتال لم يجد نفعاً عمد إلى قطع الإمدادات عن بغداد، وإلى مصادرة كل ما يأتي إليها، فأمر بمنع التجار أن يجوزوا بشيء من الدقيق وغيره من المنافع من ناحيته إلى مدينة أبي جعفر والشرقية والكرخ، وأمر بصرف سفن البصرة وواسط إلى الفرات، وأخذ من كل سفينة من حمولة ما بين الألف درهم وثلاثة آلاف كضريبة "فغلت الأسعار وصار الناس في أشد الحصار"[1].

وأيضاً في عام ٢٦٨هـ (٨٨١م) عندما حوصرت مكة من قبل أبي المغيرة المخزومي، وامتنع بها عاملها هارون بن محمد بن اسحاق الهاشمي، نهب المخزومي الطعام من جدّه، وحرق بيوت أهلها، فغلت الأسعار وصار الخبز أوقيتان بدرهم [2].

كذلك في سنة ٣٣٠هـ (٩٤١م) وبعد أن استولى البريدي على بغداد، أخذ أصحابه

---

(١) الطبري: تاريخ الرسل، جـ ٨، ص ٤٦٠.

(٢) المصدر نفسه، جـ ٩، ص ٦١٢.

في النهب والسلب، فأخذوا الدواب وكبست الدور، وجعل على كل كُرٌ [1] من الحنطة والشعير وأصناف الحبوب خمسة دنانير، وغلت الأسعار فبيع كرُ الحنطة بثلاث مائة وستة عشر دينار [2].

كذلك ارتفعت الأسعار في الأسواق بزيادة الضرائب المفروضة، ومثال ذلك ماحدث عندما تشدد موسى بن مصعب في استخراج الخراج من مصر، وزاد على كل فدان ضعف ما تقبل به، ولجأ إلى الرشوة في إصدار الاحكام، ثم فرض ضريبة على دواب الأسواق، فأدى هذا إلى تذمر العامة منه ومن ذلك قول الشاعر:

(البسيط)

لو يعلم المهدي ما الذي يفعله موسى وأيوب

بأرض مصر حين خلا بها لم يَتهّم في النصح يعقوب [3]

فالتاجر هنا عندما تزداد عليه الضريبة يلجأ إلى رفع السعر لتعويض الخسارة التي لحقته بازدياد الضرائب، وهذا يؤدي كما أسلفنا إلى عدم القدرة على الشراء، وبالتالي ركود الأسواق، وتقاعس التجار عن العمل، وبالتالي انتشار الفقر وما ينتج عنه من مفاسد.

ويلاحظ في معظم الأحيان أن العامة لم تقف موقف المتفرج عندما ترتفع الأسعار، ففي سنة ٣٠٧ هـ (٩١٩م) ضمن حامد بن العباس أعمال الخراج والضياع الخاصة والعامة، فغلت الأسعار ببغداد، وكان حامد بن العباس وغيره من القادة يُخزّنون الغلال لرفع أثمانها، فثارت العامة نتيجة لذلك، مما اضطر بالخليفة المقتدر إلى فتح مخازن الحنطة والشعير وبيع ما فيها، فرخصت الأسعار وسكن الناس، وكان سبب الغلاء احتكار حامد بن العباس للغلال ومنعه بيعها في البيادر وقيامه

(١) الكرُ : مكيال لأهل العراق وهو ستون قفيزاً ويعادل إثنا عشر صاعاً (ابن منظور: لسان العرب، مج٥، ص ١٣٧، مادة كرر).

(٢) مسكويه: تجارب الأمم، جـ ٢، ص.ص ٢٥ - ٢٦، الهمذاني:التكملة، ص ٣٣٢، ابن الأثير: الكامل، جـ ٨، ص ٣٨٠، ابن خلدون: العبر، جـ ٦، ق سم٤، ص ٨٦٠.

(٣) الكندي: ولاة مصر، ص.ص ١٤٨ - ١٥٠.

بتخزينها[1].

ونحن نرى أن احتكار البضائع وخزنها قلل من وجودها في الأسواق، وازداد الطلب عليها فارتفعت الأسعار، الأمر الذي أثار العامة، ولكن بعد فتح المخازن وتوفر البضائع في السوق عادت الأمور إلى طبيعتها.

من هنا يمكننا القول أن ارتفاع الأسعار لم يقتصر أثره على الناحية الاقتصادية، بل انعكست آثاره على الاستقرار السياسي للدولة، إذ أدى عدم القدرة في الحصول على المستلزمات الضرورية إلى ثورة العامة على الخليفة، وبالتالي إجبار الدولة على محاولة إيجاد حل لهذا الوضع.

ومن خلال ما تقدم نلاحظ أن المصادرات كان لها العديد من الآثار السلبية والإيجابية، وقد انعكست تلك الآثار على جميع نواهي الحياة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد طالت بنتائجها جميع فئات المجتمع دون استثناء، بدءاً بالخليفة ورجال الدولة، وحتى عامّة الناس.

---

(١) ابن الأثير: الكامل، جـ ٨، ص.ص ١١٦ - ١١٧،ابن كثير: البداية والنهاية، جـ ١١، ص ١٢٠، السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص ٦٠٩.

الخاتمـــة

من خلال دراستنا لظاهرة المصادرات في العصر العباسي ١٣٢-٣٣٤هـ (٧٥٠-٩٤٥م) نتبيّن أن المصادرات لم تظهر فجأة في الدولة العباسيّة، وإنما ظهرت منذ فترة مبكّرة للدولة الإسلامية، وطُبِّقت على نطاق ضيِّق، وأنها لم تأخذ مصطلح المصادرة نظراً لوجود مصطلحات أخرى تدلّ على المصادرة كانت تُستَخدَم قبل ظهور هذا المصطلح، سواءً أكانت مختلفة في مدلولها عنه أو مقاربة له في المعنى مثل المشاطرة، والمقاسَمة، والمصالحة والقبض وغيرها.

- وقد عارض الفقهاء المسلمين المصادرات وحرّموها واعتبروها نوعاً من الظلم والغصب، ونهو عن العقاب بأخذ مال المذنب مهما كانت جريمته، لأن ذلك يهدد سلامة المجتمع واستقراره، إلاّ من تثبت عليه البيِّنَة باختلاسه من مال الدولة فسمحوا بمصادرة تلك الأموال وردّها إلى بيت مال المسلمين.

- ظهرت المصادرات في الدولة العباسيّة نتيجة لعدّة أسباب ودوافع مختلفة أدّت إلى ترسُّخ هذا النظام وانتشاره، مثل الأزمات التي كانت يتعرض لها بيت المال، والصراع على تولي الخطط الإدارية في الدولة، وإهمال العمال والولاة لأعمالهم، وطمع الدولة في أصحاب الثروات الضخمة، والانتقام والعداوات الشخصيّة، إضافة إلى العقوبات الخاصّة بالمتمرِدين والخارجين على سلطة الدولة.

- تعرضت غالبية الفئات في الدولة العباسيّة للمصادرة، فلا نكاد نجد فئة تنجو من المصادرة، بدءاً بالخلفاء وحاشيتهم، ثم الوزراء والكتّاب، والعمّال ، والولاة، والقضاة، والتجّار، إضافة إلى النساء، وهذا يوضِّح مدى شموليّة المصادرات لجميع فئات المجتمع في الدولة العباسيّة.

- لم يألُ خلفاء الدولة العباسيّة جهداً في اتباع شتى الأساليب لاستخراج الأموال من المصادَرين، بغض النظر عن النتائج التي كانت ستعود على الدولة جرّاء تلك المصادَرات، فمن المناظرة والمحاورة إلى التفنن في تعذيب المُصادَرِينْ للإقرار بالأموال، إلى السجن بأنواعه المختلفة، وإلى النفي والصلح والكفلاء، حتى وصل الأمر في كثير من الأحيان إلى قتل المُصادَرْ إذا لزم الأمر.

- وقد اهتمّت الدولة العباسيّة بالمصادَرة أيّما اهتمام فانشأت له ديواناً خاصّاً لكي يعنى بشؤونه، وعيُّنَت له موظفاً ذا شروط ومواصفات دقيقة، لما لهذا الديوان من أهميّة كبيرة داخل الجهاز الإداري للدولة العباسيّة.

- وقد كان للمصادرات آثاراً سلبيّةً وأخرى إيجابيّة على اقتصاد الدولة، ففي حين أمَدَّت الدولة بالأموال اللازمة في أوقات الأزمات، ومنعت من احتكار الأموال بيد فئة قليلة ، إلاّ أنها أثّرَت سلباً على الحياة الاقتصاديّة لعامّة الناس فلم يعد هناك من يأمن على أمواله، فكلّ الناس العمَل وتقاعَسوا عنه وتركوا أرضهم وهربوا بأموالهم أو أخفوها في باطن الأرض ومنعوها عن التداول العام، مما أدى إلى ضياع الكثير منها وعدم الاستفادة منه، وكذلك أثرت المصادرات على الحياة الاجتماعية بين الناس فانعدمت الثقة وانتشرت المفاسد، وبذلك فقد طالت المصادرات بنتائجها جميع فئات المجتمع دون استثناء سواءً من الخلفاء أو الموظفين وحاشية القصر وحتى عامّة الناس.

المصـــادر والمراجــع

المصادر العربيّة المخطوطة.

١) البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر ت ٢٧٩هـ (٨٩٢م):

- أنساب الأشراف، ج ٣، صورة عن مخطوطة الخزانة الملكية، الرباط رقم (٢٥١٨)، لدى الدكتور محمد عيسى صالحيّة.

٢) ابن دحيّة، محمد بن محمد. ت ٦٣٣هـ (١٢٣٥هـ):

- النبراس في تاريخ بني العبّاس، مخطوط، مكتبة نور عثمانيّة رقم ٣١٦، لدى الدكتور محمد عيسى صالحية.

٣) الدواداري، ركن الدين بيبرس المنصوري الخطائي ت ٧٢٥هـ (١٣٢٥هـ):

- زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة، صورة عن مخطوطة اوبسالا رقم o.vet. 37 ، مركز الوثائق، الجامعة الأردنيّة، شريط رقم ٢٠.

٤) الدينوري، أحمد بن مروان بن محمّد ت ٣٣٠هـ (٩٤١م):

- المجالسة وجواهر العلم، طبع بالتصوير عن مخطوطة أحمد الثالث رقم ٦١٨، مكتبة طوب قابوسراي في إستانبول، معهد تاريخ العلوم العربية الاسلامية فرانكفورت، يصدرها: فؤاد سزكين ، ت ١٤٠٧هـ (١٩٨٦م).

٥) ابن رأس غنمة، أبو الوليد اسماعيل بن محمد الإشبيلي، ت ٦٣٠هـ (١٢٣٢م):

- مناقل الدرر ومنابت الزّهر، صورة عن مخطوطة جستر بتي رقم (٤٢٥٤)، لدى الدكتور محمد عيسى صالحيّة.

٦) عبدالله بن علي، ت.ق ٨هـ (ق ١٤م):

- جوهر الأنفاس في أخبار بني العبّاس، مكتبة جامعة كامبردج، انجلترا رقم ١٣٣، ٣٥٢٠، لدى الدكتور محمد عيسى صالحية.

٧) ابن عساكر، ابو القاسم علي بن الحسين، ت ٥٧١هـ (١١٧٥):

- تاريخ مدينة دمشق، مخطوط، نُشِرَت بالتصوير الشمسي عن نسخة المكتبة الظاهريّة بدمشق، وكُمِّلَ نقصها من

النسخ الأخرى بالقاهرة ومراكش واستانبول ، دار البشير، عمّان، د.ت، ١٩ مجلداً.

المصادر العربيّة المطبوعة.

١) الآبـي، الوزير أبو سعيد، منصور بن الحسين ت ٤٢١هـ (١٠٣٠م):

- نثر الـدُّر، تحقيق: محمد علي قرنة، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٠هـ (١٩٨٣م)، ٦ أجـزاء.

٢) الأبشـيهي، شهاب الدين، محمد بن أحمد . ت ٨٥٠هـ (١٤٤٦م):

- المسـتـطرف من كل فن مُسـتـظرَف، دار إحياء التراث العربي، بيـروت، ١٣٧٢هـ (١٩٥٢م).

٣) الأتليدي، محمد المعروف بدياب الأتليدي : ت.١١٠٠هـ (١٦٨٨م).

- إعلام الناس بما وقع للبرامكة من بني العبّـاس، محل طه علام، القاهرة، د. ت.

٤) ابن الأثيـر، عزالدين علي بن أبي الكرم الشيباني ت ٦٣٠هـ (١٢٣٢م):

- الكامل في التاريخ، دار صادر، بيروت، ١٣٨٥هـ (١٩٦٥م)، ١٣ جزء.

٥) الإربـلي، ابن قنينو عبدالرحمن سنبط، ت ٧١٧هـ (١٣١٧م):

- خلاصة الذهب المسبوك مختصر من سير الملوك، وقف على طبعه وتصحيحه: مكي السيد جاسم، مكتبة المثنى، بغداد، ط ٢، ١٣٨٤هـ (١٩٦٤م).

٦) الأزدي، أبو زكريا، يزيد بن محمد ت ٣٣٤هـ (٩٤٥م):

- تاريخ الموصل، تحقيق: علي حبيبه، لجنة إحياء التراث العربي الإسلامي، القاهرة ١٣٨٧هـ (١٩٦٧م).

٧) ابن الأزرق، أبو عبدالله بن الأزرق ت ٨٩٦هـ (١٤٩٠م):

- بدائع السلك في طبائع الملك، تحقيق: علي سامي النشار، منشورات وزارة الاعلام، الجمهورية العراقيّـة، ١٣٩٩هـ (١٩٧٧م)، جزءان.

٨) الأزرقي، أبو الوليد محمد بن عبدالملك. ت ٢٥٠هـ (٨٦٤م) :

- أخبار مكّة وما جاء فيها من الآثار، تحقيق: رشدي ملحس، دار الثقافة، مكّة المكّرمة، ١٣٩٩هـ (١٩٧٩م)، جزءان.

٩) الأزهري، محمد بن أحمد. ت ٣٧٠هـ (٩٨٠م) :
- تهذيب اللغة، تحقيق: أحمد عبدالعليم البردوني، الدار المصريّة للتأليف والترجمة. د. ت. ١٢ جزءاً.

١٠) الأصبهاني، علي بن الحسين. ت ٣٥٦هـ (٩٦٦م) :
- الأغاني، مصوّر عن طبعة دار الكتب، وزارة الثقافة والارشاد القومي، المؤسسة المصرية العامّة، مطابع كوستاتسوماس، القاهرة، د. ت، ٢٤ جزءاً.

١١) .... :
- مقاتل الطالبين، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعرفة للنشر، بيروت، د. ت.

١٢) الأصفهاني، حمزة بن الحسن توفي قبل سنة ٣٦٠هـ (٩٧٠م) :
- تاريخ سني ملوك الأرض والأنبياء عليهم الصلاة والسلام، دار مكتبة الحياة، بيروت، د. ت.

١٣) ابن أبي أصيبعة، موفق الدين أبو العبّاس أحمد بن القاسم. ت ٦٦٨هـ (١٢٦٣م) :
- عيون الأنباء في طبقات الأطباء، شرح وتحقيق: نزار رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت ١٣٨٥هـ (١٩٦٥م).

١٤) ابن أعثم، أبو محمد، أحمد بن أعثم الكوفي، . ت ٣١٤هـ (٩٦٦م) :
- كتاب الفتوح، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ (١٩٨٦م) ٨ أجزاء.

١٥) البسوي، أبو يوسف يعقوب بن سفيان ، . ت ٢٧٧هـ (٨٩٠م) :
- كتاب المعرفة والتاريخ، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠١هـ (١٩٨١م). ٣ مجلّدات.

١٦) ابن البطريق، آفيشيوس البطريك المكنى بإبن البطريق. . ت ٣٢٨هـ (٩٣٩ م) :
- كتاب المجموع على التحقيق والتصديق، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، ١٣٢٧هـ (١٩٠٩م)

١٧) البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي . ت ٤٦٣هـ (١٠٧٠م):

- تاريخ بغداد أو مدينة السلام، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د. ت. ١٤ مجلداً.

١٨) البغدادي، صفي الدين عبدالمؤمن بن عبدالحق . ت ٧٣٩هـ (١٣٣٨م) :

- مراصد الإطلاع عن أسماء الأمكنة والبقاع، تحقيق : علي البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٧٤هـ (١٩٥٤م). ٣ مجلدات.

١٩) البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر. ت ٢٧٩هـ (٨٩٢م) :

- أنســـاب الأشـــراف.
- قسم ٣ تحقيق: عبدالعزيز الدوري، دار فرانتس شتاينر بفيسبادن، بيروت، ١٣٩٩هـ (١٩٧٨م).
- ج ٣، تحقيق: محمد باقر المحمودي، دار التعارف، بيروت، ١٣٩٧هـ (١٩٧٧م).
- قسم ٤، ج ١، تحقيق: إحسان عباس، دار فرانتس شتاينر، بفيسبادن، بيروت، ١٣٩٩هـ (١٩٧٩م).
- ج٤، ق ٢، تحقيق: ماكس تشالسنجر، الجامعة العبرية، القدس، (١٩٣٨م).

٢٠) ....:

- فتوح البلدان، مراجعة وتعليق: رضوان محمد رضوان، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ (١٩٧٨م).

٢١) البلاطُنسي، تقي الدين أبي بكر محمد بن محمد . ت ٩٢٧هـ (١٥٢٠م) :

- تحرير المقال فيما يحلُ ويحرُم من بيت المال، تحقيق: فتح الله محمد الصبّاغ، دار الوفاء، المنصورة، ١٤٠٩هـ (١٩٨٩م).

٢٢) البيروني، أبو الريحان محمد بن أحمد . ت ٤٣٠هـ (١٠٣٨م) :

- الجماهر في معرفة الجواهر، عالم الكتب، بيروت، د. ت.

٢٣) البيهقي، ابراهيم بن محمد البيهقي . ت ٣٢٠هـ (٩٣٢م) :

- المحاسن والمساوئ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٣٨١هـ (١٩٦١م).

٢٤) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين . ت ٤٥٨هـ (١٠٦٥م) :
- السنن الكبرى، دار الفكر، بيـروت، د. ت، ١٠ أجـزاء.

٢٥) التجاني، أبو عبدالله محمد بن أحـمد بن أبي القاسم . ت ٧١٠هـ (١٣١٠م) :
- تحفة العروس ونزهة النفوس، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤٠٨هـ (١٩٨٧م).

٢٦) التَّنوخي، أبو علي المُحسِّـن بن علي . ت ٣٨٤هـ (٩٩٤م) :
- الفرج بعد الشـدَّة، تحقيق: عبود الشالجي، دار صادر، بيروت، ١٣٩٨هـ (١٩٧٨م)، ٥ أجزاء.

٢٧) ....:
- المُستجاد من فعلات الأجـواد، تحقيق:محمد كردعلي، المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٣٦٥هـ (١٩٤٦م).

٢٨) ....:
- نشـوار المحـاضـرة وأخـبـار المذاكـرة، تحـقـيـق: عـبـود الشـالجي، د. ن، حـمـدون، ١٣٩١-١٣٩٣هـ (١٩٧١-١٩٧٣م)، ٨ أجزاء.

٢٩) التوحيدي، أبو حيَّان علي بن محمد بن العبَّاس. ت ٤١٤هـ (١٠٢٣م) :
- البصائـر والذخائـر، تحقيق: وداد القاضي، دار صادر، بيروت، ١٤٠٩هـ (١٩٨٨م)، ٩ أجـزاء.

٣٠) التيفاشي، أحمد بن يوسف . ت ٦٥١هـ (١٢٥٣م) :
- أزهـار الأفـكـار في جـواهر الأحجـار، تحـقـيق: يوسف حسن ومـحـمـود بسيـوني خفـاجي، الهـيئـة المصرية العامّة للكتاب، ١٣٩٨هـ (١٩٧٧م).

٣١) ابن تيميّـة، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسـلام . ت ٧٢٨هـ (١٣٢٧م) :
- الفتـاوي الكبرى، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا ومصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلميّـة ، بيروت، ١٤٠٨هـ (١٩٨٧م).

٣٢) الثعالبي، أبو منصور عبدالملك بن محمد بن إسماعيل . ت ٤٢٩هـ (١٠٣٧م) :
- تحفة الـوزراء، تحقيق: حبيب علي الراوي وابتسام الصفار، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٨هـ، (١٩٧٧م).

٣٣) ....:

- التمثيل والمحاضرة، تحقيق: عبدالفتاح الحلو، الدار العربيّة للكتاب، ١٤٠٣هـ.

٣٤) ....:

- لطائف اللطف، تحقيق: عمر الأسعد. دار المسيرة، بيروت، ١٤٠١هـ (١٩٨٠م).

٣٥) الجاجرمي، أبوالمعالي المؤيد (ق . ٧هـ (١٢م) :

- نُكَت الوزراء، تحقيق: نبيلة عبدالمنعم داود، جامعة بغداد، مركز إحياء التراث العلمي، بغداد ١٤٠٤هـ (١٩٨٤م).

٣٦) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر . ت ٢٥٥هـ (٨٦٨م) :

- البيان والتبيين، تحقيق : عبدالسلام هارون، مكتبة الجاحظ، بيروت، ط ٤، د.ت، ٤ أجزاء.

٣٧) ....: (منسوب إليه)

- التاج في أخلاق الملوك، تحقيق: أحمد زكي باشا، المطبعة الأميريّة، القاهرة، ١٣٣٣هـ (١٩١٤م).

٣٨) ....:

- رسالة في مدح التجّار وذم عمل السلطان قدَّمَ لها وشرحها علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ١٤٠٨هـ (١٩٨٧م). (وقعت ضمن كتاب رسائل الجاحظ الأدبيّة) ،

٣٩) ابن جزي، محمد بن أحمد الغرناطي المالكي: ت ٧٤١هـ (١٣٤٠م).

- قوانين الأحكام الشرعيّة ومسائل الفروع الفقهيّة، دار العلم للملايين، بيروت، ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م).

٤٠) ابن جلجل، أبو داود سليمان بن حسان الأندلسي. ت ٣٧٧هـ (٩٨٧م) :

- طبقات الأطباء والحكماء، تحقيق: فؤاد سيّد، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقيّة، القاهرة، ١٣٧٥هـ (١٩٥٥م).

٤١) الجمحي، محمد بن سلام : ت ٢٣١هـ (٨٤٥م).

- طبقات فحول الشعراء، مطبعة المدني، القاهرة، د.ت.

٤٢) الجهشياري، محمد بن عبدوس. ت ٣٣١هـ (٩٤٢م) :

- الوزراء والكتّاب، تحقيق: مصطفى السقا، ابراهيم الأبياري، عبدالحفيظ شلبي. مطبعة البابي الحلبي، القاهرة ١٣٠٧هـ (١٩٣٨م).

٤٣) ابن الجوزي، أبو الفرج، عبدالرحمن بن علي بن محمد. ت ٥٩٧هـ (١٢٠١م) :

- الأذكياء، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٤، ١٤٠٠هـ (١٩٨٠م).

٤٤) .... :

- الشفاء في مواعظ الملوك والخلفاء، تحقيق: فؤاد عبدالمنعم أحمد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندريّة، ١٣٩٨هـ، (١٩٧٨م).

٤٥) .... :

- المصباح المضيء في خلافة المستضيء، تحقيق: ناجية عبدالله ابراهيم، مطبعة الأوقاف، بغداد، ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م).

٤٦) .... :

- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، مطبعة دائرة المعارف العثمانيّة، حيدر أباد الدكن، ١٣٥٧هـ (١٩٣٨م)، ٥ أجزاء.

٤٧) .... :

- سيرة ومناقب عمر بن عبدالعزيز الخليفة الزاهد، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠٤هـ

(١٩٨٤م).

٤٨) ابن حبيب، أبو جعفر محمد بن حبيب الهاشمي. ت ٢٤٥هـ (٨٥٩م) :

- أسماء المغتالين من الأشراف في الجاهلية والإسلام وأسماء من قُتِل من الشعراء، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ١٣٧٣هـ (١٩٥٤م)، (وقع ضمن كتاب نوادر المخطوطات).

٤٩) .... :

- المحبـرّ، تصحيح: إيلزه ليختن شتيتر، منشورات الآفاق الجديدة، بيروت، د. ت.

٥٠) ابن حجر، أحـمد بن علي العسقلاني. ت ٥٨٢هـ (١٤٤٨م) :

- رفع الإصر عن قضاة مصر، تحقيق: حامد عبدالمجيد، الهيئة المصرية العامّة لشؤون المطابع الأميريّـة، القاهرة، ١٣٨١هـ (١٩٦١م).

٥١) ابن حزم، علي بن أحـمد الأندلسي . ت ٤٥٦هـ (١٠٦٣م) :

- جمهرة أنساب العرب، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٥، ١٣٨٢هـ (١٩٧٢م).

٥٢) ابن حمدون، محمد بن الحسن بن محمد بن علي. ت ٥٦٣هـ (١١٦٧م) :

- التذكرة الحمدونيّة، تحقيق: إحسان عباس، معهد الإنماء العربي، بيروورت، ١٤٠٤هـ (١٩٨٣م).

٥٣) الحميري، أبو عبدالله محمد بن محمد بن عبدالمنعم الحميري. ت ٩٠٠هـ (١٤٩٤م) :

- الروض المعطار في خبر الأقطـار، تحقيق: إحسان عباس ، مكتبة لبنان، بيروت، ١٣٩٥هـ (١٩٧٥م).

٥٤) الحنبلي، أبو يعلي، محمد بن الحسين الفراء. ت ٢٥٨هـ (٨٧١م) :

- الأحكام السلطانيّة، صححه وعلّـقَ عليه: محمد حامد الفقي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٨٦هـ (١٩٦٦م).

٥٥) ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد بن خلدون: ٨٠٨هـ (١٤٠٥م).

- العِبَـر وديوان المبتدأ والخبـر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبـر، دار الكتـاب اللبناني، بيروت، ١٤٠٢هـ (١٩٨١م)، ٧ أجزاء.

٥٦) .... :

- مقدمة إبن خلدون، تحقيق: علي عبدالواحد ، لجنة البيان العربي، القاهرة، ط ٢، د. ت. ٣ أجزاء.

٥٧) ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد. ت ٦٨١هـ (١٢٨١م) :

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت، د. ت.، ٨ أجـزاء.

٥٨) خليفة بن خياط. ت ٢٤٠هـ (٨٥٤م) :

- تاريخ خليفة بن خياط، تحقيق: أكرم ضياء العمري، دار القلم، دار الرسالة بيروت، ط ٢، ١٣٩٧هـ (١٩٧٧م).

٥٩) الخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف: ت ٣٨٠هـ (٩٩٠م).

- مفاتيح العلوم، تحقيق: ابراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٩هـ (١٩٨٩م).

٦٠) ابن أبي الدنيا، ابو بكر عبدالله بن محمد البغدادي، . ت ٢٨١هـ (٨٩٤م) :

- الفرج بعد الشدة، تحقيق: ياسين محمد السواس، دار البشائر دمشق، ١٤١٣هـ (١٩٩٢م).

٦١) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان . ت ٧٤٨هـ (١٣٤٧م) :

- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، حوادث ووفيات ١٤١-١٦٠هـ، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٩هـ (١٩٨٨م).

٦٢) .... :

- سير أعلام النبلاء، ج ٨، تحقيق: نذير حمدان، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤٠٦هـ ١٩٨٥، ط ٣، ج ٩، تحقيق: كامل الخراط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج ١٠، تحقيق: محمد العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٣هـ ١٩٨٢، ج ١١، تحقيق: صالح السمر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ ١٩٨٤، ج ١٣، تحقيق: علي أبو زيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٣هـ ١٩٨٢، ج ١٤، تحقيق: أكرم البوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ (١٩٨٤م).

٦٣) ....:
- العبَر في خبر من غبر، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠٦هـ (١٩٨٥م).

٦٤) الزبيدي، السيد محمد مرتضى الحسيني: ت ١٢٠٦هـ (١٧٩١م).
- تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت. ١٣٨٥هـ (١٩٦٥م)، ١٠ مجلدات..

٦٥) ابن الزبير، القاضي الرشيد ت. ق ٥هـ (ق١١م): (منسوب إليه خطأ):
- الذخائر والتحف ، تحقيق: محمد حميدالله، دائرة المطبوعات والنشر الكويت، ١٣٧٩هـ (١٩٥٩م).

٦٦) الزبير بن بكار . ت ٢٥٦هـ (٨٦٩م) :
- الأخبار الموفقيات، تحقيق: سامي العاني، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٢هـ (١٩٧٢م)

٦٧) الزبيري، مصعب بن عبدالله. ت ٢٣٦هـ (٨٥٠م) :
- نسب قريش، تصحيح وتعليق: أ. ليفي بيروفنسال، دار المعارف، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٣هـ (١٩٨٢م).

٦٨) الزمخشري، أبو القاسم، محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي ولد . ٤٦٧هـ (١٠٧٤م) :
- ربيع الأبرار ونصوص الأخبار، تحقيق: سليم النعيمي، مطبعة العاني، بغداد، د. ت.

٦٩) ابن زولاق، الحسن بن ابراهيم بن الحسين الليثي. ت ٣٨٧هـ (٩٩٧م) :
- سيرة محمد بن طغج الأخشيد، إستخرجها وحققها: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٤٠٨هـ (١٩٨٨م). وقع ضمن كتاب شذرات من كتب مفقودة في التاريخ.

٧٠) السرخسي، شمس الدين، محمد بن أحمد: ت ٤٩٠هـ (١٠٩٦م).

- المبسوط، تحقيق: جماعة من العلماء، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٦هـ (١٩٨٦م). ١٥ مجلداً.

٧١) السدوسي، مؤرج بن عمرو . ت ١٩٥هـ (٨١٠م) :

- حذف من نسب قريش، تحقيق: صلاح الدين المنجد، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط٢، ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م).

٧٢) ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري. ت ٢٣٠هـ (٨٤٤م) :

- الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت، ١٣٧٧هـ (١٩٦٨م)، ٩ أجزاء القسم المتمم لتابعي أهل المدينة، ومن بعدهم (من ربع الطبقة الثالثة منتصف الطبقة السادسة)، تحقيق: زياد منصور، المجلس العلمي لإحياء التراث الاسلامي، المدينة المنوّرة، ١٤٠٣هـ (١٩٨٣م).

٧٣) السمهودي، نورالدين علي بن أحمد. ت ٩١١هـ (١٥٠٥م) :

- وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى، تحقيق، محمد محي الدين، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٧٣هـ (١٩٥٤م)، ٤ أجزاء.

٧٤) السيوطي، جلال الدين، عبدالرحمن بن أبي بكر. ت ٩١١هـ (١٥٠٥م) :

- تاريخ الخلفاء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م).

٧٥) .... :

- حُسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتاب العربي، بيروت، ١٣٨٨هـ (١٩٦٨م).

٧٦) الشابشتي، أبو الحسن، علي بن محمد. ت ٣٨٨هـ (٩٩٨م) :

- الديارات، تحقيق: كوركيس عواد، مكتبة المثنى، بغداد، ط ٢، ١٣٨٦هـ (١٩٦٦م).

٧٧) ابن شبّه، عمر بن شبّه. ت ٢٦٢هـ (٨٧٥م) :

- تاريخ المدينة المنوّرة، تحقيق: فهيم شلتوت، نشر على نفقة حبيب محمود، د. م.، ١٣٩٩هـ - (١٩٧٩م). ٤ أجـزاء.

٧٨) الشيباني، محمد بن الحسن : ت ١٨٩هـ (٨٠٤م).

- شرح كتاب السيَر الكبير، تحقيق: صلاح الدين المنجد، مطبعة مصر، ١٣٧٨هـ، (١٩٥٨م)، ٥ مجلدات.

٧٩) الصابئ، غرس النعمة، محمد بن هلال. ت ٤٨٠هـ (١٠٨٧م) :

- الهفـوات النادرة، تحقيق: صالح الأشتر، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٧هـ/١٩٦٧م.

٨٠) الصابئ، هلال بن المحسن بن إبراهيم. ت ٤٤٨هـ (١٠٥٦م) :

- الوزراء أو تحفة الأمـراء في تاريخ الـوزراء، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٧٨هـ (١٩٥٨م).

٨١) الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك ت ٧٦٤هـ (١٣٦٢م) :

- تحـفة ذوي الألبـاب فيـمن حكم بدمشق من الخلفاء والملوك والنواب، القسم الأول، تحقـيق: إحسـان خلوصي، زهيـر الصمصام، وزارة الثقافة، دمشق، ١٤١٢هـ (١٩٩١م).

٨٢) .... :

- الوافي بالوفيات، تحقيق: س. ديدرينغ، دار فرانز شتاينر، بفيسبادن، ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م)، ٢٤ جزءاً.

٨٣) .... :

- نكت الهميان في نكت العميان، طبعة أحمد زكي بك، المطبعة الجماليّة ، القاهرة، ١٣٢٩هـ (١٩١١م).

٨٤) الصـقلي، أبوعـبـدالله مـحـمـد بن أبي مـحـمـد بن مـحـمـد بن ظفـر المكّي الصـقلّي ت ٥٦٥هـ (١١٦٩م):

- أنبـاء نجباء الأبناء، تحقيق: لجنة إحياء التراث، دار الآفاق، بيروت، ١٤٠٠هـ (١٩٨٠م).

٨٥) الصولي، أبو بكر محمد بن يحيى . ت ٣٣٥هـ (٩٤٦م) :

- أشعار أولاد الخلفاء وأخبارهم من كتّاب الأوراق. نشر: ج. هيورث ، دار المسيرة، بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ(١٩٧٩م).

٨٦) ابن طباطبا، محمد بن علي بن طبا طبا المعروف بابن الطقطقا . ت ٧٠٩هـ (١٣٠٩م) :

- الفخري في الآداب السلطانيّة والدول الإسلاميّة، دار صادر، بيروت، د. ت.

٨٧) الطبري، محمد بن جرير. ت. ٣١٠هـ (٩٢٢م):

- تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف القاهرة، ط٢، ١٣٨٥هـ (١٩٦٦م). ١٠ أجزاء.

٨٨) ابن طيفور، أبو الفضل، أحمد بن الكاتب . ت ٢٨٠هـ (٨٩٣م) :

- بغداد في تاريخ الخلافة العباسية، أقدم ما كُتب في تاريخ الخليفة المأمون. مكتبة المثنى، بغداد، ١٣٨٨هـ (١٩٦٨م).

٨٩) ابن عابدين، محمد أمين. ت ١٢٥٢هـ (١٧٩٧ م) :

- حاشية رد المحتار على الدر المختار، شرح تنوير الأبصار في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، دار الفكر، ط ٢، ١٣٩٩هـ (١٩٧٩م). ٨ أجزاء.

٩٠) ابن عبد ربّه، أحمد بن محمد الأندلسي. ت ٣٢٨هـ (٩٣٩م):

- العقد الفريد، تحقيق: أحمد أمين، أحمد الزين، إبراهيم الأبياري، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥هـ (١٩٦٥م).٨ أجزاء.

٩١) ابن العبري، غريغوريوس الملطي. ت ٦٨٥هـ (١٢٨٦م):

- تاريخ مختصر الدول، دار المسيرة، بيروت، د.ت.

٩٢) أبو عبيد، القاسم بن سلام. ت ٢٢٤هـ (٨٣٨م) :

- كتاب الأموال، تحقيق: محمد خليل هراس، إدارة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر، د.ت.

٩٣) ابن العديم، كمال الدين عمر بن أحمد بن أبي جرادة. ت ٦٦٠هـ (١٢٦١م).

- زبدة الحلب في تاريخ حلب، تحقيق: سامي الدهّان، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، دمشق. ١٣٧٠هـ(١٩٥١م). ٣ أجزاء

٩٤) عريب بن سعد القرطبي. ت ٣٧٠هـ (٩٨٠م) :

- صلة تاريخ الطبري، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، دار المعارف القاهرة، ١٣٩٧هـ (١٩٧٧م). (وقع ضمن ذيول تاريخ الطبري).

٩٥) ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله. ت ٥٧١هـ (١١٧٥م) :

- تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو إجتاز نواحيها من وارديها وأهلها، مج ٣٨، تحقيق: سكينة الشهابي، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٧هـ (١٩٨٦م).

٩٦) العسكري، أبو هلال العسكري : ت ٣٩٥هـ (١٠٠٤م).

- الأوائل،تحقيق: محمد المصري، وليد عقاب،وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٣٩٥هـ (١٩٧٥م). جزءان.

٩٧) ابن العمراني، محمد بن علي بن محمد. ت ٥٨٠هـ (١١٨٤م).

- الأنباء في تاريخ الخلفاء، تحقيق: قاسم السامرائي، المعهد الهولندي للآثار، القاهرة، لايدن، ١٣٩٣هـ (١٩٧٣م).

٩٨) أبو الفداء، اسماعيل بن محمد بن عمرو : ت ٧٣٢هـ ١٣٣١م).

- المختصر في أخبار البشر، المطبعة الحسينيّة المصرية، د.م، ط ٢، د.ت. جزءان.

٩٩) .... : (منسوب إليه).

- اليـواقـيـت والضـرب في تاريخ حلب، تحـقـيق: مـحـمـد كـمـال، فـالح البكور، دار القلم العـربي، حلب، ١٤١٠هـ (١٩٨٩م).

١٠٠) القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي. ت ٣٥٦هـ (٩٦٦م).
- الأمالي، مراجعة: لجنة إحياء التراث العربي، دار الجيل ، بيروت؛ دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ (١٩٨٧م). ٤ مجلدات.

١٠١) ابن قتيبة ، أبو محمد ، عبدالله بن مسلم الدينوري . ت٢٧٦هـ (٨٨٩م): (منسوب إليه).
- الإمامة والسياسة، وهو المعروف بتاريخ الخلفاء، تحقيق: طه محمد الزيني، مؤسسة الحلبي، القاهرة، ١٣٨٧هـ(١٩٦٧م)، جزءان.

١٠٢) .... :
- عيون الأخبار، المجلد الثالث، كتاب الحوائج، كتاب الإخوان، كتاب الطعام، نسخة مصوّرة عن طبعة دار الكتب، المؤسسة المصرية العامّة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر. د.ت.

١٠٣) .... :
- المعارف، تحقيق: محمد ثروت عكاشة، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٣٨٩هـ (١٩٦٩م).

١٠٤) قدامة بن جعفر . ت٣٣٨هـ (٩٤٩م) :
- الخراج وصناعة الكتابة، تحقيق: طلال جميل الرفاعي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرّمة، ١٤٠٧هـ (١٩٨٧م).

١٠٥) القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن القاضي الأشرف يوسف ت ٦٤٦هـ (١٢٤٨م):
- أخبار العلماء بأخبار الحكماء، دار الآثار، بيروت، د.ت.

١٠٦) القلقشندي، أحمد بن عبدالله. ت ٨٢١هـ (١٤١٧م):
- مآثر الأنافة في معالم الخلافة، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، عالم الكتب، بيروت، د.ت. ٣ أجزاء.

١٠٧) القيرواني، أبو إسحاق، إبراهيم بن علي . ت ٤٥٣هـ (١٠٦١م):
- زهر الآداب وثمر الألباب، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الجيل، بيروت، ط٤، ١٣٩٢هـ (١٩٧٢م). ٣ أجزاء.

١٠٨) ....:
- ذيل زهرة الآداب أو جمع الجواهر في الملح والنوادر، نشر : محمد أمين الخانجي، المطبعة الرحمانية، مصر، ١٣٥٣هـ (١٩٣٤م).

١٠٩) ابن الكازروني، ظهير الدين علي بن محمد البغدادي. ت ٦٩٧هـ (١٢٩٧م).
- مختصر التاريخ من أول الزمان إلى منتهى دولة بني العباس، تحقيق: مصطفى جواد، المؤسسة العامّة للصحافة والطباعة، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٣٩٠هـ (١٩٧٠م).

١١٠) ابن كثير، أبوالفداء إسماعيل بن عمر القرشي. ت ٧٧٤هـ (١٣٧٢م):
- البداية والنهاية، تحقيق: أحمد أبو ملحم، علي عطوي، فؤاد السيد، مهدي ناصرالدين، علي عبدالستار، دار الكتب العلميّة بيروت، ط ٣، ١٤٠٧هـ (١٩٨٧م) ١٤جزءاً.

١١١) الكرديزي، أبو سعيد عبدالحي. ت.ق ٥ هـ (ق١١م):
- زين الأخبار، تعريب محمد بن تساويت، مطبعة محمد الخامس الجامعية والثقافيّة، فاس، ١٣٩٢هـ (١٩٧٢م).

١١٢) ابن الكلبي، ابوالمنذر هشام بن محمد بن السائب. ت ٢٠٤هـ (٨١٩م):
- جمهرة النسب، تحقيق: ناجي حسن، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧هـ (١٩٨٦م).

١١٣) الكندي، محمدبن يوسف. ت ٣٥٠هـ (٩٦١م):
- ولاة مصر، تحقيق: حسين نصّار، دار صادر، بيروت، د.ت.

١١٤) .... :

- كتاب الولاة وكتاب القضاة، تصحيح: رفن كست، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، ١٣٢٦هـ (١٩٠٨م).

١١٥) ابن ماجد، أبو عبدالله محمد بن يزيد: ت .ق ٣ هـ (ق٩م):

- تاريخ الخلفاء، تحقيق: محمد مطيع الحافظ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩٩هـ (١٩٧٩م).

١١٦) المـبَرِّد ، محمد بن يزيد . ت ٢٨٥هـ (٨٩٨م):

- الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: لجنة من المحققين بإشراف مكتبة المعارف، بيروت، د.ت. ٤ أجزاء.

١١٧) مجهول. ت ق ٤هـ (ق ١٠م):

- العيون والحدائق في أخبار الحقائق، جـ ٤، تحقيق: عمر السعيدي، المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق، ١٣٩٢هـ (١٩٧٢م).

١١٨) المرزباني، أبوعبدالله محمد بن عمران بن موسى. ت ٣٨٤هـ (٩٩٤م):

- معجم الشعراء، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، ١٣٧٩هـ (١٩٦٠م).

١١٩) أبو المحاسن، جمال الدين يوسف بن تغري بردي الأتابكي. ت ٨١٣هـ (١٤١٠م):

- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، نسخة مصوّرة عن طبعة دار الكتب، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصريّة العامّة. د.ت. ١٦ جزءاً.

١٢٠) المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي. ت ٣٤٦هـ (٩٥٧م):

- مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة الإسلامية، بيروت، ط ٢، د.ت. ٤ أجزاء.

١٢١) ....:
- التنبيه والإشراف، طبعة جديدة ومنقحة بإشراف لجنة تحقيق التراث، دار مكتبة الهلال، بيروت، ١٤٠٢هـ (١٩٨١م).

١٢٢) مسكويه، أبو علي، أحمد بن محمد بن يعقوب . ت ٤٢١هـ (١٠٣٠م):
- تجارب الأمم وتعاقب الهمم، تحقيق: هـ. ف آمدروز، مطبعة شركة التمدّن الصناعيّة، مصر، ١٣٣٢هـ (١٩١٤م). ٣ أجزاء.

١٢٣) ابن المعتز، عبدالله بن المعتز بن المتوكل بن هارون الرشيد. ت ٢٩٦هـ (٩٠٨م):
- طبقات الشعراء، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، دار المعارف، القاهرة ط ٤، ١٤٠٢هـ(١٩٨١م).

١٢٤) ....:
- ديوان ابن المعتز، شرح وتقديم: ميشيل نعمان، الشركة اللبنانية للكتاب، بيروت، ١٣٨٩هـ (١٩٦٩م).

١٢٥) المقدسي، مطهر بن طاهر. ت ٥١٧هـ (١١١٣م):
- البدء والتاريخ، إعتنى بنشره وترجمته إلى الفرنسيّة: كلمان هوار، مكتبة الخياط، بيروت، د.ت، ٦ أجزاء.

١٢٦) المقري، أبوعبدالله شمس الدين محمد بن أحمد المقرّي، كان حيّاً سنة ٧٠١هـ (١٤١٧م):
- المختار من نوادر الأخبار، تحقيق: أنور أبو سويلم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧ه (١٩٨٦م).

١٢٧) ابن مماتي، الأسعد بن مماتي. ت ٦٠٦هـ (١٢٠٩م):
- قوانين الدواوين، تحقيق: عبدالعزيز سوريال عطيّة، طبع على نفقة الجمعية الزراعية الملكية، مطبعة مصر، ١٣٦٣هـ (١٩٤٣م).

١٢٨) المنبجي، أغابيوس بن قسطنطين. ت.ق. ٣ هـ (ق ٩م) :

- المنتخب من تاريخ المنبجي، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، دار المنصور، طرابلس، لبنان، ١٤٠٦هـ (١٩٨٦م).

١٢٩) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم. ت ٧١١هـ (١٣١١م):

- لسان العرب ، دار صادر، بيروت، ١٣٨٨هـ (١٩٦٨م)، ١٥ مجلداً.

١٣٠) ابن النديم، ابو الفرج إسحق النديم البغدادي . ت ٣٨٥هـ (٩٩٥م):

- الفهرست، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨هـ (١٩٧٨م.)

١٣١) النووي، أبو زكريا يحيى بن مشرف.ت ٥٧٦هـ (١١٨٠م):

- شرح صحيح مسلم، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠٣هـ (١٩٨٣م). ٩ مجلدات.

١٣٢) النويري، شهاب الدين أحمد بن عبدالوهاب. ت ٧٣٣هـ (١٣٣٢م):

- نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق: محمد جابر عبدالعال، المكتبة العربية، الهيئة المصرية العامّة، القاهرة، ١٤٠٧هـ (١٩٨٤م). ٣٠ جـزء.

١٣٣) الهمذاني، محمد بن عبدالملك. ت ٥٢١هـ (١١٢٧م):

- تكملة تاريخ الطبري، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة ، ١٣٩٧هـ (١٩٧٧م)، (وقع ضمن ذيول تاريخ الطبري).

١٣٤) وكيع، أبو بكر محمد بن خلف بن حيّـان. ت ٣٠٦هـ (٩١٨م):

- أخبار القضاة، عالم الكتب، بيروت، د.ت. ٣ أجـزاء.

١٣٥) ياقوت، شهاب الدين أبو عبيدالله الحموي. ت ٦٢٦هـ (١٢٢٨ م):

- معجم الأدباء، دار المستشرق، بيروت، لبنان، د.ت. ٢٠ جزءاً.

١٣٦) .... :

- معجم البلدان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٩هـ(١٩٧٩م). ٥ أجزاء.

١٣٧) اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب . ت ٢٨٤هـ (٨٩٧م):

- تاريخ اليعقوبي، قدم له: محمد صادق بحر العلوم، المكتبة الحيدريّة، النجف، ط ٤، ١٣٩٣هـ (١٩٧٣م). جزءان.

١٣٨) .... :

- مشاكلة الناس لزمانهم، تحقيق: وليم ملورد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ (١٩٨٠م).

١٣٩) اليزيدي، أبوعبدالله، محمد بن العباسْ. ت ٣١٠هـ (٩٢٢م):

- الأمالي، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

المراجع العربيّة الحديثة.

١) إبراهيم محمد قطب،

- السياسة المالية لعمر بن الخطاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٥هـ (١٩٨٤م).

٢) احمد عبدالباقي،

- سامراء عاصمة الدولة العربية في عهد العباسيين، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٤١٠هـ (١٩٨٩م)

٣) .... :

- معالم الحضارة العربيّة في القرن الثالث الهجري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٤١١هـ (١٩٩١م).

٤) أنور أبو سويلم،

- أبوالعيناء، محمد بن القاسم بن خلاد. ت ٢٨٢هـ (٨٩٥م)، دراسة وتوثيق في حياته ونثره وشعره ونوادره ومروياته، دار عمار، عمان، ١٤٠١هـ (١٩٩٠م).

٥) توفيق سلطان اليوزبكي،

- الوزارة ونشأتها وتطورها في الدولة العباسيّة ١٣٢-٢٤٧هـ (٧٤٩-٨٦١م)، مؤسسة دار الكتب، جامعة الموصل، ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م).

٦) جهادية القرة غولي،

- العقليّة العربية في التنظيمات الإدارية والعسكرية في العراق والشام خلال العصر العباسي الأول ١٣٢-٢٣٢هـ (٧٤٩-٨٤٦م)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٤٠٧هـ (١٩٨٦م).

٧) حسين فاضل العاني،

- سياسة المنصور أبو جعفر الداخلية والخارجية، دار الرشيد، بغداد، ١٤٠٢هـ، (١٩٨١م).

٨) خالد قاسم الجنابي،
- تنظيمات الجيش في العصر العباسي الثاني، ٢١٨-٣٣٤هـ (٨٣٣-٩٤٥م)، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٤١٠هـ (١٩٨٩م).

٩) صلاح الدين المُنجِّد،
- بين الخلفاء والخلعاء في العصر العباسي، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان ط٣، ١٤٠١هـ (١٩٨٠م).

١٠) ضيف الله يحيى الزهراني،
- النفقات وإدارتها في الدولة العباسيّة سنة ١٣٢-٣٣٤هـ (٧٤٩-٩٤٥م)، مكتبة الطالب الجامعي، مكة، ١٤٠٦هـ (١٩٨٦م)

١١) عبدالسلام العبادي،
- الملكيّة في الشريعة الاسلامية، طبيعتها، ووظيفتها وقيودها، دراسة مقارنة بالقوانين والنظم الوضعية، رسالة دكتوراة منشورة، مكتبة الأقصى، عمان، ١٣٩٥هـ (١٩٧٥م).

١٢) عبدالعزيز الدوري:
- تاريخ العراق الاقتصادي، دارالمشرق، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ (١٩٨٦م).

١٣) ....:
- النظم الإسلامية، بيت الحكمة، جامعة بغداد، ١٤٠٩هـ (١٩٨٨م).

١٤) عبدالعزيز عامر،
- التعزير في الشريعة الاسلامية، دارالفكر، بيروت، ط ٥، ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م).

١٥) عبدالقديم زلوم،
- الأموال في الدولة العباسية، دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٣هـ (١٩٨٣م).

١٦) عبدالكريم حتاملة،

- البُنية الإدارية للدولة العباسية في القرنين الثالث الهجري، التاسع الميلادي، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.

١٧) عصام محمد شبارو،

- القضاء في الاسلام، العصر العباسي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٤هـ (١٩٨٣م).

١٨) فاروق عمر،

- الجذور التاريخية للوزارة العباسية، دار الشؤون الثقافية العامّة ،بغداد، ١٤٠٧هـ (١٩٨٦م).

١٩) .... :

- النهوض العربي في العراق والأقاليم المجاورة في العصور العباسية الأخيرة٢٤٧ - ٦٥٦هـ (٨٦١-١٢٥٨م)، جامعة بغداد، ١٤١٠هـ (١٩٨٩م).

٢٠) فهمي جدعان،

- المحنة، دار الشروق، عمان، الأردن، ١٤١٠هـ(١٩٨٩م)

٢١) فهمي عبدالرزاق سعد،

- العامة في بغداد في القرنين الثالث والرابع الهجريين، الأهلية للنشر، بيروت، ١٤٠٤هـ (١٩٨٣م).

٢٢) محمد أحمد زيود،

- العلاقات بين الشام ومصر في العهدين الطولوني والاخشيدي، دار حسّان، دمشق، ١٤٠٩هـ (١٩٨٦م).

٢٣) محمد الخضري بك،

- محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية، المكتبة التجاريّة الكبرى، القاهرة ١٣٨٩هـ (١٩٦٩م).

٢٤) محمد ضياء الدين الريّس،

- الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية، دار الانصار، القاهرة، ط ٤، ١٣٩٨هـ (١٩٧٧م).

٢٥) نادية صقر حسني،

- مطلع العصر العباسي الثاني، دارالشروق، جدّة، ١٤٠٣هـ (١٩٨٣م).

٢٦) هولو جودت فرج،

- البرامـكة سلبياتهم وإيجابياتهم، دار الفكر اللبناني، بيروت، ١٤١١هـ (١٩٩٠م).

٢٧) وفاء محمد علي،

- الزواج السياسي في عهد الدولة العباسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٠٩هـ (١٩٨٨م).

٢٨) يوسف العش،

- تاريخ عصر الخلافة العباسيّة، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ (١٩٨٢م).

المراجع الأجنبيّة المُعرَّبَة.

١) آدام متز،

- الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر النهضة الاسلامية ،ترجمة: محمد عبدالهادي أبو زيد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٤، ١٣٨٧هـ (١٩٦٧م).

٢) فالتر هنتس،

- المكاييل والأوزان الإسلاميّة ، وما يعادلها في النظام المتري. ترجمة: كامل العسلي، الجامعة الأردنية، عمان، ١٣٩٠هـ (١٩٧٠م).

الدوريـــات العربية.

١) جميل سعد،

- محمد بن عبدالملك الزيات، الوزير، الكاتب الشاعر ، مجلة المجمع العلمي العراقي، م ٣٧، ج ٣، بغداد، ١٤٠٦هـ (١٩٨٦م)، ص.ص ١٧٢ - ٢٢١.

٢) خليل شاكر حسن،

- جهود المهتدي في السيطرة على الأتراك، مجلة آداب المستنصرية، ع ١٥، بغداد، ١٤٠٧هـ (١٩٨٧م). ص.ص٤٨٦-٥٠٤.

٣) محمد سعيد رضا،

- الآثار السياسيّة والاجتماعية لنظام المصادرات في العصر العباسي، مجلة كليّة الآداب، جامعة البصرة، ع ١٢، مطبعة الارشاد، بغداد ١٣٩٧هـ (١٩٧٧م)، ص.ص ٦٣-١٢١.

٤) محمد عبدالقادر خريسات،

- القطائع في صدر الاسلام، مجلة دراسات تاريخيّة، ع ٢٧-٢٨، عمان، ١٤٠٨هـ (١٩٨٧م). ص.ص ٦٧-٩٨.

٥) محمد عيسى صالحيّة،

- مؤدبو الخلفاء في العصر العباسي الأول، المجلة العربية للعلوم الانسانية، جامعة الكويت، ع ٥، مج ٢، ١٤٠٣هـ (١٩٨٢م)، ص.ص ٤٣-٩٦.

٦) مليحة رحمة،

- من خصائص سيرة السيدة شغب، مجلة المؤرخ العربي، ع ٢٨، ١٤٠٦هـ (١٩٨٦م)، ص.ص ٩٨ - ١٠٥.

النـــدوات والأبحـــاث.

١) أحمد بدر،

- الاقطاع في بلاد الشام خلال القرنين الأول والثاني للهجرة ، المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام(بلاد الشام في العهد الأموي) عمان، ١٤١٠هـ (١٩٨٩م).

٢) مي أحمد يوسف،

- أدب السجون في العصر العباسي، بحث غير منشور، قسم اللغة العربية، جامعة اليرموك، إربد.

الرسائل الجامعية.

١) عصام مصطفى عقله،

- الأمويون في العصر العباسي ١٣٢-٢٣٤هـ (٧٥٠-٩٤٥م)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب ، جامعة اليرموك ١٤١٣هـ (١٩٩٢م).

٢) وائل عبدالرحيم مصطفى،

- سياسة المتوكل الداخلية في سامراء والمتوكلية ٢٣٢-٢٤٧هـ (٨٤٧-٨٦١م)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، د.ت.